

المدنى بخاصة إذ زاد محترفى بلطجة تشويه سمعة الآخرين عبر "الإنترنت" بمعدلات زادت على بلطجة الشوارع والطرق والمدن فجرائم التشهير والإبتزاز عن طريق المواقع الاجتماعية المدنية الإلكترونية مثل "فيس بوك" ، و"تويتر" والـ "يوتيوب" أصبحت تشكل ساحات للجرائم والتشهير إضافة على جرائم معاملات النقود البلاستيكية (بطاقات الإئتمان) ، وغسيل الأموال ، والجرائم الجنسية وهى الجرائم الرقمية التى لا يعوقها بعدا زمنيا إذ تتم على مدار الساعة دون حائل من توقيت محلى إذ لا يقف أمام تنفيذها أى موقع بالكرة الأرضية على أى موقع آخر بها لاسيما مايتعلق بجرائم التجارة الإلكترونية والقرصنة المالية لاسيما وأن الرقابة الصارمة على "الإنترنت" : تشكل قضية جدلية أمام الدعوات لحرية تداول المعلومات (١) وأمام إمكانية إعادة المخالفة الإلكترونية مرة أخرى بعد تغيير اسم الموقع تعجز أمامها التشريعات الرقمية والشرطة الرقمية والنشر الرقمية.

(١) ثابت أمين عواد ، بلطجية الإنترنت ط، خطر يستدعى مواجهة "، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٤ ، ص ٥

(القسم العاشر) على الرغم من وجود مايقارب من ستون حزبا سياسيا (معظمهم تأسس بعد ثورة يناير ٢٠١١)، إلا أن حزبان سياسيان كانا محظوران لعشرات السنوات يلتهمان أصوات الناخبين ومقاعد البرلمان بغرفتيه ورئاسة لجانهما والنوعية الفرعية بل ورئاسة الجمهورية.

(أولا) المقومات الأساسية للحزب السياسي لكي يكون قادرا على المنافسة الحزبية : يعتبر الحزب السياسي تجمع طوعى ينشأ للدفاع عن مصالح طبقة أو رؤية ثقافية أو فكرية محددة من خلال برنامج سياسى يسعى للوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات لوضع هذا البرنامج موضع التطبيق.

وهناك على نحو ما فصله " عبد الغفار شكر" : مجموعة من المقومات الأساسية يجب أن تتوافر لكي يكون حزب سياسى ما قادر على المنافسة الحزبية والمنافسة الانتخابية ومن هذه المقومات: (١)

١- رؤية فكرية وسياسية يتم ترجمتها الى برنامج سياسى يحدد موقف الحزب من قضايا ومشكلات المجتمع والحلول التى يقدمها لها وأولويات حلها والإجراءات المحددة التى سينفذها عندما يتولى السلطة لوضع هذه الحلول موضع التطبيق. (٢)

٢- التنظيم الحزبى : الذى يمكن الحزب من توصيل رؤيته الفكرية وبرنامجه السياسى الى المواطنين فى مختلف أرجاء البلاد ويشترط فى هذا التنظيم أن تتواجد وحداته السياسية حيث يعيش الناس وحيث يعملون ويمارسون النشاط باعتبار أن الوحدة السياسية للحزب هى حلقة الصلة بين الحزب والشعب التى تنظم نشاط أعضاء الحزب فى عمل جماعى فى مجتمعهم المحلى والمنظمات الجماهيرية كالتنقابات والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية والأندية. (٣)

٣- الإنتشار الجغرافى : لا يكفى أن يملك الحزب السياسى تنظيمما يعبى أعضائه وينسق حركته ويوحد نضاله السياسى ، بل ومن الضرورى لضمان فاعلية هذا النضال السياسى أن يتوافر للتنظيم الحزبى الإنتشار الجغرافى لتتواجد وحداته الأساسية فى معظم القرى والأحياء السكنية بالمدن وأن تتواجد أيضا فى مواقع العمل من مصانع ووحدات خدمات وبدون هذا الإنتشار الجغرافى لا يكون الحزب طرفا فاعلا فى المنافسة الحزبية والانتخابية (٤).

(١) إلى (٤) عبد الغفار شكر ، "مستقبل الحياة الحزبية ٢ - ٣ المقومات الأساسية للحزب السياسى" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/١٧ ، ص ١٠

٤- الكادر السياسى : يعتبر الكادر السياسى من المقومات الأساسية للحزب السياسى والتى لا يمكن بدونها أن يمارس الحزب نضاله ويصل بأفكاره إلى أوسع دائرة ممكنة على إمتداد البلاد ، هذه القيادات يستطيع الحزب أن يكتشفها من بين العناصر الحركية فى العضوية التى تتميز بالقدرة على المبادرة والإستعداد للتجاوب مع الأحداث ، ويزود الحزب هذه العناصر بالوعى السياسى والمعرفة العلمية التى تمكنها من تولى مواقع قيادية فى مختلف مستويات الحزب ومن خلال هذه المواقع القيادية تتشكل لها شعبية داخل الحزب وخارجه فتكتسب القدرة على التأثير فى الآخرين وقيادتهم فى إطار أهداف الحزب ومواقفه وقدر ما يزيد عددها يتسع نشاط الحزب فى مختلف المواقع ومختلف المجالات^(١).

٥- حياة داخلية ديمقراطية : من أهم مقومات الحزب السياسى التى تضمن له الفاعلية والاستمرار والقدرة على التأثير الجماهيرى ، أن تقوم حياته الداخلية على أسس ديمقراطية تحكم العلاقات داخل الحزب مثل أن تكون الهيئات ومراكز المسئولية فى الحزب بالإنتخاب ، وألا تزيد مدة بقاء الشخص فى المسئولية على دورتين إنتخابيتين لتوسيع تداول القيادة داخل الحزب ، وألا يتولى الشخص الواحد أكثر من مسئولية قيادية واحدة^(٢).

٦- الموارد المالية : من أهم مقومات الوجود للحزب السياسى توافر موارد مالية تمكنه من ممارسة نشاطه بفاعلية فى المجتمع ، حيث يتطلب النشاط الحزبى إيجاد مقار فى مختلف المواقع يلتقى فيها الأعضاء فضلا عن تكلفة إنتقال الأعضاء لحضور الاجتماعات الحزبية وتكلفة إصدار المطبوعات الحزبية وغيرها من أوجه النشاط الحزبى الثقافى والجماهيرى ، وهناك أيضا الموارد المالية اللازمة لامتلاك الحزب وسائل إعلام جماهيرية ، ومن الضرورى أن يبحث الحزب بجدية كيفية تأمين مصادر دائمة لتمويل أنشطته بما يضمن إستمرار نشاطه وإتساع رقعة هذا النشاط^(٣).

(ثانيا) حزبان سياسيان محظوران لعشرات السنوات يحصدان أصوات الناخبين فى إنتخابات مجلسى الشعب والشورى والإنتخابات الرئاسية بل ويفوز أحدهما بمنصب رئيس الجمهورية بينما القانم من أحزاب المعترف بها قبل الثورة وبعدها لا يقويان على منافستهما:

(١) الى (٣) ، نفس المصدر السابق

أدى إفتقار معظم الأحزاب السياسية إلى المقومات الأساسية فى النشأة والعمل وللمنافسة السياسية الحزبية إلى بروز حزبان سياسيان كانا محظورين لعشرات السنوات بل ويحصده هذين الحزبين نتائج إنتخابات مجلس الشعب والشورى علاوة على المنافسة الشرسة على مقعد رئاسة الجمهورية ثم الفوز به أخيراً وذلك على الرغم من خوض منافسى الرئاسة الإنتخابات بصفقتهم الفردية ، حيث خاض إنتخابات مجلس الشعب الأحزاب التالية:

الحرية والعدالة ، غد الثورة ، الكرامة ، الحضارة ، الإصلاح والنهضة ، السلام الاجتماعى ، الجيل ، مصر العربى الإشتراكى ، العمل ، الأحرار ، النور ، الأصالة ، البناء والتنمية، الوفد ، المصرى الديمقراطى ، المصريين الأحرار، التجمع ، مصر القومى ، المواطن المصرى ، الحرية ، المستقلين ، الاتحاد المصرى ، السلام الديمقراطى ، حزب الإصلاح والتنمية ، حزب الوسط ، حزب إئتلاف شباب الثورة ، حزب التيار ، التحالف ، حزب الشعب الإشتراكى ، الحزب الإشتراكى المصرى ، حزب مصر الحرية ، حزب التيار المصرى ، حزب المساواة والتنمية ، حزب التحالف المصرى ، حزب العدل ، الحزب الناصرى ،...

ومع هذا فلم ينضوى فى عضوية مجلس الشعب طبقاً لنتائج ثلاث مراحل من الإنتخابات إلا نوابا عن ١٥ حزب وتم إستبعاد ٢١ حزبا من التمثيل البرلمانى فى إنتخابات القوائم لعدم حصولها على نسبة ٠,٠٥% (١٣٩ ألف صوت) كما إنضوى فى عضوية مجلس الشعب ٢٣ نانبا مستقلا بالإضافة إلى المعينين العشرة من السلطة المختصة وقد كان توزيع الكتل التصويتية والمقاعد على الأحزاب التى خاضت إنتخابات مجلس الشعب على النحو التالى:

عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب				الحزب (١)، (٢)
المجموع	المقاعد الفردية	مقاعد القوائم	عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب	
٢٣٥	١٠٨	١٢٧	١٠.١٣٨ مليون صوت	١- الحرية والعدالة وحلفائه (١)
١٢٣	٢٧	٩٦	٧.٥ مليون صوت	٢- النور وحلفائه (١)
٣٨	٢	٣٦	٢.٤٨ مليون صوت	٣- الوفد الجديد
٣٤	١	٣٣	٢.٤٨ مليون صوت	٤- تحالف الكتلة المصرية
١٠		١٠	٩٨٩ ألف صوت	٥- الوسط الجديد
٩	١	٨		٦- الإصلاح والتنمية (ليبرالى)
٧		٧	٧٤٥ ألف صوت	٧- إئتلاف الثورة مستمرة
٤		٤	٥١٤ ألف صوت	٨- الحرية
٥	١	٤	٤٢٥ ألف صوت	٩- مصر القومى
٤	١	٣	٢٣٥ ألف صوت	١٠- المواطن المصرى
٢			١٤١ ألف صوت	١١- الاتحاد
١			١٤٩ ألف صوت	١٢- الاتحاد المصرى العربى
١		١	٢٤٨ ألف صوت	١٣- السلام الديمقراطى
١	١			١٤- المحافظين
١	١			١٥- العدل
٢٣	٢٣			١٦- مستقلون
١٠	١٠			١٧- معينون

- (١) **حلفاء حزب الحرية والعدالة (التحالف الديمقراطى) :** غد الثورة + الكرامة + الحضارة + الإصلاح والنهضة + السلام الاجتماعى + الجيل + مصر العربى الإشتراكى + العمل + الأحرار ..
- (٢) **النور وحلفائه (التحالف الإسلامى) :** النور + الأصالة + البناء والتنمية.
- (٣) **تحالفات الكتلة المصرية :** المصرى الديمقراطى + المصريين الأحرار + التجمع
- (٤) **إئتلاف الثورة مستمرة :** إئتلاف شباب الثورة + حزب التحالف + الشعب الإشتراكى + الحزب الإشتراكى المصرى + مصر الحرية + التيار المصرى + المساواة والتنمية + التحالف المصرى .

المصادر:

- (١) مدوح شعبان ، سعاد طنطاوى ، على محمد على ، الأهرام اليومية ، ٢٢/١/٢٠١٢ ، ص ١ .
- (٢) فكرى عبدالسلام ، أمتى ماجد ، طارق إسماعيل ، رامى ياسين ، عادل صبرى ، الأهرام اليومية ٢٠١٢/٢/١٥ ، ص ٥ .

ومن النتائج سالفة الذكر يتضح إستحواز حزبان سياسيان (كل منهما يمثل الجناح السياسى لتيار إسلامى سياسى) على معظم مقاعد البرلمان وعلى الرغم من أن هذا التيار كان محظورا سياسيا قبل ثورة يناير ٢٠١١ إلا أنه بما يمتلكه كلاهما من مقومات مؤسسية حزبية يعتد بها تمكن كل منهما من الإستحواز على النصيب الأكبر من الكتل التصويتية للناخبين وبالتالي حصلا على أغلبية مقاعد مجالس الشعب والشورى سواء تلك المتعلقة بمقاعد القوائم أو المقاعد الفردية بل فاز حزب العدالة والتنمية الجناح السياسى لجماعة الإخوان المسلمين برئاسة الجمهورية .

وهذا يعنى أول مايعنى أن هذان الحزبان قد تفوقا على كافة الأحزاب السياسية الأخرى ، (باستثناء حزب الوفد الجديد والأحزاب التى يضمها تحالف الكتلة المصرية: التجمع + المصرى الديمقراطى + المصريين الأحرار) فيما يتعلق بالمقومات المؤسسية التنظيمية لهذان الحزبان بما لديهما من رؤية فكرية وسياسية تمثلت أساساً فى عامل الجذب الدينى لمجتمع متدين بالفطرة وإملاك كل منهما لبرنامج سياسى حدد موقف كل حزب منهما من قضايا ومشكلات المجتمع وحدد الحلول لها وأولويات حلها والإجراءات المحددة التى سينفذها عند توليه السلطة .

كما يمتلك كل حزب منهما تنظيماً حزبياً تمكن من خلاله من توصيل رؤيته الفكرية وبرنامجها السياسى إلى المواطنين نظراً لتواجد الوحدات الأساسية لكل حزب حيث يعيش الناس ، فأمكن لهذه الوحدات الأساسية أن تكون حلقة الوصل بين الحزب والمواطنين ، كما تمتع التنظيم الحزبى لكل حزب من الحزبين بالإنتشار الجغرافى بتواجد وحداته الأساسية فى القرى والنجوع والأحياء السكنية بالمدن وفى مواقع العمل بالمصانع وبوحدات الخدمات مما أمكن لكل منهما من المنافسة الحزبية على الأرض ، كما ينضوى فى قيادة وعضوية كل حزب من هذين الحزبين الكوادر السياسية التى أمكنها توصيل أفكار الحزب إلى أوسع الدوائر بالبلاد مع قدرة هذه الكوادر على المبادرة والتجاوب فوراً مع الأحداث مما أهلهم للتأثير على الناس نتيجة ما لديهم من قدرات دعمها ما زودهم به الحزب ذاته من وعى سياسى ومعرفة علمية كما تمكن كل حزب منهما من ممارسة نشاطه بفاعلية فى المجتمع وتمويل نشاطاته الحزبية / المجتمعية / السياسية بالمتوافر لدى كل حزب من موارد مالية.

ولم يقتصر إستحواز الحزبان على أغلبية الكتل التصويتية للناخبين فى إنتخابات مجلس الشعب والشورى ولا على أغلبية المقاعد البرلمانية بكلا المجلسين بل إن نوابهما إمتطوا رئاسة معظم اللجان النوعية الفرعية لمجلس الشعب وذلك على النحو التالى:

تولى نواب حزب الحرية والعدالة (الجناح السياسى لجماعة الإخوان المسلمين) رئاسة ١٢ لجنة نوعية / فرعية بمجلس الشعب : لجنة الخطة والموازنة - لجنة الشئون الاقتصادية - لجنة العلاقات الخارجية - لجنة الدفاع والأمن القومى - لجنة القوى العاملة - لجنة الصناعة والطاقة - لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف - لجنة الشئون الصحية والبيئية - لجنة النقل والمواصلات - لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير - لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية - لجنة الشباب.

بل تولى ممثل حزب الحرية والعدالة رئاسة لجنة القيم بمجلس الشعب والمكونة من خمسة أعضاء .

أما حزب النور فقد ترأس ممثليه ثلاث لجان نوعية / فرعية : لجنة الزراعة - لجنة التعليم والبحث العلمى - لجنة الإقتراحات والشكاوى.

أما المستقلون فقد تولى ممثلهم رئاسة اللجنة الدستورية والتشريعية فى حين تولى ممثل حزب الإصلاح والتنمية لجنة حقوق الإنسان ، كما تولى ممثل حزب الحضارة لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ولجنة الشئون العربية.

(ثالثا) حكم للمحكمة الدستورية العليا (بعد إنتخابات تكلفت ١,٦ مليار جنيه لغيره)!! يقضى ببطلان تكوين مجلس الشعب بكامله لإجراء إنتخاباته بناء على نصوص قانونية مصابة بعوار عدم الدستورية لإفتئات مرشحي القوائم الحزبية على المقاعد الفردية (١) : فى ٢٠١٢/٦/١٤ قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد قانون مجلس الشعب المتعلقة بإطلاق الحق فى الترشح على النظام الفردى للمنتميين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين ، فضلا عن عدم دستورية تضمين الكشف النهائى لأسماء المرشحين بالنظام الفردى لبيان الحزب الذى ينتمى إليه المرشح حيث ان التعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية غير دستورية وذلك لعدم دستورية المادة السادسة المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ بشأن إطلاق الحق فى التقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس الشعب فى الدوائر المخصصة للإنتخابات بالنظام الفردى للمنتميين للأحزاب على جانب المستقلين غير المنتميين لتلك الأحزاب.

(١) خالد ابو العز ، المحكمة الدستورية العليا : قانون العزل السياسى غير دستورى .. وإنتخابات مجلس الشعب باطلة " ، الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٦/١٥ ، ص ٣.

(رابعاً) جولة أولى لانتخابات رئاسية نافس فيها ١٣ مرشحاً على لرئاسة الجمهورية (تابعها المفوضيات الانتخابية فى ٥٠ دولة) تسفر عن جولة ثانية بين اثنين من المرشحين لإعادة لعدم حصول أيا من المرشحين الثلاثة عشر على نسبة ٥٠% + ١ من إجمالى الأصوات الصحيحة^(١):

من بين ٥٠٥٢٤٩٩٣ من المقيدين بالجدول الانتخابية والذين لهم حق التصويت فقد حضر وأدلى بصوته فى الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية ٢٣٦٧٢٢٣٦ ناخباً بنسبة مشاركة حضور بلغت ٤٦,٤٢% وبلغ عدد الأصوات الصحيحة ٢٣٢٦٥٥١٦ صوتاً وبلغ عدد الأصوات الباطلة منهم ٤٠٦٧٢٠ صوتاً وقد كان توزيع الأصوات التى حصل عليها المرشحون على النحو التالى:

محمد مرسى (الأول): ٥٧٦٤٩٥٢ صوتاً	أحمد شفيق (الثانى): ٥٥٠٥٣٢٧ صوتاً
حمدين صباحى (الثالث): ٨٢٠٢٧٣ صوتاً	عبد المنعم أبو الفتوح (الرابع): ٤٠٦٥٢٣٩ صوتاً
عمرو موسى (الخامس): ٢٥٨٨٨٥٠٠ صوتاً	سليم العوا (السادس): ٢٣٥٣٧٤ صوتاً
خالد على (السابع): ١٣٤٠٥٦ صوتاً	أبو العز الحريرى (الثامن): ٤٠٠٩٠ صوتاً
هشام البسطويسى: ٢٩١٨٩ صوتاً	محمود حسام (العاشر): ٢٣٩٩٢ صوتاً
محمد فوزى (الحادى عشر): ٢٣٨٨٩ صوتاً	خير الله (الثانى عشر): ٢٢٠٢٦ صوتاً
عبد الله الأشعل (الثالث عشر): ١٢٢٤٩ صوتاً	

وكما صرح رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فإن اللجنة مارست مهمتها منذ فبراير ٢٠١٢ فى ظروف بالغة الصعوبة أهمها قلة الوقت المتاح لها وضآلة الإمكانيات والتعديلات القانونية التى توالى فى أثناء عملها وما ترتب عليها من تعديل فى الإجراءات والتوقيعات المعطاة سلفاً ، وأردف قائلاً بأن اللجنة عقدت العزم من اللحظة الأولى على أداء مهمتها القومية بكل حيطة وتجرد واضعة نصب أعينها صالح البلاد منحازة إلى القانون منضبطة بمبادئ الإعلان الدستورى متحرية النزاهة والشفافية فى كل إجراء وذلك حتى يعبر صندوق الانتخابات عن الإرادة الحقة للناخب دون تحيز أو تعديل .

وأن كان كما ذكر رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لم يخلو الأمر من بعض المشكلات التى واجهت كل القضاء الذين تولوا الإشراف الكامل على العملية الانتخابية ومنها التكدس فى بعض مراكز الإقتراع الراجعة إلى أمور مثل الخصومات الثأرية .

(١) خالد أبو العز ، المحكمة الدستورية العليا : قانون العزل السياسى غير دستورى .. وانتخابات مجلس الشعب باطلة " ، الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٦/١٥ ، ص ٣.

وقد تلقت اللجنة العليا للانتخابات سبعة طعون إنتهت اللجنة إلى رفض أربعة طعون منها لعدم إستنادها إلى مسوغ قانونى يؤدى إلى إبطال العملية الإنتخابية ، كما قضت اللجنة بعدم قبول ثلاثة طعون لتقديمها بعد الموعد المقرر قانوناً^(١) .

(خامساً) تفوق الشعب المصرى على نخبة ونجاحه فى إختبار الديمقراطية :^(٢)
فى قراءة تحليلية إخبارية قدمها الإعلامى "تبيل عمر" إعتبر أن الشعب المصرى قد تفوق على نخبته ونجح فى إختيار الديمقراطية نجاحاً جيداً فى أول إنتخابات رئاسية إذ إعتبر "تبيل عمر" أن التفوق ليس فى التنظيم والتحضر والهدوء فى عملية التصويت وإجراءاتها ولكن فى الإختيارات ذات الجوانب المضينة التى كانت حسبما أدلى "تبيل عمر" أهم ما كشفت عنه نتائج المرحلة الأولى للإنتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ إذ كشفت هذه النتائج حسبما رأى عن حقائق جديدة كانت غائبة عن الوعى والإدراك الإعلامى والتى من أهمها حسبما أدلى "تبيل عمر" :

- ١ - إحتياز أغلبية الشعب إلى الدولة الديمقراطية المدنية حيث حصل ممثلوا التيار الدينى (محمد مرسى ، وعبد المنعم أبو الفتوح و سليم العوا) على حوالى عشرة ملايين صوت إنتخابى من ثلاثة وعشرون مليون صوت إنتخابى ، أى حصل ممثلوا التيار الدينى على ٤٣% تقريباً من الكتلة التصويتية أى صوت للدولة المدنية الحديثة ما يقرب من ١٣ مليون صوت أغلبهم فى القاهرة والوجه البحري^(٣) .
- ٢ - حصول الحائز على إجمالى أعلى الأصوات وهو ممثل للتيار الدينى على أعلى الأصوات فى محافظات الصعيد من أول الجيزة إلى أسوان مما ينفى تماماً مقولة التصويت الطائفى فى الإنتخابات التى يرددها الإعلاميون^(٤) .
- ٣ - إحتياز أغلب الكتلة التصويتية إلى الثورة ورجالها حيث حصل حنين صباحى وعبد المنعم أبو الفتوح وخالد على على ٨.٥ مليون صوت مقابل ٧.٩ مليون صوت لأحمد شفيق وعمرو موسى^(٥) .
- ٤ - أن ممثل حزب الحرية والعدالة (الجناح السياسى لجماعة الإخوان المسلمين) حصل على ٢٤.٨% من الكتلة التصويتية فى المرحلة الأولى للإنتخابات الرئاسية (٥.٦ مليون صوت) بينما حصدوا فى الإنتخابات البرلمانية على ١٠.١٣٨ مليون

(١) خالد أبو العز وسعاد طنطاوى ، "مرسى وشفيق يخوضان إعادة رسمياً ، الأهرام اليومية ، ٢٩/٥/٢٠١٢ ، ص ٣ .

(٢) إلى (٥) ، تبيل عمر ، تحليل إخبارى ، قراءة مختلفة فى نتائج الإنتخابات ، الشعب والإخوان والدولة ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٩/٥/٢٠١٢ ، ص ٤ .

صوت أى أن الحزب قد حصل فى الإنتخابات الرئاسية على نصف ما حصل عليه فى الإنتخابات البرلمانية^(١).

٥ - الشعبية الجارفة لمستحضر روح الناصرية فى برنامجه الإنتخابى وفى حملته الإنتخابية (حمدين صباحى) الذى حصل على المركز الثالث حيث صوت له أكثر من ٤,٨ مليون ناخب بفارق تسعمائة ألف صوت عن الفائز الأول وهو فارق ضئيل من الأصوات أمام فارق هائل فى الإمكانات بين مرشح ورائه آلة إنتخابية ضخمة فى عددا وحشداً وأموالاً مما يؤكد حظوة مستحضر روح الناصرية برضاء شعبى حتى وإن لم يخض جولة الإعادة.

(سادسا) فوز مرشح حزب الحرية والعدالة بمنصب رئيس الجمهورية:

وفى الساعة الثالثة والنصف من يوم الأحد ٢٠١٢/٦/٢٤ أعلنت اللجنة العليا للإنتخابات فوز الدكتور / محمد محمد مرسى عيسى العياط مرشح حزب الحرية والعدالة بمنصب رئيس الجمهورية ، وفى يوم الجمعة ٢٠١٢/٦/٢٩ قام الفائز بعد أدائه صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف بمخاطبة الشعب والإدلاء بالقسم أمام ملايين المحتشدين بميدان الثورة : التحرير (ميدان الإسماعيلية سابقا) ثم بدلى دستوريا بالقسم أمام المحكمة الدستورية العليا يوم السبت ٢٠١٢/٦/٣٠ ليعيد القسم مرة ثالثة أمام نخب مصر بقاعة الإحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة .

وهكذا فقد إستجاب الفائز برئاسة الجمهورية للشرعية الدينية بأدائه للصلاة بالجامع الأزهر الشريف ، كما إستجاب للشرعية الدستورية القانونية بأدائه للقسم أمام المحكمة الدستورية العليا (كتنصيب قانونى له) ثم إستجاب للشرعية الحضارية بأداء للقسم مرة ثالثة بقاعة الإحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة وذلك بعد خوضه لانتخابات الإعادة أمام منافسة يومية ١٦ على ١٧ يونيو ٢٠١٢ ، والمقيد فى جداولها عدد من الناخبين ممن لهم حق التصويت بلغ ٥٠٩٥٨٧٩٤ ناخبا أدلى بصوته منهم ٢٦٤٢٠٧٦٣٠ ناخبا بنسبة تصويت (بلغت ٥١,٨٥% من إجمالى من لهم حق التصويت) وبعدد أصوات صحيحة بلغت ٢٥٥٧٧٥١١ صوتا (٩٦,٨% من إجمالى من أدلوا بأصواتهم) وبعدد أصوات باطلة بلغت ٨٤٣٢٥٢ صوتا (بنسبة ٣,٢% من إجمالى من أدلوا بأصواتهم)

(١) نبيل عمر ، تحليل إخبارى ، قراءة مختلفة فى نتائج الإنتخابات ، الشعب والإخوان والدولة ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٢٩ ، ص ٤ .

وقد حاز الفائز برئاسة الجمهورية على ١٣١.٣٢٣ صوتاً (بنسبة ٥١,٧٣% من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة) بينما نال منافسة على ١٢٣٤٧٣٨٠ صوتاً (بنسبة ٤٨,٢٧% من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة^(١)).

(سابعاً) متابعة فعالة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية للعمليات الانتخابية البرلمانية والرئاسية التي تمت عام ٢٠١٢ :

إذا كانت إنتخابات مجلسي الشعب والشورى وأيضاً الرئاسية تم الإشراف عليها قضائياً بالكامل من ١٤٥٠٠ قاض ، فإن ٤٩ منظمة مصرية من منظمات المجتمع المدني المصري قامت بمتابعة الإنتخابات ومنها بعض الحركات مثل حركة "مراقبيكو" وحركة "شايكو" وذلك علاوة على ١٠٢ من المراقبين من مركز كارتر للسلام حيث واصلت غرفة عمليات منظمات المراقبة متابعة أداء الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية لتسجيل الملاحظات حول إيجابيات وسلبيات العمليات الانتخابية ونسب المشاركة فيها.

وتنتهج عدد من المنظمات المحلية أسلوب مشاركات المتطوعين من الشباب ومستخدمي "الإنترنت" ووسائل التواصل الاجتماعي في متابعة عملية الإقتراع والفرز والوقوف على الشكاوى الخاصة بشأنها مع تدقيق هذه الشكاوى ورفعها للجنة العليا للإنتخابات .

وقد شارك مركز "كارتر للسلام" ببعثة لمتابعة جولات الانتخابات بفريق ضم ١٠٢ عضواً من ٣٦ دولة التي قامت بتقييم العملية الانتخابية بناء على الإطار القانوني المصري وتقييم مدى الإلتزام بإجراء إنتخابات ديمقراطية طبقاً لما نصت عليه الإتفاقات الدولية. وأعلن المعهد الانتخابي من أجل الديمقراطية المستدامة في إفريقيا عن إطلاق بعثة لمتابعة جولة الإعادة برئاسة الرئيس السابق لجمهورية موريشيوس وتألقت من ٣١ مراقبا يمثلون الأقاليم الفرعية الخمسية للقارة الإفريقية حيث يتعامل المراقبون مع كل أطراف العملية الانتخابية سواء لجنة الإنتخابات الرئاسية العليا أو ممثلو الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني^(٢).

ومن حيث التغطية الإعلامية للإنتخابات فقد قام بها ٩٢٣ من المراسلين الأجانب ما بين مصور وصحفي مقيم وزائر منهم ٥٢١ معتمداً ومقيماً بالقاهرة و ٤٠٢ زائر مما يؤكد

(١) خالد أبو العز وسعاد طنطاوي ، "مرسى وشفيق يخوضان الإعادة رسمياً ، الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٢٩ ، ص ٣ .

(٢) محمد حجاب ، " المنظمات المحلية والدولية تستعد لمتابعة الإعادة " ، الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٦/١٥ ، ص ١٠ .

الإهتمام العالمى بالأوضاع السياسية فى مصر وعلى رأسها الإنتخابات البرلمانية والرئاسية .

وقد خرجت جموع المصريين فى كافة ما أجرى من إنتخابات برلمانية ورئاسية لترسم بأصواتها مشهدا ديمقراطيا فى ظل إشراف قضائى كامل ومتابعة حامية الوطيس من منظمات المجتمع المدنى المحلى والدولى التى دعتهم كسابقة أولى اللجنة العليا للإنتخابات الرئاسية مع تغطية إعلامية واسعة النطاق لفاعليات الإنتخابات معبرة تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية حيث تلقت اللجنة العليا للإنتخابات فى إنتخابات الإعادة وحدها ٤٥٦ طعنا من المرشحين واستمعت اللجنة لدفاع الطاعنين على مدى مايجاوز الخمس ساعات ثم قامت اللجنة بتمحيص الطعون على مدار ٣ ايام طلبت خلالها أوراق من اللجان وأعادت فرز الأصوات فى عدد آخر وإنتهت إلى قبول بعضها وتعديل نتائج لجان بعضها وتم رفض أغلبها وبعد إنتهاء عمليات الفحص والفصل فى الطعون أعلنت النتيجة النهائية لإنتخابات رئاسية جمهورية مصر العربية التى جرت يومى ١٦ ، ١٧ يونيو ٢٠١٢ على النحو السالف ذكره ليكون لمصر أول رئيس منتخب مدنى أستاذ جامعى بإرادة شعبية حرة.

قائمة المراجع

- ١ - أماني قنديل ، "المجتمع المدني فى العالم العربى" ، دار المستقبل العربى ومنظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن ، CIVICUS ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢ - أماني قنديل ، تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية " ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ٣ - أماني قنديل وآخرون : الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ، الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية ، الجزيرة ، ٢٠٠٣ .
- ٤ - أماني قنديل ، " تطوير مؤسسات المجتمع المدني " ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الجزيرة ، ٢٠٠٤ .
- ٥ - أماني قنديل ، تمكين المجتمع المدني فى القرن الواحد والعشرين ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- ٦ - جريدة الأهرام اليومية ، أعداد مختلفة .
- ٧ - عبد الله الخطيب وآخرون ، الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٨ - على ليلة ، "دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر" ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الجزيرة ، ٢٠٠٢ .
- ٩ - قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وزارة الشؤون الإجتماعية ، القاهرة .
- ١٠ - مدحت محمد أبو النصر ، إدارة الجمعيات الأهلية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- ١١ - مدحت محمد أبو النصر ، "الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية" ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- ١٢ - مدحت محمد أبو النصر ، إدارة منظمات المجتمع المدني : دراسة فى الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساعدة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة ، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ١٣ - محمود عودة وآخرون ، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الجزيرة ، عام ٢٠٠٠ .

**المبحث الثالث : المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى
مصر بعض التجارب العالمية
لدور المجتمع المدنى فى التنمية**

مُتَلَمِّمًا

نشأ المجتمع المدني منذ القدم من أجل أن يؤدي دورا تنمويا فى المجتمع ، ولما كان لهذا الدور أهميته فى المساهمة فى عملية التنمية داخل المجتمع كان لنا الاهتمام والتركيز على هذا الدور الفاعل ، وقد يكون هذا الدور مكملا لدور الدولة وقد يكون مشاركا مع الدولة ، وفقا لطبيعة المجتمع الذى ينشأ فيه .

لذا يهدف هذا الفصل الى التعرف على الدور التنموى الذى يقوم به المجتمع المدنى وتجاربه العالمية فى المجالات التنموية مع التركيز على المنظمات غير الحكومية * وسوف نتناول فى هذا الفصل المحاور التالية:

أولا : ملامح عالمية لدور المجتمع المدنى.
ثانيا : عرض لبعض التجارب العالمية الناجحة لدور المجتمع المدنى فى التنمية من خلال المجالات التالية:

- أ - دور المجتمع المدنى فى مكافحة الفقر .
- ب - دور المجتمع المدنى فى تنمية الموارد البشرية.
- ثالثا : المناخ العام لمنظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية .
- رابعا : الدروس المستفادة من التجارب الناجحة من خلال عرض آليات النجاح .

أولا : ملامح عالمية لدور المجتمع المدنى فى التنمية:

قد دعا القطاع الأهلى فى السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للتغلب على عمليات إقصاء الفقراء فى فرنسا ولدعم التعددية فى السويد ، وتقوية المجتمع المدنى والإسهام فى التنمية فى الدول النامية ودول شرق أوربا .

وفى هذا السياق تشير دراسة مقارنة للقطاع الأهلى فى ١٢ دولة متقدمة ونامية إلى عدد من النتائج الداعمة لأهمية هذا القطاع وقيمة إسهامه الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول ، ومن أبرز هذه النتائج الآتى:

* ووفقا للمشروع الدولى المقارن لجامعة جونز هوبكنز (١٩٨٩ - ٢٠٠٥) لتصنيف حيث صنف المنظمات غير الحكومية على منظمات تنموية ومنظمات تقديم الرعاية والخدمات.

أن القطاع الأهلى يشكل قوة إقتصادية كبرى فهو يوظف ١٣,٨ مليون فى سبع دول (الولايات المتحدة- بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - المجر - اليابان) من الدول التى شملت الدراسة ، وأنه يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن ٢٠ وظيفة ، ويزيد إسهامه فى القطاع الخدمة ، حيث يوفر وظيفة من كل ٨ وظائف.

إن المصروفات الجارية للقطاع غير الربحى فى السبع دول الكبرى هى ٦٠١ بليون دولار أمريكى ، وهو مايساوى ٥% من الناتج المحلى لهذه الدول . وأن نسبة إسهام هذا القطاع فى توفير وظائف جديدة فى كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا تتراوح ما بين ٣,٤% ترتفع فى قطاع الخدمات إلى ١٠% .

إن ثلاثة أرباع الإنفاق فى القطاع غير الربحى يتجه إلى ٤ ميادين هى التعليم والبحث والخدمات الاجتماعية ، والثقافة ، والترويج ، فنجد فى اليابان وبريطانيا أولوية الإنفاق فى التعليم ، وفى ألمانيا وأمريكا الأولوية للصحة وفى فرنسا وإيطاليا الأولوية للخدمات الاجتماعية ، وفى المجر الأولوية للثقافة والترويج ، وفى الدول النامية الأولوية للتنمية بالمفهوم الواسع.

ثانيا : عرض لبعض التجارب العالمية :

تجربة أمريكا اللاتينية فى تخفيف حدة الفقر (برامج التحويلات النقدية المشروطة).
تعد برامج التحويلات النقدية المشروطة جزءا مهما من إستراتيجية تخفيف حدة الفقر الرامية إلى تحسين الصحة ، التغذية ، وتعليم الصغار فى الأجل القصير ، وتحسين إمكانية تحقيق مكاسب فى الدخول فى المستقبل ، والحد فى نهاية الأمر من احتمال أن يظل الفقراء فقراء وهم كبار.

إن مايناهز ٢٠ دولة قد تبعت برنامجا تجريبيا أو كاملا للتحويل النقدى المشروط بينما أعربت ٢٠ دولة أخرى عن اهتمامها بتطبيق مثل هذا البرنامج ، ويطبق هذا البرنامج الآن على نطاق أوسع فى أمريكا اللاتينية ، ولكن توجد برامج أخرى فى آسيا ، وأفريقيا ، ومنطقة الكاريبي ، ويزداد الاهتمام الآن بهذه البرامج بين الدول الأفريقية التى تكافح الفقر المدقع ، وشعب رأس المال البشرى.

كيف تفيد برامج التحويلات النقدية المشروطة؟

تتسم برامج التحويلات لنقدية المشروطة بالخصائص التالية : أنها تستهدف الأسر الفقيرة ، وعادة ماتدفع التحويلات النقدية إلى الأمهات وتشتمل بعض البرامج الأخرى على تحويلات مثل المكملات الغذائية ، أو اللوازم المدرسية للأطفال . وقد تتم التحويلات النقدية كمبلغ

إجمالي ، أو مبلغ محدد بناء على عدد الأطفال ، مع تغيير المبلغ حسب سن الأطفال أو نوعهم ، ففي بعض الدول ، تدفع تحويلات أكبر لكى تواظب على الدراسة فى المدارس وكذلك لحضورهن التعليم الثانوى .

وفى مقابل تلك التحويلات يلتزم المتلقون بالقيام بأعمال معينة مثل قيد الأطفال فى المدارس والمواظبة على الحضور وحضور محاضرات الرعاية الصحية ، لما قبل ولما بعد الولادة ، والتأكد من تطعيم الأطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة ، وكذلك مراقبة نموهم ، وإجراء الفحص الطبى الدورى عليهم . وتتطلب بعض البرامج حضور النساء بشكل منتظم ورش العمل الخاصة بالتدريب على النواحي الصحية ، والتغذية . وتقدم بعض الجهات المانحة موارد لتحسين أداء وجودة المدارس ، ومرافق الرعاية الصحية التى يستخدمها المستفيدون . وهكذا فإن برامج التحويلات النقدية المشروطة تستهدف تخفيف حدة الفقر السائد وتسعى فى نفس الوقت أيضا إلى تحسين تكوين رأس المال البشرى ، وهى بهذا تساعد على منع إنتقال الفقر بين الأجيال .

- أثر برامج التحويلات النقدية المشروطة:

لقد أظهرت عمليات التقييم الصارم التى تعتبر فى الغالب جزءا من البرامج ذاتها . أن معظم إن لم يكن جميع برامج التحويلات النقدية المشروطة قد كللت بنجاح فى تحسين حصيلة رأس المال البشرى .

لقد أدت جميع برامج التحويلات النقدية المشروطة فى كولومبيا والمكسيك وتركيا إلى تحسين الالتحاق بالتعليم الثانوى ولكن كان لها أثر محدود على معدلات الالتحاق .

يستهدف برنامج شيلى للدعم التضامن الفقر المدقع ويعتبر التهميش والاستبعاد هما المفهومان الأساسيان اللذان قام عليهما تصميم برنامج الدعم والتضامن عادة ما تنقص الفقراء الوسائل والمعلومات اللازمة للوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية التى تقدمها بالفعل وكان قد لوحظ أن ذلك التهميش قد تسبب فى الإزدواجية والتداخل بين برامج الحماية الاجتماعية ، التى لم تكن تتسم بالكفاءة فى الوصول غلى الفئات الشديدة الفقر ، ولهذا السبب تم وضع برنامج التضامن من أجل تدعيم الكفاءة والفعالية لخدمات الحماية الاجتماعية القائمة بالفعل والتى تقدمها الدولة الشيلية .

ويتمتع البرنامج بمزايا خاصة تميزه عن البرامج الأخرى فى الإقليم :

- وضع مفهوم متعدد الأبعاد للفقر باستخدام نهج الحرمان ، أما الوصول إلى التحويلات النقدية فحسب فيعتبر عنصرا غير كاف لتناول قضية الفقر المتعددة

الأبعاد من جميع زواياها ويطرح برنامج الدعم والتضامن تفسير للفقر أكثر تعقيدا ويستخدم سبعة أبعاد لتحديد مستوى الحرمان : التسجيل ، الصحة ، التعليم ديناميات الأسرة ، الإسكان ، العمل ، الدخل . وتنقسم تلك الأبعاد على أهداف فرعية .

- والتركيز على الأسرة برمتها ، وليس على الأفراد منعزلين الواحد عن الآخر لأنه من المعتقد أن صلة القرابة بين الأفراد تعمل على الحد من الفقر.
- والتركيز على الحق الاجتماعي والاستحقاقات الأخلاقية وليس على المواءمة الاقتصادية.
- والتركيز على الدور الإيجابي للمستفيدين الذين ينتظر منهم أن يتفاعلوا وأن يسألوا لا أن يكونوا عناصر سلبية تتلقى الإعانات الاجتماعية فحسب.
- والبرنامج لا يستهدف وضع أدوات جديدة للحماية الاجتماعية ، وإنما يرمى إلى تحسين الوصول إلى البرامج القائمة بالفعل وتوسيع نطاقها . وبهذه الطريقة تعد برامج الحماية الاجتماعية إعدادا خاصا (تختار الأسر من بينها وتقدم طلبات بما يناسب احتياجاتها بشكل أفضل) على أساس فكرة عدم تجانس احتياجات الأسر. والتي لا يمكن تلبيتها بشكل فعال وفقا لسياسة حماية اجتماعية مؤداها مقاس واحد يناسب الجميع.
- ويستهدف البرنامج تعزيز التشغيل ومهارات توليد الدخل ، كما يستهدف أيضا تعزيز المهارات الاجتماعية التي تزيد من الترابط بين الناس والحد من عملية التهميش.

والأهداف الرئيسية لبرنامج الدعم هي:

- تقديم دعم نفسى - اجتماعى للأسر التي تعاني من الفقر المدقع لمساعدتها على أن تصبح أفرادا وجماعات لهم إستقلاليتهم.
 - ربط الأسر التي تعاني من الفقر المدقع بالخدمات الاجتماعية المتاحة .
 - عرض وسائل وسبل على الأفراد المستضعفين فى الأسر (المرأة ، والأطفال ، والعجزة ، والأقليات العرقية) لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- إن برنامج الدعم هو برنامج يتلاقى مع الأسر ، ومن ثم فهو المدخل الى برنامج التضامن فى شيلى الذى يقدم الخدمات الفعلية .
- كيف يتم اختيار المستفيدين؟

يقيم برنامج الدعم شراكة مع كل بلدية يطبق فيها البرنامج ويوجد داخل كل بلدية وحدة خاصة مسنولة عن وضع قائمة تفصيلية بالمستفيدين المرتقبين الذين يكون مستواهم تحت خط الفقر ، وثمة مؤشر على اسم الكاس وهو مؤشر مركب يقوم على معادلة لتقدير الفقر لأغراض تتعلق بالإستهداف ، فالأسر ذات المستوى الأدنى من الكاس أى الأسر الأشد فقرا - تتمتع بالأولوية عند المفاضلة ، وعلى هذا يمكن القول بأن اختيار المستفيدين مسألة لا مركزية .

المرحلة الأولى: يقوم الإخصائى الاجتماعى - أثناء الشهور الستة الأولى - بزيارة الأسرة ١٤ مرة لمدة ساعة واحدة وتكون تلك اللقاءات أكثر تواترا فى بداية المرحلة والغرض من تلك المرحلة هو مساعدة الأسر على تحديد المشكلات والمخاطر ووضع أولويات لها حتى يتسنى إيجاد الحلول لها. وفى تلك المرحلة يكون الجانب الأساسى هو ما يطلقون عليه اسم "الحلول التوافقية" (العقد الأسرى) وهو يتوخى قيام الأسرة بدور إيجابى وتمنح الأسرة مدة سنتين لإنجاز ٥٣ هدفا فرعى ، والمتوقع أن يتمكن ٧٠% على الأقل من المستفيدين إلى تحويل نقدى صغيرة الغرض منه تغطية تكاليف إنجاز الأهداف الفرعية الثلاثة والخمسين المشار إليها أعلاه ثم يأخذ مبلغ التحويلات النقدية فى التناقص بإضطراب ، ويقدم مباشرة إلى ربة الأسرة أو إلى شريكة رب الأسرة.

المرحلة الثانية (المتابعة) يقوم الإخصائى الاجتماعى أثناء تلك المرحلة (التي تغطى الثمانية عشر شهرا الباقية) بالالتقاء بالأسرة ٧ مرات بغرض التأكد من استمرار الوفاء بالشروط الأساسية للبرنامج.

الصندوق الخاص بالدعم: إقامة صندوق خاص على المستوى الإقليمى الغرض منه تقديم التمويل للمبادرات الإضافية التى يمكن أن تفيد الأسر المستهدفة ويمكن للوحدات البلدية أن تتقدم بطلبات للتمويل ، إذ ارتأت أن المبادرات الخاصة ضرورية لتحقيق أهداف البرنامج.

برنامج تضامن شيلى - التحويلات النقدية بعد إستكمال الأسر لمرحلة الدعم تصبح الأسر مؤهلة لبرنامج تضامن شيلى ويقصد من هذا البرنامج فى ذاته أن يستمر لمدة ثلاث سنوات إضافية.

الإخصائيون الاجتماعيون فى برنامج الدعم:

ينخرط فى مشروع الدعم ٢٦٥٠ أخصائيا اجتماعيا وهو المشروع الذى يغطى ربع مليون أسرة أى بمعدل ٨٥ أسرة لكل أخصائى اجتماعى ، ولا بد أن يكون هؤلاء

الإخصائيون من المهنيين المؤهلين ، وتستمر العلاقة بين الإخصائي الاجتماعي والأسرة طوال مدة البرنامج وبالنظر إلى تعقيد البرنامج (من الناحية النفسية والشخصية) يحصل الإخصائيون الاجتماعيون على تدريب خاص ، حيث يحضرون دورة تدريبية مدتها ١٢٠ ساعة ، الغرض منها تحقيق القدرات الفنية والنفسية (مثل الإدارة تحت ضغط والعنف داخل نطاق الأسرة) وتعزيز عمليات التفكير المعنى بالعناصر الاجتماعية المرتبطة بالفقر . وفى نهاية فترة التدريب يقوم الإخصائي الاجتماعي بكتابة ورقة بشأن جانب معين من جوانب ورش التدريب والغرض من ذلك البرهنة على أنهم قد إكتسبوا معلومات نظرية لدعم أنشطتهم ، فضلا عن مهارات تحليل الأنشطة بغية زيادة فعاليتهم ويغطي البرنامج جميع مصروفات المشاركة فى تلك الدورات التدريبية.

ويرتبط الإخصائيون الاجتماعيون بالمجتمع الإلكتروني ، حيث يستطيعون إستعراض الشكوك والصعوبات والحلول والممارسات الناجحة ، وعلى هذا فهم ينخرطون دائما فى عملية تعليمية مستمرة وغير رسمية ، ويتم التأكيد بشكل خاص على تحليل الممارسات والمفاهيم الشخصية التى يمكن أن تزكى أو تعوق _ إدراج الأسر ضمن البرنامج ومشاركتها الفعالة فيه . ويعتبر النظر فى التمكين والإندماج الاجتماعي ودعم الفعالية التى تميل الى التغيير جزءا من البرنامج ، وعلى هذا فإن الإخصائي الاجتماعي يقدم ما هو أكثر من مجرد المساعدات الفنية ذلك أنه يقوم بدور الميسر الذى يصحب العائلة عن طريق التعليم وتنمية الوعي ، والإستقلالية ، والدعم الاجتماعي - النفسى وهو يمثل الرابطة الأساسية بين الأسر والبرنامج ، ومن هذا المنظور فإن إقامة صلات مباشرة بين الإخصائي الاجتماعي وبين الأسرة فى مسكنها ، تساعد على إقامة صلات أقوى.

جدول يوضح بعض البرامج المنتقاه للتحويلات النقدية المشروطة في البلدان النامية (١)

الاسم	النوع	الجهة المستهدفة	الأهداف	الإعانات	الشروط
بنجلاديش الغذاء والتعليم	في البداية تحويلات عينية مشروط بالتعليم في المدارس وبعد ذلك ، طلب التحويلات النقدية	إستهدف مناطق جغرافية معينة ثم	١) المواظبة على حضور المدرسة ٢) الحد من تشغيل الأطفال	٢,٤ دولار في الشهر (تحويل نقدي بسيط) أو ٤% من إستهلاك الفقير.	الحد الأدنى للمواظبة على حضور الدراسة ٨٥%
هندوراس برنامج إعانات الأسر	دعم الطالبات المستهدفة للتحويلات النقدية المشروطة وتعزيز جانب العرض.	إستهدف مناطق جغرافية البلديات التي يكون فيها متوسط الطول في أدنى مستوى فيها بالنسبة للعمر والتي يتم اختيار المدارس والمراكز الصحية للمشاركة في نطاق تلك البلدية.	١- المواظبة في المدارس ٢- تحسين تغذية الأطفال ٣- تحسين الاستفادة من الرعاية الصحية والفقراء المسنون- إعانات ٤ دولارات شهريا للأطفال في المدارس في الصفوف من ١-٤	٣- دولار أمريكي في الشهر للأطفال أقل من ٣ سنوات والأطفال المعوقين الأقل من ١٢ سنة ، والأمهات الحوامل ، والفقراء المسنون- إعانات ٤ دولارات شهريا للأطفال في المدارس في الصفوف من ١-٤	الالتحاق بالمدارس على أن يكون الغياب في الفصل الدراسي الواحد أقل من سبع مرات . عدم الإعادة في الصف إلا مرة واحدة. زيارات منتظمة لمقدمي الرعاية الصحية.
نيكاراجوا نحو حماية اجتماعية	دعم الطالبات المستهدفة للتحويلات النقدية المشروطة وتعزيز جانب العرض	المناطق الجغرافية المستهدفة هي المناطق الأشد فقرا ، ثم البلديات الأشد فقرا داخل تلك المناطق ، وتيسر الوصول إلى الصحة ، والتعليم ، والنقل ، والبنية الأساسية ، ثم إجراء اختبار بالعينة لمعرفة الأسر الفقيرة	١- زيادة الالتحاق بالمدارس ومواظبة حضور الأطفال في الصفوف من ١-١٤ ٢- تحسين الرعاية للأطفال في سن ٠ - ٤ ٣- مكملات الدخل للأسر التي تعاني من الفقر المدقع .	٩,٢ دولار أمريكي للأسرة في الشهر - ٢١ دولار للمواد المدرسية - مرة في السنة - ١٨,٧ دولار لكل أسرة في الشهر لتدعيم الصحة - ٤,٦ دولار لكل طفل في السنة من أجل الدراسة في المدرسة.	- الالتحاق بالمدارس - أقل من ٦ مرات غياب كل شهرين. - النجاح في الصف الدراسي والانتقال إلى الصف الأعلى. - زيارات شهرية أو نصف شهرية للمراكز في سن ٠ ٥ - برامج التطعيم والتحصين - حضور الأمهات اجتماعات الصحة والتغذية.
تركيا صندوق التضامن الاجتماعي	تحويلات نقدية مشروطة	تغطية قومية (لا يوجد إستهداف لمناطق جغرافية). تقديم منح صحية بناء على اختبارات تجرى بالوكالة .	١- زيادة إستثمار رأس المال البشري في الأسر الشديدة الفقر. ٢- توفير شبكة أمان	٩,٥ دولار أمريكي لكل أول طفل ، في الشهر كدعم مدرسي (غبتدائي وثانوي) ٨ دولار لكل ثاني طفل ، ٦,٥ دولار لكل طفل بعد ذلك .	الالتحاق بالمدارس ، الحد الأدنى للمواظبة على الحضور (٨٥%) زيارات متكررة من أجل الرعاية الصحية ، ولتأهية النمو ، وإجراء التحصينات والتطعيمات اللازمة.

المصدر : معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨

التنمية البشرية فى الهند:

من أهم برامج التنمية البشرية فى الهند برامج تعلم القراءة وتحسين مهارات العمل فى هندوراس:

حيث يعيش قرابة نصف سكان هندوراس على ٢ دولار يوميا أو أقل وزاد من تفاقم هذا الفقر المترسخ ما أحدثه إعصار مينش من آثار مدمرة فى عام ١٩٩٨ . إن الإفتقار إلى تنظيم المجتمعات المحلية وانخفاض مستوى التعليم مقترنا بعدم كفاية فرص العمل هى عوامل تؤدى كلها إلى إستدامة الإخفاض فى الدخل وظروف المعيشة لأسر كثيرة وخاصة فى المناطق الريفية.

إن ربع مجموع هندوراس من البالغين لا يعرفون القراءة والكتابة . وقد شنت منظمة العمل الدولية مشروع "التعليم من أجل العمل" للمساعدة على تلبية الحاجات التعليمية للمزارعين تتراوح أعمارهم بين سن ١٥ - ٤٩ سنة ممن تقل دخولهم عن الحد الأدنى للأجر . ويربط التدريب المهنى بتعلم القراءة والكتابة ، يزود المشروع المشتركين بالقدرة على حل بعض المشاكل اليومية لكسب الرزق . كما يتضمن التدريب على المهارات المطلوبة لإقامة وتسيير أنشطة صغيرة تشمل التعاونيات.

إن الشريك المحلى لمنظمة العمل الدولية فى هذا الجهد هو المركز الوطنى للتعليم من أجل العمل . وبعد خمس سنوات من المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة ، أصبح للمركز الآن القوة المؤسسية والمالية والمنهجية لمواصلة العمل على الحد من الفقر فى الريف . إن الدروس المستفادة فى العمل مع المجتمعات الفقيرة بشأن تصميم وتنفيذ مزيج من محو الأمية والتدريب المهنى معا تطبق حاليا فى كثير من المناطق الريفية وبعض المناطق الريفية وبعض المناطق الحضرية المهمشة . ويوفر برنامج منح الشهادة الدراسية للمركز فى التعليم من أجل العمل أساسا قويا لتدريب المدربين . (١)

وتعمل التعاونيات على تمكين الناس حتى أشد قطاعات السكان فقرا من المشاركة فى التقدم الاقتصادى ، وتخلق فرص الوظائف لأولئك الذين يمتلكون المهارات لكن برأسمال قليل أو منعدم وتوفر الحماية بتنظيم المساعدة المتبادلة فى المجتمعات وفضلا عن ذلك ن ومن خلال تهيئة ساحة لمبادرات التنمية المحلية ، فإنها تجمع معا مجالا من مؤسسات المجتمعات المحلية من أجل تعزيز فرص العمل اللاتق والاندماج الاجتماعى وبتعلم أعضاء

التعاونيات من بعضهم البعض ، ويدعون معاً ، وعن طريق زيادة التحكم فى أرزاقهم ويستردون الكرامة التى تدمرها تجربة الفقر.

المجتمع المدنى فى دولة الصين والهند :

لاستطيع الحديث عن المجتمع المدنى فى أى دولة دون التعرض للمناخ السياسى والاقتصادى المحيط به والظروف المجتمعية للدولة.

فالدولة التى تتاح فيها اللامركزية والمناخ السياسى الحر تسمح للمجتمع المدنى كقطاع ثالث باستقلالية وحرية فى العمل تمكنه من الأداء الجيد ، بالإضافة إلى إعتباره أحد شركاء التنمية وأحد الفاعلين فى المجتمع من أجل المجتمع . ومن هنا سوف نعرض الدور المجتمع المدنى وتجاربه فى الصين والهند من خلال برامج التنمية البشرية.

التنمية البشرية فى الصين والهند:

برامج الحد من الفقر:

" قد تم تقديم ٣٥ دورة تدريبية على المهارات ، وبالنظر إلى أن غالبية المتدربين إنتهوا بالعمل لحسابهم الخاص ، فقد تلقوا تعليماً أساسياً على مهارات المشاريع أيضاً. وأديرت الدورات قرب بيوت المتدربين قدر الإمكان فى القرى وفى أوقات تكون أنسب لهم . وتراوح طول الدورات لكنها تألفت عادة من التدريب لعدة ساعات فى الأسبوع خلال شهرين أو ثلاثة أشهر . وهذا له أهمية خاصة لتأمين مشاركة عالية من جانب النساء فى البرنامج. وكان هناك جزء أساسى فى إستراتيجية المشروع هو بناء قدرة النظراء الكمبوديين على تنفيذ نظام مرن للتدريب على المهارات يرتبط بفرص عمالة محددة . وحصل ٧٦ موظفا حكوميا على أشكال شتى من الدعم التدريبى أثناء عملهم فى المشروع . وسلمت المسئولية عن مراكز التدريب الإقليمية إلى الحكومة الكمبودية فى نهاية المشروع بهدف إدماج عمليات المراكز فى الخدمات الدائمة التى تقدمها السلطات العامة.

وشرع عدد من البلدان الأخرى فى تنفيذ مشاريع وبرامج تستند إلى نهج منظمة العمل الدولية للتدريب القائم على المجتمع بنغلاديش ، الصين ، نيجيريا ، باكستان ، الفلبين ، الاتحاد الروسى .(٢)

إن ماحققه الإستثمار كثيف العمالة فى الهياكل الأساسية من آثار على خلق فرص العمالة والحد من الفقر يعتمد إلى حد كبير على تصميم البرامج وعلى الظروف المحلية

وينبغي التمييز بين شبكات السلامة القائمة على العمالة، التي يطلق عليها أحيانا مصطلح الخدمة الاجتماعية، وبين البرامج الإنتاجية القائمة على العمل وبرامج الهياكل الأساسية فعالة التكلفة التي تهدف إلى تقديم عمل عادل. وتركز منظمة العمل الدولية تركيزا متزايدا على البرامج الرامية إلى تنمية المناطق والمجتمعات الفقيرة بشكل مستدام، لكل مشاريع شبكات السلامة التي تدار غالبا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، لها فائدتها أيضا كآلية طوارئ لمواجهة النقص في الأغذية، وكما حدث أثناء حالة الجفاف في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٢، وعقب كوارث مثل الفيضانات التي اجتاحت موزامبيق في عام ٢٠٠٠ وإعصار ميتشيل في أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٩.

وبالبناء على هذا العمل، تؤكد منظمة العمل الدولية على النهج القائمة على المجتمع للاستثمار في البنية الأساسية بتطوير القدرات التنظيمية والتفاوضية للمجتمعات المحلية والمنتجين ومقدني الخدمات على الصعيد المحلي. وتظل المنظمات المجتمعية التي شكلت حول مشاريع البنية الأساسية قائمة بعملها من أجل إدارتها وصيانتها وكثيرا ما سارعت بمبادرات جماعية أخرى مثل التأمين الصحي.

(أ) تجارب لدور المجتمع المدني في مكافحة الفقر: إستراتيجية الحد من الفقر في الهند:

يركز تركيزا كبيرا في إستراتيجيات تخفيف حدة الفقر على مشاركة أولئك الذين يعيشون في حالة فقر في السياسات الرامية إلى تحسين سبل العيش ومقاومة الاستبعاد الاجتماعي والإستضعاف، وكثيرا ماتم الدعوة إلى إنشاء جماعات تعتمد على النفس في القرى وإلى مشاريع مملوكة للمزارعين ورابطات للإدخار والإقراض وأشكال أخرى من التنظيمات المجتمعية التي يحركها أعضاؤها كوسائل فعالة للتنظيم من أجل تلبية احتياجات العمال ومنظمي المشاريع في الاقتصادات غير النظامية في المناطق الريفية والحضرية. إن بناء القدرات والتحسينات في مجالات محو الأمية والصحة، وفرص توليد الدخل، والروابط مع المؤسسات القائمة والخدمات العامة، والدعوة في مجال السياسة العامة، تعتمد كلها على وجود نوع من التنظيم التعاوني للفقراء ينبغي البناء عليه.

وكان لمنظمة العمل الدولية علاقة وثيقة بالحركة التعاونية منذ أيامها الأولى ولأن التعاونيات هي منشآت ورابطات معاً، فإنها توحد بطرق عملية للغاية بين رؤية التنظيم الاجتماعي وخلق فرص العمل اللاتق كمدخل أساسي لرفاهة الفرد والمجتمع. وهكذا، يركز

عمل المنظمة على تزويد الأفراد والمجتمعات والمنشآت بالغة الصغر بالأدوات التنظيمية التي تمكنهم من مساعدة أنفسهم من خلال العمل الجماعي والمساعدة المتبادلة " وثبت أن هذا النهج يناسب تحديدا مجتمعات السكان الأصليين ، ويوجد فى المنظمة برنامج خاص (المشروع المشترك بين الأقاليم لدعم الاعتماد على النفس لدى جماعات السكان الأصليين والفلبينيين من خلال التعاونيات وسائر منظمات المساعدة الذاتية) هدفه تلبية احتياجات هذه الجماعة المؤلفة من أفقر الفقراء.

تعاونيات السكان الفلبينيين فى ولاية أوريسا بالهند

فى ولاية أوريسا الهندية ، حيث يعيش ٥٠ فى المائة من السكان الريفيين تحت خط الفقر ، يشكل ٣٢ مليوناً من السكان الفلبينيين ، أى ٢٢ فى المائة من السكان ، الفئة الأشد تضرراً فهم يزرعون حقولاً صغيرة من الأرز ويواجهون الخطر المستمر فى إخفاق المحصول بسبب ندرة الأمطار وتدهور الإخراج ، ويواجه السكان الفلبينيون المشاكل التى تواجه صغار المزارعين فى أى مكان ، وهى كيفية شراء مدخلات الزراعة بتكلفة معقولة ، وكيفية تسويق إنتاجهم بسعر عادل ، يضاف إلى ذلك عائق التمييز ومعظم السكان الفلبينيين لا يعرفون القراءة والكتابة ومعظمهم لا يملكون أرضاً ويتعرضون لاستغلال مقرضى المال من خارج مناطقهم . وفى داخل هذه المجتمعات ، تعمل المرأة القبلية ساعات أطول واشق من الرجل ، ويتم إهمال تعليم البنات ، كما تنتشر المديونية على نطاق واسع وتظل الهياكل الأساسية فى حالة سيئة غير أن المنطقة غنية بالمواد التى توفر الفرص لنمو صناعات الأكواخ.

وبمساعدة شريك من المنظمات غير الحكومية ، هو معهد العلوم الاجتماعية والبحوث الإنمائية SSADRI ، بدأ فى تنفيذ مشروع نموذجى لمنظمة العمل الدولية شمل قرى يتجاوز مجموع سكانها ٣٠٠٠ نسمة ، وذلك بعقد إجتماعات لتحديد احتياجات الناس ، وأدى ذلك بمساندة إستقصاءات اجتماعية - اقتصادية ، إلى التركيز على توليد الدخل للنساء . وتم تنظيم جماعات الاعتماد على الذات (المسماه ماهيلا ماندال) فى كل قرية على يد النساء اللاتى تلقين تدريباً وبدأ أفرادها فى صنع القداح والأطباق المصنوعة من أوراق الشجر لبيعها وأدى ذلك إلى الإستعانة بالكهرباء وإقامة سقوفات للعمل وتركيب الماكينات ثم امتدت الدورات التدريبية الى تربية دودة القز ، والنسج والتسويق والطباعة وتفصيل الثياب.

وكان مفتاح الإستدامة هو صندوق إقراض متجدد وصل إلى ٤٦ فى المائة من مجموع السكان . وأدى إزدياد الدخل الى الاستثمار فى صناعات مثل زراعة الخضروات

وصنع الثياب وتربية الماشية والى أن يبدأ الأفراد أنشطة مثل البقالة وإصلاح الدرجات وتربية النحل ، ثم أدى الدخل الإضافي الناتج عن ذلك إلى الإتفاق على التعليم المدرسى والأدوية . وبدأت المصارف المحلية الآن .

إن عمال الدعم القروى المدربين من المجتمع المحلى على إتصال يومى بالمؤسسات القروية التى شكلت رسميا كتعاونيات وترتبط معا فى تعاونية عليا هى الجمعية التعاونية للعمل المتعدد الأغراض ز وأدت التقييمات الذاتية التشاركية إلى تمكين القرويين من الإشتراك فى قياس التقدم المحرز وتحديد معوقات العمل .

وأدت مشاركة المرأة إلى تقوية المؤسسات بتحويل العمال اليدويين الذين كانوا سلبيين من قبل إلى منظمين نشطين ونتيجة لذلك ، إكتسبت المرأة إحترامها ومركزها . ومن البدايات المتواضعة عملت التعاونيات على تنشيط موجة من النشاط فى المجتمع المحلى لمساعدة السكان الفلبينيين على التغلب على عدم القراءة والكتابة وإعتلال الصحة وتدهور الحراج والمراعى المحلية . أما المرحلة النهائية فهى الاتسحاب المتدرج من دعم المشروع ، الأمر الذى سيختبر قدرة المنظمات الاجتماعية الجديدة التى يحركها المجتمع على البقاء . إن التوقعات مشجعة لأسباب ليس أقلها أن شبكة التعاونيات قد مكنت هذا المجتمع المؤلف من السكان الأصليين من قيادة عملية الإندماج الاجتماعى مع الحفاظ على هويتهم وثقافتهم الخاصة.

دور الضمان الاجتماعى فى الحد من الفقر:

تسهم نظم الضمان الاجتماعى فى أمن الإنسان وكرامته وفى المساواة والعدالة الاجتماعية ، كما أنها تشكل أساسا للإندماج السياسى والتمكين وتنمية الديمقراطية . إن نصف سكان العالم مستبعد من أى نوع من أنواع الحماية التى يوفرها الضمان الاجتماعى ، لكن معدل التغطية يتراوح بين نحو ١٠٠ فى المائة فى بعض البلدان الصناعية وأقل من ١٠ فى المائة فى أشد البلدان النامية فقراً .

وفى حزيران/يونيه ٢٠٠١ ، فى الدورة التاسعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولى ، توصلت الحكومات مع أصحاب العمل والعمال الى توافق جديد فى الآراء بشأن الضمان الاجتماعى . فقد اتفق الجميع على ضرورة إعطاء أعلى الأولوية إلى "السياسات والمبادرات التى تكفل الضمان الاجتماعى لأولئك غير المشمولين بالنظم القائمة " ولذا، اقترح المؤتمر "ضرورة شن حملة كبرى للترويج لمد غطاء الضمان الاجتماعى".

ويوضح عمل المنظمة مع البلدان النامية طيلة سنين عديدة أن التقدم أمر ممكن، وخاصة حين يتم تخطيط ودمج إستراتيجية لتوسيع النظم تدريجياً مع إستراتيجيات أخرى لمكافحة الاستبعاد الاجتماعى . وتوفر المنظمة حالياً المشورة التقنية بشأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعى فى أكثر من ٣٠ بلداً . كما تعمل مع ثمانية بلدان نامية وإنتقالية على إجراء استعراضات لنفقات وأداء الحماية الاجتماعية تساعد فى تصميم سياسات تهدف إلى سد فجوات التغطية والحماية فى إطار حدود نقدية ومالية معلومة.

إن الضمان الاجتماعى المقترن باقتصاد نام وبسياسات عمالة نشطة ، هو أداة يمكنها أن تعزز الإنتاجية وتدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة . فالضمان الاجتماعى هو استثمار فى الناس ودعم لهم ، ييسر من إجراء التغييرات الهيكلية والتكنولوجية التى تحتاج على قوى عاملة متكيفة ومرنة . ومع تكاتف العولمة ، تصبح نظم الضمان الاجتماعى الفعالة لدعم الناس من خلال التغيير فى عالم العمل . إن النظم جيدة التصميم تحسن الأداء الاقتصادى وتسهم فى تحقيق الميزة النسبية للبلدان فى الأسواق العالمية .

وعلى كل مجتمع أن يقرر أفضل طريقة تضمن أمن الدخل والحصول على الرعاية الصحية وخطى إدخال النظم غير أن التجربة تبين أن أكثر النظم فعالية هى تلك التى استند إلى مبادئ أساسية معينة . إن الإعانات بوجه خاص يجب أن تكون مأمونة وغير تمييزية ، وينبغى إدارة البرامج بطريقة سليمة وشفافة ، على أن تكون التكاليف الإدارية منخفضة قدر الإمكان العملى ، وينبغى أن يكون للشركاء الاجتماعيين دور قوى . إن الثقة العامة فى نظم الضمان الاجتماعى هى عامل أساسى من عوامل نجاحها ، الأمر الذى يجعل من صلاح الحكم أمراً جوهرياً.

ملامح المجتمع المدنى المصرى:

للتعرف على دور المجتمع المدنى المصرى فى عملية التنمية قامت د. أمانى قنديل وآخرون بعمل دراسة ميدانية للجمعيات الأهلية العامة فى مجال التنمية وقد تمت الدراسة على ٢١٦ جمعية موزعة على سبع محافظات هى : القاهرة الكبرى ، والإسكندرية والبحيرة الدقهلية "ممثلة لمحافظات الوجه البحرى " والمنيا وبنى سويف وسوهاج "ممثلة لمحافظات

الوجه القبلى " بهدف تحديد ملامح الجمعيات الأهلية المنخرطة فى أنشطة التنمية ، كشفت الدراسة على عدد من النتائج المهمة منها:

- إن محافظة المنيا قد حققت أعلى نسبة (٨٣,٣%) فيما يتعلق بقيام الجمعيات بتنفيذ مشروعات تتعلق بقضايا السكان والتنمية خلال عامى ٩٤ - ١٩٩٥ ، وهى نتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما تنسجم به الجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المحافظة وجديتها فى العمل الاجتماعى . كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمشروعات الرعاية الاجتماعية ، إن مشروعات تأهيل وتدريب وتنمية القدرات قد احتلت المقدمة تليها مباشرة توعية ودعم المرأة ثم مشروعات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإيجابية فى المقابل احتلت مشروعات تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والبيئة والتوعية السكانية والحقوق القانونية مرتبة أقل . كما تشير الدراسة إلى أن النصيب الأكبر من مشروعات تعزيز مكانة المرأة كان من نصيب محافظة القاهرة يليها المنيا ، فى حين أن باقى المحافظات التى تعد فى أشد الاحتياج لمثل هذه المشروعات يبدو اهتمامها بها محدوداً . كذلك الحال بالنسبة لمشروعات التنمية الشاملة حيث توضح الدراسة أن هناك تركزاً لهذه المشروعات فى القاهرة بينما تنخفض فى الوجه البحرى وفى بنى سويف ، وهو ما ينطبق أيضاً على مشروعات البيئة ومشروعات الثقافة الصحة الأسرية .

أما بالنسبة للفئات وأعداد المستفيدين من هذه المشروعات ، فتوضح الدراسة أن هناك قدراً من المبالغة من جانب الجمعيات لأعداد المستفيدين ، وأن محافظات الإسكندرية والدقهلية والقاهرة ، قد حققت أعلى النسب فيما يتعلق بعدد المستفيدين (أكثر من ١٠٠٠ شخص) ، وأن محافظات الوجه القبلى شهدت ارتفاعاً فى عدد المستفيدين بأقل من ١٠٠ شخص ، وهو ما ترجعه الدراسة إلى إنتشار نمط الجمعيات صغيرة العدد فى هذه المحافظات . أما عن الفئات المستفيدة من المشروعات الحالية فكانت النساء فى المرتبة الأولى يليها الأطفال ثم المجتمع ككل والشباب والشابات والفقراء . وأخيراً كان المسنون أقل

الفئات المستفيدة . ولكن الدراسة تشير إلى نقطة غاية فى الأهمية خاصة بأهمية دراسات الحالة والزيارات الميدانية للوقوف على حقيقة الأنشطة نظراً لتعدد أنشطة الجمعيات.

وفى دراسة أخرى للدكتورة نجوى عبدالله عن الدور الاقتصادى للجمعيات الأهلية وحدود قدرتها على مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى من خلال إقامة

المشروعات الصغيرة ، ودور هذه المشروعات فى تشجيع العمالة وخلق فرص عمل وبالتالي زيادة مستوى الدخل ، وهى دراسة تستند فى نتائجها إلى بحث ميدانى .

التطور التاريخى لدور المجتمع المدنى التنموى:

أدى إخفاق مشروعات التنمية التى تبنتها أغلب الدول النامية واضطلعت بها الحكومات إلى البحث عن بديل يكون إلتزاماً ومرونة وكفاءة فى العمل التنموى ، وقد تمثل هذا البديل فى المنظمات التطوعية الخاصة والجمعيات الأهلية التى بدت لبعض الكتاب ومؤسسات التمويل الدولية قادرة على أن تلعب دور العامل الحاضر Catalist فى إطار عمليات التنمية ، وهى أيضاً قادرة - وفقاً لهذه الآراء - على أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان ، وأخيراً فهى تستطيع التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى.

وقد عبر عن هذه الرؤية David Korten حين تناول العلاقة بين المنظمات التطوعية الخاصة وعمليات التنمية من خلال طرح ثلاث مراحل للنمو وهى:

المرحلة الأولى : ظهر فيها الجيل الأول من هذه المنظمات والذى اعتمد على فكرة تقديم مساعدات تقليدية للفقراء .

المرحلة الثانية : ظهر فيها الجيل الثانى من منظمات تطوعية تهدف إلى تقوية اعتماد الشرائح الفقيرة على نفسها ، من خلال إكسابهم المهارات الجديدة (تأهيل ، تدريب ، توفير فرص عمل).

المرحلة الثالثة : أفرزت جيلاً ثالثاً من المنظمات ، يعتمد على إقترايات أكثر إستمرارية ودواماً ، وتشهد نضجاً أكبر من جانب هذه المنظمات ، حيث تبدأ فى التأثير على مخرجات السياسات وطرح نماذج للعمل التنموى قادرة على التأثير فى التنمية الاجتماعية والثقافية إنطلاقاً من قناعتها بالدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المنظمات فى إستراتيجيات التنمية بصفة عامة ، وفى مواجهة سياسات التمويل إلى القطاع الخاص Privatization وسياسات الإصلاح الاقتصادى خاصة وقد ظهر ذلك التطور فى إستراتيجية الأمم المتحدة فى تمويلها لمشروعات التنمية فبعد أن كانت العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإئمانى وبين الحكومات فقط ، أصبح التمويل يتجه مباشرة نحو الجمعيات المنظمات التطوعية وتحصل على التمويل دون وجود وسيط (الحكومة).

وهذا يكشف عن تغيرات دولية من جانب المنظمات العالمية التى تضم حكومات العالم ، ويكشف عن رؤية جديدة لامكانات وطاقات المنظمات التطوعية فى الدول النامية ؟ وأخيرا هو الاعتراف العالمى بفاعل جديد غير تقليدى ظهر فى ساحة هذه الدول.

حجم ونشأة المجتمع المدنى فى الدول العربية:

تختلف الأقطار العربية فيما بينها فى حجم مؤسسات المجتمع المدنى وفى مدى نموه ، وهو الأمر الذى يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل قطر فالحجم يتجه إلى النمو فى الأقطار العربية التى تشهد تحولا ديمقراطيا مثل مصر والأردن وتونس والمغرب ، بالإضافة إلى التنوع فى مجالات النشاط ، حيث تتأثر أيضا ملامح هذا القطاع بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية فى كل قطر.

ففى مجموعة الأقطار العربية الغنية المنتجة للبترول حيث يوجد ما يعرف باسم "دولة الرعاية" التى تغطى احتياجات السكان وتتبنى نظاما للتضامن الاجتماعى والصحة عالية المستوى على إدراك قيمة البعد الذى تلعبه الجمعيات الأهلية.

ويؤثر ذلك على نمو حجم هذه المنظمات وعلى أنماطها فى أقطار عربية أخرى لايتوافر فيها التغطية لنظم الضمان الاجتماعى ، وحيث تكون الدولة تحت وطأة أزمات اقتصادية يتجه عدد كبير من المنظمات الأهلية نحو تغطية الثغرات فى أداء السياسات العامة.

ثالثا: المناخ العام لمنظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية (خريطة المجتمع المدنى)

إن الاهتمام بما يعرف بالتاريخ الاجتماعى للجمعيات الأهلية أو ما يتم التوافق حوله بالمجتمع المدنى ، ليس مجرد تتبع تاريخى مبكر لوجود الظاهرة وإنما هو عملية كشف عن العلاقة بين السكان ؟ المجتمع والنزوع الطوعى الإرادى لتأسيس منظمات تستهدف النفع العام أو صلاح المجتمع ، فإن خريطة المجتمع المدنى فى المنظمة العربية تكشف لنا عن أمور مهمة أبرزها مايلى:

- عمق الظاهرة (المنظمات التطوعية) فى التاريخ العربى والمسمى الحديث لها هو "المجتمع المدنى".

- خصائص اللحظة التاريخية التي افرزت الجمعيات الأهلية وهو مايعنى الإطار السياسى والاجتماعى والثقافى الذى ارتبطت بد فى لحظة محددة.
 - تلمس ملامح إستمرارية فى أنماط ومجالات معينة فى المنظمات الأهلية وارتباطها بالدين والثقافة .
- ومن هذا الشكل سوف نوضح العمق التاريخى لتأسيس الجمعيات الأهلية فى المنطقة العربية :

البلد	تاريخ التأسيس أول جمعية	اسم الجمعية	مجالات الاهتمام
مصر	١٨٢١	الجمعية اليونانية بالإسكندرية	رعاية أبناء الجالية اليونانية (أقليات)
لبنان	١٨٧٨	جمعية المقاصد الإسلامية	خيرى ونبى
تونس	١٨٩٦	الجمعية الخلدونية	تناول ثقافى بين تونس وفرنسا
المغرب	١٩٢٣	جمعية الهلال بطلخا	خيرى ونبى
اليمن	١٨٨٧	نادى الجالية الفارسية	خيرى ونبى
الأردن	١٩٣٦	جمعيات عشائرية وفيلية	خيرى رعائى

نلاحظ من هذا الشكل أن مصر كأول دولة تأسست فيها أول جمعية أهلية عام ١٨٢١ وهى الجمعية اليونانية بالإسكندرية لرعاية أبناء الجالية اليونانية ، ثم لبنان عام ١٨٧٨ تأسست بها أول جمعية أهلية وتسمى جمعية المقاصد الإسلامية ومجال إهتمامها هو الخيرى ثم تونس عام ١٨٩٦ .

- ومن الممكن التعرف على دور المجتمع المدنى من خلال:
- العلاقة الثلاثية بين الدولة والمجتمع المدنى والسكان لكشف لنا عما يلى:
 - مرونة الإستجابة من جانب منظمات المجتمع المدنى لمطالب السكان واحتياجاتهم.
 - ميل إلى المشاركة فى العمل العام.
 - بيئة سياسية وتشريعية أكثر إنفتاحا وتسامحا مع بين المواطنين إلى المشاركة.

- تعزيز الدولة لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات للسكان وتسد ثغرة في الأداء.

- متغيرات عالمية تتفاعل مع متغيرات وطنية وإقليمية للدفع في اتجاهات الإصلاح والتحول الديمقراطي.

ونجد أن عدد الجمعيات الأهلية ونسبتها إلى إجمالي السكان تقترب من المعدلات العالمية في كل من لبنان والأردن ، ففي لبنان نصيب كل جمعية من الأفراد ١٢١٩ يليها الأردن ١٩٠١ . أما في مصر ٣٠١٨ وذلك في عام ٢٠٠٠ .

مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني:

يتنوع النشاط بين أربع مجالات سنعرضها كما يلي :

المجموعة الأولى: هي منظمات خيرية قائمة على البر والإحسان وتسند إلى الوازع الديني وتسمى في الأدبيات الغربية Faith-Based organization أي لها أساس عقائدي .. وهذه العلاقة تعتمد على علاقة بين طرفين وهما المانح والمتلقى وتكون المنظمة في دور الوسيط بين الطرفين وتقدم مساعدات مالية وعينية للفقراء والمحتاجين بشكل دوري وفي مناسبات إجتماعية ودينية ويطلق عليها أحيانا - الجيل الأول).

المجموعة الثانية : هي منظمات رعانية وخدمية وتهدف إلى توفير رعاية إجتماعية لفئات مهمة (أطفال فقراء - معاقين - أيتام - مسنين - فئات من الجانحين) أو تقديم خدمات صحية وتعليمية وثقافية مقابل أجور رمزية أو مجانا.

المجموعة الثالثة:

هي منظمات تنموية (وهذه محور إهتمامنا) علما بأنها لا تقتصر على تقديم إعانات أو خدمات للفئات المحتاجة ، ولكنها تستهدف هذه الفئات المهمشة إلى توفير عناصر القوة المستدامة لها ، من خلال التعليم ، التدريب ، التأهيل ، توفير فرص عمل ، توعية ثقافية لكي تستطيع في النهاية الاعتماد على ذاتها بشكل مستدام ويتحقق دمجها في المجتمع.

المجموعة الرابعة : هي مجموعة منظمات حقوقية تتبنى مطالب فئات معينة وتدافع عن حقوق الإنسان وتستهدف أمرين : أولهما توعية الرأي العام وتنقيفه ، والآخر

التأثير في السياسات العامة وصانعي القرار ويمكن أن يكون ضمن ذلك منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات نسائية مدافعة عن الحقوق ، وحقوق الطفل ، الحق في الصحة ، الحق في التعليم ... وغير ذلك.

وأن مجالات النشاط السابقة يمكن أن يكون كلا منها مستقل أو مختلطاً ضمن أنشطة أخرى.

ونجد أن النشاط الغالب على المنظمات الأهلية العربية :

- ١- العمل الخيري
- ٢- اندماج العمل الخيري مع الرعاية الخدمية

دور المنظمات غير الحكومية العربية في مواجهة الفقر:

في العالم العربي نجد تجسيدا لدور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر والفقراء من خلال تقديم المساعدات النقدية أو العينية . إذ نجد أن ٤٥% من المنظمات غير الحكومية في لبنان ونحو ٣٧% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في الأردن ، ونحو ٢٠% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في سوريا ، ونحو ٦٤% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في فلسطين ، ونحو ٢٣% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في مصر ، ونحو ١٠% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في تونس ، ونحو ٨٧% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في الكويت ، ونحو ٣١% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في دولة الإمارات العربية ، ونحو ٧٨% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في المملكة العربية السعودية ، ونحو ٤٣% من المنظمات غير الحكومية الموجودة في اليمن ، توجه جهودها للتعامل مع الفقر والفقراء ، خاصة إذا مر المجتمع بظروف إستثنائية كالحال في مواجهة ظروف الحرب اللبنانية التي دمرت وهدمت منازل عديدة تاركة أسراً كاملة بلا عائل ، ولعبت نفس الدور تقريباً في الظروف الفلسطينية حيث قامت هذه المنظمات بجهودها لمواجهة بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن إستشهاد رب العائلة أو فقدان العمل ، أو عدم توافر الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والأمن الاجتماعي. (٣)

فإننا نرى أن المنظمات غير الحكومية تتبع إستراتيجيات مختلفة لمواجهة الفقر المنتشر بين بعض الشرائح أو الفئات الاجتماعية ، وإستناداً إلى إستراتيجياتها في مواجهة الفقر فإننا نصنفها إلى الأنماط التالية:-

- ١- نمط مواجهة الفقر من خلال التنمية الاجتماعية : وبرغم أن هذا النمط من المنظمات يسعى إلى مواجهة الفقر في النطاق الاقتصادي بالأساس حيث يسعى

إلى تحويل بعض البشر العاجزين إقتصادياً إلى بشر فعالين ومنتجين إقتصادياً ، من خلال مساعدتهم إما بصورة نسبية أو كلية ومطلقة ، أو مساعدتهم بصورة فردية أو جماعية لتأسيس بعض المشروعات التى ينتجون من خلالها سلعاً أو خدمات ، يحتاجها سوق الإستهلاك ، ومن شأن هذه المشاركة الإقتصادية أن توفر لهم دخولاً ملائمة تساعدهم من خلال إقتطاع جزء منها ، فى التحول إلى مستهلكين للسلع والخدمات كذلك وبذلك يحقق هذا النمط من المنظمات غير الحكومية مشاركتهم الإقتصادية الكاملة ، ويلغى من حياتهم حالة الإقصاء والتهميش الإقتصادى التى كانت مصدر معاناة لهم. وتعتبر هذه الإستراتيجية لمواجهة الفقر عند بعض الشرائح الاجتماعية هى الإستراتيجية الأحدث فى فكر وأساليب العمل الأهلى.

٢- نمط مواجهة الفقر من خلال إجراءات الرعاية الاجتماعية : ويعد هذا النمط إمتداداً أو إستمراراً للتراث التاريخى للعمل الأهلى أو التطوعى الذى يواجهه الفقر من خلال مساعدة الآخرين على إشباع بعض إحتياجاتهم الأساسية وبخاصة تلك الإحتياجات التى تعظم من قدراتهم وتدفعهم على المشاركة الاجتماعية الفعالة إستناداً إلى إعتمادهم على ذواتهم وقدراتهم . وعن طريق تقديم بعض خدمات الرعاية الصحية ، والثقافية والاجتماعية ، فإن منظمات هذا النمط تساهم بشكل غير مباشر فى تعظيم

وسوف نتناول من التجارب العربية تجربة لبنان وتونس والمغرب :-

- تجربة تونس

يعود تاريخ القانون الذى يرعى عمل الجمعيات فى تونس إلى عام ١٩٨٨ . وقد ارتفع عدد المنظمات بشكل ملحوظ فى الثمانينات وهى تغطى مجموعة واسعة من النشاطات الرياضية والعلمية والخدمات الاجتماعية ، فضلاً عن النشاطات النسائية والنشاطات الفنية والثقافية التى تعد الأكثر شيوعاً.

التوجهات العامة للجمعيات التونسية فى مجال التنمية البشرية :

لمحاولة التعرف على التوجهات العامة للجمعيات التونسية فى مجال التنمية البشرية تفحصنا أهداف عينة من الجمعيات التونسية بلغ عددها ١٩٣ جمعية تشتغل فى المجال التنموى والبنى ومجال الطفل والمرأة ، وتساهم هذه الجمعيات فى العملية التنموية فى البلاد بطرق

مختلفة حسب مجال تخصصها ، وضمن توجه استراتيجي يهدف إلى تكامل أدوار هذه الجمعيات مع ادوار الدولة .

ذلك ان غالبية هذه الجمعيات الناشطة في الحقل التنموي ترتبط بعلاقة شراكة قوية بالمؤسسات الحكومية التي تبرم معها عقود عمل مشترك لأجل تقديم خدمات للفئات المستهدفة ، وتتجه أهدافها إلى مبادئ عامة كبرى تمثلت في مفاهيم متعلقة بمبادئ " التمكين " والتنمية الذاتية ، والنهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمجموعات البشرية ، والرفع من مستوى الفئات الضعيفة وتحسين ظروف العيش ، ونشر ثقافة التنمية المستدامة ، وترسيخ الاعتماد على الذات ... ولقد استوجبت هذه الأهداف تدرجاً من العام النظري إلى الخاص التطبيقي ، ويمكن تبويب هذه الأهداف كالآتي :

- أهداف تهتم بالفئات المستهدفة : فهي تتجه إلى تأهيل الفئات المستهدفة وتكوينها ، بغية إشراكها في عملية التنمية .
- أهداف تهتم بالنهوض بالفئات المستهدفة ، وخلق مواطن رزق لهم ، وهيكلتهم ضمن تعاضديات او تعاونيات او هيئات تنموية صغرى ، أو إلى إحداث مرافق أساسية وضرورية لينتفع منها المواطنون، مثل بناء المستوصفات أو المؤسسات التربوية وتعبيد الطرقات .

وتوجد فئة أخرى من الأهداف ، اتجهت إلى الاهتمام بآليات وظيفية الجمعيات وعلاقتها بالمحيط الخارجي العام ، وفي هذا الصدد ، نميز بين نوعين من هذه الأهداف : أهداف تهتم بتطوير الاتصالات والتعاون مع الجمعيات المماثلة الوطنية منها والعربية والأجنبية وأخرى تهتم بالمساهمة في مجهودات الدولة عن طريق الإنجازات الاجتماعية أو المشاركة في إعداد الخطط الوطنية او المساهمة في بلورة بعض القوانين ذات العلاقة بأحد المجالات (٤)، (٥).

مؤشر علاقة الجمعيات بالدولة

ترتبط غالبية الجمعيات التونسية خاصة تلك المشتغلة في المجال الاجتماعي والتنموي بعلاقة شراكة مهمة مع الدولة ، إذ تتكامل أدوارها المتعددة بأدوار الدولة خاصة في المجالات التالية : مجال الخدمة الاجتماعية المتعلقة بإدماج المعوقين في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية ، مجال الخدمة الاجتماعية المتعلقة بصحة الأم والطفل ، مجال البيئة والتنمية المستدامة ، مجال تمكين النساء وإدماجهن في الحياة العامة والاقتصادية ، ومجال

تحسين وضعية الفئات الفقيرة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية .وعلاقة الشراكة مع الجمعيات الأهلية والدولة ليست على المستوى التصوري (الورقي) فقط وانما هي حقيقة ويظهر ذلك في العلاقة بجمعية النهوض بالتشغيل والمسكن، حيث ترتبط هذه الجمعية بعلاقة شراكة متطورة مع الدولة التونسية مستندة في ذلك على نظرية الاعتماد المتبادل ، وقد بلغ عدد مشاريعها المنجزة حتى سنة ١٩٩٧ مايقارب الثلاثين مشروعا بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي ١٣ مليارا من المليارات التونسية ، منها تسعة مليمات مليم بالعملة الصعبة . وهو مايوازي ٣٥% تمويلات تونسية عن طريق مجالس الولايات و ٦٥% عملة صعبة جلبتها الجمعية من المنظمات الممولة الأجنبية .

وتلقى مختلف مشاريع الجمعية دعماً من الدولة عن طريق مجالس الولايات وعن طريق وزارة التنمية الاقتصادية . ويقدر هذا الدعم بنسبة ٣٠% من تكلفة المشروع الواحد.

- المجال التنموي ومنح القروض الصغيرة

بمقتضى القانون الأساسي عدد ٦٧ لسنة ١٩٩٩ والمتعلق بالقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات ، والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ ٢٠ يولييه ١٩٩٩ ، سمح لعدد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغرى للفئات ضعيفة الدخل لأجل تحسين ظروف حياتها ، ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على ترخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية وفق مجالات تدخلها ، وتتراوح قيمة القرض المسند من قبل الجمعية للشخص الواحد الراغب إما في بعث نشاط منتج أو تحسين دخله بين ١٥٠٠ دينار كحد أقصى وخمسمائة دينار كحد أدنى ، وتتميز هذه القروض بكونها مرنة وسريعة وبدون ضمانات عينية ومحدودة المبلغ وقصيرة مدة السداد ، كما يمكن إسناد مبالغ متزايدة ومتتالية في صورة ثبوت نجاح المنتفع واستخلاص القرض .

وبالإضافة إلى شراكة الجمعيات التونسية مع البنك التونسي للتضامن ترتبط جمعيات أخرى بشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة .. فقد أحدثت هذه الأخيرة آلية دعم المشاريع النسائية الصغرى سنة ١٩٩٨ ، وتقدم هذه الآلية تدريبات متنوعة للعاملين في الجمعيات التنموية قصد تحسين أدائهم عند متابعة المشاريع النسائية ، كما تقوم هذه الآلية بتدريبات متعلقة بالمقاربة التشاركية وبالنوع الاجتماعي والتنمية ، وتركز هذه الآلية اهتمامها بالخصوص على الجمعيات المانحة للقروض الصغيرة

لغاية مساعدتها على تتبع مشاريع المنتفعين وتشجيعها على مساعدة النساء وتأهيلهن للنهوض بأسرهن .

تدخلها . وكذلك من أجل دعم مكتسبات تجربتها ، و"استجابة إلى طموحاتها الجديدة التي أملت عليها الظروف المتطورة الوطنية منها والعالمية ، التي تدعم التنمية البشرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال العمل الجمعياتي". ولقد أفضت هذه النقاشات إلى توجهات جديدة للجمعية اتضحت خلال ندواتها الرابعة المنعقدة سنة ١٩٩٤ . ولقد تطلبت هذه التوجهات الجديدة إعادة صياغة استراتيجية الجمعية في ضوء بعض العناصر المهمة المتمثلة في البعد الاقتصادي التي تتوخاه مختلف أنشطة الجمعية ، كما اتجهت لتفعيل إدماج المرأة في عملية التنمية ، والتوجه نحو حماية البيئة والمحيط .

ساهمت هذه العناصر الجديدة في تدعيم وتقوية مقاربة الجمعية في مجال تدخلها في عملية التنمية بالبلاد . وأبرز ما توصلت إليه ندوة ١٩٩٣ ، هو إعادة تحديد دور الجمعية في ضوء المتغيرات والعناصر الجديدة لتوجهها . وينحصر هذا الدور في ضبط وتحديد المشاكل التنموية ودراستها ، وكذلك القيام بالبحوث والتمويل ومتابعة المشاريع . كما أسند للجمعية دور بيداغوجي في علاقتها بالفئات المستهدفة ، يتمثل في التأسيس والتكوين والتنشيط ونشر المعلومات لهم ولمنشأتهم .

لقد شهدت هذه الجمعية فترتين مهمتين في تاريخها ، الأولى من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤ ، وهي مرحلة تجريبية اتجهت نحو القيام بمشاريع وقتية متعلقة بتحسين ظروف الحياة ووسائل العيش ، مستكملة بذلك تدخلات الجمعيتين المندثرتين اللتين خلفتهما . أما الفترة الثانية فقد بدأت إثر الملتقى الأول أي سنة ١٩٧٥ ، والتي مكنت هذه الجمعية من تمييز أربع مراحل كبرى لتدخلها . وهي المراحل التي صيغت تباعا من خلال الملتقيات الأربعة التي نظمتها هذه الجمعية (١٩٧٤/١٩٨١/١٩٨٨/١٩٩٤) . وقد استعاضت من خلال هذه الملتقيات عن مفهوم "بعث وسائل الحياة Moyens d'Existence بمفهوم "بعث وسائل التنمية Moyens de Developpement وذلك للتعبير عن المرور من فكرة المستفيد بمشاريع الجمعية إلى فكرة الشريك للجمعية ، وأصبح المستفيدون منذ اعتماد الجمعية على المقاربة التشاركية شركاء وأعضاء منخرطين داخلها .

ولقد أفضى الملتقى الخامس للجمعية إلى تعريف محتوى برنامج الفضاءات النسائية، كما أحدثت مؤسسات مختلفة ذات طابع اجتماعي زيادة على اللجان المحلية للتنمية مثل الجمعيات المانية واللجان النسائية، اما الملتقى السادس ، ١٩٩٨ فقد تناول المسألة التالية : " أية استراتيجية تنمية لسنة ٢٠٠٠ وانتهي إلى التركيز على دعم المقاربة الخاصة بالنوع الاجتماعي من خلال إدماج المرأة في عملية التنمية وتفعيل دورها ، كما اتجه هذا الملتقى إلى تطوير آليات المساهمة والشراكة بين مختلف المؤسسات المحلية ودعم البعد البيئي وحماية المحيط عند الإنتاج .

- تجربة لبنان:

نظراً للطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي اللبناني ، نجد أن لبنان لم تكن له سياسة محددة من قبل الدولة تجاه العمل الأهلي .. حيث ترك الرعاية الاجتماعية للمبادرات الأهلية . ثم تم إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي عام ١٩٥٩ لاقتراح وتنفيذ برامج ومشروعات الخدمات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية ، وقد ساهم هذا الوضع في نشأة وتنامي المنظمات الأهلية نتيجة التعاون بين الهيئات الحكومية وهذه المنظمات ، وكذلك ماقامت به العديد من الحركات الإصلاحية واليسارية التي قامت بإنشاء جمعيات أهلية لمواجهة آثار التطور الاقتصادي والاجتماعي على الفئات المحرومة ، وإرتباطاً بذلك تأسست نحو ٣٣٨ جمعية بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٩٤ وبين عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٩ .

وفى نطاق الحرب الأهلية التي بدأت مع عام ١٩٧٥ تزايد عدد الجمعيات الأهلية بتزايد التشرد وتباين قطع الموزايكو التي يتشكل منها المجتمع ، ولقد ساعد على هذه الزيادة تخلى الدولة عن دورها الاجتماعي حتى يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية قد لعبت دوراً محورياً أثناء الحرب الأهلية فى الحفاظ على استمرار المجتمع برغم دخول فئاته فى صراع مع بعضها البعض .

ولقد لعبت الدولة دوراً محورياً فى عديد من المجتمعات العربية الأخرى فى تشجيع إنتشار العمل الأهلي عن طريق إصدار التشريعات الملائمة لنمو العمل الأهلي ، كما حدث فى المغرب مثلاً بعد حصوله على الإستقلال واتجاهه للتنمية حيث صدرت تشريعات وقوانين فى الدساتير المتعاقبة نصت كلها على حرية الرأى والتغيير وتأسيس الجمعيات والإنضمام للمنظمات السياسية والثقافية.

وسوف نعرض بعض نماذج للجمعيات الأهلية اللبنانية التي تهتم بالأنشطة التنموية وهى:

جمعية الشبان المسلمين في لبنان:

تهدف الجمعية إلى تأسيس البناء التحتي لبعض مناطق الريف على جانب تأسيس لبعض مشروعات المجتمع المحلي التي تطور إنتاجها إلى جانب ذلك تسعى YMCA إلى الإستعانة بالتمويل الأجنبي لبناء المشروعات المحلية وهي المشروعات ذات الطبيعة التنموية بالأساس . الى جانب أحد فروع المنظمة الموجودة في المجتمعات الغربية مثل كندا وأمريكا وربما لهذه الروابط فهي تستقبل قدرا لا بأس به من التمويل الأجنبي التي تستخدم في أداء مهامها لتطوير الواقع اللبناني.

وسوف نعرض لنشأة الجمعية كما يلي:

تأسست جمعية الشبان المسيحية في لبنان عام ١٨٩٠ ، وهي جمعية وطنية لبنانية أهلية غير حكومية لاتتوخى الربح ، لا طائفية ولا سياسية . شعارها المعطى لا نسألك ماهو دينك بل مما تألم ، أهدافها "تنمية الروح والعقل والجسد في أوساط الشباب.

إختصار الاسم YMCA " وقد بدأت الجمعية كمنظمة متواضعة تهتم بأحوال الشباب ، لكنها تطورت اليوم كمؤسسة كبيرة تعمل على المستوى القومي ، لاتعطي إعتباراً للتحيزات الدينية أو الجغرافية ، هذا الإتساع في العمل على مدى الخريطة اللبنانية منحها قدراً من الثقة والمصداقية سواء على الصعيد الداخل أو على صعيد المؤسسات والهيئات الأجنبية ، وفي الخمسينيات كانت YMCA مهتمة بجماعات الشباب بالأساس حيث طورت برامج للشباب يتعرضون لها خلال المعسكرات الصيفية ، تدريبهم أثناءها على القيادة ، وترعاهم صحياً ، إضافة إلى الممارسات الرياضية ، وقد وسعت من برامجها لتشمل الشباب الفلسطيني اللاجئ على أراضى لبنان ، وهو مايعبر عن نزعة قومية خيرة.

وقد إستمر هذا الأسلوب في العمل الذي ركز على الشباب منذ بداية الخمسينيات وحتى عام ١٩٧٥ ، حيث شهد هذا العام إندلاع الحرب الأهلية اللبنانية . وأثناء ذلك انخفضت الخدمات التي كانت تؤديها الحكومة للمواطنين ، ونظراً لانهيار قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاجتماعية ، فإن الحاجة إلى المساعدة تزايدت بالحاح . ولقد شكلت هذه الفترة الوقت الملائم لكي تؤسس YMCA نقلة نوعية في أسلوب عملها في لبنان ، ومن ثم فقد قررت "YMCA" أن تعمل حيث الحاجة ملحة للعمل . وبرهنت على قناعتها برسالتها في ظل شعار جديد هو " أن تشبع بصورة ملائمة الحاجات المتغيرة للشعب اللبناني مهما كانت المهمة صعبة .

وفي المرحلة الثالثة من تطور YMCA وهي المرحلة التي إستغرقتها الحرب اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) أسست "YMCA" برامج إستراتيجية للمساعدة وإعادة

التأهيل . فى هذا الإطار أسست "يمكا YMCA" برامج عاجلة للمساعدة. وبعض المبادرات الأخرى التى إستهدفت إعادة التأهيل من خلال برامج التدريب المهنى التى تأسست خلال هذه الفترة. حيث تدريب الشباب والشابات على بعض المهن ، بحيث تقدم لهم الجمعية بديلاً يغنيهم عن المشاركة فى الأنشطة الحربية غير المشروعة للحصول على دخل.

ومن الملاحظ أن الأنشطة التى قامت بها "يمكا YMCA" خلال المرحلة الأولى السابقة على الحرب ، وأثناء الحرب ذات طبيعة رعائية بحتة ، مع بروز طفيف للفعل التنموى الذى تمثل فى متابعة إصلاح بعض شبكات البناء التحتى لتيسير الحياة على البشر وقد بدأت المرحلة إستناداً إلى عقيدتها الجديدة (ذات الطبيعة التنموية) التى تؤكد على ضرورة أن تكون التنمية ذات طبيعة شاملة ومتكاملة ، ركزت برامج "يمكا على الاهتمام بمشروعات الصحة ، والبيئة ، والتعليم ، والروابط المدنية ، والديموقراطية ، والبناء التحتى والزراعة ، وتوليد الدخل . وقد توزعت هذه المشروعات على خريطة المجتمع اللبناني.

واليوم أصبحت "يمكا" إحدى المنظمات غير الحكومية الكبيرة ، التى لها إنتشارها على المستوى القومى ، حيث تمتلك إطار عمل مؤسسى قوياً، وأهدافاً ومبادئ واضحة . مع إصرار من جانب العاملين فيها ، إضافة على رؤيتها الواضحة والثقة الكبيرة فيها من جانب المجتمع التى تتوجه بخدماتها إليه . وبذلك ظلت يمكا من أبرز المنظمات غير الحكومية التى توجه بواسطة حاجات البشر فى المجتمع.

المستفيدون من جهود "يمكا لبنان"

سوف يقتصر إهتمامنا فى هذه الفقرة على إستعراض أسلوب مواجهة "يمكا" للفقر فى أعقاب توقف الحرب اللبنانية حيث بذلت يمكا مجموعة من الجهود التى أفادت فئات كثيرة نعرض لأبرزها فيما يلى:

- ١- برنامج صرف الأدوية للمرضى المزمنين .
- ٢- برنامج التدريب المهنى السريع حيث إستفاد من هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٩ وخلال العشر سنوات الأخيرة مايزيد على ثلاثين ألف شاب وفتاة من المناطق اللبنانية.

٣- مشروع التنمية الريفية : ويشمل ٣٣ قرية فى الريف اللبناني فى عكار والبقاعين الشرقى والغربى وفى قضائى طبنت جبيل " والبنطية" وتشمل خدمات المشروع شق طرق زراعية ، بناء وإعادة تأهيل أقنية رى ، بناء سدود صغيرة وأقنية لتصريف مياه الشتاء إنشاء مزارع نموذجية لتدريب المزارعين على الزراعات البديلة ، بناء مصانع لمعالجة

النفائات الصلبة ، بناء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي ، تدريب النساء على الصنيع الزراعى وتسويق المنتجات الزراعية المصنعة .

- تجربة المغرب :

تعد تجربة المغرب من التجارب المتقدمة حيث شهد المجتمع المدني المغربى فى عام ٢٠٠٩ تطوراً نوعياً وكمياً ، حيث أضحت العمل الجمهورى يشكل ظاهرة اجتماعية بامتياز ، نظراً إلى أن الجمعيات أصبحت تهتم بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والبيئية ، والتربية على المواطنة ، واصبحت قطاعاً إقتصادياً منتجاً يتكامل مع الحكومة والقطاع الخاص وهكذا فعلى المستوى الكمى سجلت الإحصائيات الرسمية عام ٢٠٠٩ عدد ٤٠ ألف جمعية من بينها ١٧٥ جمعية تتمتع بصفة المنفعة العامة .

وإبتداء من أول يناير إلى ٣٠ مارس ٢٠١٠ حصلت ٩٨ جمعية مغربية على ١١ مليار درهم من المانحين بما فيهم القطاع الخاص المغربى والقطاع الخاص الأجنبى ووبتوزيع الأنشطة الممولة إلى صنفين رئيسيين :

١- أعمال التنمية والرعاية الاجتماعية.

٢- الأنشطة ذات الطابع الثقافى والتعليمى والحقوقى .

وتعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المصدر الأول لتمويل مشاريع جمعيات المجتمع المدني بالمغرب (١).

وسوف نعرض دور المنظمات غير الحكومية فى المغرب كتجربة عربية ناجحة والجدول التالى سيوضح لنا الأنشطة الرئيسية لها:

جدول رقم

النشاط الرئيسى للمنظمات غير الحكومية فى المغرب

النشاط الرئيسى	ك	%
أنشطة علمية وثقافية	٣٤٤	٨٤,٣
أنشطة للتوعية	٣٥٧	٨٧,٥
مساعدات خيرية	١٩٥	٤٧,٨
أنشطة ترفيهية	٣٢٨	٨٠,٤
أنشطة تدريبية وتعليمية	٢٩٣	٧١,٨
منظمات الدفاع عن الرأى	١٨٦	٤٥,٦
خدمات رعاية اجتماعية	٣١٣	٧٦,٩
خدمات صحية	١٨٥	٤٥,٣
خدمات سكنية	٣١	٦٧,٦

خدمات إغاثة	٣٥	٨
تنمية	٢٥٨	٦٣,٢
أنشطة ببنية	٢٥٥	٦٢,٥
إتصالات وإعلام	٩٠	٢٢,١
أخرى	١١	٢,٧
غير مبين	١٢	٢,٩

ومن الطبيعي أن تستفيد هذه الفئات فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالي

الفئات	ك	%
مجتمع محلي ككل	٢٣٠	٥٦,٤
نساء	٢٠٥	٥٠,٢
معوقون	١٤٢	٣٤,٨
شباب	٢٦٨	٦٥,٧
منفعة اجتماعية	١٣٤	٣٠,٤
أطفال	٢٧٢	٦٦,٧
مسنون	٧٩	١٩,٤
أخرى	١١	٢,٧
غير مبين	١	٠,٢

المعتقد أن ذلك يتناقض مع قيم الشفافية التي ينبغي أن يعمل بالنظر إليها العمل الأهلى..

ماسبق إذا يوضح بعض الملامح العامة لواقع المنظمات غير الحكومية سواء من حيث النشاط أو الفئة التي يخدمها هذا النشاط أو من حيث التمويل ، وهى أبعاد سوف نتعرض لها من واقع دراسة بعض حالات المنظمات غير الحكومية.

نماذج لبعض المنظمات غير الحكومية:

برغم تزايد المنظمات غير الحكومية فى المجتمع المغربى ، التى بلغت فى أعلى تقدير لها نحو ٣٠,٠٠٠ أو ٣٥,٠٠٠ منظمة غير حكومية وفى أقل تقدير هلا بين ١٧,٠٠٠ أو ٢٠,٠٠٠ منظمة غير حكومية ، فإن غالبية هذه الجمعيات تغطى سياق اجتماعى ، يعنى أنه قد يكون لها مقرها فى السياق الحضرى غير أنها تخدم الريف أو البادية أو هما معا إلى جانب ذلك . والبعد الثانى أنه بغض النظر عن ضخامة حجم وإمكانيات الجمعية إلا أننا نجدها تغطى أكثر من نشاط ، خاصة النشاطين الأساسيين

للجمعيات ، وهما النشاط الرعائى ، والنشاط التنموى ، حيث نجد أن أغلب أنشطة المنظمات غير الحكومية تقع فى إطار الأنشطة الرعائية أو التنموية ، غير أنها لاتغفل النشاط الآخر ومن ثم فهي تؤديه ولو بصورة محدودة ، ونعرض فيما يلى نماذج لبعض هذه الجمعيات.

١- مؤسسة زاكورا التنموية

تقع مؤسسة زاكورا فى مدينة الدار البيضاء عام ١٩٩٥ ، وهى مؤسسة وليدة فكرة تنموية اقتصادية واجتماعية صرفة ، جاءت لتواكب الطفرة الاقتصادية الحديثة ، وبأفكار ومناهج تلائم وتسائر إمكانيات الأغلبية الساحقة للأسر المغربية . ترفع الجمعية شعارات عملية الطابع ، ولها إنجازات فى ثلاثة ميادين أساسية هى ، تقديم القروض الصغيرة لتأسيس المشروعات التى يمكن أن تولد دخلاً للأسر ، هذا بالإضافة على توفير تعليم غير نظامى للأطفال الذين لم يكن لهم حظ الالتحاق بالتعليم الرسمى ، يضاف إلى ذلك برامج لمحو أمية كبار السن . وتعد هذه المنظمة غير الحكومية من المنظمات الناجحة فى المجتمع المغربى إستناداً إلى حجم الإنجازات التى حققتها ، وتسمى هذه المنطقة باسم والددة أحد كبار الأعمال الذين ساهموا بقدر كبير فى تأسيس هذه الجمعية ، ونعرض فيما يلى للجوانب المختلفة لمنظمة زاكورة.

أ- إنشاء الجمعية وأهدافها:

كما أشرت أنشئت هذه الجمعية منذ خمس سنوات حينما سعى أحد رجال الأعمال بدينة الدار البيضاء بالاتفاق مع بعض رجال الأعمال الآخرين لإقامة جمعية خيرية أو أهلية سميت باسم والدته تخليداً لذكراها ز و على جانب مساهمتهم فى رأس مال الجمعية ، فإنهم فتحوا الأبواب أمام كل من يشارك فى الجمعية ، لقاء إشترك شهرى محدد . ومنذ بداية إنشائها فقد كرست الجمعية طاقاتها وجهودها باتجاه تحقيق أهدافها الآتية:

١- لابد من تحقيق إنطلاق اقتصادى خاص بالجمعية وحدها ولو بطريقة تدريجية ، وذلك مثلاً عن طريق القروض التى تمنح للفقراء بصورة تدريجية .

٢- التشجيع على تبني المبادرة فى بدء تأسيس مشاريع تنموية يقوم بها الأفراد نظير سلف تعطى لهم ، ثم يتم تسديد هذه السلف بصورة جماعية للمؤسسة ليجمع هذا العائد ليشكل بدوره أساساً لقروض جديدة.

٣- القيام بأنشطة وجهود التنمية الاجتماعية التي تخدم مصالح الأمة وتخرجها من عنق الزجاجة.

٤- محاربة الفقر والتخفيف من آثاره بالمساعدة على نشر التعليم ومحاربة الأمية أو من خلال التسليف للمشروعات الصغيرة لتحويل الأسر إلى أسرة منتجة.

٥- محاربة الأمية والجهل الذي يعيش في الأوساط الفقيرة عن طريق منح المدارس للصغار ، أو فتح الفصول لمحو أمية الكبار وتبني البرامج التي تيسير ذلك.

٦- مساعدة المرأة على تحقيق طموحاتها والكشف عن طاقاتها وإخراج مشاريعها إلى حيز الوجود ، وهو ما يعنى العمل على تمكين المرأة إقتصادياً تمهيداً لتمكينها اجتماعياً وسياسياً.

٧- إعادة بث روح التضامن الإيجابي البناء سواء على مستوى التبرعات التي تستهدف تمويل الجمعية ، أو التضامن في رد القروض لبناء المشروعات الصغيرة.

٨- محاربة الرشوة ، وإستعادة الطهارة والشفافية للمجتمع ، عن طريق التوعية ، وندوات الترشيد البيروقراطي.

٩- العمل على بناء هيكل سليم لمغرب أفضل.

١٠- إعطاء الشباب الفرصة لتفعيل طاقاتهم والاستفادة من حماسهم ، وذلك عن طريق الجهود لتوعيتهم ، وإعادة دمجهم في المجتمع على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

حيث يشير تأمل هذه الأهداف إلى رغبة قوية من أجل النهوض بالمجتمع المغربي على الأصعدة التعليمية والثقافية والتنموية ، على نحو ماسوف نرى من إستعراض أنشطة الجمعية.

ب- أنشطة مؤسسة زاكورا

يمكن تصنيف الأنشطة التي قوم بها مؤسسة "زاكورا" في ثلاثة أنماط من الأنشطة يشغل الجانب التنموي الجزء الأكبر منها ، ويمكن تحديد هذه الأنشطة على النحو التالي:

١- القروض الصغيرة: وهى عبارة عن قروض مالية وعينية صغيرة تصرف بشكل تدريجى ومتتابع لأبناء محلى معين . ويستفيد من هذه القروض بالطبع الأسر المحدودة الدخل والفقيرة وخاصة النساء اللاتى يتحملن القيام بالمشروعات الصغيرة كالتجارة والحياكة التقليدية والعصرية، تربية الدواجن والمواشى وغير ذلك . وتمنح هذه القروض وفق معايير محددة ، حتى يمكنها أن تخدم بشكل فعال ومباشر الطبقة الفقيرة وتتلاءم مع الدخل الفردى للمستفيدات . وتتراوح القيمة المادية للقرض من هذا النوع ما بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ درهم كحد أقصى.

وتتراوح مدة تسديد القروض ما بين ٢٣ - ٣٥ أسبوعا ونسبة الفائدة على القروض لا تتجاوز ٢% شهريا . وقد وصل عدد القروض المقدمة خلال عام ٢٠٠٠ نحو ٦٠٢٨٥ قرصاً.

- التجربة المصرية:

تمتد الجمعيات الأهلية فى شكلها المؤسسى المقنن فى عمق التاريخ المصرى وتعود إلى القرن التاسع عشر ، ومنذ أنشئت الجمعية اليونانية بمدينة الإسكندرية ١٨٢١ ، وبعد ذلك بثلاثة عقود تقريبا ، وبالتحديد منذ عام ١٨٥٩ حيث تأسست جمعية معهد مصر ، ثم بدأ ظهور الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية وذلك بنشأة الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعى الخيرية القبطية عام ١٨٨١ وهكذا شهدت نقطة البداية فى عمل الجمعيات خلطاً بين العمل السياسى والعمل الدينى والعمل الاجتماعى" (٧).

وتطور إنشاء الجمعيات المصرية فى الفترة ما بين عقد الستينات وعقد الثمانينات. الظاهرة الأولى : هيمنة جمعيات التنمية المسجلة فى عقد الستينات وبلغ عدد (١٠٣٠) جمعية بنسبة ٢٩,٤٧% فى الوقت الذى صدر فيه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ظهر مفهوم جديد للعمل الاجتماعى التطوعى من قبل الجمعيات الخيرية يتفق والأيدىولوجية الناصرية الاشتراكية . وهذا المفهوم الجديد كان يهدف إلى إعادة النظر فى إحتقار العمل الاجتماعى .

صورة عامة عن بعض أنماط المؤسسات الأهلية التنموية وذلك كما يلى:

١- منظمات الخدمات ومنظمات الرعاية الاجتماعية.

٢- منظمات التنمية.

(١) منظمات الخدمات والرعاية الاجتماعية :

تتوجه إلى رعاية الأسرة والمسنين ، ذوى الاحتياجات الخاصة ورعاية الأمومة والطفولة وتشكل معا غالبية أنشطة منظمات المجتمع المدنى حاليا . ويشير المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ومؤسساتها على أن هناك ١٤٣٦٢ جمعية تنشط فى مجالات الرعاية.

(٢) منظمات التنمية :

هى التى تركز على النهوض بنوعية حياة المواطنين والأسر ، بما فى ذلك التمكين الاقتصادى لهم من خلال الأنشطة التى تسعى إلى تنمية الدخل ، أو من خلال المشاركة فى مشروعات التنمية المحلية ، وتشير مجالات الأنشطة هذه الى أن هناك ٧٢٠٧ جمعية منها ٧٣٠ جمعية فقط تعمل فى مجال التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل وفقا لنتائج المسح المذكور (^٨).

رابعا: الدروس المستفادة من التجارب الناجحة :

الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة ومنها برامج منظمة العمل الدولية: حيث أن برامج المنظمة تعمل على صعيد المجتمعات دعما للعمل اللائق والإندماج الاجتماعى:

وترى أن نجاح منظمات العمل المدنى يرجع إلى قيام برامج متكاملة على مستوى المجتمع ويتطلب بوجه عام دعم وكالات عديدة، ومن بين المكونات الحيوية لجنة مشتركة بين الوزارات ومشاورات مع الشركاء الاجتماعيين . إن هينات كهذه ، بتوليها مسئولية تدريب موظفى المحليين ، تساعد على ضمان نقل المنهجية إلى سياسات التدريب الوطنية . كما أن لجان التدريب المحلية فى المجالات المختارة هى مدخل أساسى لتحديد الفرص والاحتياجات وتوفير أفضل طريقة لتنظيم عملية الإجاز . وفى مرحلة التنفيذ ، تصبح المرونة أمراً جوهرياً . وينبغى أن يتم التدريب قرب العملاء قدر الإمكان مع إيلاء اهتمام خاص إلى ضمان إستفادة النساء من هذه البرامج بشكل تام . ومن بين الجوانب الهامة الأخرى فى هذا المجال تدريب المدربين ، وإنتقاء المتدربين والعثور على مصادر إنتمانية تعويضاً للدخل المفقود أثناء التدريب وللمساعدة على بدء مشاريع صغيرة تقوم على المهارات الجديدة المكتسبة.

١- القروض الصغيرة: وهى عبارة عن قروض مالية وعينية صغيرة تصرف بشكل تدريجى ومتتابع لأبناء محلى معين . ويستفيد من هذه القروض بالطبع الأسر المحدودة الدخل والفقيرة وخاصة النساء اللاتى يتحملن القيام بالمشروعات الصغيرة كالتجارة والحياكة التقليدية والعصرية، تربية الدواجن والمواشى وغير ذلك . وتمنح هذه القروض وفق معايير محددة ، حتى يمكنها أن تخدم بشكل فعال ومباشر الطبقة الفقيرة وتلتأم مع الدخل الفردى للمستفيدات . وتتراوح القيمة المادية للقرض من هذا النوع ما بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ درهم كحد أقصى.

وتتراوح مدة تسديد القروض ما بين ٢٣ - ٣٥ أسبوعا ونسبة الفائدة على القروض لا تتجاوز ٢% شهريا . وقد وصل عدد القروض المقدمة خلال عام ٢٠٠٠ نحو ٦٠٢٨٥ قرضا.

- التجربة المصرية:

تمتد الجمعيات الأهلية فى شكلها المؤسسى المقنن فى عمق التاريخ المصرى وتعود إلى القرن التاسع عشر ، ومنذ أنشئت الجمعية اليونانية بمدينة الإسكندرية ١٨٢١ ، وبعد ذلك بثلاثة عقود تقريبا ، وبالتحديد منذ عام ١٨٥٩ حيث تأسست جمعية معهد مصر ، ثم بدأ ظهور الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية وذلك بنشأة الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعى الخيرية القبطية عام ١٨٨١ وهكذا شهدت نقطة البداية فى عمل الجمعيات خلطاً بين العمل السياسى والعمل الدينى والعمل الاجتماعى" (٧).

وتطور إنشاء الجمعيات المصرية فى الفترة ما بين عقد الستينات وعقد الثمانينات. الظاهرة الأولى : هيمنة جمعيات التنمية المسجلة فى عقد الستينات وبلغ عدد (١٠٣٠) جمعية بنسبة ٢٩,٤٧% فى الوقت الذى صدر فيه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ظهر مفهوم جديد للعمل الاجتماعى التطوعى من قبل الجمعيات الخيرية يتفق والأيدولوجية الناصرية الاشتراكية . وهذا المفهوم الجديد كان يهدف إلى إعادة النظر فى إحتقار العمل الاجتماعى .

صورة عامة عن بعض أنماط المؤسسات الأهلية التنموية وذلك كما يلى:

- ١- منظمات الخدمات ومنظمات الرعاية الاجتماعية.
- ٢- منظمات التنمية.

(١) منظمات الخدمات والرعاية الاجتماعية :

تتوجه إلى رعاية الأسرة والمسنين ، ذوى الاحتياجات الخاصة ورعاية الأمومة والطفولة وتشكل معا غالبية أنشطة منظمات المجتمع المدني حاليا . ويشير المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ومؤسساتها على أن هناك ١٤٣٦٢ جمعية تنشط فى مجالات الرعاية.

(٢) منظمات التنمية :

هى التى تركز على النهوض بنوعية حياة المواطنين والأسر ، بما فى ذلك التمكين الاقتصادى لهم من خلال الأنشطة التى تسعى إلى تنمية الدخل ، أو من خلال المشاركة فى مشروعات التنمية المحلية ، وتشير مجالات الأنشطة هذه الى أن هناك ٧٢٠٧ جمعية منها ٧٣٠ جمعية فقط تعمل فى مجال التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل وفقا لنتائج المسح المذكور (^).

رابعا: الدروس المستفادة من التجارب الناجحة :

الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة ومنها برامج منظمة العمل الدولية: حيث أن برامج المنظمة تعمل على صعيد المجتمعات دعما للعمل اللاتق والإندماج الاجتماعى:

وترى أن نجاح منظمات العمل المدني يرجع إلى قيام برامج متكاملة على مستوى المجتمع ويتطلب بوجه عام دعم وكالات عديدة، ومن بين المكونات الحيوية لجنة مشتركة بين الوزارات ومشاورات مع الشركاء الاجتماعيين . إن هينات كهذه ، بتوليها مسئولية تدريب موظفى المحليين ، تساعد على ضمان نقل المنهجية إلى سياسات التدريب الوطنية . كما أن لجان التدريب المحلية فى المجالات المختارة هى مدخل أساسى لتحديد الفرص والاحتياجات وتوفير أفضل طريقة لتنظيم عملية الإجاز . وفى مرحلة التنفيذ ، تصبح المرونة أمراً جوهرياً . وينبغى أن يتم التدريب قرب العملاء قدر الإمكان مع إيلاء اهتمام خاص إلى ضمان إستفادة النساء من هذه البرامج بشكل تام . ومن بين الجوانب الهامة الأخرى فى هذا المجال تدريب المدربين ، وإنتقاء المتدربين والعثور على مصادر إئتمانية تعويضا للدخل المفقود أثناء التدريب وللمساعدة على بدء مشاريع صغيرة تقوم على المهارات الجديدة المكتسبة.

تري منظمة العمل الدولية من خلال تطبيق برامجها في عديد من دول العالم أن التنظيم الجيد وليس المبالغ المالية الضخمة هو الأمر المطلوب لتطبيق منهجية منظمة العمل الدولية . وتبين التجربة في أكثر من ٢٠ بلداً خلال الأعوام العشرة الماضية أن المكاسب كبيرة ، إذ تستخدم نسبة عالية جداً من المتدربين على مهاراتها لكسب دخل أفضل . وفضلاً عن ذلك . أدمجت بعض البلدان منها منهجية التدريب القائم على المجتمع في سياساتها الوطنية في مجال التدريب.

بالنسبة لتجربة تونس

من خلال تناولنا للتجربة التونسية نجد أن غالبية الجمعيات التونسية الناشطة التي تعمل في الحقل التنموي ترتبط بعلاقة شراكة قوية بالمؤسسات الحكومية التي تبرم معها عقود عمل مشترك لأجل تقديم خدمات للفئات المستهدفة ، وتتجه أهدافها إلى مبادئ عامة كبرى تمثلت في مفاهيم متعلقة بمبادئ " التمكين " والتنمية الذاتية ، والنهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمجموعات البشرية ، والرفع من مستوى الفئات الضعيفة وتحسين ظروف العيش ، ونشر ثقافة التنمية المستدامة ، وترسيخ الاعتماد على الذات .

- تجربة لبنان

من أهم ملامح نجاحها أن تهتم بتأسيس البنية التحتية في المناطق الريفية ، فهي لا تكتفي بتقديم المساعدات المالية والعينية بقدر إهتمامها بالتنمية سواء تنمية المكان أو التنمية البشرية للمقيمين بالمكان ، ويتضح ذلك في جميعة يمكا وخصوصا مشروعات التنمية الريفية.

- تجربة المغرب

تتميز تجربة المغرب بالتفاعل والتكامل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص وتلاحم الطرفين في بناء شراكات بين الجانبين لمحاولة سد الفراغ الذي خلفته السياسات الاقتصادية السابقة للدولة والإسهام في عملية التنمية من خلال خلق فرص عمل بواسطة مشاريع مدرة للدخل حيث أصبح المجتمع المدني يمثل قطاعاً اقتصادياً ثالثاً إلى جانب القطاعين العام والخاص.

كما يمتاز المجتمع المدني المغربي بإعداد برامج لمحاربة الفساد من خلال محاربة الرشوة ، وإستعادة الطهارة والشفافية للمجتمع عن طريق التوعية ، وندوات الترشيد.

المراجع

- (١) معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ .
- (٢) مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للأمريكيين .
- (٣) منظمة العمل الدولية ، البرنامج المركزي لمنظمة العمل الدولية للمهارات والمعارف والقابلية للاستخدام ٢٠٠٨ .
- (٤) على ليلة ، " دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر " ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ٢٠٠٢ .
- (٥) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية "التقرير السنوى الثالث ٢٠٠٣ .
- (٦) محمد الغياط "التقرير السنوى التاسع للمنظمات الأهلية العربية : المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، وتفاعلاتها مع المجتمع المدنى العربى، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠١٠ .
- (٧) أمانى قنديل ، سارة بن نفيسة "الجمعيات الأهلية فى مصر " ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٤ .
- (٨) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ .

الفصل الثانى

حول المجتمع المدنى والعمل الأهلى وأهم أنشطته

فى التنمية الاجتماعية فى مصر

المبحث الرابع : المجتمع المدنى : التعريف ، المكونات ،

وأهم الأنشطة والخدمات وأهم المعوقات

المبحث الخامس : العمل الأهلى فى مصر

فلسفة العمل التطوعى ، النشأة والتطور

مبادئ العمل الأهلى

الإسهام الاقتصادى والاجتماعى

معوقات العمل التطوعى

المبحث السادس : رصد لأهم أنشطة العمل الأهلى فى بعض مجالات

التنمية الاجتماعية فى مصر

أولا - دور المجتمع المدنى - الجمعيات الأهلية - فى مجال الصحة

الفعلى والمنوقم

ثانيا - دور (الجمعيات الأهلية) فى التعليم

المبحث الرابع : المجتمع المدني : التعريف ، المكونات ،

وأهم الأنشطة والخدمات وأهم المعوقات*

أولاً/ التعريف ، المكونات وأهم الأنشطة والخدمات وأهم المعوقات:

١- تعريف المجتمع المدني

تعددت جهود وإسهامات علماء السياسة والاجتماع فى تعريف مفهوم المجتمع المدني حيث اختلفت التعريفات وتباينت ويرجع هذا الاختلاف والتباين فى تعريف المفهوم الذى نحن بصددده وهو المجتمع المدني إلى اختلاف المرجعية والخلفيات التعليمية والاجتماعية والثقافية والخبرات التى عاشها ومر بها كل مفكر تناول تعريف المجتمع المدني. ويرجع هذا الاختلاف أيضا إلى اختلاف المنظار الذى ينظر به المفكر و الباحث الى المجتمع المدني. فالبعض يذهب إلى تعريف المجتمع المدني من خلال حدود المجتمع المدني بينما ينظر البعض الآخر من خلال علاقته بالدولة و آخر بنمط التقييم الاقتصادى السائد وإن كان هذا الاختلاف لا ينفى وجود عدد من مساحات الاتفاق بين هؤلاء المفكرين فى بعض جوانب المفهوم .

و من المفكرين و العلماء الذين قاموا بتعريف المجتمع المدني ما يلي:

عرف كوهين Jean Cohen المجتمع المدني بأنه الوعاء الذى يضم كافة المؤسسات والمنظمات الاجتماعية، فهو مرادف للمجال الاجتماعى Social Realm الذى يشمل عديدا من المؤسسات و الروابط و غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعى المرتبط بكل ما هو خاص بالفرد. إن هذا المجتمع المدني يستلزم لقيامه نظاما قانونيا يضع و يكفل مجموعة من القواعد والحقوق المرتبطة بهذا المجال الاجتماعى .

ركز كل من بلاتى Planey وباشا Pasha على وجود علاقة من الاعتماد المتبادل بين المجتمع المدني والدولة الحديثة ، فهذا المجتمع ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة الذى توفر له شرط قيامه عن طريق تقنين نظم للحقوق تنظم ممارسات كافة الأفراد و الجماعات داخل المجتمع بما لا يضر بالآخرين.

* هذا المبحث مأخوذ من مركز معلومات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

عرف كين John Keane المجتمع المدني بأنه كل ما هو غير الدولة not - stat
أى المجالات التى تحكمها آليات السوق market - regulated
المشروعات الخاصة والمنظمات التى تدافع عن مصالح خاصة والروابط الطوعية .

عرف هابرماس Bermas المجتمع المدني بأنه المجال الذى تتجسد فيه حاجات جماعة
واهتماماتها بصورة خلاقة ومنظمة وأيضاً باستقلالية.

أما والزر Walzer فإنه حدد مجال المجتمع المدني بأنه مجال الروابط الإنسانية غير
القمعية أو التى تقوم على الاختيار الحر .

كما عرف دياموند Diamon المجتمع المدني بأنه فضاء الحياة الاجتماعية المنظمة
التي تتسم بأنها طوعية ، تدير أمورها بنفسها self - generating ، تعتمد على ذاتها
فى البقاء self - supporting ، مستقلة عن الدولة ومقيدة بنظام قانوني ومجموعة
من القواعد المشتركة.

٢ - بداية ظهور المجتمع المدني الحديث في مصر

ترجع بداية ظهور المجتمع المدني الحديث في مصر إلى بداية القرن التاسع عشر
فى فترة حكم محمد على، مع بناء الدولة الحديثة، بداية بالتنظيمات الشعبية ذات السمة
الدينية، واتساع نطاق الوقف الذى اتجه نحو تأسيس دور للعبادة والعمل الخيرى والخدمات
الصحية والتعليم والثقافة . والاحتكاك بالثقافة الغربية والفكر الغربى أدى إلى ولادة تيارات
فكرية وسياسية متنوعة ، وأن الهزيمة العسكرية لمحمد على أدت إلى تخلخل النظام وبدأت
معها عملية تعبئة وتغيير اجتماعى ثم بعدها جاءت الثورة العربية والاحتجاج على سوء
الأحوال الاقتصادية والتدخل الأجنبى، وارتبط تطوره بعد ذلك بالتشكيلات والظروف
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ثم مروراً بالمراحل المختلفة بالعهد الناصرى وما
صحبه من إدماج أنشطة الجمعيات ضمن خطة الدولة الاجتماعية وتوجيهها بشكل أساسى
نحو تقديم الخدمات والعمل الخيرى والرعاية الاجتماعية.

شهدت السنوات الأخيرة ومنذ بداية الألفية الثالثة توسعاً مذهباً فى حجم ونطاق
مؤسسات المجتمع المدني فى مصر وفى أكثر من دول العالم مدعومه بعملية العولمة
وإتساع نطاق الحكم الديمقراطى والتكامل الإقتصادى وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دور
بارز فى تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم وتقديم الخدمات الإجتماعية وتنفيذ

برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي لاسيما فى المناطق التى يضعف فيها التواجد الحكومي والتواجد الرسمي للدولة.

و الجدير بالذكر أن القيمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنظمات الأهلية تتحدد بمدى قدرتها على تحقيق وتبنى أهداف محددة وعلى رأس أولوياتها القيام بأنشطة تساعد على تحقيق رغبات وأهداف المجتمع وإشباع الحاجات المادية وغير المادية ودفع المجتمع المحلى ليكون أكثر فاعلية ومشاركة فى عمليات رسم السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

وانطلاقا من أن منظمات المجتمع المدني هي منظمات قامت على أسس تطوعية غير هادفة للربح فهي فى مجمل أنشطتها تتوجه إلى خدمة المجتمع وفى أوقات ودول عدة تعتبر منظمات المجتمع المدني صاحبة الدور الفعال فى سد الفجوة أو تكون صلة الربط بين المجتمعات المحلية والحكومة.

تتعدد وتتنوع جهود منظمات المجتمع المدني طبقا لشكلها القانوني وطريقة التأسيس وطبيعة عمل مؤسسيها، فهناك من يهتم بالتعليم و أخرى تهتم بالصحة وجمعيات تهتم بالسياسة العامة والتوعية المجتمعية الخ.

٣- مكونات المجتمع المدني

يدخل فى دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية إلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هينات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.

- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنمية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.

- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر (غير التابعة للدولة).
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وبالنسبة للوضع في مصر فإن أهم الجمعيات أو المنظمات التي ينطبق عليها هذا التوصيف وبالتالي المؤهلة لقيام بدورها هي أولا المنظمات والجمعيات الحقوقية في مصر. وأهمها داخل مصر هي:

- اتحاد نقابات العمال: وهو منظمة غير حكومية تتألف من مجموعة من العمال والناشطين في مجال القضايا العمالية والذين يؤمنون بالأهمية الدولية لميثاق حقوق الإنسان.
- الجمعية المصرية للدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي: وتعمل الجمعية للدفاع عن حقوق الإنسان وترصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد نتيجة الإهمال الطبي.
- الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب وتعمل هذه الجمعية على رصد انتهاكات حقوق الإنسان وبشكل خاص الانتهاكات التي يتعرض لها ضحايا التعذيب في مصر.
- الجمعية المصرية لنشر و تطوير التوعية القانونية .
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: وهي: منظمة حقوق إنسان مصرية مستقلة، تعمل من أجل تعزيز وحماية الحقوق والحريات الشخصية للأفراد.
- مركز ضحايا لحقوق الإنسان: يهدف إلى تقديم الرعاية القانونية والنفسية لضحايا الانتهاكات الحكومية.
- المركز المصري لحقوق المرأة : المركز هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية تهتم بالأساس بدعم و مساندة المرأة المصرية فى نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. يعمل المركز على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- المنظمة المصرية لحقوق إنسان: ترصد حالات حقوق الإنسان في مصر والدفاع عن حقوق المواطنين ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان سواء كان مصدر هذه الانتهاكات جهة حكومية أو جهات غير حكومية وبغض النظر عن هوية ضحايا الانتهاكات أو المنتهكين.

- منظمة النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف: المركز يعمل على مساندة وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب من المصريين وغير المصريين ويرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.
- تجمع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان: يهدف التجمع لأن يكون إطار الحوار والتشاور والتكامل والتضامن بين منظمات حقوق الإنسان المصرية كما يهدف التجمع للتنسيق والتعاون في مجال نشر مبادئ حقوق الإنسان والتوعية بها عبر وسائل النشر والإعلام المختلفة والتدريب، ويعزز العمل الجماعي في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.
- جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان: تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والوعي الحقوقي لدى شرائح أوسع من المواطنين، كذلك تقدم الدعم القانوني لضحايا الانتهاكات.
- شبكة معلومات حقوق الإنسان في مصر: يعمل المشروع على تجميع إصدارات مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصادرة باللغة العربية في موقع واحد، وذلك من خلال التعاون مع العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية.
- شموع لرعاية الحقوق الإنسانية: وهي مؤسسة غير حكومية تعنى بقضايا الإعاقة والمعاقين.
- كفاية: كفاية حركة مستقلة تضم مجموعة من الناشطين المصريين والعرب التي تهدف إلى تحقيق تغير اجتماعي. تدعم الحركة مبادئ التعاون المشترك والتضامن، وتدافع عن المساواة والعدل.
- مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية: هي مؤسسة أهلية أنشأت بهدف تقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية، مرجعيته في ذلك الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية.
- مبادرة تيسير التنمية للمرأة: أنشئ هذا المشروع ليتجاوب مع الحاجة الملحة والمتزايدة للمعلومات حول تنمية المرأة، وسياسات الجندر والتنمية والبرامج والمشاريع القائمة حول هذا الموضوع.
- مركز الأرض لحقوق الإنسان أنشئ المركز للدفاع عن قضايا الفلاحين والريف المصري من منظور حقوق الإنسان، يعمل المركز على المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ريف مصر، ويرصد انتهاكات حقوق

الإنسان التي تحدث داخل القرية المصرية وخاصة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- مركز الجنوب لحقوق الإنسان: مركز منظمة غير حكومية مصرية تعنى بأبحاث التنمية والدفاع والتحرك، تتبلور رؤية مركز الجنوب لحقوق الإنسان في التنمية المستدامة في الدول الفقيرة الواقعة في الحزام الجنوبي من العالم.
- مركز حابي للحقوق البيئية: تأسس المركز عام 2001، يهتم أساسا بتعريف المواطن والمنظمات الأهلية بماهية الحقوق البيئية وآليات الدفاع عنها. في سياق ذلك يتم التأكيد على أهمية تفعيل التشريعات البيئية المحلية مع تطويرها لزيادة تفعيل دور المجتمع المدني مع الاستفادة من المواثيق الدولية.
- مركز حقوق الطفل المصري: يهدف المركز إلى الدفاع عن حقوق الطفل وحمايته انطلاقا من المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العمومية.
- مركز هشام مبارك للقانون: يعمل المركز على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر وتقديم كافة أشكال العون الممكنة لضحايا هذه الانتهاكات، ويفعل الآليات القضائية وجهود العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني. كذلك يبحث المركز مدى دستورية بعض القوانين المختارة والمتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويلاحظ أن بعض هذه المراكز ناشط وظاهر الدور واستطاع أن يحقق الكثير من الانجازات في مجالات حقوق الإنسان والحفاظ عليها وفي إلقاء الضوء على حقوق المواطن في مصر، وقد أثارت الكثير من القضايا التي أثارت انتباه الناس في مصر وبخاصة ضد تجاوزات الشرطة وربما كان أشهرها قضية عماد الكبير في الاسكندرية التي تولى إثارته في القضاء مركز ضحايا والذي يرأسه د إبراهيم الزعفراني أحد أبرز ناشطي جماعة الإخوان المسلمين وبخاصة في المجال الحقوقي.

٤- دور منظمات المجتمع المدني وتعظيم دور المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط والتنمية:

تساعد أيضا منظمات المجتمع المدني وتساهم بشكل كبير في تفعيل دور المجتمع المحلي وتعظيم دور المشاركة الشعبية في رسم سياسات التخطيط والتنمية وذلك من خلال تفعيل آليات ما يعرف ب"التخطيط بالمشاركة". حيث أصبحت قضية التنمية بالمشاركة من

أحد أبرز وأهم القضايا التي تفرض نفسها على معظم بلدان العالم ولاسيما أن نجاح عمليات التنمية يظهر عندما تكون تلك العمليات هي ترجمة لأهداف وحاجات السكان، ولا يأتي هذا إلا بتفعيل دورهم و زيادة عمليات التمكين وحرية التعبير وأن تلعب المجتمعات دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمساهمة في صياغة الأهداف وطرح الحلول للمشاكل المتعلقة بعمليات التنمية و الارتقاء بحياة الأفراد. فلمنظمات المجتمع المدني دور هام في تفعيل مساهمة المواطنين في التعبير عن أهدافهم وتطلعاتهم وحاجاتهم لتحقيق التنمية والعدالة، وأيضا دور فعال من خلال عمليات الدعم والتوعية والربط بين السكان وبين القطاعات الحكومية خاصة في المحليات.

ويظهر لمنظمات المجتمع المدني أيضا دور هام وفعال في ما يتعلق بالمحليات وهو بناء القدرات وزيادة الكفاءة والقدرة على زيادة الانتاجية من خلال البرامج التدريبية وبرامج التوعية للعاملين بتلك القطاع ومحاولة تعزيز دورهم. ويمكن أن يكون لها دور أيضا رقابي على أداء المحليات من خلال متابعة وتقييم الخطط واليات تنفيذها، والمشاركة في تحديد أهم المشاكل والامكانيات، والمشاركة في تحديد أولويات التدخل، والمشاركة في تحديد مشروعات التنمية ذات الأولوية. وهناك الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه أيضا منظمات المجتمع المدني من خلال المراقبة على العمليات الانتخابية وعلى أداء الحكومة ومدى تنفيذ السياسات.

وتعزيزا لأهمية دور المشاركة في عمليات التنمية والتخطيط، تلعب منظمات المجتمع المدني دورا في تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، ومع ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحياته وأيضا.

5- دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل و ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد:

الحكم الرشيد هو إحدى الأدوات الفاعلة لتحقيق تنمية مستدامة وتفعيل سيادة قانون ليتكون لدينا إدارة قوية لديها شرعية وفعالية لتطبيق القانون فينتج مجتمع قابل للتغيير والتطور وبالتالي مشاركة فاعلة.

١-٥ أوجه الحكم الرشيد:

- الحكم الرشيد في الجوانب الاقتصادية، ويتمثل في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار في القضايا التي من شأنها تطوير العلاقات الداخلية، ومع الدول المجاورة، بما يحقق حياة أفضل للإنسان في الدولة ذات العلاقة.
- الحكم الرشيد السياسي، ويتلخص في رسم السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية بما يحقق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكم الرشيد الإداري، وهو القرار المتعلق بالجوانب التنفيذية لكل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والسياسية والتنمية وحقوق الإنسان وكرامته، وفق ما هو مرسوم ومتفق عليه.

٢-٥ الحكم الرشيد لا بد أن يتضمن الأمور الآتية:

- وجود قيادة مميزة ومرنة.
 - وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.
 - مشاركة مجتمعية فعالة من مؤسسات المجتمع المدني جميعها (أفراد وجماعات).
- وبناء عليه فالحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣-٥ كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد:

تستطيع مؤسسات العمل المدني، وفي مختلف المجتمعات، أن تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والحكم الرشيد، أو أن تلعب الدور العكسي، ذلك أن هذه المؤسسات يمكن أن تدعم السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال الأطر الآتية:

- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

- الاستثمار في المشاريع ذات العلاقة في البند السابق بهدف تخفيف المشاكل المجتمعية، أو الحد منها ما أمكن.
- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي.
- العمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات، والحد من الانتهاكات، ومعاقبة القائمين عليها.
- المساهمة الفاعلة، مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين عليه للمساءلة.
- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ، ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، وبناء على الدراسات، وذلك بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة.
- المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.
- توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية.

وخلال الفترة الماضية وقبل ثورة ٢٥ يناير كان لمنظمات المجتمع المدني دورا بارزا أيضا من خلال الأحزاب والحركات الشبابية والائتلافات عن طريق الدعم الكامل والتوعية السياسية و تثقيف المجتمع خاصة فئة الشباب من خلال معرفة دوره وحقوقه، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في حرية التعبير عن الرأي وحرية الاختلاف وحق المسائلة وكان لهذا اثر وحافز كبير لقيام ثورة ٢٥ يناير التي انطلقت مدافعة عن الحقوق والحريات من خلال شعار "عيش - حرية - عدالة اجتماعية" وقامت الكثير من منظمات المجتمع المدني بدعم الحركات الشعبية و الشبابية لنجاح هذه الثورة.

تدهور دور منظمات المجتمع المدني وحقوق المواطنين في المشاركة ، وفي إدارة شئون حياتهم بعد أن قامت الدولة بتفريغ مؤسسات المجتمع المدني، وتقليص دورها، وخاصة الأحزاب والنقابات في ظل غياب المشاركة في الانتخابات العامة، وتدهور أوضاع الحريات العامة بعد استمرار العمل بقانون الطوارئ ،والقوانين الاستثنائية الأخرى التي تنتهك الحق في التنظيم، والتجمع، والاضراب، والتظاهر.

إذا وكما ذكرنا فإن منظمات المجتمع المدني من خلال مجمل نوعيتها واحجامها تلعب دورا كبيرا فى الكثير من القطاعات و التى تهدف لخدمة المجتمع فى شتى مناحي الحياه فهى تقدم الكثير من الخدمات مثل:

٦- الخدمات المختلفة التى تقدمها منظمات المجتمع المدني:

٦-١ الخدمات الصحية والعلاج:

- كثير من منظمات المجتمع المدني يهتم بهذا القطاع عن طريق تقديم خدمات صحية للمواطنين بمختلف اشكالها من عمليات جراحية أو علاج أو الاتفاق مع بعض الأطباء على تقليل تكلفة العلاج للفقراء وتقديم الأنوية بالمجان للمرضى.

- بناء المستوصفات والعيادات فى كثير من المناطق الفقيرة وحتى تطوير المستشفيات القائمة.

٦-٢ خدمات تعليمية وتدريبية:

- تطوير الكثير من المدارس فى المناطق الفقيرة وبناء مدارس فى المناطق المحرومة.

- عمل دورات أو دروس تقوية بالمجان لاطفال الأسر الفقيرة.

٦-٣ خدمات مادية ومساعدة الفقراء:

- يوجد الكثير من منظمات المجتمع المدني يقدم رواتب شهرية للأسر الفقيرة

- خدمات عينية من مواد التموين و خلافه.

٦-٤ خدمات توعية للمجتمع المحلى:

- و يعتبر هذا من أهم الادوار التى تلعبها منظمات المجتمع المدني و تأتى

أهميته فى توعية المجتمعات بحقوقهم و واجباتهم و بناء الشخصية و

التوعية بحرية التعبير عن الرأى و زيادة الانتماء.

٦-٥ خدمات خاصة ببناء القدرات و توفير فرص العمل:

- أنشطة تدريبية و دورات بناء القدرات للشباب لتأهيلهم لسوق العمل.

- المساعدة فى تمويل المشروعات الصغيرة للشباب.

٦-٦ خدمات للحكومة المحلية ومساعدتها في عمليات التخطيط والتنمية من خلال آليات التخطيط بالمشاركة:

- تلعب دور عنصر الربط بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية من خلال حلقات الحوار والتوعية بماهية خطط التنمية وتقريب وجهات النظر ما بين الحكومة و الشعب.
- دوره في تطبيق أوجه الحكم الرشيد و علاقاته بالمؤسسات الحكومية.

٦-٧ خدمات سياسية:

- في كثير من الأحيان يكون لها دورا بارزا في مراقبة العمليات الانتخابية من خلال مراقبة لجان الانتخابات و مراقبة عمليات التصويت و فرز الأصوات وتواجه الجمعيات بعض المعوقات في هذا المجال حيث الاطر التشريعية والقانونية التي في بعض الاحيان تعوق تلك المنظمات من تأدية دورها.
- برامج توعية خاصة بتأكيد وتفعيل دور الشباب في المشاركة السياسية والمشاركة في العمل العام.

٧- بعض مما جاء في التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية والفاصل بدور منظمات المجتمع المدني:

٧-١ التقرير السنوي السابع لسنة ٢٠٠٧

- كان محور التقرير يدور حول الاطفال في منظومة المجتمع المدني العربي وفي الجزء الخاص بالتجربة المصرية والذي قامت بكتابته د.امانى قنديل، ظهر فيه الملامح الرئيسية لتاريخ الاهتمام بأحوال الأطفال في مصر حيث كان توثيق أولى هذه الجمعيات لعام ١٨٢١ "الجمعية اليونانية بالإسكندرية" وكانت تقتصر جهودها على الأطفال اليونانيين وتأسست بعد ذلك "الجمعية الخيرية الإسلامية" سنة ١٨٧٨ والتي كان يشغل منصب نائب الرئيس في تلك الجمعية عبدالله النديم.

- ودون الدخول في التفاصيل التاريخية تتطور شكل الجمعيات الأهلية التي تهتم بالأطفال منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما بين الاهتمام بحقوق الطفل والرعاية الصحية وبجوانب عديدة خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة و الفتيات المحرومة من التعليم الأساسي وقضايا التسرب من

التعليم وقضايا عمالة الأطفال وظهرت عدة جمعيات متخصصة فى قضايا بعينها مثل:

١. جمعيات عاملة فى مجال اطفال الشوارع.
٢. جمعيات عاملة فى "مبادرة تعليم الفتيات".
٣. جمعيات مناهضة ختان الإناث.
٤. جمعيات مغنية بعمل الأطفال.
٥. جمعيات تتعلق بقضايا تعليم الأطفال.

٢-٧ التقرير السنوي السادس لسنة ٢٠٠٦

- كان محور التقرير يدور حول الشباب فى منظومة المجتمع المدنى العربى وفى الجزء الخاص بالتجربة المصرية والذي قام بكتابته د. عمرو هاشم ربيع، تناول فيه حال الشباب فى مصر من حيث طبيعة الأزمة التى يعيشها واستراتيجيات المواجهة، وذلك من واقع دور الجمعيات الأهلية فى هذا الشأن و برامجها الموجهة إزاء الشباب والاستراتيجيات المختلفة والمقترحة للتعامل مع قضايا ومشكلات الشباب.

- المنظمات التى تم تأسيسها حتى يناير ٢٠٠٧ والتى تنشط فى هذا المجال قد بلغ عددها ٣٠٣ جمعية أهلية بالإضافة إلى ٨ جمعيات مركزية.

القضايا الرئيسية التى تواجه الشباب:

- ١- البطالة.
- ٢- التعليم و مؤشرات الأمية.
- ٣- المشاركة السياسية و المشاركة فى العمل العام.
- ٤- المظاهر اللبية التى برزت على السطح فى الآونة الأخيرة.

أنماط الجمعيات التى ظهرت لمل قضايا الشباب:

- ١- الجمعيات الاقتصادية.
- ٢- الجمعيات التنموية و الدفاعية.
- ٣- الجمعيات الدينية.

٨- أمثلة متفرقة على جهود بعض منظمات المجتمع المدنى فى مصر:

٨-١ مشروع "أصدقاء الحي" بجمعية الغد بالإسكندرية كنموذج للتنمية المتكاملة:

في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٩٣ من خلال الدعم المغنوي لجمعية كاريتاس مصر والتي كانت تقوم بتنفيذ برامج لمحو الأمية بالتعاون مع جمعية الرعاية المتكاملة بحي شرق ، بدا مشروع تربوي تنموي بمنطقة باكوس (منطقة شعبية) تحت "اسم مشروع أصدقاء الحي للثقافة والتنمية " للاهتمام بالإنسان كإنسان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بفتح قاعات استذكار لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بمدرسة عثمان ابن عفان - في الفترة المسائية عقب الدوام الدراسي بتمويل من الرهبانية والجهود التطوعية والذاتية.

٨-٢ الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية CEOSS قصة نجاح :

منذ أن تم إنشاءها في عام ١٩٥٠ وهي تقوم بتوفير الدعم المالي وتوفير القروض الصغيرة والكبيرة لتحسين الإسكان في المناطق الريفية والحضرية في مصر.

الأنشطة المتضمنة:

- تحويل العشش الى مبانى دائمة.
- توفير المرافق والبنية الأساسية.
- التشطيبات الداخلية
- تعمل مع الجمعيات الأهلية وتمكنهم من إدارة وتنفيذ أنشطة التطوير.
- تقوم المجتمعات بتدوير المدخرات للقيام بتحسينات في المساكن.
- الاستثمارات الكبرى مثل مد مواسير المياه وإنشاء الطرق وبناء المنازل تتطلب مزيج من المدخرات (بتسهيلات تمويل) والمعونات ولقد قامت منظمات المجتمع المدني بدور مهم في الربط بين الإثنين. (CEOSS - مصر، سبارك - الهند وأمريكا اللاتينية).
- استثمار المدخرات في إجراء تحسينات سكنية.

٩- المعوقات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني:

- إنتشار مناخ عام وخطاب سياسى واعلامى سلبى ومعادى لعمل منظمات المجتمع المدني.
- اتخاذ الحكومة والأجهزة التنفيذية لموقف حاد ومتشدد تجاه المنظمات الأهلية.

- وعدم استطلاع الحكومة لرأى المجتمع المدنى عند أعدادها للمبادئ فوق الدستورية والمبادئ الأساسية الحاكمة للدستور مع القوى المجتمعية فى مصر.
- عدم السماح للمنظمات للقيام بأية أنشطة فى المشاركة المجتمعية خلال الوقت الحالى ورفض الحكومة لمقومات الشراكة بينهما.
- وامتناع وزارة الشئون الاجتماعية والمحافظين عن إعطاء الموافقات الادارية للمجتمع المدنى لتنفيذ برامج عمله المموله من الجهات المانحة الأجنبية.
- واستمرار الدور الامنى والسياسى لجهاز أمن الدولة وورثة الجديد جهاز الامن الوطنى فى مراقبة منظمات المجتمع المدنى ومنح الموافقات الأمنية لاية أنشطة لها.
- وجود تضيق على منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة الانتخابات وقصرها على المشاهدة وتقيد إصداره للمعلومات والتواصل مع وسائل الاعلام عنها، واستخدام قضية التمويل الخارجى للمنظمات الحقوقية بطريقة مغلوبة لخلق نفور مجتمعى من عملها فى حين أن النصوص القانونية المتعلقة بالتمويل واضحة بدقة فى قانون الجمعيات الأهلية وأحكام الدستورية العليا للشركات المدنية.

المبحث الخامس : العمل الأهلي فى مصر *

مقدمة : فلسفة العمل التطوعى

العمل الأهلي التطوعى فى مصر

مقدمة

يعتبر النشاط الأهلي فى مجال الرعاية الاجتماعية قديماً ومعاصراً لنشأة المجتمع المصرى الحديث ، وعرف عن الإنسان ميله إلى التعاون وموازرة جهود غيره من الأفراد لمواجهة المشاكل التى يتعرضون لها فى محاولة لمواجهة وإيجاد حلول لها ، وحتى فى التاريخ المصرى القديم نجد أن هناك آثاراً للرعاية الاجتماعية والتكافل بين الناس بحكم ما كانوا يتعرضون له من عوامل ومؤثرات ، وقد وجد فى نقش على قبر أمحتب النص الآتى : "لم يوجد فى عشيرتى بئس ولا جائع وعندما حلت سنوات القحط ..حرثت الأرض فضمنت بذلك الحياة لأهلها وساويت فى العطاء بين من فقد زوجها وبين من لم تفقده ، ولم أفرق بين العظيم وغير العظيم وعندما عاد الخير لم أسترد ما أعطيت" ، ونجد فى هذا النص تعبيراً عن تنظيم الموارد المتاحة وتوزيعها بين الناس على مبدأ من المساواة والعدالة الاجتماعية ثم جاءت الأديان السماوية فحثت على رعاية المحتاج ووجوب مساعدة القادر لغير القادر والأخذ بيد الضعيف والمريض والمحتاج ، كما حثت على التعاون والتكافل الاجتماعى فكان هذا أساساً لنظريات الخدمة الاجتماعية الحديثة .

فلسفة العمل التطوعى :

العمل التطوعى حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإنكار الذات ، وكذلك إبراز الوجه الإنسانى للعلاقات الاجتماعية ، وإبراز أهمية التفانى فى البذل والعطاء فى سبيل سعادة الآخرين ، وهو يعكس وعى المواطن وإدراكه لدوره فى المجتمع وبالتالي انتماءه .

والتطوع جهد إرادى يبذله المواطن طواعية واختياراً من أجل مجتمعه أو من أجل جماعة معينة دون توقع أجر مقابل جهوده ، وهناك بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة

* هذا المبحث مأخوذ من مركز معلومات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

بمفهوم التطوع وإن لم تكن مرادفة له مثل التبرع بالمال ، وهو ما يتفق مع التطوع فى الدافع والإرادة الذاتية والرغبة فى مشاركة الآخرين ولكنه يفتقر إلى بذل الجهد أو الوقت وهو ما يميز النشاط التطوعى .

المجتمع المدنى : التعريف

يعرف المجتمع المدنى بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتنظيمات النقابية والطلابية التى تعمل فى ميادين عمل مختلفة فى استقلال عن الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها : أغراض سياسية المشاركة فى صنع القرار على المستوى الوطنى ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، وأغراض نقابية كالدفاع عن المصالح المختلفة لأعضاء النقابة ، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما فى اتحادات الكتاب والمتقنين ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام فى العمل الاجتماعى من أجل تحقيق التنمية كما فى الجمعيات الأهلية بميادين عملها المختلفة ، ومن هنا يمكننا القول أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدنى هى : الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية ، الاتحادات المهنية ، الجمعيات الأهلية ، وسوف نتناول فى موضوعنا الجمعيات الأهلية بالتفصيل لكونها تمثل النسبة الأكبر من مؤسسات المجتمع المدنى ، ويهمنى هنا التأكيد على عدم الخلط بين مصطلح "المجتمع المدنى" ومصطلح "المنظمات غير الحكومية" ، فالمجتمع المدنى يضم منظمات غير حكومية بالإضافة إلى النقابات ، الأحزاب ، الروابط ، الاتحادات ، مراكز الشباب ... الخ .. أى أن المنظمات غير الحكومية هى جزء من المجتمع المدنى .

• الجمعيات الأهلية فى مصر : النشأة - التطور

نشأة الجمعيات الأهلية

أولاً : مرحلة البدء

وتبدأ مع بداية القرن التاسع عشر حيث ظهرت أولى الجمعيات على مسرح الحياة الاجتماعية فتكونت الجمعية الخيرية اليونانية فى الإسكندرية عام ١٨٢١م بمرسوم ملكى يونانى ، ثم أنشئت جمعية المعارف علم ١٨٦٨ م التى عنيت بالتأليف والطباعة والنشر ، الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ م للعناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها ،

وكذلك الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ م التى كان الدافع على إنشائها شعور علماء الدين بطغيان النفوذ الأجنبى فى البلاد وتدخل الأجانب فى شئونهم واستئثارهم بالنواحي الاجتماعية والثقافية فيها وكان من أهم أغراضها تأسيس المدارس الوطنية وإعانة الفقراء ، وهذه الجمعية غير الجمعية الخيرية الإسلامية التى أسست عام ١٨٩٢م بدعوة من الشيخ / محمد عبده ، وشعر الأقباط المصريون بضرورة وأهمية العمل الاجتماعى فانشئوا جمعية التوفيق القبطية لرعاية الفقراء ونشر التعليم عام ١٨٩١م ، ثم توالى إنشاء الجمعيات كجمعية المساعى المشكورة ، العروة الوثقى ، المبرة ، المرأة الجديدة ، والخيرية القبطية وغيرها ، ولعل الظاهرة المميزة فى هذه المرحلة أن معظم الجمعيات كانت تستهدف نشر التعليم بين أبناء هذا الوطن ، ولهذا ما يبرره فقد كانت الحكومة فى هذا الوقت فى شغل شاغل باحتلال أجنبى وكذلك بالأمور الداخلية المتصلة بالأمن وحفظ النظام وكانت مصادر الثروة فى أيدي الأجانب الذين كانوا يتمتعون بامتيازات لا يتمتع بها المصريون فى ذلك الوقت ، ولقد كان لهذه الجهود ومن قاموا بها أو دعوا إليها من أمثال الشيخ / محمد عبده والشيخ / رشيد رضا وقاسم أمين الأثر الكبير فى إيقاظ الوعى القومى والاجتماعى والتمهيد للحركة القومية والإصلاحية الكبرى التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وتمثلت فى ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩م .

ثانياً : مرحلة الانتشار

تتميز هذه المرحلة التى بدأت مع ثورة عام ١٩١٩م وتأثرت بنتائجها بعدة عوامل أدت إلى تطور الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد مما كان له الأثر البالغ فى نشر فكرة إنشاء الجمعيات الأهلية بين المواطنين وتحددت أبعاد هذه العوامل بما يلى :

- تزايد الوعى القومى والاجتماعى والدينى .
- عودة الكثير من المبعوثين المصريين من الخارج بعد وقوفهم على حركة الفكر العالمى فى العالم الخارجى وجهود الحكومات فى رفع مستوى شعوبها.
- صدور دستور عام ١٩٢٣م الذى يقضى بحق تكوين الجمعيات .
- تزايد عدد سكان الجمهورية وظهور مشكلات اجتماعية لم تكن موجودة من قبل (التعليم - مستوى الدخل).
- تطور معرفة المرأة بدورها .

- إنشاء أول مدرسة للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية عام ١٩٣٦ ثم مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٧ تابعة للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .
 - إنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى عام ١٩٣٦ وكان يختص بمراقبة التطور الاجتماعى وتوجيه هذا التطور توجيهاً يتفق مع خصائص المجتمع المصرى .
- ولقد تأثر النشاط الأهلى بكل العوامل السابقة التى سارت به إلى التطور ، وقد كانت هذه المرحلة تمهيداً للمرحلة الثالثة التى تعتبر من أهم المراحل فى تطور العمل بالجمعيات .

ثالثاً : مرحلة الإشراف والتوجيه

- وكانت أبرز العوامل المؤثرة فى هذه المرحلة وتحديد سماتها وصفاتها ما يلى :
- ١- صدور مرسوم عام ١٩٣٩م بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية متضمناً الأسباب والدوافع التى أدت إلى إنشائها ومن أبرز ما جاء فى هذا المرسوم تلك العبارة :
"بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضروريات أن تختص الشئون الاجتماعية بأقصى ما تستطيع من الضروريات اتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتضاربة وعملاً على توجيه تلك الشئون توجيهاً صحيحاً قوياً وسعياً لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة ... وبما أن ذلك كله يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع شتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى " ، وقد قضى المرسوم بأن تتولى هذه الوزارة الإشراف على المؤسسات الاجتماعية والنوادي والجمعيات الأهلية والملاهى وأعمال البر والإحسان والجمعيات التعاونية ... أى أنها بذلك أعطت للوزارة سلطة التنظيم والإشراف والتوجيه فى ميادين العمل المختلفة.
 - ٢- تخريج الدفقات الأولى من الأخصائيين الاجتماعيين عام ١٩٤٠م بعد أن تلقوا المعلومات النظرية وتدريبوا عملياً على ممارسة العمل الاجتماعى بصوره المختلفة .
 - ٣- ظهور الخدمة الاجتماعية كمهنة علمية وفن مدروس بإنشاء المعاهد المختصة لذلك .
 - ٤- صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وقد اتضح فى هذه الفترة الدور الإيجابى الذى تقوم به الجمعيات

والمؤسسات الاجتماعية فى الإساهام مع الدولة فى خدمة المجتمع من ناحية الرعاية والتنمية الاجتماعية ويمكننا استنتاج بعض النتائج من خلال الجدول التالى :

السنة	عدد الجمعيات التى تأسست فى كل مرحلة
١٨٩٩	٦٥
١٩٠٠-١٩٢٤	١٩٥
١٩٢٥-١٩٤٤	٦٣٠
١٩٤٥-١٩٤٩	٥٩٨
١٩٥٠-١٩٥٩	١٣٠١
١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٥٠
الإجمالى	٤٧٣٩

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

ويوضح لنا الجدول السابق اتجاه متوسط النمو نحو الارتفاع وذلك منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٩ .

رابعاً : مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

أهم العوامل المؤثرة فى هذه الفترة هو حدوث ثورة يوليو التى بدأ منها المجتمع يعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ومبادئ الكفاية والعدل ، وقد رأت الحكومة فى هذه الفترة ضرورة إصدار تشريع جديد موحد للجمعيات فصدر القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الذى استحدث الكثير من الأحكام التنظيمية الجديدة والخاصة بإعادة تحديد مفهوم الجمعية ، النص صراحة على إنشاء اتحادات ، وقصر جمع التبرعات على الجمعيات والاتحادات ، إعطاء وزارة الشؤون حق إدماج أو توحيد إدارة جمعية أو أكثر تحقيقاً لنفع عام .

وهكذا نجد أن الجمعيات الأهلية قد تطور عملها فى فترات وانحسرت فى فترات أخرى متأثرة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

الإطار القانونى للجمعيات فى مصر

تغيرت التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الجمعيات فى مصر وبما يتفق مع متطلبات كل مرحلة وقد صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لينظم عمل الجمعيات فى مصر والذى لا يزال سارياً حتى الآن وبغض النظر عن اتفاق أو اختلاف الناس مع هذا القانون الذى اعتبره البعض تنظيم متكامل لعمل الجمعيات الأهلية ، واعتبره البعض الآخر نموذجاً لإحكام قبضة الدولة على المجتمع المدنى إلا أن مؤشر نمو الجمعيات فى مرحلة الستينيات على وجه التحديد يعبر عن انخفاض متوسط نمو الجمعيات الأهلية فى هذه الفترة .

ويجدر الإشارة إلى أنه رغم تطوير سياسات الإصلاح السياسى التى بدأت عام ١٩٧٦م من خلال التعددية الحزبية وسياسات الانفتاح الاقتصادى لم تتغير القوانين المنظمة للعمل الأهلى فى مصر ، إلا أن فترة التسعينيات قد شهدت تطوراً ملحوظاً فى عدد الجمعيات التى تأسست كنتيجة طبيعية للتعددية السياسية والانفراجة الديموقراطية المحدودة التى شهدتها مصر فى الفترة السابقة وفيما يلى نتعرض لبعض مؤشرات تغير اتجاهات الحكومة نحو التعامل مع الجمعيات الأهلية.

نجد أن مضبطة مجلس الشعب فى السنوات الماضية قد سجلت مطالبة الكثير من الأعضاء بتغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية .

تعديل بعض بنود القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

لقد كان التداخل بين الأجهزة الإدارية والشعبية للدولة والجمعيات الأهلية موضوع نقد للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقد صدر القانون ٣٦ لسنة ١٩٩٤ لتعديل بعض المواد وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية المقدمة لرئيس الجمهورية فى شأن هذا التعديل أنه تظراً للمتغيرات التى طرأت على النشاط الاجتماعى وتزايد النشاط التطوعى فى الميادين الاجتماعية فقد روى تعديل نص المادة ٨٥ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة بحذف عبارة الاتحاد الاشتراكى العربى ، بعد أن ألغى هذا الاتحاد وإضافة ممثلين عن الجمعيات المركزية بهدف دعم تشكيل الاتحاد العام للجمعيات بعناصر ذات فاعلية ، وكذلك حذف الفقرة التى كانت تنص على أن لوزير الشئون الاجتماعية رئاسة مجلس إدارة الاتحاد العام إلى جانب تعديل مواد أخرى خاصة بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية المجالس الشعبية المحلية التى تقع فى دائرتها الجمعية كما لا يجوز

الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية والعمل بإحدى الجهات العامة متى كانت من الجهات التى تتولى الإشراف أو التوجيه أو الرقابة على الجمعية أو تمويلها".

القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

اتفقنا على أن هناك محاولات لتخفيف حدة القبضة الإدارية على الجمعيات وكذلك حرص الحكومة على زيادة دور الجمعيات فى المجتمع فى مختلف المجالات ، لذلك جاء صدور القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة وقد حاول هذا القانون - رغم اعتراض البعض عليه - تحقيق آمال وطموحات العاملين فى العمل الأهلى التطوعى وكانت أبرز سمات هذا القانون هى اعتماد منهج القيد لإشهار الجمعيات ، وأن القضاء هو جهة الاختصاص فى حل الجمعيات أو حسم أى نزاع ، والاهتمام بالدور الاقتصادى للجمعيات وقد شارك العديد من المهنيين والعاملين فى القطاع الأهلى فى المناقشات التمهيدية لهذا القانون وهو ما يميزه عما سبقه من القوانين الصادرة بهذا الشأن ، ثم أصدرت المحكمة الدستورية العليا فى يونيو ٢٠٠٠ وبعد سنة من صدور القانون حكماً قاضياً بعد دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات الأهلية لعدم عرضه على مجلس الشورى قبل مجلس الشعب طبقاً للدستور وعادت الجمعيات للعمل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

عدد الجمعيات المشهورة فى المديرية فى ظل القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ وبعد إلغائه

الرقم	المديرية	عدد الجمعيات	عدد الجمعيات
١.	قنا	١٥	٢٥
٢.	أسوان	٤	٦٥
٣.	الدقهلية	٦	٧٦
٤.	بنى سويف	١	٦٤
٥.	الإسكندرية	٣٤	٩٧
٦.	البحيرة	٢١	٣٣
٧.	دمياط	٩	٢٦
٨.	القليوبية	١٠	٨٨

٥٣	١	المنوفية	٩.
٨٧	٣٧	الشرقية	١٠.
٦٢	١٢	الغربية	١١.
١٢	١١	الوادي الجديد	١٢.
١٥	٤	شمال سيناء	١٣.
٦	٤	جنوب سيناء	١٤.
٣٧	٢٥	الإسماعيلية	١٥.
٦٥	٢٩	كفر الشيخ	١٦.
٣٤	١٠	سوهاج	١٧.
٣٧	٥	السويس	١٨.
١٩	٢	الأقصر	١٩.
٢٨	-	أسيوط	٢٠.
١٣	-	مرسى مطروح	٢١.
٢٠	٢	البحر الأحمر	٢٢.
١٥٨	٢٧	القاهرة	٢٣.
١٤٩	٤٤	الجيزة	٢٤.
٤٤	٢٧	الفيوم	٢٥.
٤٥	٣٣	جمعيات مركزية	٢٦.
١٣٥٨	٣٧٣	الإجمالي	

عدد الجمعيات المشهورة في ج.م.ع في ظل القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ وبعد الغاؤه

البيان	العدد
عدد الجمعيات المشهورة في ظل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .	١٤٧٧٤
عدد الجمعيات التي أشهرت في ظل أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .	٣٧٣
عدد الجمعيات التي أشهرت بعد إلغاء العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ وعودة العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .	١٣٥٨
أجمالي عدد الجمعيات المشهورة حتى تاريخه	١٦٥٠٥
الإجمالي	١٧٣١

القانون ٨٤ ولائحته التنفيذية

بموافقة مجلس الشعب المصري على القانون رقم ٨٤ في يونيه ٢٠٠٢ ثم تصديق رئيس الجمهورية عليه .. برز على الساحة أول إصلاح تشريعي للمنظمات الأهلية منذ عام ١٩٦٤ الذي ارتبط بالقانون الشهير رقم ٣٢ والذي حمل كل مظاهر هيمنة الدولة على المجتمع المدني وضعف ثقافتها في مؤسساته من خلال رقابة شاملة للدولة على تأسيس الجمعيات وعلى مزاولة النشاط ثم حق الحل أو الدمج مهم ، الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد سبق إصدار قانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية في عام ١٩٩٩ (وهو القانون ١٥٣) إلا أنه وبعد حوالي ستة شهور صدر قرار المحكمة الدستورية العليا في مصر ليقضى بعدم دستورية القانون المذكور لسبب عدم عرضه على مجلس الشورى "رغم أنه من القوانين المكملة للدستور" وكان حكم المحكمة الدستورية العليا حكماً تاريخياً لما اشتمل عليه من تأكيد حق المواطن وحياته لتأسيس الجمعيات الأهلية وضرورة احترام المبادرات التطوعية ودعمها من جانب الدولة على أية حال وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا تمت العودة إلى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، وشهدت السنوات الثلاث الماضية حالة من الترقب والقلق والانتظار وأيضاً ارتباكاً نسبياً في الأوضاع القانونية للمنظمات الأهلية حيث تم إشهار كثير من الجمعيات وفقاً لقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، ثم خضعت مرة أخرى لأحكام

القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ورغم هذا نسجل المرونة العليا والتفهم من جانب الجهة الإدارية العليا المختصة ، وهي وزارة الشئون الاجتماعية .

أبرز ملامح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

- ١- اكتساب الشخصية الاعتبارية للجمعية فور الإخطار ، وهو بُعد جديد تم إدخاله لأول مرة على تشريعات المجتمع المدني ونصت عليه المادة ٦ من القانون ٨٤ (ومادة ٨ أيضاً) .
- ٢- فتح أبواب النشاط لكل المجالات وعدم النص عليها تحديداً ، كما كان يذهب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي حصر النشاط في ١٧ مجالاً ليس من بينها مثلاً حقوق الإنسان أو قضايا المرأة أو الأنشطة الدفاعية .
- ٣- تحديد حدود المنفعة الشخصية ووضع ضوابط لمنع عدم تضارب المصلحة بين أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٤- فتح باب التسجيل والنشاط لمنظمات دولية وإقليمية أو فروع لها داخل مصر وتسجيلها وفقاً للقانون ٨٤ .
- ٥- تقرير مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للجمعيات بالإضافة لإعفاءات يتمتع بها المتبرع .
- ٦- تنظيم عملية الرقابة وتوجيهها ، وذلك من خلال الأشخاص المتمتعين بصفة الضبطية القضائية بقرار من وزير الشئون الاجتماعية .
- ٧- الاهتمام بالدور الاقتصادي للجمعيات أسوة بالاتجاهات الحديثة للقوانين العالمية وذلك بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي غير الهادف للربح ودعم المشروعات الخدمية والإنتاجية .
- ٨- فتح الباب لتكوين اتحادات نوعية من خلال اتفاق عشر جمعيات على الأقل لتكوين اتحاد في المحافظة الواحدة عكس ما كان معمول به في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وهو اتحاد نوعي واحد على مستوى الجمهورية .
- ٩- تأكيد الشفافية بإقرار حق كل مواطن في الإطلاع على الأوراق ووثائق المنظمة الأهلية .
- ١٠- النص على آليات محددة لفض النزاعات بين الجهة الإدارية وبين الجمعيات بتشكيل لجنة أو أكثر في كل محافظة يصدر بتشكيلها سنوياً قرار من وزير العدل برئاسة مستشار ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة وتمثل في اللجنة الجهة الإدارية والجمعية المعنية .

يمثل ما سبق أبرز ملامح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولكن يبقى فى القانون مواضع خلاف ألفت الضوء على قضايا كبرى تتعلق بالتطور الديمقراطى فى مصر ، والعلاقة بين المجتمع المدنى والدولة وأبرز هذه القضايا يتعلق بحل الجمعية ، فقد منح القانون الجهة الإدارية المختصة حق حل الجمعية ، ورغم نص القانون فى المادة ٤٢ على مبررات الحل ومنها التصرف فى أموالها فى غير الأغراض التى أنشئت لها والحصول على أموال أجنبية بالمخالفة لنص المادة دون الحصول على إذن الجهة الإدارية وارتكاب مخالفات جسيمة للقانون أو النظام العام إلا أن عدم الاحتكام إلى القضاء فى حل الجمعية أثار ردود فعل عنيفة وخاصة أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ قد تراجع عن بعض مكاسب القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ والذي كان ينص على اللجوء للقضاء .

لقد ذهبت الانتقادات لهذا البعد ، والتي عبرت عن نفسها بوضوح فى وسائل الإعلام وفى الملتقيات وبيانات الاحتجاج إلى أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يُحكم قبضة الدولة على المجتمع المدنى ، وأن هذا الاتجاه مخالف لنصوص المواثيق والاتفاقات الدولية ، كما أنه مخالف للاتجاهات الحديثة العالمية الخاصة بتشريعات مؤسسات المجتمع المدنى .

وعلى الجانب الآخر فقد كانت وجهة نظر الدولة واتجاهات المناقشات فى البرلمان المصرى تبرر هذا بأنه يتفق مع مراعاة المصالح العليا للبلاد وأن تكون حرية ممارسة أى نشاط مدنى مرتبطة بهذه الأولوية بالإضافة إلى أن القانون ٨٤ قبل أن يبيح هذا الحق للدولة أكد على إلزام الجهة الإدارية بالمرور بمراحل عديدة قبل تنفيذ هذا الحل ، كما أعطى القانون الحق للجمعية بالاعتراض ورفع دعوى قضائية لوقف تنفيذ قرار الحل .

إن قضية حق الدولة فى حل الجمعية - وليس حق القضاء - قد فتحت الباب على مصراعيه فى عام ٢٠٠٢ لمناقشة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى وهى علاقة يشوبها ضعف الثقة المتبادلة بين الطرفين وإصرار الدولة على الاستمرار بشكل أو بآخر فى أحكام قبضتها على مؤسسات المجتمع المدنى .

• القضية الثانية فى القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ :

وهى قضية التمويل وقد أخذت هذه القضية حيز كبير من النقاش بين الدولة والمجتمع المدنى فقد نص القانون فى المادة (١٧) على حق الجمعية فى تلقى التبرعات بموافقة الجهة الإدارية وفى جميع الأحوال فإن الحصول على تمويل من الخارج من شخص

أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل (أو من شخص مصرى بالخارج) لا يتم إلا بإذن من وزارة الشؤون الاجتماعية ، وقد عارض هذا النص الكثير من المنظمات الأهلية باعتبار أن الدولة الأجنبية والجهات المانحة التي تقدم تبرعات لأنشطة تطوعية تفعل ذلك بموجب اتفاقيات مع الحكومة المصرية وهناك منح تقدم لمشروعات الدولة ذاتها وتتجه في جزء منها إلى المنظمات غير الحكومية ومن ثم فإن المعارضين لهذا التوجه يرون أنه تشكيك في أمانة ومصداقية المنظمات الأهلية وعلى الجانب الآخر فإن الدولة ترى أن ذلك إعمالاً لمبدأ الشفافية والرقابة وقد تجاوبت اللاحقة التنفيذية بالفعل لكثير مما تتطلبه هذه المادة بالنص على مدة معينة - ٦٠ يوم - تلتزم فيها الجهة الإدارية بالرد بالموافقة أو الرفض كما نصت اللاحقة على جواز تلقي التمويل من جهات أجنبية مرخص لها بالعمل داخل مصر مع إخطار الجهة الإدارية .

• القضية الثالثة في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

وهي تمس العلاقة بين المجتمع والدولة هي قضية النشاط السياسي للجمعيات الأهلية فالمادة (١١) حظرت قيام أية جمعية ممارسة أى نشاط سياسي أو نقابي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية أو النقابات حتى لا تنصرف الجمعية عن أداء المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها الجمعية وقد تمثلت المعارضة لهذا النص في عدم التحديد الواضح لهذا النشاط وما إذا كان نشاط حقوق الإنسان أو الأنشطة الدفاع عن البيئة أو القضايا الدفاعية بشكل عام ينطبق عليها لقب سياسي ، وقد جاءت اللاحقة التنفيذية لتحديد بوضوح النشاط السياسي بأنه ما يتضمنه قانون الأحزاب وحظر نشاط الجمعية لصالح مرشحين بعينهم في الانتخابات فقد فرقت اللاحقة بين نشاط الجمعية ونشاط الحزب السياسي .

تمثل القضايا الثلاث السابقة بؤرة الخلاف والجدل حول قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

• ملامح نمو المنظمات الأهلية وسبل وآليات تفعيل دورها

على الرغم من حالة الارتباك التي شهدتها ساحة العمل الأهلي نظراً لعدم صدور قانون للجمعيات حتى يونيو ٢٠٠٢ حيث كان القانون الحاكم هو القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ إلا أن المنظمات الأهلية في مصر قد شهدت اتجاهات نمو متسارعة تؤكد مرونة الحكومة إزاء تسجيل المنظمات الجديدة كما شهدت الساحة أيضاً اتجاهاً مهماً نحو العمل والنشاط في مجال التنمية المستدامة.

فى تصريح مهم لوزيرة الشؤون الاجتماعية فى إفتتاح المؤتمر السنوى للاتحاد العام للجمعيات الأهلية أشارت سيادتها إلى أن عدد المنظمات الأهلية فى مصر فى نهاية عام ٢٠٠٢ قد بلغ ١٦٦٠٠ منظمة تعمل فى مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية والعمل الخيرى كذلك فإن حوالى ٧٠٠ منظمة أهلية جديدة قد تم إشهارها وتسجيلها فى عام ٢٠٠٢ اللفت للانتباه أن معظمها ينشط فى مجال التنمية وهو اتجاه إيجابى ينبغى تسجيله فى هذا الموضوع بالتحديد .

ووفقا للبيانات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية عن عام ٢٠٠٩ فإن الدعم الحكومى لحوالى ٥ آلاف جمعية قد بلغ ٦٥ مليون جنيه مصرى (حوالى ١٥ مليون دولار أمريكى) هذا ويعمل فى الجمعيات الأهلية وفقا لتقديرات الوزارة ١٧ ألف موظف منتدب وهم بمثابة معونة فنية من الحكومة للقطاع الأهلى لدعم العمل وتطوره .

أما فيما يتعلق بتدفق المنح الأجنبية إلى المنظمات الأهلية بمصر عن نفس العام فقد بلغت وفقا للتقديرات الرسمية مائة مليون جنيه مصرى (أى حوالى ٢٠ مليون دولار أمريكى) هذا وقد اتجهت أغلب المنح الأجنبية إلى المجالات الآتية :

- حقوق الإنسان - قضايا المرأة - التنمية البشرية - مكافحة الفقر والبطالة - البيئة

الهيكل التنظيمى للجمعيات الأهلية

١- الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية

يعتبر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة قمة الهيكل التنظيمى للعمل التطوعى على مستوى الجمهورية ، وقد تم تأسيس الاتحاد عام ١٩٦٩م طبقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ويشكل مجلس إدارته بقرار من السيد رئيس الجمهورية ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية والجهات الإدارية المختصة ومن أهم أهدافه :

- رسم السياسة العامة للعمل الاجتماعى فى مصر .

- وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين فى ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة

وفقا لاحتياجاتها .

- اقتراح الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلى .

- وان يقوم الاتحاد العام بعقد مؤتمراً عاماً سنوياً لدراسة المسائل والموضوعات التي تحدد أو تحال إليه من لجانه الفنية .

وقد ظل الاتحاد متوقفاً عن العمل من عام ١٩٨٢م وحتى صدور قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٩٨م بتفويض من السيد رئيس الجمهورية بتشكيل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ومنذ ذلك التاريخ عقد الاتحاد ثلاثة مؤتمرات سنوية ناقش فيها تحديات القرن الحادى والعشرين والتطوع فى العمل الاجتماعى وقد شرفت هذه المؤتمرات برئاسة السيدة الفاضلة / سوزان مبارك لها والتى لها فضل كبير فى دعم العمل الأهلى فى مصر .

٢- الاتحادات الإقليمية

يتكون الاتحاد الإقليمى من الجمعيات والمؤسسات الخاصة الواقعة فى نطاق المحافظة والمشهرة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أياً كان نشاطها .

٣- الاتحادات النوعية

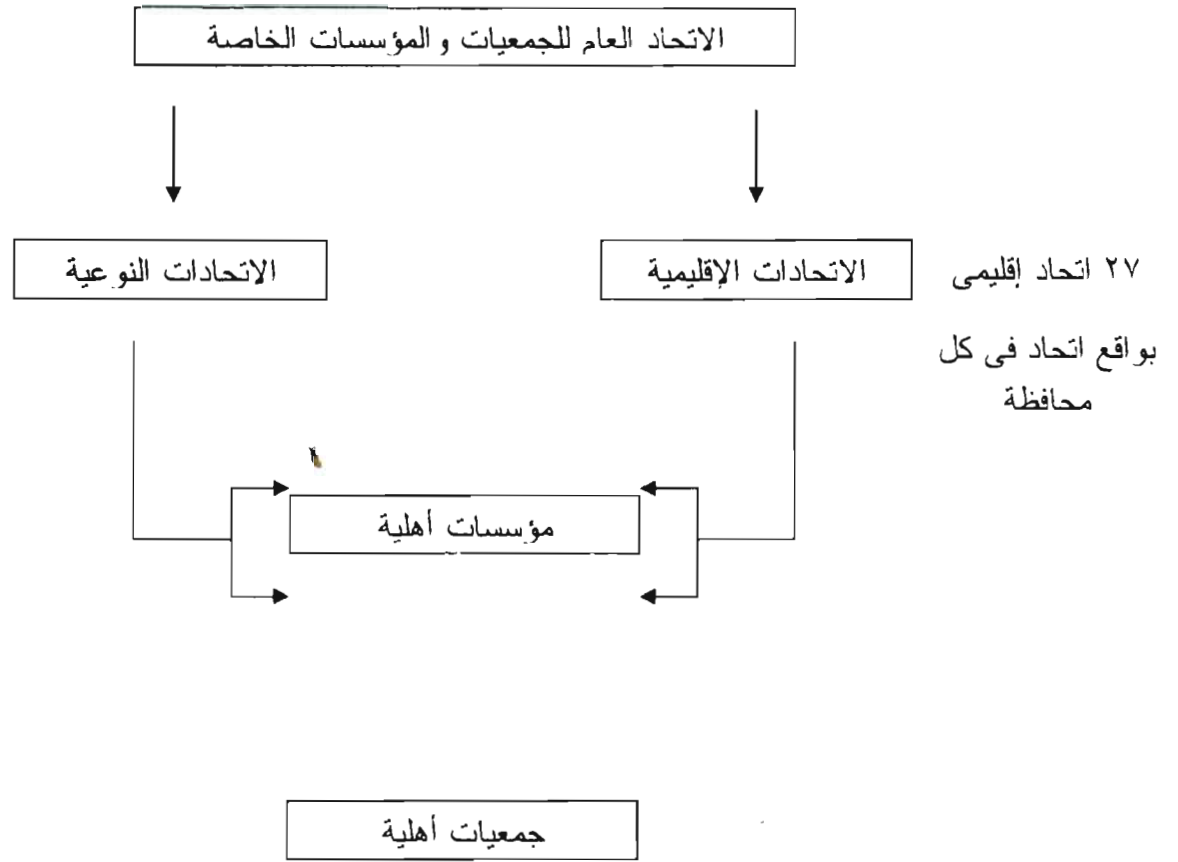
يتكون الاتحاد النوعى من الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً فى مجال معين ولا بد من اتفاق أغراض العمل بين الجمعيات فى لائحة النظام الأساسى .

٤- المؤسسة الأهلية

وهى تلك المؤسسة التى تنشأ بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادى ويجب أن يكون المال المخصص كافياً ومناسباً للأغراض التى أنشئت من أجلها المؤسسة .

٥- الجمعيات الأهلية

وهى ما سبق وتحدثنا عنه ومنها جمعيات مركزية وهى الجمعيات التى مركزها القاهرة ولها فروع بالمحافظات مثل الهلال الأحمر ، الجمعية الشرعية .. وغيرها .



الهيكل التنظيمى للعمل الأهلى فى مصر

ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية وفق آخر إحصاء عام ٢٠١١ عدد ٣٦٢٥٧ جمعية وفقا

للتالى :

بيان بمبادئ عمل الجمعيات الأهلية طبقاً لإحصاءات وزارة النصارى الاجتماعى ٢٠١١

المحافظة	عدد الجمعيات	الجمعيات التعاونية والتعلمية والتربوية	رعاية اجتماعية	المساعدات الاجتماعية	خدمات صحة	رعاية الطفولة والأمومة	طفولة وأمنه الأسره	رعاية الأسره السجونيه	رعاية الخاصة والمعوّلين	النظم والإدارة	النظم المعنويين	رعاية الأسره تنظيم	الصادقة بين الأديان	السلام الاجتماعي	الدفاع المعنوي	أرباب المعاشات	حمايه البيئة والحفاظ عليها	التنمية الاقتصادية للأسره وسعيه للتعليم	حمايه الممتلكات	سعة المجتمعات المحليه	حقوق الإنسان
القاهرة	٦٩٠٠	٦٠٢٢	٢٠٥	٤٨٢٧	٦٨٨	١٢٧٨	١٢٧٨	٧٤٤	٤١٤	٣٧٧	٥٨	٩٤	٢٥٩	٩١	٤٠	٩٦	٧٥٧	٢٧٦	١٠٠٨	٣٦	
الاسكندرية	٢٥٩٧	٤٠٤	٣٦	٨٧٨	٨	٦	٦	٥	٠	٤٦	٠	١	١	٥	١	٠	٢٨	٨	١٢٨٤	١	
بور سعيد	٢٥٧	١٢١	٦	١٦٧	٠	١٩	١٩	٢٤	١٢	١٧	٠	١	٠	٠	٤	٠	١٠	٠	٩٨	٠	
المنشويين	٥٩١	٤٦٢	١٢٩	٢٧٦	١٩	٢٥	٢٧	٣٦	٠	٦	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٤٩	٠	٣٩٤	٨	
دمياط	٤٩٢	١٨٢	٤	١٩	١٠	٤	٤	١٠	٤	١٩	٠	١	١	٤	١	١	١٠	٦	١٥٧	١	
الدفقونية	١٨٤٦	٢١٦	٣٦	١٩٤	٣٦	١١٤	١٦٨	١٤٥	٢٢	٨٢	٠	٤	٢٨	٠	٥	٤	٣٦	٤	٤١	٨	
الشرقية	٢٢٢٠	١٠٢٩	٨٢	٩٢٨	١٢٢	٤٥٢	٤٨٠	٣٦٩	٤٧	٣٦	٠	٠	٦	٠	١	١٤٢	١	٩٧٨	٢٢	٠	
القليوبية	١٨١٢	٧٥٢	٨٢	٧٢١	١٩٦	١٢٤	١٤٦	٢٨٦	١٨	٢٢	٦	١	٨	٠	٥	٠	١٢١	٦	٢٧٦	١٩	
كفر الشيخ	١٤٢٢	٤٢٨	١٠٤	٤١٨	٦٧	٧٦	٧٨	٤٧	١٧	٣٦	٠	٤	٥	٦	٠	٤	٩٦	٢٩	٢٧٦	٤	
الغربية	١٥٢٠	٢٤٩	١٢	٢١٢	١٠٢	٢٨١	٢٨٩	١٦٢	١٨	٤٠	٠	٤	١	٠	١	٦	١١٠	٢٢	١١٠	٤	
المنوفية	١٢٣١	١٠٦١	٤٠	٩٢٢	١٢٩	١٩٩	١٩٩	٦٢٠	١٦٩	٩٠	٤	١٢	٧٧	١٩	١٢	١٢	٤١٢	١٨	٣١١	١٤	
البحيرة	١٢٤٥	٨٩٨	١٩	٥١٤	١٣٧	١٢١	١٢٢	٢٧٩	٢٨	٣٦	٠	٥	١٨	١	٦	٥	١١٨	١٢	٤٨٤	٤	
الاسماعيلية	٤٨٩	١٩٨	٢١	٢٢٧	٢٢	١١٢	١١٦	١٠١	٦	١٨	٠	٠	٠	٠	١	١	٤٦	٤	٢٤٧	١	
البحيرة	٣٦١١	١٧٧٢	٢٢	٨٦٠	٤	٦٠	٦٠	٧٢	١	٧٢	٥	١	٠	١	١٠	١	٩٨	٥	٥٢٤	٥	
بنى سويف	١٤٥١	٨١٦	٣٧١	٧٥١	٢٤٠	٠	٢٠٧	١٦٠	٢٢	١٩	٠	١	٩٠	١	١٢	١٩	٧٦	١٩	٥٨٠	٠	
المنيا	١١١٢	٢٤١	٦٨	٢٤٨	٤٠	٤	٢٩	٢٤	٧٠	٢١	٠	٥	٧٨	٤	١٩	٢٩	٥٢	٨	٢٤٩	٠	
الفيضا	١٦٧٠	١٠٠٨	١٠١٥	٧٨٤	٨٢٥	٤	٧٩٧	٨٤٢	٧٨	٢٠٩	٠	١٤	١١١١	١٠	٣٦	١٠	٥٨٠	١٤	١١٦٩	٤	
اسموط	٩٣٦	٦٥٦	٥٢٤	٥٥٢	٢٥٢	٤٦	٥٥٢	٥٥٢	١٩٩	٤١	٠	١٢	٦٦٢	١٠	٢٤	٢٩	٢٠٥	٠	٦٩٢	٠	
سوهاج	١١٤٤	٦٨٥	٢٥٢	٤٥٤	٤٢٠	١٠٩	١٠٩	٤٩٤	٢٧	١٢٦	٤	١٠	٢٠٤	٢٢	٥٠	٦	٢٨٤	٥٢	٤١٤	٨	
قنا	٩٤٠	١٠٥٥	٨٢٤	٧٨٤	٥٢٩	١٥٨	٨٤٧	٦٩٥	١١٢	٥٠٩	٤	٤٤	١٠٦٤	٢٩	١٩٩	٢٩	٤٢٩	٢٤	١١٥٩	٠	
أسوان	١١٨٢	٧٦٧	٥٨٠	١٠٠٨	٦٧٢	٤	٥٨١	٦٧٢	٦٤	٤٠٢	٤	٤٦	٧٧٦	٠	٢١	٤٦	٣٩٠	٦	٥٥٤	٠	
الأقصر	٤٦٩	١٢٢	١٧	٧٠	١٧	١٩	٢٤	٢٨	٤	١٩	٠	٠	٦	١٢	٠	١	٤٠	٦	٣٨	٠	
البحر الأحمر	٢٧٢	١٥٨	٢٢	١٥٨	٣٦	١٨	٢٢	٢٢	٦	٦	٤	١	٠	١	١	٠	٢٢	٠	٢٥٧	٠	
الوادى الجديد	٢٥٠	١٧٥	٢٢	٢٥٢	٥	٢٢	٢٢	١٢	٤	٥	٠	٠	٠	١	١	٠	٢٩	٤	١٦٧	٠	
مبنى مطروح	١٧٠	٧٢	١	٩٨	٤	٢٢	٢٢	٥	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٢	٠	١٦٩	١	
بنغازى سيناء	٢١٩	٢٤٦	٥٠	٢٢١	٣٦	٢٥	٢٥	٢٢	٥	٨	٠	٠	٤	٠	٠	١	١٢	٦	٢٢٨	٠	
حدود سيناء	١١٧	١٩	٢٢	٣٦	٧٨	٠	٥٨	٤٠	١	١	٠	٠	٤٠	٠	٠	١	٢٤	٤	١٣٦	٤	
جمعيات مركزية	٢٢٧	١١٨	٢١	٧٦	٢٢	٢٩	٧٨	٤٤	٨	٢٢	٦	١	٠	١٩	٤	٠	٤٧	٥	٢٠٢	١٠	
الإجمالي	٣١٧٢٤	٢٠١٩٥	٤٦٢٠	١٧٠٠٠	٤٩٣٧	٢٤٦٩	٦٦٠٦	٦٥٢٤	١٢٩٧	٣٣١٠	٩٢	٣٦٤	٤٤٤٤	٢٢٢	٢١٢	٤٢٧	٢٨٢	٩٨٢	٣١٧٥٢	١٢٦	

• الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية

شهد عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، تنامياً مطرداً فى دور الجمعيات الأهلية ومساهماتها الإيجابية فى التنمية ، والتنمية البشرية المستدامة على وجه الخصوص وقد تجلّى هذا الدور فى التجارب الملموسة من قبل الجمعيات الأهلية ، ومع ما طرحته تلك الجمعيات من تصورات عملية وحلول واقعية للمشكلات التنموية ، وتحدد القيمة الاجتماعية والاقتصادية للجمعيات الأهلية بمدى قدرتها على تبنى وتحقيق أهداف محددة ، والقيام بأنشطة تساهم فى إشباع الحاجات المادية لفئات المجتمع المختلفة .

وتتمثل الإسهامات الاجتماعية والتنموية التى تقدمها الجمعيات فى صورة المشروعات التى تقوم بتنفيذها هذه الجمعيات فى مجال الأمومة والطفولة : تهدف الجمعيات إلى تحقيق الاستقرار الأسرى وتوفير الرعاية لأفراد الأسرة من خلال تنفيذ الأنشطة التالية :

- دور الحضانة ، دور المسنين ، النوادي الاجتماعية والثقافية ، دور المغتربات ، حدائق الأطفال... الخ
- وفى مجال رعاية الفئات الخاصة والمعوقين تهف الجمعيات إلى توفير الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والثقافية لذوى الاحتياجات الخاصة مثل:
- مكاتب التأهيل الاجتماعى
- مراكز العلاج الطبيعى .
- مصانع الأجهزة التعويضية .
- دور الحضانة للمعاقين .

وفى مجال الرعاية الطبية توجد أكثر من ٢٥٠٠ جمعية بها عيادات ومستوصفات ومستشفيات تقدم هذه الخدمة بأسعار رمزية ويستفيد من هذه الخدمات أكثر من ٥ مليون مواطن ، هذا إلى جانب إنشاء المؤسسات الإيوائية لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية كالأيتام ، أم فى مجال التنمية فقد أصبحت الجمعيات الأهلية شريك أساسى فى التنمية مع الحكومة والقطاع الخاص فمن خلال جمعيات تنمية المجتمع المحلى المنتشرة بالقرى تم إنشاء العديد من فصول التقوية ومحو الأمية وتنمية طفل القرية وكذلك المشروعات الإنتاجية إلى جانب قيام الجمعيات بتنفيذ البرنامج القومى لتنمية القرية المصرية (شروق) بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ، وقد اتجهت الحكومة فى الآونة الأخيرة إلى التعاون مع الجمعيات الأهلية وإسناد العديد من المشروعات إليها بعد أن أثبتت

الجمعيات كفاءتها فى إدارة المشروعات والجدير بالذكر أن الجمعيات الأهلية تساهم اليوم فى حل مشكلة البطالة عن طريق تنفيذ مشروعات الغرض منها توفير فرص عمل وإتاحة إنتاج متميز بأسعار معقولة ، وهناك العديد من النماذج الرائدة لمشروعات التنمية التى تقوم بها جمعيات أهلية مثل مشروعات تنمية المنشآت الحرفية ، مشروعات تنمية المرأة التى تقوم بها جمعية رجال الأعمال بأسبوط والتى توفر ٥٨٠٠٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة ، مشروعات قروض الشباب للقيام بمشروعات متنوعة التى تقوم بها جمعية التدريب المهنى والأسر المنتجة بمحافظة قنا وتوفر بها حوالى ٢٠٠٠ فرصة عمل ، مشروعات محو الأمية ، تشغيل أمهات الأيتام ، تصنيع الملابس والأحذية وتوفر الجمعية حوالى أكثر من ٥٠٠٠ فرصة ، مشروعات الهيئة القبطية الإنجيلية فى القاهرة ومحافظات الصعيد والتى توفر أكثر

تمويل الجمعيات الأهلية

ويقصد بتمويل الجمعيات ذلك المال الذى تحصل عليه من مصادره الخاصة أو العامة طبقاً للوائح والقوانين المنظمة لذلك ومن هذا التمويل :

- التمويل الحكومى

ويتمثل فى الإعانة التى تحصل عليها الجمعية من الحكومة .

- التمويل الذاتى

وهو المال الذى تحصل عليه الجمعية بجهود أعضائها وأجهزتها المختلفة وطبقاً للقانون ومنها رسم العضوية ، الاشتراكات ، الهبات ، التبرعات ، الوصايا ، تراخيص جمع المال .

- المنح الأجنبية

وهى المنح التى تأتى من دول أجنبية بموجب اتفاقية مع الحكومة المصرية .

معوقات العمل الأهلي التطوعي في مصر

ما زالت هناك بعض المعوقات التي تقف حائلاً أمام انطلاق الجمعيات الأهلية ومنها:

١ - التمويل

تعتمد الجمعيات في مصادر تمويلها على :

- الدعم المالي الحكومي : وهو محدود ويتجه إلى عدد محدود من الجمعيات .
- اشتراكات الأعضاء : وهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة ولا ينتظم الأعضاء في سدادها .
- الهبات والتبرعات : وهي مصدر هام وتمثل نسبة كبيرة من إيرادات الجمعيات الخيرية والدينية ولكنها غير كافية .
- تقاضي الرسوم : ويكون مقابل وسائل وبخدمات خاصة كخدمة تنظيم الأسرة ، والخدمات العلاجية التي تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الأهلية وهذه الرسوم رمزية إلى حد كبير .

٢ - البناء والتطوير المؤسسي

تواجه الجمعيات الأهلية في مصر مشكلة ضعف قدراتها الإدارية ، فالكثير من الجمعيات يقوم بإدارتها شخص واحد قد يكون متطوعاً ، وغالباً ما يفتقد إلى الكفاءة الإدارية اللازمة للنهوض بالجمعية نتيجة لاحتياج القائمين على الجمعية للتدريب اللازم المخطط بأسلوب علمي والمبنى على دراسة احتياجات فعلية .

٣ - تداول القيادة داخل الجمعية

تمثل القيادة أحد المشكلات التي تواجهها الجمعيات ، فإنشاء الجمعية قد يكون على يد فرد واحد أو أسرة بعينها وتتركز سلطة القرار في مجلس الإدارة الذي يظل سنوات وسنوات دون إعداد قيادات بديلة أو الاستعانة بكوادر شابة قادرة على تحقيق التواصل ولديها مفهوم واضح عن العمل الأهلي بأنه عملاً تنموياً .

٤ - التطوع

تعتمد الجمعيات الأهلية بالدرجة الأولى في عملها على جهود المتطوعين فالتطوع جهد إرادى يبذله المواطن طوعية واختياراً من أجل خدمة مجتمعه دون توقع أجر جزاء مجهوده ، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت عزوف عن التطوع يرجع للأسباب الآتية :

- ١ - الحالة الاقتصادية المتذبذبة التي جعلت المواطنين يفكرون فى المقام الأول فى توفير احتياجاتهم الأساسية .
- ٢ - مشكلة البطالة التى أدت إلى عزوف الشباب عن التطوع للبحث عن عمل.
- ٣ - عدم توافر ثقافة التطوع والوعى بأهمية التطوع فى العمل الاجتماعى .
- ٤ - نقص عدد مراكز التطوع التى تستقبل المتطوعين وتؤهلهم للعمل التطوعى .

لقد حاولت فى هذه الورقة التركيز على دور الجمعيات الأهلية فى التنمية وعلى القضايا التى تعوق عمل الجمعيات الأهلية وسبل تفعيل دورها ، ورغم أن المهمة ليست سهلة ولكن نستطيع أن نؤكد أنه كلما كانت الجمعيات الأهلية أكثر تمسكاً برسالتها كلما زادت فرص نجاحها وتقدمها .

المبحث السادس

رصد لأهم أنشطة العمل الأهلى فى بعض

مجالات التنمية الاجتماعية فى مصر

أولا : دور المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية) فى مجال الصحة

ثانيا : دور المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية) فى مجال التعليم

أولاً : دور المجتمع المدني - الجمعيات الأهلية - فى مجال الصحة

الفعلى والمتوقع

مُتَلَمِّمًا

تأثرت الدول الغنية (١) والفقيرة بالتغيرات الدولية العالمية الاقتصادية التى شهدتها العالم منذ نهاية القرن العشرين . إمتد تأثير تلك التغيرات على شتى المجالات الخدمية وبصفة خاصة المجال الصحى ، ولاسيما فيما يتعلق ترسيخ أسس ومبادئ "الصناعة الصحية" فارتفعت تكاليف الرعاية الصحية - فى ظل تلك التغيرات - مما إضطر الدول الغنية والفقيرة إلى إعادة النظر فى مصادر الإنفاق الصحى . وأصبحت القضايا الصحية تشكل تحدياً عالمياً وإقليمياً ومحلياً ، وأصبحت عنصراً حاكماً ومؤثراً لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

وقد أكدت منظمة الصحة العالمية (٢) من خلال برنامج العمل التاسع ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ، على أن " الصحة جزء لايتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية..والصحة غاية أساسية من غايات التنمية .. وأن القدرة على التنمية تتوقف على الصحة " . وقد أكد أيضا البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على أهمية الإستثمار فى رأس المال البشرى لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

تحقيق هدف التنمية الشاملة العادلة فى مجال الصحة يتطلب شراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص (الهادف للربح) وقطاع المجتمع المدني ممثلاً بالجمعيات الأهلية (غير الهادف للربح).

يعتبر دور الجمعيات الأهلية الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الصحية ، خاصة إذا اتخذ هذا الدور مساراً تعاونياً تنسيقياً تكاملياً تنموياً ، فى إطار من التكافؤ والمساواة والإحترام والشفافية والإلتزام مع شركاء التنمية الصحة .

إن الدور الأهلئ فئ مصر المشارك فئ تقديم الرعاية الصحية هو النواء واللبننة الأولى والأساسية فئ منظومة الرعاية الصحية عبر التاريخ منذ عصر الفراعنة حتى يومنا هذا ، وهذا الدور كان منظماً وله أدواته اللئ تمكنه من تحقيق أهدافه.

فئ العصر الحديث ^(٢) كانت أولى الجمعيات "الجمعية الخيرية القبطية" اللئ أسست عام ١٨٨١ وكانت تسمى "جمعية المساعى الخيرية" واللئ تم تأسيسها بدعم كبير من النخبة المسلمة والمسيحية فئ ذلك الوقت واللئ أنشأت عام ١٩٠٨ مستشفى صغير بوسط القاهرة ، ثم فئ عام ١٩٢٦ أسست الجمعية الخيرية "المستشفى القبطى" ، وهو أول مستشفى أهلى فئ القاهرة ، وكان يقدم الخدمات الطبية لجميع فئات الشعب الفقير والغنى ، المسلم والمسيحى.

كما أنشأت ^(١) جمعية المواساة الإسلامية الخيرية بالإسكندرية "مستشفى أهلى بمدينة الإسكندرية مستشفى المواساة" خصص جزء كبير منه لعلاج الفقراء ، وتم افتتاحها بحضور الملك فاروق رسمياً عام ١٩٣٦ .

فئ عام ١٩٢٧ وافق مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية ^(٣) على إنشاء "مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة" لعلاج الفقراء مجاناً والقادرين بتكاليف محدودة.

أيضاً هناك جمعية ^(١) الهلال الأحمر المصرى عام ١٩١٢ وهى جمعية أهلية للإغاثة أثناء الكوارث والتكبات.

أيضاً تم إنشاء ^(٢) مؤسسة أهلية لمواجهة الطوارئ فئ ١٩٠١/٥/٢٦ ، وكان لها دوراً بارزاً فئ مكافحة وباء الكوليرا اللئ إجتاح محافظة الإسكندرية عام ١٩٠٢ وإشتراك فئ هذه المؤسسة المصرين والأجانب وبمقتضى ذلك تم تأسيس جمعية الإسعاف بالإسكندرية عام ١٩٠٢ ، واللئ تطورت حتى أصبحت الآن هيئة الإسعاف المصرية.

أيضاً كانت الجمعيات الأهلية الناشطة فئ مجال الرعاية الصحية المتخصصة ، الأسبق من وزارة الصحة . حيث أسست الدكتوراة زهرة عابدين ^(٣) (أم الأطباء) عام ١٩٥٧

بالقاهرة "جمعية أصدقاء مرضى روماتيزم قلب الأطفال " بهدف مكافحة مرض روماتيزم القلب بين الأطفال ، ونجحت فى تحسين نسبة حالات القلب خلال عشرين عاماً فأنخفضت معدلات الإصابة من ٥٠% إلى أقل من ٤% . وقد تم تأسيس فروعاً للجمعية فى محافظات مصر مثل أسيوط ، وطنطا ، والزقازيق ، والمنصورة ، والإسكندرية.

أما وزارة الصحة فقد أنشأت معهد القلب القومى (١) بإمبابة بالجيزة عام ١٩٦٤ ، وهو مستشفى حكومى تعليمى يقدم خدمات علاجية وجراحية للمرضى المصابين بمشكلات فى القلب فى جميع الأعمار.

وفى نفس المجال تم إنشاء مركز عالمى (١١) للأبحاث والتدريب والعلاج فى مجال أمراض القلب بمدينة أسوان بتكلفة تصل إلى ٤٠ مليون جنيه . المركز نموذج للشراكة بين وزارة الصحة وجمعية سلاسل الأمل الخيرية التى أسسها جراح القلب العالمى المصرى مجدى يعقوب عام ١٩٩٥ بلندن ، وتم إنشاء فرع لها بجنوب الصعيد عام ٢٠٠٠.

يضم المركز أكبر مدينة علاجية متكاملة لتقديم الخدمات الطبية والإنسانية لغير القادرين بالتعاون مع المؤسسات والمراكز المصرية والعالمية المتخصصة فى هذا المجال.

مما سبق يتضح أن كثير من أنشطة الجمعيات الأهلية فى مجال الرعاية الصحية كان لها السبق عن الأنشطة الصحية الرسمية الحكومية التى بدأت عام ١٨٢٥ (١١) عندما أنشأت أول هيئة حكومية لتشرف على الشئون الصحية فى مصر أطلق عليها اسم "مجلس الصحة بالقاهرة" ، ثم فى ٧ إبريل عام ١٩٣٦ فى عهد الملك فاروق صدر مرسوم ملكى بإنشاء "وزارة الصحة العمومية".

مؤشرات قطاع الصحة:

للتعرف على واقع بعض مؤشرات الخدمات الصحية سوف يتم الإشارة إلى تطور حجم الخدمات التى يقدمها القطاع الحكومى مقارنة الخاص وذلك على النحو التالى (١٢) :

- يلاحظ إنسحاب القطاع الحكومى كمقدم للخدمات الصحية مقارنة بالقطاع الخاص ففى عام ٢٠٠٠ كانت النسبة المئوية للوحدات الصحية بأسره للقطاع الخاص ٤٦,٤%

وصلت عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠,٥ % ، ثم زادت عام ٢٠١٠ ووصلت إلى ٥٨,٤ % ، وتم الزيادة خصماً من القطاع الحكومي.

- أما فيما يتعلق بعدد الأسرة ، فنجد أن القطاع الحكومي قد تخلص من نسبة ما يمتلكه للقطاع الخاص ، ففي عام ٢٠٠٠ كان ما يملكه القطاع الخاص من أسرة ١٥,٥ % فقط زادت عام ٢٠٠٥ ووصلت إلى ١٧,٢ % ، ثم زادت عام ٢٠١٠ ووصلت إلى ٢٠,٧ % من إجمالي عدد الأسرة .

ما سبق من مؤشرات يشير إلى أن الدور الحكومي ينحسر ودور القطاع الخاص ينمو ، مما يؤكد على إتجاه الدولة نحو التخلي عن دورها لصالح القطاع الخاص.

ومما يؤكد أيضا على إنحسار دور الحكومة ، تدنى نسبة الإنفاق العام على الصحة والتي أقرتها منظمة الصحة العالمية بين ٨ % إلى ١٠ % من الإنفاق الحكومي العام .

ففي عام (١٣) ٢٠٠٢ / ٠١ كانت نسبة الإنفاق العام على الصحة ٤,٣٩ % ، وصلت إلى ٤,٦٥ % في عام ٢٠٠٦ / ٥٠ ، ثم وصلت إلى (١٤) ٤,٧٥ عام ٢٠١١ / ١٠ .

أما عن استخدام الجمعيات الأهلية كمقدم للخدمات الصحية فقد أشار مسح النشئ والشباب إلى أن عينة (١٥) الشريحة العمرية قيد الدراسة (١٠ سنوات - ٢٩ سنة) قد تتوجه للحصول على المشورة الطبية - في حالة الإصابة بمرض إلى جمعيات أهلية / جامع / كنيسة . وبصفة عامه نسبة ضئيلة من النشئ والشباب تصل إلى ١,٣ % يستخدمون الجمعيات الأهلية / جامع / كنيسة ويمكن التعرف على بعض الخصائص الديموجرافية لهم على النحو التالي:

- الذكور أكثر استخداماً من الإناث (١,٤ % - ١,٢ % على التوالي من إجمالي العينة).

- كلما ارتفع العمر كلما زادت نسبة الاستخدام ، ففي الفئة العمرية ١٠ - ١٤ عاماً ٠,٨ % فقط من إجمالي العينة يستخدم جمعيات أهلية / جامع / كنيسة بينما ١,٧ % كان في الفئة العمرية ٢٤ - ٢٩ عاماً.

- أما فيما يتعلق بالإقامة ف لوحظ أن أعلى نسبة استخدام للجمعيات الأهلية / جامع / كنيسة . كانت الشباب فى المناطق الحضرية بالمحافظات مقارنة بالمناطق الريفية (٣,٠% - ٠,٥% على التوالى) . كما شهدت أيضا المحافظات الحضرية أعلى نسب إستخدام للجمعيات الأهلية /الجامع / الكنيسة مقارنة بمحافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود (٣,٦% - ٠,٩% - ٠,٣% - ٠,٩% على التوالى).

أما الشباب قاطنى العشوائية فنسبة من يلجأ منهم لاستخدام الجمعيات الأهلية /جامع/كنيسة تصل إلى ٠,٦% فقط.

- أما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادى وارتباطه باستخدام الجمعيات الأهلية / جامع / كنيسة كوسيلة لتلقى المشورة العلاجية بين النشئ والشباب ، فقد لوحظ أنه كلما ارتفع الإلتعاء الأسرى لشريحة خميس ثروة أعلى كلما زادت نسبة الإستخدم. ففي الخميس الأدنى كانت نسبة الإستخدم ٠,٦% بينما فى الخميس الأعلى كانت ٢,٣%.

- أيضا لوحظ أنه كلما ارتفع مستوى التعليم كلما زادت نسبة الإستخدم بين شريحة النشئ والشباب ، حيث إستخدم ٠,٨% من الشباب الأمى الجمعيات الأهلية /جامع/كنيسة بينما ٣,٤% من الشباب المتعلم لمستوى فوق المتوسط ، ٢,٧% من الشباب المتعلم تعليم جامعى أو أكثر .

وفى هذا الصدد نشير سريعا إلى بعض الملاحظات حول خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ فيما يتعلق بالخدمات الصحية (١١):

- لم تتضمن تحديد أى دور لمنظمات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى.
- لم يتم رصد أى بيانات أو معلومات على الجهود التى تبذل على أرض الواقع وتقوم بها الجمعيات الأهلية.
- لم يتم رصد أو حصر لبيانات أو معلومات حول عدد الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الصحة وإنتشارها الجغرافى وأهم المجالات الصحية التى تشارك فيها.
- لم تتضمن المحاور الأساسية لإستراتيجية خطة تنمية الخدمات الصحية أى إشارة للدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية .

- لم يتم الإشارة إلى تخصيص أى نسبة من هيكل الإستثمارات المستهدفة بالقطاع الصحى ٢٠١٢/٢٠١١ لقطاع الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى.

الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة الصحة :

أنشئت وزارة الصحة قطاع السكان إدارة متخصصة لتنظيم العمل و التعاون بين الوزارة وقطاع السكان خاصة فى مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ، ومنوط بها المهام التالية (١٧):

- تحديد الجمعيات التى تخدم أنشطة تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى خاصة فى مجالات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال خطة قطاع السكان بالوزارة .
- عمل قاعدة معلومات عن الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتقديمها للجمعيات الأخرى .
- وضع آليات وبروتوكول تعاون للعمل على حل مشكلات الجمعيات التى تقدم خدمات تنظيم أسرة وصحة إنجابية والتنسيق بينها وبين قطاع السكان .
- متابعة وتفعيل القرارات التى من شأنها تسهيل أداء الجمعيات فى مجالات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .
- إتاحة كافة المعلومات اللازمة عن الصحة الإنجابية وخدماتها وتوفيرها للجمعيات الأهلية .

التعاون بين الجمعيات الأهلية ووزارة الصحة ممثلة فى الإدارة العامة للجمعيات الأهلية تتم فى إطار من المعايير يمكن من خلالها إختيار الجمعيات التى تتعاون مع الوزارة والتى من أهمها :

- أن تكون مسجلة لدى وزارة الشئون الإجتماعية وفقاً لقانون الجمعيات ٤٨ لسنة ٢٠٠٢ .
- تعمل فى مجالات تنظيم الأسرة ، والصحة الإنجابية والسكان .
- لها خطة عمل سنوية ورؤية واضحة وأهداف محددة .
- لها هيكل تنظيمى .

تمويل منظمات المجتمع المدني :

يتم تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الصحي من خلال^(١٨):

أولاً : المعونات الأجنبية :

تقدم هذه المعونات من الوكالات الرسمية التنموية والجهات المانحة ، وتقدم غالباً بهدف بناء القدرات وتطوير وتعزيز النظم الصحية ، وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

أ - منظمات متعددة الأطراف وهي تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، ومنظمة اليونسيف ، وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة .

ب - الوكالات الثنائية وهي وكالات حكومية تابعة لدولة واحدة وتقوم بتقديم معونات للدول النامية مثل وكالة المعونة الأمريكية للتنمية الدولية .

ج - منظمات غير الحكومية مثل مشروع الأمل الأمريكي ، ومنظمة أوكسفام .

ثانياً : التمويل الحكومي :

دعماً لدور منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الصحي تقدم الحكومة لبعض الجمعيات مساعدات مثل :

أ - الدعم الفني ، مثل إنداب عاملين (أطباء - ممرضات - فنيين . . . الخ) للعمل في عيادات أو مستشفيات تابعة للمنظمات الأهلية ، أو تحمل نفقات مرتبات العاملين ، أو الإمداد بالأدوية والمستلزمات الطبية . . . الخ .

ب - الدعم المالي المباشر مثل تمويل عمليات التأسيس والتشغيل والصيانة .

ج - الإعفاءات الضريبية والجمركية على السلع والأدوات والأجهزة الطبية .

ثالثاً : التبرعات الخيرية :

يتبرع الأفراد أو المؤسسات (صناعية - تجارية) لصالح الجمعيات الأهلية بالأموال مباشرة أو بتجهيزات طبية مثل المعامل وحجرات العمليات أو الأسرة . . الخ .

رابعاً : المنح المؤسسية :

حيث تدعم المؤسسات الخاصة المنظمات الأهلية خاصة فى مجالات البحوث والدراسات وتوعية المجتمع .

خامساً : الهبات :

إستثمار مبلغ من المال والفوائد المتحصلة منه للإنفاق على الخدمات الصحية التى تقدمها المنظمات الأهلية .

سادساً : رسوم متحصلة من تقديم الخدمات الصحية :

قد تقدم الجمعيات الأهلية الخدمات الصحية نظير مقابل مالى يساوى التكلفة الفعلية أو أقل أو مجاناً . فالمقابل المالى قد يكون نظير رسوم الفحص الطبى (الكشف) ، أو رسوم المستلزمات الطبية (السرنجات - الأربطة الضاغطة . . الخ) وسعر شرائها منخفض عن سعر السوق ، أو الرسوم المتحصلة على الخدمات التشخيصية (معام التحاليل والأشعة التشخيصية) ، أو رسوم المتابعة .

دور الجمعيات الأهلية فى المنظومة الصحية :

تقدم الجمعيات الأهلية العديد من الأنشطة التى تتكامل مع الأنشطة التى تقدمها الحكومة والقطاع الخاص ، لتتكون فى النهاية منظومة صحية متكاملة تحقق أهداف التنمية الصحية .

فى العقود الأخيرة من القرن الماضى تنامى دور الجمعيات الأهلية التى تنشط فى المجال الصحى خاصة تلك التى لها صبغة دينية حيث إلتحق بدور العباده الإسلامية والمسيحية مستشفيات وعيادات خارجية ومستوصفات وصيدليات تقدم الخدمات الطبية

المجانية أو بأجر رمزى . وتتميز هذه الخدمات بمستوى جودة عالية مقارنة بالمؤسسات الصحية الحكومية . من الصعب تحديد دقيق لحجم الجمعيات الأهلية فى مصر ، ولكن أشار المسح الإحصائى (١١) للإتحاد العام للجمعيات الأهلية (٢٠٠٧) إلى أن هناك ١٤٣٦٢ جمعية تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية ، ولكن يصعب تحديد عدد الجمعيات العاملة فى المجال الصحى ، حيث لا تتوافر بيانات عنها من حيث العدد أو التوزيع الجغرافى أو نوعية الخدمات التى تقدمها .

تعتبر الجمعيات الأهلية (١٢) من أهم مقدمى الخدمات الصحية حيث أشار المسح الديموجرافى الصحى عام ٢٠٠٨ إلى أن ١٦% من طالبنى الخدمات الصحية فى مصر يطلبونها من الجمعيات الأهلية ويرجع ذلك إلى أنها تقدم الخدمات الصحية بدون مقابل مادى أو بتكلفة مقبولة وبمستوى جودة عال .

أيضاً أشار المسح الصحى عام ٢٠٠٨ إلى أن الجمعيات الأهلية تأتى فى المرتبة الثانية بعد وزارة الصحة لتقديم خدمات الصحة الإيجابية .

مما لا شك فيه فإن الجمعيات الأهلية أصبحت شريك فى المنظومة الصحية سواء على مستوى الرعاية الصحية الأساسية (الأولية) والوقائية ومستوى الرعاية الثانية العلاجية ومستوى الرعاية الثالثة المتخصصة والتأهيلي . ويمكن الإشارة الى بعض الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعيات الأهلية على النحو التالى (١٣)، (١٤):

- التثقيف الصحى وزيادة الوعي بمفاهيم صحية إيجابية مثل : الصحة الإيجابية ، والترويج لوسائل تنظيم الأسرة ، نشر العادات الغذائية السليمة والوقاية من أمراض نقص أو فرط التغذية ، ونشر المفاهيم الخاصة بالبيئة الصحية داخل وخارج المنزل ومكان العمل .
- نشر المعلومات والبيانات الصحية خاصة للفئات المهمشة والحساسة (أطفال - المرأة - كبار السن - المعاقين ... الخ) .
- توفير الأدوية بأسعار مناسبة خاصة أدوية الأمراض المزمنة .

- تنفيذ البرامج الصحية المكافحة للأمراض العصر والتي ينجم عنها الأمراض غير المعدية المزمنة المهددة للصحة مثل السمنة ، وإرتفاع ضغط الدم ، وداء السكري النوع الثانى .
- تعبئة المجتمع أثناء الأزمات المهددة للصحة ومتابعة الأضرار الناجمة عنها .
- المشاركة فى تنفيذ البرامج القومية الصحية (الرأسية) فى مجالى الوقاية والعلاج (البرنامج القومى لمكافحة السل) .
- تنفيذ البرامج القومية المحفزة للسلوكيات الصحية الإيجابية مثل مكافحة التدخين والإدمان عن طريق برامج توعية للوقاية ثم العلاج والتأهيل وإعادة الإدماج فى المجتمع .
- تقديم مساعدات طبية علاجية مجانية وإدخال نظم إقتسام تكاليف الخدمة الطبية .
- الدعوة لمبادئ وحقوق الإنسان فى الصحة .
- إجراء بحوث ودراسات لمناقشة قضايا المجتمع .
- إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى .

للجمعيات الأهلية قدرات مميزة تمكنها من تنمية المرأة من خلال البرامج والمشروعات التى تهدف إلى تحسين الحالة الصحية للمرأة بصفة عامة والصحة الإيجابية بصفة خاصة أيضاً عمل برامج توعية وتثقيفية للمجتمع بشأن كفالة الحقوق الصحية للمرأة والتصدي للممارسات الضارة بصحة المرأة مثل التعريف بأهمية المباشرة بين حمل وآخر ، والتوعية باستخدام وسائل تنظيم الأسرة المناسبة ، وتشجيع المتابعة الطبية أثناء الحمل والولادة ، والتعريف بأهمية التطعيمات للطفل والأم أثناء الحمل .

تلجأ الجمعيات الأهلية إلى آليات تمكنها من أداء دورها مثل الندوات والمحاضرات وورش العمل والنشرات والمواد التثقيفية والبرامج التدريبية والزيارات الميدانية والمنزلية .

التنمية البشرية والجمعيات الأهلية:-

تؤكد التقارير الدولية^(٢٣) المعنية بمستويات التنمية البشرية على أن هناك ارتباط طردى بين مستوى التنمية البشرية ومعدل أداء منظمات المجتمع المدنى . ولتحديد قوة هذا الارتباط ، يتطلب الأمر قياس الأداء من حيث الإسهام فى التنمية البشرية من خلال البيانات أو نظم المعلومات التى تتسم بالشفافية بما يكفل تدفق المعلومات فى حينها ، وهذا غير متوفر فى مصر حتى الآن ، ونجم عن ذلك عدم وجود نمط محدد لهذه العلاقة .

وهذا ما سوف نحاول أن نرصده من خلال بعض مؤشرات التنمية البشرية التى تعكس الحالة الصحية وهما دليل التنمية البشرية ، ودليل توقع الحياة بتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافى لعدد الجمعيات الأهلية العاملة فى تنظيم الأسرة (إحصاءات ٢٠٠٩) ، مما هو جدير بالذكر فإن هناك قصور شديد فى تحديد بيانات الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى ، لذلك سوف يتم رصد الجمعيات العاملة فى مجال تنظيم الأسرة ، وهى الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة حيث يتوفر بيانات توزيعها جغرافياً .

الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة^(٢٤) تعتبر أول منظمة أهلية تطوعية تعمل فى مجال السكان وتنظيم الأسرة فى العالم العربى وأفريقيا ، وقد أشهرت عام ١٩٥٨ بإسم جمعية الدراسات السكانية ، ثم سميت عام ١٩٦١ بإسم الجمعية العامة لتنظيم الأسرة ، ثم سميت أخيراً عام ١٩٩٢ بإسم الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة ، وهى عضو فى الإتحاد الدولى لتنظيم الأسرة منذ عام ١٩٦٣ تخضع للإشراف الإدارى من وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية والإشراف الفنى من وزارة الصحة والسكان .

سوف نرصد من الجدول التالى العلاقة بين بعض مؤشرات التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية ، و دليل توقع الحياة) والتوزيع الجغرافى لجمعيات تنظيم الأسرة بالمحافظات على النحو التالى :

بصفة عامة يلاحظ أن محافظات الوجه القبلى تستحوذ على ٥٨,٧% من إجمالى جمعيات تنظيم الأسرة ، ثم محافظات الوجه البحرى (٢٦,٦%) ، ثم المحافظات الحضرية (١٣,٦%) ، ثم محافظات الحدود (١,٠%) .

أيضاً بصفة عامة ، يلاحظ أن محافظات الوجه القبلى والتي بها أدنى معدلات التنمية البشرية من حيث ترتيب المحافظات ، بناءً على دليل التنمية البشرية ، وأيضاً بها أدنى مستويات دليل توقع الحياة . يلى ذلك ، فى نفس النمط ، محافظات الوجه البحرى ، ثم محافظات الحدود ، ثم المحافظات الحضرية التى بها أعلى مستوى لدليل التنمية البشرية ودليل توقع الحياة .

أما على مستوى المحافظات تأتى محافظة السويس الثانية فى الترتيب بين جميع المحافظات والتي تحصل على أعلى المؤشرات ، حيث دليل التنمية البشرية (٠,٧٧٦) وأيضاً الثانية فى دليل توقع الحياة (٠,٧٨٨) وبها عدد (١٣) جمعية تنظيم أسرة . بينما محافظة الجيزة التى بها أدنى المؤشرات فدليل التنمية البشرية بها (٠,٧٥٢) ، ودليل توقع الحياة (٠,٧٤٢) تستحوذ على أكبر عدد من جمعيات تنظيم الأسرة (٧٢ جمعية) .

مما سبق رصده يتضح أن هناك ارتباط عكسى بين دليل التنمية البشرية وأيضاً دليل توقع الحياة الدال على الحالة الصحية وبين عدد جمعيات تنظيم الأسرة فكلما ارتفع مستوى تلك الأدلة إنخفض عدد جمعيات تنظيم الأسرة . وهذا النمط من الارتباط العكسى لا يتفق مع ما سبق الإشارة إليه (العلاقة طردية) فى التقارير الدولية حيث من المفترض أنه كلما ارتفعت مؤشرات التنمية البشرية زاد عدد الجمعيات الأهلية . ويمكن أن يرجح ذلك إلى عدة أسباب من وجهة نظر الباحث منها :

- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات عن الإحتياجات والأولويات الصحية للمجتمع تعتمد عليها جمعيات تنظيم الأسرة لتقديم الرعاية الصحية .
- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات عن التوزيع الجغرافى لمجالات وأنشطة جمعيات تنظيم الأسرة بالمحافظات .
- عدم الأخذ فى الاعتبار بالتقارير الرسمية علمية المنهج (تقرير التنمية البشرية) عند تحديد المناطق الأولى بالخدمة الصحية .

- عدم وجود تنسيق بين جمعيات تنظيم الأسرة وبعضها البعض نتيجة لعدم الإعتماد على قاعدة بيانات ومعلومات موثقة ، مما يؤدي إلى ازدواج الخدمة وتكدسها فى بعض المناطق وندرتها ، أو عدم وجودها فى مناطق أخرى .
 - لا يوجد مشاركة حقيقية لجمعيات تنظيم الأسرة فى تخطيط البرامج والمشروعات التى تقوم بها وزارة الصحة والسكان .
- مؤشرات دليل التنمية البشرية ودليل توقع الحياة

والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تنظيم الأسرة

المحافظات	دليل توقع الحياة ٢٠٠٧	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تنظيم الأسرة ٢٠٠٩ *	
			العدد	%
القاهرة	٠,٧٧٢	٧,٤٣	٣٤	
الإسكندرية	٠,٧٨٣	٠,٧٦٥	٣١	
بورسعيد	٠,٧٩٥	٠,٧٨٣	-	
السويس	٠,٧٨٨	٠,٧٧٦	١٣	
إجمالي المحافظات الحضرية			٧٨	١٣,٦
دمياط	٠,٧٩٣	٠,٧٦٤	١٠	
الدقهلية	٠,٧٨٠	٠,٧٥١	٦٦	
الشرقية	٠,٧٧٠	٠,٧٣٧	١٨	
القليوبية	٠,٧٩٥	٠,٧٤٦	١٩	
كفر الشيخ	٠,٧٦٠	٠,٧٣١	٥	
الغربية	٠,٧٨٨	٠,٧٥٤	١١	
المنوفية	٠,٧٧٥	٠,٧٥٣	٤	
البحيرة	٠,٧٧٥	٠,٧٣٣	١١	
الإسماعيلية	٠,٧٦٥	٠,٧٥٨	٨	
إجمالي محافظات الوجه البحرى			١٥٢	٢٦,٦

الجيزة	٠,٧٤٢	٠,٧٥٢	٧٢
بنى سويف	٠,٧٧٧	٠,٧١٧	٦١
الفيوم	٠,٧٤٢	٠,٦٩٩	٤١
المنيا	٠,٧٣٨	٠,٧٠٢	٣٤
أسيوط	٠,٧٦٢	٠,٧١٠	٤٣
سوهاج	٠,٧٥٨	٠,٧١١	٤٨
قنا	٠,٧٥٨	٠,٧١١	١٥
الأقصر	٠,٧٤٧	٠,٧٤٨	-
أسوان	٠,٧٧٠	٠,٧٤٥	٢٢
إجمالي محافظات الوجه القبلى			٣٣٦
البحر الأحمر	٠,٧٧٠	٠,٧٧٣	١
الوادى الجديد	٠,٧٧٠	٠,٧٩٤	-
مطروح	٠,٧٦٨	٠,٧٣٤	١
شمال سيناء	٠,٧٧٠	٠,٧٥٧	٤
جنوب سيناء	٠,٧٦٨	٠,٧٧٨	-
إجمالي محافظات الحدود			٦
مصر	٠,٧٧٨	٠,٧٣١	٥٧٢
			١٠٠

المصدر : تقرير التنمية البشرية - مصر ، شباب مصر : بناء مستقبلنا ، معهد التخطيط القومى ، ص ٢٦٦ ، ص ٢٧٤

- داليا عادل رمضان ، دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية فى مصر (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد - جامعة عين شمس - كلية التجارة قسم الاقتصاد -، ٢٠١١ ، جدول رقم (٤٤) ص ٢١٢

نماذج لتصدى منظمات المجتمع المدنى لبعض قضايا الصحة فى مصر :

شاركت العديد من منظمات المجتمع المدنى المهتمة بالمجال الصحى ، فى إستشارة وحشد رأياً عاماً قوياً لوقف ومنع تنفيذ سياسات الدولة التى تحد وتهدر الحق فى الصحة .

نستعرض فيما يلى سريعاَ بعض من نماذج تصدى منظمات المجتمع المدنى لإجراءات الحكومة فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الصحى:-

ينص الدستور المصرى والمواثيق والمعاهدات الدولية على أن الحق فى الصحة هو حق شرعى ومن الحقوق الأساسية للإنسان تكلفة الدولة وترعاه ، وهذا ما يتناقض مع مشروع برنامج الإصلاح الصحى الموقع عام ١٩٩٧ بين وزارة الصحة والسكان والمانحين الأجانب (هيئة المعونة الأمريكية - البنك الدولى - صندوق النقد الدولى) حيث بموجب إبرام هذا المشروع يتم الآتى :

- تمويل برامج محددة تستهدف إصلاح وتطوير الخدمات الصحية .
- مشاركة المواطن المصرى فى تكلفة الخدمة الصحية خاصة فى مستوى الرعاية الصحية الثانية (العلاجية) والثالثة (المتخصصة والتأهيلية) .
- إفساح المجال للقطاع الخاص (الهادف للربح) العامل فى المجال الصحى ليستحوذ على سوق الخدمات الصحية بعد خصخصة المؤسسات الصحية الحكومية (المجانية) .
- السماح بتسليع الخدمات الصحية دون إعتبار للقدرات الاقتصادية للمواطن المصرى .

بناءً على ما سبق عرضه سريعاَ نشطت منظمات المجتمع المدنى الحقوقية المهمة بالشأن الصحى للوقوف ضد هذه التوجهات وطالبت بالمساواة بين جميع المواطنين فى الحق فى الرعاية الصحية الشاملة كما كفلها الدستور ، مع التأكيد على أهمية المناقشة المجتمعية فيما بين القوى السياسية من أحزاب ونقابات ومنظمات المجتمع المدنى قبل تعديل أو إقرار أى قانون .

أيضا من أهم جهود منظمات المجتمع المدني للحفاظ على الحق فى الصحة:

- تشكلت لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة (٢٠) من أكثر من عشرين منظمة وهيئة (من بينها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية) للتصدى قضائياً لرئيس مجلس الوزراء لوقف تنفيذ قراره رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٧ والذي يقضى بإنشاء الشركة المصرية القابضة للرعاية الصحية ، والتي تنتقل إليها كل ممتلكات وأصول الهيئة العامة للتأمين الصحى (مستشفيات - عيادات خارجية - صيدليات) . جاء فى أسباب الحكم (القضية رقم ٢١٦٦٥/٦١) أن " الرعاية الصحية ليست مجالاً للإستثمار والمساومة والإحتكار" وأن " الإتجاه للإقتصاد الحر لا ينبغى أن يسلب المواطن حقه فى الرعاية الصحية عن طريق الدولة ، ومن القواعد أن لا تتخلى الدولة عن دورها فى الخدمات الإجتماعية والصحية أو تعهد بها إلى وحدات إقتصادية (أى الشركة القابضة والشركات التابعة لها) حتى ولو كانت تابعة لها لأنها تهدف إلى الربح".

- تصدت منظمات المجتمع المدني (منها اللجنة المصرية للحق فى الصحة) للعديد من الإجراءات التى تتخذها الحكومة لخصخصة الصحة والعلاج ، والتى من أهمها :-

○ التصدى لعدم إصدار قانون شركات التأمين الصحى الخاص فى نفس توقيت إصدار قانون التأمين الصحى الاجتماعى الجديد .

○ التصدى لعدم إقرار قانون تنظيم شركات الرعاية الصحية ، وقانون التأمين الصحى الاجتماعى الجديد (تمهيداً للدمج تحت مظلة قانونية واحدة) ، بحيث تقدم المؤسسات الصحية للدولة باقة (حزمة) خدمات رعاية صحية أساسية ، وتقدم هذه الشركات (المقدم الوحيد للخدمة) الخدمات الصحية التى تنسحب منها الدولة .

- التصدى لعدم السماح لشركات التأمين الصحية الأجنبية لدخول سوق الرعاية الصحية بشرط مشاركتها مع أحد الشركات المصرية ، وذلك تمهيداً لإنشاء الشركة القابضة لإعادة التأمين ، وذلك تحت مظلة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين . وبناءً على ذلك يمكن لهذه الشركات مثلاً شراء سلاسل صيدليات تجبر المؤمن عليهم معها على الشراء منها ، أيضا إستخدام معامل لإجراء الفحوص

المعملية ومراكز الأشعة (مما يعنى السيطرة على سوق الدواء ومعامل التحاليل الطبية ومراكز الأشعة).

- أقامت منظمة المبادرة المصرية الشخصية (٢٦) دعوى قضائية لوقت قرار وزير الصحة رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن نظام لتسعير الدواء فى مصر يستند إلى الأسعار العالمية وليس سعر التكلفة ، مما يشكل تهديداً لحق المواطنين فى الحصول على الدواء بسعر مناسب ، وقد قضت محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ القرار.

- نظم عدد من نشطاء لجنة الدفاع عن "الحق فى الصحة" (تحالف يضم عدداً من النشطاء والمنظمات من بينها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - ولجنة أطباء بلا حقوق) وقفه احتجاجية أمام مجلس الشعب احتجاجاً على تدنى مخصصات قطاع الصحة فى الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، ومكالبة الحكومة برفع الإتفاق العام الصحى تدريجياً ليصل إلى المعدلات العالمية (١٠% - ١٥%) من إجمالى الإتفاق العام الحكومى.

○ بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إستمرت منظمات المجتمع المدنى (٢٧) فى التأكيد على حق المواطن المصرى فى الحصول على أعلى مستوى من الرعاية الصحية . فالتقت بعض منظمات المجتمع المدنى مثل جمعية أطباء التحرير ، ومنظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مع المسؤولين بوزارة الصحة للتباحث فى شأن تفعيل دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى المشاركة فى إصلاح المنظومة الصحية. تم الإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من منظمات المجتمع المدنى والمسؤولين والقيادات بوزارة الصحة تهدف إلى:

- رصد أوجه القصور والعمل على إصلاحه.
- متابعة كفالة حقوق المرضى
- السعى لتحسين أوضاع العاملين فى المنظومة الصحية.
- الدعوة إلى بناء نظام صحى شامل أساسه التأمين الصحى الاجتماعى.

وتسعى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، وجمعية أطباء التحرير لإشراك منظمات المجتمع المدني ذات الإهتمام الجدى بالملف الصحى القائم ، ليكون لهم دوراً فاعلاً وشراكه حقيقية فى صناعة القرار فى قطاع الصحة.

تصدى المجتمع المدنى الدولى للأخطار المهددة للصحة:-

أصبحت قضايا الصحة تشكل تحدياً عالمياً فى البلدان الغنية التى توصف بأنها متقدمة فى إتباع نظم رعاية صحية أثبتت فاعليتها وكفاءتها وعدالتها لعقود طويلة ، غير أنها اليوم غير قادرة على تلبية الطموحات والاحتياجات الصحية المتزايدة لمجتمعاتها . فى ظل تلك المتغيرات برز الدور المحورى الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى التصدى للمشكلات الصحية التى أصبحت تشكل تحدياً عالمياً فى البلدان المتقدمة والنامية والمتخلفة على حد سواء . ونمى التعاون والتشارك والتشاور بشأن السياسات والخطط والبرامج بين منظمات المجتمع المدنى ومنظومة الأمم المتحدة .. وعقدت المؤتمرات (٢٨) العالمية والإقليمية المعنية بتعزيز الصحة مثل : مؤتمر أوتاوا عام ١٩٨٦ ، ومؤتمر أديليد بإستراليا عام ١٩٨٨ ، ومؤتمر سندسفال بالسويد عام ١٩٩١ ومؤتمر جاكارتا بأندونيسيا ١٩٩٧ ، ومؤتمر مكسيكو سیتی عام ٢٠٠٠ .

ونشير أيضا إلى " ميثاق باكوك لتعزيز الصحة فى عالم تسوده العولمة" الذى عقد عام ٢٠٠٥ ، وأكد على أن السياسات والشراكات الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية وتحسين الصحة والمساواة فى مجال الصحة ينبغى أن تكون فى صميم التنمية العالمية والوطنية . ويتعاون فى ذلك الحكومات والساسة فى كل المستويات ، والمجتمع المدنى ، والقطاع الخاص ، والمنظمات الدولية، ودوائر الصحة العمومية (وزارات الصحة). (٢٩)

كما أكدت اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة على ضرورة مشاركة ممثلى جماعات المجتمع المدنى فى جميع أنحاء العالم فى المجالات الصحية المختلفة مثل جمع المعارف والبيانات ، وأيضا فى صياغة فكر اللجنة حيث أنهم شركاء فاعلين من أجل التغيير فى المستقبل .

من أبرز الجهود الدولية المعنية بالأوضاع الصحية في العالم (٣٠) تلك الرؤية التي تبنتها منظمة الصحة العالمية بإعلان آلماتا عام ١٩٨٧ ، والتي دعت إلى إعلاء شأن الرعاية الصحية الأولية الشاملة لتحقيق مبادئ الحق في الصحة وتعظيم شأن وأهمية المحددات الاجتماعية للصحة . ولكن هذه الرؤية لم تجد المساندة والتأييد المطلوب من بعض المنظمات الدولية خاصة منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة اليونسيف، حيث دعت إلى التدخلات الصحية التي تعتمد على البرامج الصحية الإنتقائية والتدخلات ذات الكفاءات المقارنة بالتكلفة.

وقد أثار ذلك الحركات والمنظمات غير الحكومية ، مثل حركة صحة شعوب العالم (International's People Health Movement) ، التي دعت إلى إبراز دور المجتمع المدني كعامل أساسي وفاعل للعمل من أجل الحصول على الرعاية الصحية ذات الجودة ، من خلال العمل على المحددات الاجتماعية للصحة . كما دعا "ميثاق الشعوب من أجل الصحة" إلى عمل تعبئة للرأي العام العالمي من أجل المطالبة "بتحقيق تغيير في منظمة التجارة الدولية ، والنظام التجاري العالمي من أجل أن يتوقف عن إنتهاك الحقوق الصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للبشر ، وأن يبدأ الإنحياز لصالح دول الجنوب".

يجتاح العالم مخاطر صحية عابرة للحدود والقارات تهدد أمن الصحة العمومية العالمية ومن أهمها (٣١) :

- سرعة إنتقال وإنتشار الأوبئة.
- التهديدات البيئية والحوادث النووية الإشعاعية والحوادث كيميائية السمية.
- الأمراض التي تنتقل عن طريق الطعام(ميكروبية - كيميائية).
- دفن نفايات كيميائية السمية على نطاق كبير كما حدث في كوت ديفوار عام ٢٠٠٦.
- الإرهاب البيولوجي كما حدث بإرسال رسائل الجمره الخبيثة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١.
- ظهور وإنتشار بعض الأمراض مثل سارس ، وإنفلونزا الطيور ، وإنفلونزا الخنازير.

ماسبق عرضه أشار إليه التقرير السنوى لمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٧ "أمن الصحة العمومية العالمى فى القرن الحادى والعشرين" ، حيث أكد التقرير على أن التصدى لتلك الأخطار التى تهدد أمن الصحة العامة فى العالم يتطلب تعاوناً دولياً وإقامة شراكة دولية. وفى عام ١٩٩٦ تم وضع أساس لنظام عالمى فعال للإنذار بالأوبئة والإستجابة لها ، وسمى هذا النظام "الشبكة العالمية للإنذار بالفاشيات والإستجابة لمقتضياتها (OARN)" ، وهذه الشبكة تتولى منظمة الصحة العالمية تنسيقها مع حوالى ١٤٠ شريكاً من أكثر من ٦٠ دولة . وقد كان لتلك الشبكة دوراً هاماً فى ترصد الأمراض والوقاية منها عن طريق اللقاحات مثل شلل الأطفال ، والحصبة ، والتهاب السحائى... الخ. ، التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية ، والمجتمع المدنى ، والقطاع الخاص ، ووسائل الإعلام .

نماذج لمبادرات صحية دولية للمجتمع المدنى:

تعرضت الأوضاع الصحية فى العالم خاصة البلدان النامية والمتخلفة فى النصف الثانى من القرن الماضى ، إلى العديد من التهديدات الاقتصادية ، وذلك فى ظل تطبيق إتفاقيات التجارة العالمية والأزمة المالية العالمية . حيث تطلب ذلك إخضاع سوق الخدمات الصحية لآليات المنافسة وإقتصاد السوق الحر من حيث العرض والطلب ، وسيطرت قوى الرأسمالية العالمية الكبرى على الأسواق ، وإنحسرت قوى الرأس مالية الوطنية ، والنسب أصلاً غير قادرة على منافسة القطاع الخاص المحلى ، مما أدى إلى إستحواذ وسيطرت الإستثمارات الأجنبية على مؤسسات الرعاية الصحية الوطنية مثل شركات ومصانع الأدوية والمتسلزمات والمعدات الطبية ، كما إمتد الأمر إلى إستقطاب الكفاءات من الموارد البشرية العاملة فى المجال الصحى (أطباء - هينات تمريض - فنيين - إداريين) للعمل بالقطاع الإستثمارى الخاص ، مما أفرغ القطاع الصحى الحكومى من موارده البشرية.

كما نجم عن ذلك أيضاً تهديد لبرامج التأمين الصحى التى تعتمد على مبادئ التكافل خاصة فيما يتعلق بإقتسام نفقات العلاج.

بموجب التغيرات الاقتصادية أصبحت خدمات الرعاية الصحية سلعة تجارية لها مردود إقتصادي ، وفي هذا تهديد لمبادئ "الحق في الرعاية الصحية"، الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان وكفلته المواثيق والعهود الدولية وأيضاً الدستور المصري.

أيضاً بموجب التغيرات الاقتصادية (٣٢) فرضت الدول الغنية والمنظمات المالية العالمية متعددة الأطراف برامج التكيف الهيكلي ، والتي تتنافى مع مبادئ "الحق في الصحة" وإيضاً مبادئ إعلان آلماتا ، وتجبر الدول المديونة على إتخاذ إجراءات مالية وإقتصادية من شأنها تقليص دور الدولة في البرامج الاجتماعية ولاسيما الصحة والتعليم . من أهم برامج التكيف الهيكلي برنامج "إصلاح القطاع الصحي"، التي يديرها البنك الدولي والتي تروج لمبادئ من أهمها:

- تشجيع خصخصة الخدمات الطبية في المستشفيات.
 - الترويج للبرامج الرأسية (الرعاية الصحية الأولية الإنتقائية) على حساب البرامج الأفقية (الرعاية الصحية الأولية الشاملة).
 - طرح برامج إستعادة تكلفة العلاج (Cost Recovery) في القطاع الحكومي والعام.
 - طرح نظم للتأمين الصحي الشامل وإقتسام تكاليف الخدمة الصحية مع فتح المجال للتأمين الصحي الخاص.
 - إقتصار دور الدولة على دعم الحزم الصحية الأساسية لشريحة من المجتمع ممن هم يقعون تحت خط الفقر المدقع.
 - تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية لتوفير الرعاية الصحية الأولية الإنتقائية خاصة في المناطق الريفية.
- ماسبق عرضه أدى إلى خلل في منظومة الرعاية الصحية ، حيث زادت الأخطار الصحية ، وتدهورت الخدمات الصحية ، مما أثار المناقشات بين المنظمات والحركات غير الحكومية المعنية بالشأن الصحي . وأسفر عن ذلك إتفاق منظمات المجتمع المدني على التصدي لتلك الممارسات بالضغط على المنظمات الدولية والحكومات المحلية ، بهدف التأكيد على مبادئ " الحق في الصحة "، التي أكدها دستور منظمة الصحة العالمية في ديباجته (٣٣) " التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ، هو أحد

الحقوق الأساسية لكل إنسان ، دون تمييز بسبب العرق ، أو الدين ، العقيدة ، أو السياسة ، أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية .

من النماذج الهامة لتصدى المجتمع المدنى لتلك الممارسات والضغط على الدول الفقيرة ، جهود دولة جنوب إفريقيا للحصول على إحتياجاتها من الأدوية اللازمة لعلاج سكانها المصابين بفيروس نقص المناعة / الإيدز (حوالى ٤,٢ مليون نسمة مصابون) بالرغم من رفض شركات الدواء الكبرى (٣٩ شركة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) التى تحتكر براءات إختراع أدوية علاج الإيدز وذلك بموجب إتفاقية التربس (أحد إتفاقيات منظمة التجارة الدولية) أقامت شركات الأدوية دعوى قضائية ضد حكومة جنوب إفريقيا للمطالبة بإلغاء القانون الذى أصدرته السلطات بجنوب إفريقيا لاتخاذ التدابير اللازمة لاستيراد الأدوية المحمية ببراءات الإختراع وتوفيره بأسعار مناسبة مع دخل المرضى . وفى النهاية اضطرت شركات الأدوية الكبرى إلى التراجع إستجابة للرأى العام وخوفاً من إفتضاح أمرها وإتهامها بعدم تقدير الجوانب الإنسانية للمرضى الفقراء

تضامن مع حكومة جنوب أفريقيا منظمات المجتمع (٢٤) المدنى مثل منظمة أطباء بلا حدود وبعض الحكومات خاصة من دول العالم الثالث مثل حكومة الهند ، وتصدت هذه التجمعات لتنفيذ بنود إتفاقية التربس فيما يتعلق بالأدوية المنقذة أو المحافظة على الحياة ، والنتى تعطى الحق للشركات المنتجة بعدم إقرار الترخيص بإنتاج الأدوية.

سوف نعرض سريعاً فيما يلى نبذه عن نشاط لمنظمتين من منظمات المجتمع المدنى المعنيين بالشأن الصحى وهما:

- تجمع حركة صحة الشعوب .
- منظمة أطباء بلا حدود.

تجمع حركة صحة الشعوب : (٢٥)

قررت مجموعة من المنظمات الدولية وحركات المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية والمجموعات النسائية أن تبذل جهوداً دولية وإقليمية ووطنية من أجل تحسين الأوضاع الصحية خاصة لسكان العالم الثالث ، والنتى إزدادت سوء ، خاصة بعد تفاقم القوى السلبية

للعولمة ، والتي تحول دون تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة والرفاه والتي هي حقاً أساسياً من حقوق الإنسان .

وتم الإعلان عن " تجمع صحة الشعوب" ، فى ديسمبر عام ٢٠٠٠ بينجلادش بمشاركة ٩٢ دولة ، وذلك لتبنى هدف "الصحة للجميع" ومبادئ الرعاية الصحية الأولية ، التى أعلنتها منظمة الصحة العالمية واليونسيف عام ١٩٧٨ بالأماتأ وبمشاركة ١٣٤ دولة .

وقد قامت هذه المجموعة بصياغة آراء المنظمات المدنية والشعبية حول العالم فى ميثاق الشعوب من أجل الصحة ، والذي يؤكد فى ديباجته على أن " الصحة قضية إجتماعية وإقتصادية وسياسية وهى فوق كل شئ حق أساسى من حوق الإنسان".

تتصدى هذه المجموعة لسيطرة الرأسمالية العالمية متمثلة فى الدول الغنية الكبرى والتى تتحكم فى سياسات المؤسسات الدولية (البنك الدولى - صندوق النقد الدولى - منظمة التجارة العالمية) والشركات المتعددة الجنسيات العملاقة والعابرة للقارات . هذه السيطرة التى ينجم عنها تحديات وآثار سلبية إقتصادية وإجتماعياً وبينيا وسياسياً تتأثر بها البلدان النامية والمتخلفة.

وقد أكدت حركة " تجمع صحة الشعوب" أثناء عقد إجتماعاتها التحضيرية عام ٢٠٠٠ بينجلادش على أهمية أن تعن وتعبر الشعوب عن مشاكلهم وقضاياهم والمصاعب التى تواجههم ، وحققهم فى التصدى والمطالبة بحقوقهم فى الرعاية الصحية ، وأن تصبح قضايا الصحة والتنمية العادلة على رأس الأولويات فى جدول أعمال صناع السياسات على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية.

كما دعى مبادئ "ميثاق الشعوب من أجل الصحة" إلى:

- أهمية وضرورة مشاركة المجتمع ومنظماته يعتبر أمر جوهرى لصياغة كافة السياسات والبرامج الصحية والاجتماعية وتنفيذها وتقويمها.
- بناء حركات شعبية ذات قاعدة عريضة للضغط على الحكومات من أجل إدخال الصحة وحقوق الإنسان فى الدساتير والتشريعات الوطنية.

- المطالبة والمساندة من أجل رسم سياسات إجتماعية شمولية وتطبيقها بمشاركة شعبية كاملة.
- المطالبة بأن تمثل المنظمات الشعبية فى المنابر المحلية والوطنية والإقليمية ذات الصلة بالشأن الصحى.

منظمة أطباء بلا حدود (٣٦) :- (Medicine Sans Frontieres)

هى منظمة طبية إنسانية دولية غير حكومية ، تقدم الرعاية الطبية عالية الجودة للشعوب المتضررة من الأزمات بغض النظر عن العرق ، أو الدين ، أو الإنتماء السياسى . فى عام ١٩٧١ قامت مجموعة من الأطباء والصحفيين بتأسيس "منظمة أطباء بلا حدود" ، بهدف "إنشاء منظمة مستقلة تركز على الطلب المعنى بحالات الطوارئ والإعلان عن أسباب معاناة الإنسان . يستند عمل المنظمة على المبادئ الإنسانية المعنية بأخلاقيات مهنة الطب وتلتزم بالإدلاء بالشهادة والتحدث علانية " . للمنظمة ١٩ مكتباً يخدم حوالى ٦٥ بلداً .

يضم فريق عمل منظمة أطباء بلا حدود تخصصات مختلفة ومتكاملة لتحقيق هدف المنظمة ، وهم من الأطباء والممرضين ، والإداريين ، وعلماء الأوبئة ، وفنى المختبر ، وأخصائيين الصحة النفسية والعقلية ، وخبراء الخدمات اللوجستية والمياه والصرف الصحى . فريق عمل المنظمة يتعاون مع المحليين فى موقع حدوث الأزمات .

من أهم مجالات عمل المنظمة المساعدة فى حالات:

- الأوبئة : الكوليرا ، التهاب السحايا ، الملاريا ، الحصبة ، نقص المناعة البشرية /الإيدز ، السل ، داء الليشمانيات ، داء النوم - وتقدم المنظمة الأدوية الأساسية ، والمساعدات الفنية للتشخيص والعلاج.
- سوء التغذية : تقوم المنظمة بتنفيذ برامج تغذية لمحاربة سوء التغذية من خلال توفير مكون غذاء كامل العناصر الغذائية التى يحتاجها الأطفال أثناء مرحلة النمو . ففى عام ٢٠٠٦ عالجت المنظمة حوالى ١٥,٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد.

- الكوارث الطبيعية: يتحرك فريق عمل المنظمة سريعاً لأماكن وقوع الكوارث لتقديم المساعدات الطبية والوصول إلى السكان المنكوبين والمحاصرين.
- الحرمان من الرعاية الصحية : تحاول المنظمة توفير الرعاية الصحية للفئات الهشة والمهمشة من المجتمع مثل ، أطفال الشوارع ، والمهاجرين غير الشرعيين ، الأقليات ، أو المشردون ، واللاجئون ، والسجناء...الخ.

التوصيات :

بعد التعرف على بعض ملامح دور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) فى التنمية الصحية ، يمكن إستخلاص بعض التوصيات المستقاه مما تم عرضه لتفعيل دورها فى المنظومة الصحية بداية من تحديد الأولويات الصحية ووضع الإستراتيجية الصحية والسياسات والخطط والبرامج والمشروعات ،

يمكن رصد التوصيات التالية :-

- مشاركة الجمعيات الأهلية فى تحديد الأولويات الصحية للمجتمع خاصة فى المناطق الريفية والعشوائية
- مشاركة الجمعيات الأهلية فى إقتراح السياسات وخطط وبرامج التنمية الصحية.
- تفعيل وتشجيع الدور الرقابى للجمعيات الأهلية والمساءلة فى إطار من الشفافية ، خاصة فيما يتعلق بمراحل صياغة الميزانية وتنفيذها والتقارير الخاصة بها.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية كمراقب ومتابع لجودة أداء المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين الحكومى والخاص ، خاصة فيما يتعلق بمستوى تقديم الرعاية الصحية ، والإتفاق ، وأخلاقيات وآداب ممارسة المهنة ، وذلك من منظور " الحق فى الصحة".
- إجراء دراسات تهدف لتقييم مدى التعاون والتكامل وعدم الإزدواج بين نشاط الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية وغير الحكومية.
- عمل قواعد بيانات دقيقة ومحدثة لمنظمات المجتمع المدني العاملة فى المجال الصحى .
- عمل دراسات جدوى لمردود الأنشطة الصحية التى أنجزتها الجمعيات الأهلية .
- رسم خريطة صحية للخدمات الصحية وربطها بالتوزيع والإنتشار الجغرافى للجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى.
- تشجيع بناء شركات من أجل الصحة وتعزيز مشاركة المجتمع فى تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الصحية يشارك فيها القطاع العام والخاص والمجتمع المدني .
- تعزيز وتحفيز (مرتبات - دورات تدريبية - دراسات عليا - حوافز إجتماعية) الموارد البشرية العاملة فى المجال الصحى (أطباء - هيئة تمريض - فنيين - إداريين) للعمل فى الجمعيات الأهلية.

- التأكيد على أهمية التعاون الدولي فى مجالات الترصد والإنذار بحدوث الأوبئة والإستجابة لمقتضياتها والدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى والحكومة ، والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الصحى ، والقطاع الخاص ، مراكز البحوث والدراسات ، والإعلام .
- الإستفادة من المبادرات التى تتبناها الصحة العالمية مثل مبادرة المدن الصحية ، ومبادرة القرى الصحية ، ومبادرة الحاجات الأساسية التنموية ، وبرامج القضاء على مرض السل... الخ.

المراجع

١. كامل مهنا ، " دور المنظمات الأهلية العربية فى تحقيق الأهداف التنموية للألفية فى الدول العربية " ، الشراكة لبناء المستقبل - دور المنظمات الأهلية فى لبنان فى مجال الصحة والإغاثة الصحة" ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية/ المؤتمر الثانى ، ٢٠٠٦
<http://www.amelinternational.org>.
٢. محمد عثمان عبدالمالك ، الصحة والتنمية والفقر .
Sudanese journal of public Health:Vol.2(4) pp.232-235,2007.
3. <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=293465&eid=1247>.
4. <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=5555555>. <http://islamic-society.org/archie/6.htm>.
5. www.egabat.google.com/ejabat/thread?tid=193d721
6. <http://www.eao.gov.eg/ARABIC/ABOUTUS/ABOUTEGYPTIANAMBULCE/Pages/default.aspx> .
٧. هيئة الإسعاف المصرية - تاريخ الإسعاف فى مصر
8. <http://www.afrhd.com/article.php?id=57>
9. <http://www.nationalinstitute.org/>
10. <http://www.egyptianoasis-net>
11. <http://www.modernegypt.bibalex.org/types/Subject/Details>
١٢. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - مجلس الوزراء - كتاب مصر فى أرقام ،
٢٠١٢ ، ص ١٣٨
13. <http://www.misrintranet> Capmas.gov.eg/pls/educ/egpt_health?Lang=1 & laname.
١٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - كتاب مصر فى أرقام ،
٢٠١٢ ، ص ١٥٠
١٥. مجلس الوزراء - مركز دعم واتخاذ القرار ، مجلس السكان الدولى ، مسح النشئ والشباب - فى مصر - التقرير النهائى ، جداول أ-٢-١ ، ص ١٦٧ - ١٦٨ ،
٢٠١١.
١٦. وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٢٠١١/٢٠١٢ ، ص ١٠٣ ، ص ١٠٥
١٧. داليا عادل رمضان الزيدى ، دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية فى مصر (دراسة مقارنة) ، جامعة عين شمس كلية تجارة - قسم الإقتصاد - ، رسالة دكتوراه فى الإقتصاد ، ص ٢١٠ ، ٢٠١١ .

١٨. ريم أحمد عبد المجيد ، إستراتيجيات الإستدامة المالية فى الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الرعاية الصحية مع التطبيق على بعض الجمعيات الأهلية فى مصر - رسالة دكتوراه الفلسفة فى الإدارة العامة - جامعة القاهرة جامعة القاهرة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - قسم الإدارة العامة -، القاهرة ، ص ١٠ - ١٩ ، ص ١١٩ ، ٢٠٠٤ .

١٩. أمانى قنديل ، تحليل خريطة المجتمع المدنى فى مصر من منظور التنمية البشرية ، ٢٠٠٨ ،

<http://www.undp.org.eg/portals/>

٢٠. أمانى قنديل ، دور الجمعيات الأهلية فى تنفيذ الأهداف الإنمائية ، ص ١٥ ، ٢٠٠٥ .

٢١. معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر ، العقد الاجتماعى فى مصر: دور المجتمع المدنى - التأثير المتبادل بين الصحة والبيئة ، ص ١٨٥ - ١٨٨ ، ٢٠٠٨ .

٢٢. ريم أحمد عبد المجيد ، إستراتيجيات الاستدامة المالية فى الجمعيات الاهلية العاملة فى مجال الرعاية الصحية مع التطبيق على بعض الجمعيات الأهلية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - قسم الإدارة العامة - ص ٨٧ - ٩٠ ، ٢٠١١ .

٢٣. أمانى قنديل ، تحليل خريطة المجتمع المدنى فى مصر من منظور التنمية البشرية ، مايو ٢٠٠٨ .

<http://www.undp.org.eg/portals>

٢٤. داليا عادل رمضان الزيدى ، دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية البشرية فى مصر (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه الفلسفة فى الإقتصاد ، جامعة عين شمس ، كلية تجارة - قسم الإقتصاد -، م ٢٠١١ ، ص ٢١٩ .

٢٥. حركة صحة الشعوب ، الصحة للجميع الآن ، بيان من اللجنة المصرية للحق فى الصحة ، - <http://www.eipr.org/>

26. <http://www.eipr.org/report/2009/12/12/336>

27.- <http://www.eipr.org/pressrelease/2010/05/19/898>.

28.- <http://www.eipr.org/pressrelease/2011/9/15/1253>

٢٩. جمعية الصحة العالمية السابعة والعشرون ، تقرير الصحة وأنماط الحياة ، الجلسة العامة الثامنة - اللجنة - التقرير الثالث ، ٢٠٠٤ .

30.http://www.apps.who.int/ebwha/pdf_files/wha57/a57_r16_ar.pdf

31.-http://www.who.int/healthpromotion/conferences/6gchp/BCHP_ar.pdf

٣٢. جامعة الصحة الشعوب الدولية ، العمل المجتمعى من أجل الصحة : الرعاية الصحية الأولية الشاملة ،

<http://www.iphu.org/ar/node/342>

٣٣. منظمة الصحة العالمية ، أمن الصحة العمومية العالمى فى القرن الحادى والعشرين ، التقرير الخاص بالصحة فى العالم ٢٠٠٧ - نبذة ، ص ٥ - ٦ ، ٢٠٠٧

<http://www.who.int/previous/ar>.

٣٤. جامعة صحة الشعوب الدولية ، إصلاح القطاع الصحى ،

<http://www.iphu.org/ar/node/188>

٣٠. سلسلة منشورات منظمة الصحة وحقوق الإنسان - العدد رقم (٥) ، ص ٦٩ ، سبتمبر ٢٠١٠.

<http://www.who.int/bulletin/volumes/87/12/08-058877/ar/82k>

حركة صحة الشعوب ، ميثاق الشعوب من أجل الصحة ، ص ٣-١١ ، ٢٠٠٠

35.http://www.who.int/healthpromotion/conferences/6gchp/BCHP_ar.pdf

36.- <http://www.msf-me.org/ar/article/about-us/overview.html>.

ثانيا : دور المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية)

فى مجال التعليم

ثانيا : المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر

دور الجمعيات الأهلية فى التعليم

قائمة المحتويات

المحور الأول : تحليل الواقع الراهن للعملية التعليمية لتحديد مدى الحاجة إلى دور الجمعيات الأهلية فى التعليم .

المحور الثانى : طبيعة ودور الجمعيات الأهلية فى التعليم مع الإشارة إلى دور الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم.

المحور الثالث: تحديد أفضل صور لشراكة الجمعيات الأهلية فى التعليم ودور المسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال.

المحور الرابع: الشراكة المطروحة بنظام PPP فى قطاع التعليم وهى التى تطرحها وحدة الشراكة بوزارة المالية للقطاع الخاص.

المحور الخامس : مقترحات لأدوار محددة لشراكة الجمعيات الأهلية على ضوء الواقع الفعلى الممارس.

تمهيد

من المسلم به أن التعليم هو الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية وأهم مكون من مكونات التنمية البشرية ، وتتأثر العملية التعليمية بكل من جانبى العرض والطلب ، حيث يتمثل العرض فى المؤسسات التعليمية وطبيعة مايقدمه من خدمة تعليمية ودرجة جودتها ودرجة إتاحتها ...الخ . وعلى جانب الطلب يؤثر عدد السكان بشكل عام وعددهم فى شريحة ٦ - ٢٣ سنة بصفة خاصة ، ودرجة وعى أفراد المجتمع بأهمية التعليم ومدى حاجتهم إليه ...الخ . ومع إستمرار إرتفاع معدل النمو السكانى وزيادة أعداد السكان يستمر الطلب على التعليم فى تزايد مضطرد ومع محدودية الإتفاق على التعليم تراجعت معايير الكفاءة الداخلية للتعليم وحدث عدم توازن بين العرض والطلب ، وأصبح الأمر الواقع يفرض نفسه - لإعادة التوازن - هو البحث عن أدوار جديدة لشركاء التنمية ، القطاع الحكومى - القطاع الخاص - القطاع الأهلى ، بحيث يمكن بعمل شراكة فاعلة بين ثلاثتهم من إعادة التوازن المفقود.

وفى هذه الورقة سيتم مناقشة دور الجمعيات الأهلية فى التعليم من خلال المحاور

التالية:

١- تحليل الواقع الراهن للعملية التعليمية لتحديد مدى الحاجة إلى دور الجمعيات الأهلية فى التعليم.

٢- حجم وطبيعة دور الجمعيات الأهلية فى التعليم.

مع الإشارة إلى دور الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم .

٣- تحديد أفضل صور لشراكة الجمعيات الأهلية فى التعليم ، ودور المسئولية الاجتماعية.

٤- الإشارة إلى الشراكة المطروحة بنظام PPP وهى الشراكة التى تطرحها وحدة الشراكة بوزارة المالية للقطاع الخاص.

٥- فى النهاية ستطرح الورقة من خلال التحليل السابق مقترحات لأدوار محددة لشراكة الجمعيات الأهلية على ضوء الواقع الفعلى الممارس للجمعيات الأهلية.

ويبدأ التعرف على دور الجمعيات الأهلية في قطاع التعليم بمحاولة الإجابة على سؤال محوري هو هل قطاع التعليم في مصر في حاجة إلى دور هذه الجمعيات ؟

ويحدد الإجابة على هذا السؤال رصد الواقع الراهن لقطاع التعليم ، وتحديد المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع وتصنيفها إلى نوعين الأول من هذه المشاكل هو ما يرتبط مباشرة بقطاع التعليم ذاته ، والآخر هو مشاكل مجتمعية تلقى بظلالها على العملية التعليمية.

المحور الأول : تحليل الواقع الراهن للعملية التعليمية لتحديد مدى الحاجة إلى دور الجمعيات الأهلية في التعليم.

تشير البيانات إلى وجود ١٨٤١١٨٨٤ طالب وطالبة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ في التعليم ما قبل الجامعي موزعين مابين التعليم العام والتعليم الأزهرى بنسب ٨٨,٩% ، ١١,١% على الترتيب.

التعليم قبل الجامعي العام

فعلى مستوى التعليم العام ، يتوزع ١٦٣٦٧٥٦٩ طالب وطالبة على المراحل التعليمية المختلفة ، التعليم ما قبل المدرسي - التعليم الأساسي - الثانوى العام - الثانوى الفنى بأنواعه الثلاثة الصناعى والزراعى والتجارى ، فأشكال وصيغ جديدة تقدم خدمة تعليمية لمن لم يستطع دخول المنظومة التعليمية الرسمية فى مرحلتها الإلزامية (التعليم الأساسى) أو من تسرب منها قبل أن يتمكن من الإنتهاء من دراسة صفوفها كاملة ، أى قبل أن يتمكن من مهارات القراءة والكتابة .

هذا وتتوزع أعداد الطلاب بالتعليم العام بين تعليم حكومى وبه ١٤٩٩٧٤٥١ طالب وطالبة بنسبة ٩١,٧% وتعليم خاص به ١٣٧٠١١٨ طالب وطالبة بنسبة ٨,٣% من إجمالى التعليم العام ، وهو مايتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي طبقا للمرحلة التعليمية والقطاع

عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

المرحلة التعليمية		مدارس		فصول		تلاميذ	
خاص	حكومي	خاص	حكومي	خاص	حكومي	خاص	حكومي
ماقبل الابتدائي	٦٦٧٩	١٥٣٣	١٧١٩٨	٧٠٣٩	٥٢٩٦٩٦	١٩٨١٣٩	
الابتدائي	١٥٣٢٩	١٦٢٢	٢١٨١٣٣	٢٤٥٤٣	٨٥٥٠٥١٣	٧٨٣٨٠٩	
الإعدادي	٨٦٢٦	١٢٢٨	١٠٢٦٧٦	٨٠٨٤	٣٨٠٤٣٩١	٢٣٦٦٨١	
الثانوى العام	١٧٧٢	٦٤٢	٢٤٩٢٧	٢٨٢٣	٧٩٢٢٥١	٦٩٨٩٦	
الثانوى الصناعى	٨٦١	١٠	٢١٤٨٣	٨٤	٦٦٤٨٤٣	٢٢٣٢	
الثانوى الزراعى	١٧٦	—	٤٢١٣	—	١٢٥٤٦٤	—	
الثانوى التجارى	٥٥٢	٢٠٢	١٢١٦٨	٢٢٢٠	٣٨٩٤٥٦	٧٨٧٩٨	
الفصل الواحد(مشترك)	٣٢٦٩	—	٣٢٦٩	—	٧٠٢٠٤	—	
صديقة الفتيات	٨٧٦	—	٨٧٦	—	٢٢٦١٩	—	
مدارس المجتمع	٣٩٧	—	٣٩٧	—	١٠٦٨٩	—	
التربية الخاصة	٨٣٩	١٨	٤١٧٥	١٠٣	٣٧٣٢٥	٥٦٣	
الإجمالى	٣٩٣٧٦	٥٢٥٥	٤٠٩٥١٥	٤٤٨٩٦	١٤٩٩٧٤٥١	١٣٧٠١١٨	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى ارقام ، مارس ٢٠١١.

التعليم قبل الجامعى الأزهرى:

بلغ عدد المقيدىن على مستوى التعليم الأزهرى ٢٠٤٤٣١٥ طالب وطالبة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتمثل أعداد الملتحقين به ١١,١% من إجمالى الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى ، فتتوزع الأعداد به بين مدارس رياض الأطفال ، الإبتدائى ، الإعدادى ، الثانوى ، وقراءات .

وكما تظهر من البيانات بلغت نسبة المقيدىن بالإبتدائى وهى أعلى النسب حوالى ٥٩% من إجمالى المقيدىن بالتعليم قبل الجامعى الأزهرى .

جدول رقم (٢)

التعليم الأزهرى قبل الجامعى طبقا للمرحلة التعليمية

٢٠١٠/٢٠٠٩

المرحلة التعليمية	عدد المعاهد	عدد الفصول	عدد التلاميذ
رياض الأطفال	٤١٥	١٨٣٤	٥٩٦٢٤
إبتدائى	٣٤٢٣	٣٦٧٨١	١٢٠٥٧١٢
إعدادى	٣٠٢٤	١٥٦٩١	٤٣٣٠٦٤
ثانوى	١٩٩٩	١١٩٥٢	٢٧٧٨٥٨
قراءات	٢٨٦	٢٤٢٠	٦٨٠٥٧
الإجمالى	٩١٤٧	٦٨٦٧٨	٢٠٤٤٣١٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى ارقام ، مارس ٢٠١١ .

وهكذا يتضح من مقارنة بيانات الجدولين رقم (١) ، ورقم (٢) أن التعليم العام به مايقرب من ٩٠% من إجمالى المقيدين بالتعليم ما قبل الجامعى ، ومن ثم فإن رصد بعض مایعانيه التعليم العام انما هو إشارة واضحة لما يعانيه التعليم ما قبل الجامعى ، الذى يعانى من تدنى معايير الكفاءة الداخلية والتى منها ارتفاع متوسط كثافة الفصل وارتفاع متوسط نصيب المعلم من التلاميذ ، كما يشير الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

بعض المؤشرات العامة عن التعليم قبل الجامعى طبقا للمرحلة التعليمية

عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

المرحلة التعليمية	نسبة البنات	متوسط كثافة الفصل	متوسط نصيب المعلم من التلاميذ
ما قبل الابتدائى	٤٧,٦	٣٠	٢٨,٥
الابتدائى	٤٨,٣	٣٨,٥	٢٧,٢
الفصل الواحد مشترك	٩١,٨	٢١,٥	٩,٨
الإعدادى	٤٩,٣	٣٦,٥	١٨,٣
الثانوى العام	٥٣,٣	٣١,١	٨,٩
الثانوى الصناعى	٣٦,٣	٣٠,٩	٧,٢
الثانوى الزراعى	١٩,١	٢٩,٨	٩,٠
الثانوى التجارى	٦٣	٣٢,٥	١٢,٧
التربية الخاصة	٣٦,٨	٨,٩	٤,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ، مارس ٢٠١١

وكما يتضح من الجدول فإن التعليم ما قبل الجامعى مفتوح أمام الذكور والإناث على حد سواء وتظهر من بيانات الجدول رقم (٣) أنه فيما عدا التعليم الثانوى الزراعى فإن

الإناث يتواجدون فى المراحل التعليمية المختلفة بقدر يتناسب مع تمثيلهن الديموجرافى إلى حد كبير. أما كثافات الفصول فهى مرتفعة خاصة لو أخذنا فى الاعتبار دلالة المتوسطات الإحصائية فى المجتمعات المتباينة وماتخفيه هذه المتوسطات . نفس الشئ على متوسط نصيب المعلم من التلاميذ الذى يحسب لكل أنواع المعلمين دون تمييز بين من هم مؤهلين تأهيلا عاليا تربويا وغيرهم .

التعليم الجامعى:

وصلت أعداد المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة حوالى ٢ مليون طالب وطالبة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقيد منهم نسبة ٩٧% بالجامعات الحكومية والباقي بالجامعات الخاصة

جدول رقم (٤)

الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة (١)

عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

الحكومية	%	الخاصة	%	الإجمالى
١٩٣٢٧٧٤	%٩٧	٦٠١٤٨	%٣	١٩٩٢٩٢٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ، مارس ٢٠١١

تدرس هذه الأعداد فى ١٧ جامعة حكومية بالإضافة إلى جامعة الأزهر وأكاديمية مبارك للأمن وجامعة بورسعيد بعد فصلها عن جامعة قناة السويس أى أن عدد الجامعات الحكومية وصل إلى ٢٠ جامعة . هذا ووصلت أعداد الجامعات الخاصة إلى ١٩ جامعة . ويتضح من مقارنة أعداد المقيدون بالجامعات الحكومية وعدد الجامعات بأعداد المقيدون بالجامعات الخاصة وعدد الجامعات الخاصة مدى التكس الذى تعانيه الجامعات الحكومية بشئ لايتلاءم مع الجودة المطلوبة.

ومن الملاحظ فى السنوات الأخيرة تراجع نسبة الدارسين بالكليات الجامعية العملية ، بل أن هذا التراجع مستمر فى الوقت الذى يستدعى إقتصاد المعرفة إعادة النظر فى هذه العلاقة المعكوسة لمدى الحاجة إلى دارسين فى المواد العلمية والعملية ، وهو مايتضح من الجدول رقم (٥) حيث ارتفعت نسبة المقيدىن بالكليات النظرية من ٧٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٨٠% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وذلك على حساب المقيدىن بالكليات العملية.

جدول رقم (٥)

تطور أعداد المقيدىن بالكليات النظرية والعملية

بين عامى ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٢)

	٢٠٠٢/٢٠٠١	%	٢٠٠٩/٢٠٠٨	%
الكليات النظرية	١١٣٨٨٩٦	٧٦%	١٥٢٧٣١٢	٨٠%
الكليات العملية	٣٥٥٧٥١	٢٤%	٣٩٠٩٨٧	٢٠%
الإجمالى	١٤٩٤٦٤٧		١٩١٨٢٩٩	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠١٠

وإذا كانت الجامعات الحكومية بها ٩٧% من إجمالى الطلاب المقيدىن بالجامعات (٣% فى الجامعات الخاصة) فإن أعضاء هيئة التدريس ومعانيهم بالجامعات الحكومية عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغ ٧٧١٩٣ فى حين يقابل هذا العدد بالجامعات الخاصة ٣٧٩٦ ، وهو مايشير إلى أن نصيب عضو هيئة التدريس ومعاونيهم بلغ ٢٥ طالب فى الجامعات الحكومية مقابل ١٥,٨ طالب فى الجامعات الخاصة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

جدول رقم (٦)

عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة

٢٠١٠/٢٠٠٩

المقيدون	أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم	% نصيب عضو هيئة التدريس ومعاونوهم من الطلاب
الجامعات الحكومية	١٩٣٢٧٧٤	٧٧١٩٣
الجامعات الخاصة	٦٠١٤٨	٣٧٩٦
		٢٥
		١٥,٨

المصدر : تم تجميع البيانات من الجداول السابقة وحساب نصيب عضو هيئة التدريس ومعاونيه من الطلاب بمعرفة الباحثة .

الإتفاق على التعليم :

تطور الإتفاق على التعليم من ٢٠٤٢٥,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بإزدياد مضطرد حتى وصل إلى ٣٩٨٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، إلا أن نسبته من الناتج المحلى الإجمالى لم تسجل إلا ٣,٨ % عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وكان للتعليم الجامعى من جملة الإتفاق على التعليم أكثر من ربع هذه القيمة والباقى كان من نصيب التعليم ما قبل الجامعى ، وتركزت نسبة كبيرة من هذه المبالغ لبند الأجور والمرتبات.

جدول رقم (٧)

تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم

طبقا للحساب الختامي (بالمليون جنيهه) (٢)

العام	/٢٠٠١	/٢٠٠٢	/٢٠٠٣	/٢٠٠٤	/٢٠٠٥	/٢٠٠٦	/٢٠٠٧	/٢٠٠٨	/٢٠٠٩
الإنفاق العام على التعليم بالمليون جنيهه	٢٠٤٢٥,٥	٢٢٥٢٣,٧	٢٤٨٤٢,٢	٢٥٧٨٣,٩	٢٥٦٠٧,٥	٢٧٧٦١,٠	٣٣٦٧٨,٧	٣٩٨٨٠	
% من الناتج المحلي الإجمالي	%٤,٩	%٤,٩	%٤,٩	%٤,٨	%٤,١	%٣,٨	%٣,٩	%٣,٨	
الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى	%٦٦,٩	%٦٧,١	%٥٨,٩	%٦٢,٢	%٦٨,٢	%٦٨,٩	%٦٨,٧	%٦٣	
كنسبة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم									
الإنفاق العام على التعليم الجامعى كنسبة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم	%٣٣,١	%٣٢,٩	%٣١,٣	%٣١,٤	%٢٥,٤	%٢٥,٨	%٢٦,٨	%٢٥,١	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٠ .

ومع تزايد الطلب على التعليم أصبحت المبالغ المرسودة للتعليم لا تكفى لتلبية كل من مواجهة الطلب المتزايد من ناحية من خلال تقديم عرض مناسب ، ومن الناحية الأخرى الحاجة لتحسين معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية والمتمثلة فى رفع متوسط كثافة الفصل على مستوى المراحل المختلفة ، ومعدل تلميذ/ معلم وتحسين مؤشرات النجاح والرسوب ، والتسرب ، والقضاء على ما تبقى من الفترات الدراسية دون إقفائها فى شكل (الفصل الطائر) ، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم... الخ.

وهو ما يحتم ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم خاصة وأن متوسط الإنفاق على التلميذ باستخدام معامل القوة الشرائية للدولار يشير إلى انخفاض هذه المتوسطات على مستوى المراحل التعليمية المختلفة مقارنة بدول أخرى كثيرة يوضحها الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

متوسط الإنفاق على التلميذ باستخدام معادل القوة الشرائية للدولار^(٢)

الدول	السنة	ما قبل المدرسة	الإبتدائي	الإعدادي	الثقوى
الأردن	٢٠٠٤	٧٩٧	٨٤٦	٨٥٩	٨٥٦
ماليزيا	٢٠٠٣	٤٣٩	١٨٣٠	٢٩٢٠	٢٩٢٠
بيرو	٢٠٠٤	٤٢٧	٤٥٤	٦٣٩	٦٣٩
الفلبين	٢٠٠٣	٦٤	٥٠٠	٥٠٤	٥١٢
شيلي	٢٠٠٤	٢٤٧٠	٢١٣٩	٢١٢٤	٢٢٨١
الهند	٢٠٠٣	٨٢	٣٦٨	٣٧٥	١١٨٢
مجموعة الـ ١٩	٢٠٠٣	٧٠٧	١٠٦٦	١١١٩	١٢٧٥
منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	٢٠٠٣	٤٥٠٨	٥٤٥٠	٦٥٦٠	٧٥٨٢
مصر	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٧٢	٢٨٢	٤٠٥	٣٩٤

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي ، فى الإستراتيجية القومية *

للتعليم (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢).

والأمل معقود على شركاء التنمية لإنجاح الجهود التنموية حيث يتمثل شركاء التنمية فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية ، ولكل منهم دوره وآلياته وقدراته التى تميزه عن الآخر. ومن ثم يمثل القطاع الخاص أحد شركاء التنمية الذى يعتمد على آليات السوق إنطلاقاً من هدف تحقيق الأرباح من خلال ما يقدمه من السلع والخدمات ، وفى هذا السياق وعلى الرغم من كفاءة ما يقدمه القطاع الخاص فى مجالات عديدة إلا أنه لايفى باحتياجات الطبقات الفقيرة.

من تحليل الوضع الراهن ، ورصد واقعه خرجت الدراسات التي تعمقت في مناقشة قضايا ومشاكل التعليم (١) بمدى الحاجة لشركاء التنمية لإصلاح الاختلالات بين العرض والطلب ، بما يلي :

- ١- التعليم ماقبل المدرسى فى حاجة إلى زيادة مؤسساته ليستوعب أعدادا أكبر من التلاميذ.
- ٢- مازال التعليم الأساسى يعانى من مشكلة الإحجام عن الإلتحاق ، حيث تشير نتائج تعداد ٢٠٠٦ إلى وجود ٢,٢ مليون نسمة يمثلون ١٠,٤% من إجمالى عدد السكان فى شريحة عمر ٦ - ١٨ سنة غير ملتحقين بالتعليم الأساسى .
- ٣- التسرب من التعليم الأساسى مازال واضحا ويشكل مكون أساسى من مكونات الأمية داخل المجتمع ، فقد بلغ عدد المتسربين من التعليم الأساسى ٨٨٤,٨ ألف متسرب بنسبة ٤,٢% من إجمالى السكان فى شريحة ٦ - ١٨ سنة طبقا لتعداد ٢٠٠٦.
- ٤- إستمرار وجود صيغ جديدة للتعليم الأساسى مثل مدرسة الفصل الواحد ، ومدارس المجتمع ، والمدارس صديقة الفتيات لدليل على إستمرار الإحجام عن الإلتحاق والتسرب من التعليم الأساسى.

جدول رقم (٩)

صيغ جديدة للتعليم الأساسى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

مدارس	- فصول	تلاميذ	
٣٢٦٩	٣٢٦٩	٧٠٢٠٤	مدارس الفصل الواحد مشترك
٣٩٧	٣٩٧	١٠٦٨٩	مدارس المجتمع
٨٧٦	٨٧٦	٢٢٦١٩	المدارس صديقة الفتيات

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ، مارس ٢٠١١

- ٥- مازالت متوسطات كثافة الفصول مرتفعة فالإبتدائى ٣٨,٥ تلميذ /فصل، الإعدادى ٣٦,٥ تلميذ / فصل عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ناهيك عن ماتخفيه

- المتوسطات فى مجتمع متباين فى تقديم الخدمة التعليمية ومتباين فى مستويات التنمية البشرية على مستويات محافظات مختلفة.
- ٦- لا يعمل بنظام اليوم الكامل (٦ - ٧ ساعات) سوى ٤٣,٣% من المدارس بالمرحلة الابتدائية ، ٤٤,٨% من المدارس بالمرحلة الإعدادية.
- ٧- مازال هناك تعدد فى الفترات الدراسية حيث يوجد ٣٤٩٤ مبنى مدرسة تعمل أكثر من فترة واحدة .
- ٨- مازالت هناك مناطق محرومة من الخدمة التعليمية حصرتها الهيئة العامة للأبنية التعليمية.
- ٩- كما أن هناك مشكلة إحلال وتحديث المباني القديمة.
- ١٠- تمثل مشكلة سوء توزيع المعلمين على المناطق الجغرافية تحدياً أمام التعليم الأساسى.
- ١١- المعلم التربوى المؤهل تأهيلاً عالياً لا يمثل سوى ٣٨,٤% من معلمي المرحلة الابتدائية ، ٦٨,٩% من معلمي المرحلة الإعدادية .
- ١٢- حتى الآن لا يوجد ترخيص للمعلم بمزاولة مهنة التدريس ، وتتسع الساحة لمعلمي الحصة والمتعاقدين ... وهو ما يحتم تفعيل دور الأكاديمية المهنية للمعلمين لمنح التراخيص وعمل التدريب التخصصى والتحويلى ، كوسيلة لضمان الجودة والاعتماد.
- ١٣- تشير بيانات التعليم الثانوى إلى أن التعليم الثانوى الفنى به أكثر من ٦٨% من المقيدى بالتعليم الثانوى على الرغم من معاناة التعليم الفنى من المشاكل مع أنه هو التعليم المعنى بتوفير العمالة الماهرة-اللازمة للمشاركة فى التنمية ، تنقصه الموارد ، مواكبة تخصصاته مع حاجات سوق العمل ، ويفتقر إلى تحقيق الموازنة المهنية ونقص مهارات التطبيق العملى فيما يقدمه....الخ.
- ١٤- يسود الفقر والامية بين نسبة كبيرة من اولياء الأمور طلبة الثانوى الفنى بشكل عام (°) .
- ١٥- تعاني الجامعات الحكومية من ارتفاع أعداد الطلاب بها مما اثر على العملية التعليمية فى بعض كلياتها ، وظهر واضحاً ارتفاع عدد الطلاب بالكليات النظرية مقارنة بالكليات العملية ، وكان للفقر فى ذلك دوراً واضحاً.

١٦- والحقيقة أن حجم الإنفاق على التعليم لا يتناسب مع الطلب المتزايد عليه من ناحية وحل مشاكله من ناحية أخرى ، مما يستلزم البحث عن آليات أخرى يكون لشركاء التنمية فيها دوراً واضحاً.

مما تم إستعراضه ، عن بعض مابعانيه قطاع التعليم ، نخرج بالإجابة التالية عن السؤال المطروح بشأن مدى حاجة قطاع التعليم لأدوار شركاء التنمية وتحديدًا الجمعيات الأهلية ؟

وتتمثل الإجابة بأن قطاع التعليم فى حاجة لدور كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية

ومن ثم سنشير إلى القطاع الخاص فى العملية التعليمية ومدى مايقدمه ثم ننتقل إلى المحور الثانى من هذه الورقة حول تحديد ماهو حجم وطبيعة دور الجمعيات الأهلية فى التعليم.

التعليم الخاص

يتمثل التعليم الخاص على مستوى التعليم قبل الجامعى فى مدارس خاصة لغات ، مدارس خاصة باللغة العربية ، المعاهد القومية ، والمدارس التعاونية ، والمدارس التابعة لهيئات أجنبية أو سفارات .

ويشير الواقع الفعلى إلى إنخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص فى التعليم فلم تتجاوز نسبة المقيدىن بالتعليم ما قبل الجامعى عن ٨,٣% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

إلا أن النتائج المحققة فى المسابقات الدولية الخاصة بدراسة الإتجاهات الدولية فى الرياضيات والعلوم والمعروفة باسم TIMSS كانت لصالح المدارس الخاصة لغات ، حيث أحرزت مصر متوسط ٤٠٦ درجة فى الرياضيات ، ٤٢١ درجة فى العلوم ولوحظ أن المدارس الخاصة لغات حققت ٥٢٩ درجة فى الرياضيات ، ٥٢٨ درجة فى العلوم تليها المدارس التجريبية التى حققت ٥٠٩ ، ٥٠٦ درجة على الترتيب فى الرياضيات والعلوم .

جدول رقم (١٠)

نتائج المسابقة الدولية الخاصة بدراسة

الاتجاهات الدولية فى الرياضيات والعلوم والمعرفة Times

العلوم	الرياضيات	
٤٢١	٤٠٦	متوسط مصر
٤٧٦	٤٦٧	المتوسطات الدولية
٥٠٦	٥٠٩	المدارس الحكومية التجريبية لغات
٥٢٨	٥٢٩	المدارس الخاصة لغات

المصدر : الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٧/٢٠٠٩ -
(٢٠١١/٢٠١٢)

وللتعليم الخاص مشاكله وسلبياته نظرا لأنه يهتم بمعايير الربحية بدرجة كبيرة مما يجعله حاليا جاذبا لنسبة ضعيفة من طالبى الخدمة التعليمية ، ونظرا لحاجته إلى إستثمارات كبيرة لإنشاء المدارس تحولت العملية التعليمية بمؤسساته إلى أيدى أصحاب رؤوس الأموال وليس فى أيدى التربويين وخبراء التعليم.

كما يلاحظ فى التعليم الجامعى بالجامعات الخاصة فى ظل القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ أنه استوعب عددا من الطلاب لايمثل أكثر من ٣% من إجمالى المقيدى بالتعليم الجامعى كما سبق القول ، حيث تقف الأعباء المالية أمام قدرة الأفراد على الإلتحاق بالتعليم الجامعى الخاص . أى أن هناك تحدى كبير وتساؤل يبحث عن إجابة .

كيف يمكن للشراكة أن تتحقق مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع؟

المحور الثانى : طبيعة ودور الجمعيات الأهلية فى التعليم مع الإشارة الى دور

الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم:

من منطلق العرض السابق الخاص بتحليل الوضع الراهن ، إتضح مدى الحاجة إلى شركاء للتنمية - القطاع الحكومى والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية (كأحد العناصر الرئيسية للمجتمع المدنى) فى التصدى لهذا الواقع بمشاكله وتحدياته مع التأكيد على مفهوم الشراكة **partnership** وليس المشاركة **participation** حيث يعنى ذلك حق جميع الأطراف فى المشاركة فى صنع القرار والإلتزام بما يسفر عنه الإتفاق التشاركى (١) وتحديد الأدوار والمسئوليات.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر والتعليم يعد أحد أهم محاور الاهتمام الرئيسية للجمعيات الأهلية ، والذي ارتكز فى بادئ الأمر على الدور الخيرى من خلال قيام جمعيات أهلية بتأسيس مدارس ثم إزداد نشاط الجمعيات مؤخرًا مع إزدياد الجمعيات العاملة فى مجال التعليم سواء بشكل مباشر (بناء المدارس) أو بشكل غير مباشر من خلال مكافحة الأمية والتسرب والحد من الفقر وتدريب المعلمين ... الخ وانتهى الأمر بالإعتراف الفعلى بالدور المؤسسى للجمعيات الأهلية فى التعليم بتأسيس إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم وأعقبها إدارات للجمعيات بمديريات التعليم بالمحافظات.

هذا وقد تم إنشاء الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم فى

١٩٩٨/١٢/١٥ لتؤدى المهام التالية :

- ١- حصر الجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم.
- ٢- التنسيق بين خدمات هذه الجمعيات بما يزيد من فاعلية دورها فى تحقيق أهداف السياسة التعليمية .
- ٣- تقليل الصعوبات التى تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها وتؤثر على كفاءة تفاعلها مع أهداف العملية التعليمية.
- ٤- إقتراح المشروعات التى تزيد من فاعلية دور هذه الجمعيات فى النهوض بالعملية التعليمية.

- ٥- إقتراح مشروعات القرارات التى تساعد على تفعيل دور هذه الجمعيات وزيادة حركتها فى أدائها لرسالتها لخدمة أهداف التربية والتعليم .
- ٦- التعاون مع مجالس الأمناء والمعلمين بما يحقق أهداف العملية التعليمية .
- ٧- الإشتراك فى متابعة المشروعات التى تتبناها هذه الجمعيات بالتعاون مع صناديق التمويل (الأهلى - الدولى) والعمل على تيسير أدائها لرسالتها.

ومن ثم أدركت وزارة التربية والتعليم أهمية الشراكة بينها وبين الجمعيات الأهلية ، حتى أنها حددت أدورا لهذه الجمعيات فى تحقيق الإستراتيجية القومية للتعليم (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) بهدف تحقيق أهداف السياسة التعليمية فى إطار مشاركة رأى العام والوزارة ، والتنمية المهنية للمعلمين وإعادة تأهيلهم وتحسين أوضاعهم ، وإدخال التكنولوجيا المتطورة وتنويع مصادر المعرفة ، والتطوير المستمر للمناهج الدراسية ودعم الأنشطة التربوية ، وتعدد مصادر التمويل والاستفادة من الخبرات العالمية والتعاون الدولى وذلك إنطلاقا من أهمية الجمعيات الأهلية التى تستطيع التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع وتحديد مشاكل هذا المجتمع بصدق وواقعية ، والتوجه نحو الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا.

وهنا أخذت الجمعيات الأهلية دورها فى دعم العملية التعليمية طبقا لإجراءات محددة تنفذ من خلالها مشروعاتها على مستوى محاورها الثلاثة:

- دعم الوظيفة التعليمية ، (إنشاء مدارس - تبرع بالأرض - تجهيز معامل - دعم مكاتب).
- دعم الوظيفة التربوية (رعاية موهوبين - رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة - البرامج - معسكرات ورحلات ومسائيات ..
- دعم الصلة بين المدرسة والأسرة (رعاية إجتماعية ومساعدات - مكافحة التسرب - رياض الأطفال - تدريب مهنى - مجالس الأمناء.
- وإمداد بعض المدارس بأجهزة حاسب آلى ...الخ.

وتعرض الجمعيات الأهلية فى قيامها بدعم هذه المحاور على تحقيق أهدافها الأساسية والتى تتمثل فى الوصول إلى الفقراء والفئات المهمشة وتقديم الخدمات

بتكلفة أقل نسبياً مما يقدمه شركاء التنمية والسعى نحو إيجاد حلول مبتكرة للعديد من المشكلات التى يواجهها القطاع إلى جانب قدرتها على تجميع الجهود التطوعية للمواطنين والتنسيق بينها.

فقد حددت الخطة الإستراتيجية القومية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) إثني عشر برنامجاً على رأس الأولويات ، وتم إعداد صياغة دقيقة لأهداف عامة لهذه الأولويات ، كما تم أيضاً تحديد أهداف إجرائية فرعية لهذه الأهداف العامة ، ترجمت إلى مستهدفات وأنشطة تفصيلية . وأشارت الخطة الإستراتيجية القومية إلى أنه من أجل إنجاح تحقيق هذه الأهداف على مستوياتها المختلفة (أهداف عامة - أهداف إجرائية ، أنشطة) يجب أن تركز الخطة على أرض صلبة على المستويات التنفيذية فى المحافظات وذلك بترجمتها إلى خطط لا مركزية للتعليم على مستوى المحافظات ، بدعم تنفيذها ما يلى :

- ١ - دور الرأى العام الداعم والذى يمكن تحقيقه من خلال نشر الوعى بأهمية الخطة من أجل مساعدة التلاميذ والمدرسين وأولياء الأمور على إدراك أهمية التغييرات المقترحة .
- ٢ - نظم المتابعة والتقويم القائمة على المعايير والمؤشرات الواضحة التى تعتبر أمراً فى غاية الأهمية لتنفيذ الخطة .
- ٣ - أهمية التنمية المهنية المستمرة وهى ضرورة لإستدامة الخطة .
- ٤ - مرونة الخطة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الدائمة التى تحدث فى مصر والعالم .
- ٥ - الموارد المالية وتعتبر أهم مكون فى الخطة حيث أنها تحول التوقعات والآمال إلى واقع ملموس .
- ٦ - دعم كافة شركاء التنمية وإستمرار الدعم السياسى لتنفيذ جميع أهداف الخطة وتحقيق النجاح ومن أجل ذلك تم تشكيل لجنة شراكة برئاسة وزير التربية والتعليم بهدف تحقيق التنسيق بين شركاء التنمية ، والحكومة ووزارة التربية والتعليم لتنفيذ

أهداف الخطة الإستراتيجية ، ومن ثم فإن الجمعيات الأهلية بصفتها أحد شركاء التنمية سيكون لها دور فاعل فى تحقيق أهداف الإستراتيجية على مستوى الخطط اللامركزية فى المحافظات ، من خلال رفع الوعى من ناحية وتحقيق التنمية المهنية بالإضافة إلى الموارد المالية سواء بشكلها المباشر أو غير المباشر .

حيث تقوم سياسة وزارة التربية والتعليم فى تطوير مرحلة رياض الأطفال مثلاً على ضرورة توفير تعليم منظم ورعاية شاملة فى هذه المرحلة ، ويشير معدل الإلتحاق المتدنى فى هذه المرحل إلى ضرورة تبنى سياسة داعمة للتوسع فى هذه المرحلة ليصل الإلتحاق إلى ٦٠% كهدف قومى فى الشريحة العمرية (٤ - ٥) ولتحقيق هذا الهدف تحتاج الوزارة إلى الشراكة مع المجتمع المدنى ورجال الأعمال ، وذلك من خلال توفير الفصول فى المناطق النائية والفقيرة ، وتشجيع المجتمع المدنى والهيئات ورجال الأعمال على دعم وزيادة جهودهم لتوفير الفصول وتزويدها بالمعدات اللازمة ، ورفع الوعى العام بأهمية هذه المرحلة فى حياة الطفل بين الآباء والأمهات خاصة فى المناطق الفقيرة ، الإعداد المميز لكادر متخصص من المعلمين والمعلمات لهذه المرحلة وتوفير التمويل اللازم لتطوير هذه المرحلة .

وهنا تعول السياسة التعليمية على الجمعيات الأهلية فى كل من الخطوات السابقة لجعل مرحلة التعليم ما قبل المدرسى مرحلة جاذبة للأطفال ومبعث سعادة لهم .

ولكن يجب أن تكون الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم خاضعة لإجراءات مقننة حتى تؤتى هذه الشراكة ثمارها . ومن ثم فقد حددت هذه الإجراءات على النحو التالى (٧):

١ - تقوم وزارة التربية والتعليم بدراسة المشروع المقدم من الجمعية الأهلية بحيث يكون متوافقاً مع أنشطة الوزارة ومحققاً لأهدافها التربوية والتعليمية على أن ينفذ المشروع فى المناطق الأكثر إحتياجاً للدعم والتنمية . وفى حالة صلاحية المشروع يتم الحصول على موافقة أمن الوزارة وإبلاغ الجمعية بالموافقة على بدء المشروع .

٢ - تقوم الوزارة بمتابعة المشروع فى كافة خطواته وبرامجه وفقاً للخطة الزمنية الموضوعة وتقوم المديرية التعليمية بإختيار الإدارة والمدارس المناسبة لهذا البرنامج .

٣ - تساهم الوزارة فى إعطاء بعض التيسيرات فى حدود الإمكانيات المتاحة .

هذا وقد تم تصنيف المجالات التى تم مشاركة الجمعيات الأهلية فيها فى التعليم على نحو يدعم المحاور الثلاثة للعملية التعليمية من إنشاء عدد من المدارس وعدد من الفصول ، والتبرع بالأرض اللازمة لبناء عدد من المدارس وتدريب عدد من المعلمين والموجهين ومديرى المدارس فى مراحل التعليم المختلفة .

المحور الثالث : تحديد أفضل صور لشراكة الجمعيات الأهلية فى التعليم :

يمكن تقسيم شراكة الجمعيات الأهلية فى التعليم إلى مستويين :

١ - مستوى مباشر من خلال أنشطة تؤثر مباشرة فى سير العملية التعليمية ومن ثم فى تحسين مؤشرات الكفاءة الداخلية بها مثل :

التبرع بالأرض وبناء المدارس - وبناء الفصول - إمداد المدارس بالأثاث - تدريب المعلمين - دعم المدارس بالتكنولوجيا وأساليب التعليم الحديثة . . . الخ .

٢ - مستوى غير مباشر من خلال أنشطة توجه لأفراد المجتمع الذين باستفادتهم من هذه الأنشطة يكونوا أكثر وعياً وإيجابية فى الإلتحاق بالتعليم وعدم التسرب منه وتحقيق مستوى أفضل من التحصيل المدرسى والتوجه والإقبال على دراسة علوم المستقبل (العلوم - الرياضيات - اللغات - الحاسب الآلى) وذلك بتقديم أنشطة تهدف إلى مكافحة الفقر - التدريب التحويلي لمكافحة البطالة - التدريب على حرف ومهارات معينة - رفع الوعى بأهمية الإلتحاق بالتعليم وخطورة التسرب منه - إجراء البحوث والدراسات والمؤتمرات لمناقشة المشكلات التى تواجه المنظومة التعليمية فى المراحل المختلفة - مكافحة الأمية - تقديم وجبات غذائية لطلاب المدارس فى بعض التجمعات الفقيرة ، وتقديم الزى المدرسى والكتب ، تقديم المشورة بشأن المشاكل الصحية والنفسية ، رفع الوعى حول مختلف القضايا ، دعم خدمات نوى الإحتياجات الخاصة ، والمساهمة بشكل عام فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية التى يكون لها دورها فى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع مما يكون له الأثر الواضح على تعليم الأبناء .

ومن هنا يتضح أن المستوى غير المباشر لنشاط الجمعيات الأهلية فى التعليم يتسع ليشمل كل الجهود التنموية ، والتى من المؤكد لها مردود على التعليم ، وعلى ذلك فإنه يمكن رصد بعض صور شراكة الجمعيات الأهلية فى التعليم من خلال سلم أولويات ينقلنا من مستوى إلى آخر بناء على درجة إرتباطه بالتعليم .

فإذا كانت أمية أولياء الأمور وراء إحجام بعض الأسر عن إلحاق أبناءها بالتعليم الأساسي فإن الأنشطة التي توجهها الجمعيات الأهلية لمحو الأمية تساهم بطريقة مباشرة في الحد من مشكلة الإحجام عن الإلتحاق بالتعليم .

وإذا كان الفقر والبطالة يعدان من أسباب التسرب من التعليم الأساسي فإن برامج مكافحة الفقر بأشكالها المختلفة سواء ما إرتبط منها بالتدريب على الحرف والمهارات المختلفة أو القروض والمشروعات الصغيرة والتدريب التحويلي . . . الخ فإن هذه الأنشطة تساهم في تحجيم التسرب ومن ثم الأمية في المجتمع .

وفي مقابلة مباشرة لما يعانى منه النظام التعليمى والسابق الإشارة إليها بعد تحليل الوضع الراهن فإنه يمكن تحديد أولويات أنشطة الجمعيات الأهلية فيما يلى :

١ - فى مقابلة للحاجة إلى تزايد نسب الإستيعاب بالتعليم ما قبل المدرسى ، لما لهذه المرحلة من أهمية ، فعلى الجمعيات الأهلية توفير هذه الخدمة طبقاً لمواصفات تحددها وزارة التربية والتعليم ، وفى المناطق المحرومة أولاً ثم الأقل حرماناً .

٢ - وفى مقابلة لإستمرار مشكلة الإحجام عن الإلتحاق ، فإن نشاط الجمعيات يوجه إلى برامج محو أمية أولياء الأمور - رفع الوعى بأهمية التعليم كمصدر للحراك الاجتماعى ، ومحاربة الفقر والبطالة .

٣ - تتمثل محاربة التسرب فى برامج مكافحة الفقر وكذلك محو الأمية وبناء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات وتقديم وجبات غذائية للتلاميذ بالمدارس المتواجدة خاصة فى الأماكن الشعبية ، بالإضافة إلى تقديم معاش للطفل حتى لا يتسرب .

٤ - حس أفراد المجتمع على التبرع بالأرض . وبناء المدارس وتأثيرها لزيادة أعداد المدارس والفصول ومن ثم التغلب على الكثافات المرتفعة للفصول ، القضاء على نظام تعدد الفترات الدراسية والأشكال الجديدة من الحلول النظرية لمحاربة تعدد الفترات الدراسية مثل ظهور ما يسمى بالفصل الطائر .

- ٥ - تتقدم الجمعيات الأهلية بأفكار مبتكرة لخدمة المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية
- ٦ - التدريب التربوى للمعلمين ، والتأهيل للحصول على ترخيص مزاولة المعلم لمهنته بالتنسيق مع الأكاديمية المهنية للمعلمين على أن يكون المحتوى التدريبى موحد طبقاً لمواصفات تحددها الأكاديمية .
- ٧ - على الجمعيات الأهلية تقديم فرص تدريبية عملية للدارسين بالتعليم الثانوى الفنى وهو ما يتطلب التركيز على مساهمة الجمعيات الوطنية التى يؤسسها رجال الأعمال من خلال ما يعرف بالمسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال والتى سنشير إليها لاحقاً .
- ٨ - تقديم المنح الدراسية للطلاب وخاصة بالتعليم الجامعى وذلك حتى لا يكون الفقر معوقاً لإستمرار الدارس فى التعليم أو فى توجهه لنوعية معينة من التعليم تتناسب مع قدرته المالية وليس قدرته التحصيلية والحقيقة أن نجاح الجمعيات الأهلية من خلال آلية مدارس المجتمع والمدارس الصغيرة أو ما يطلق عليها مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة يؤكد ما نسعى إلى الخروج به من هذه الدراسة (وهو تحديد صور لشراكة الجمعيات الأهلية من خلال صور وأشكال محددة) .
- حيث فيما يعرف بمدارس المجتمع تقوم منظمة اليونسيف بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من خلال الجمعيات الأهلية فى كل من محافظة أسيوط وسوهاج وقنا بتنفيذ مشروع مدارس المجتمع الذى يهدف إلى توفير تعليم لمن حرّموا من التعليم النظامى ولكنهم ما زالوا فى سن التعليم بتفعيل الجهود الذاتية لمجتمع القرية المحلى .
- المدارس الصغيرة أو مدارس الفصل الواحد هى مدارس أنشئت بالتعاون بين الجمعيات الأهلية ممثلة فى جمعية تنمية المجتمع ووزارة التربية والتعليم ، فى بعض محافظات الجمهورية حيث يكثر تسرب الفتيات من التعليم (وهى محافظات القاهرة - سوهاج - المنيا - الأقصر - قنا - أسوان - الإسكندرية - الفيوم) .

المدارس الصديقة بمبادرة من المجلس القومى للأمم المتحدة والطفولة من منظور حقوقى يكفل حق التعليم لمستحقه من الفقراء فى المناطق الأكثر حرماناً خاصة الإناث وهذه النوعية من المدارس (مدارس المجتمع - المدارس الصغيرة - المدارس الفندقية - ٠٠٠ الخ) هى نموذج جيد لما تقدمه الجمعيات الأهلية حيث تتولى بالتنسيق مع المنظمات الدولية وفى إطار رعاية ومتابعة وزارة التربية والتعليم من تقديم هذه المدارس فى الأماكن التى تعاني من مشاكل الإحجام عن الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه .

المسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال والجمعيات الأهلية والتعليم :

تعرف المسئولية الاجتماعية^(٨) فى إطارها الواسع على أنها نشاط يقدم من قبل المؤسسات الحكومية أو الأهلية لخدمة المجتمع ، وحيث أن مفهوم المسئولية الاجتماعية عادة ما يقتصر فى مجال الأعمال فى القطاع الخاص ، فإن البنك الدولى يعرف المسئولية الاجتماعية أنها الإلتزام بمساهمة صاحب المشروع فى التنمية المستدامة من خلال العمل وموظفيه وأسرهم والمجتمع المحلى والمجتمع المحيط بكامله لتحسين مستوى معيشة المواطنين بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية فى آن واحد ، حيث أن مفهوم المسئولية الاجتماعية يستخدم كتسويق للشركة أو المؤسسة وزيادة مصداقيتها فى هذا المجتمع لزيادة نسبة بيع منتجاتها وزيادة الأرباح .

وتتمثل معايير قياس المسئولية الاجتماعية فى :

- ١ - وجود قطاع واضح داخل المؤسسة تكون مهمته الإشراف على تحقيق المسئولية الاجتماعية للمؤسسة .
- ٢ - تفرغ فريق العمل الخاص بتلك المهمة .
- ٣ - وجود ميزانية مخصصة لهذا الغرض .
- ٤ - وجود خطة إستراتيجية واضحة للعمل .
- ٥ - الشفافية فى العمل والإلتزام بقواعد الحوكمة .

٦ - مراعاة حقوق العمل وإحترام العاملين .

٧ - البعد عن الفساد الإدارى والمالى والأخلاقى .

٨ - إحترام حقوق الإنسان .

٩ - خدمة المجتمع .

١٠ - المحافظة على البيئة .

وإيماناً بأهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورتها كوسيلة للإلتزام الإيجابى للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال المشاركة فى العمل الخيرى ، وأن الجميع يتحمل المسؤولية تجاه المجتمع تأسس المركز المصرى لمسئولية الشركات عام ٢٠٠٨^(١) بناءً على إتفاقية موقعة بين وزارة الإستثمار والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، حيث يعمل على تقديم الحلول العملية لقطاع الأعمال فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بالإضافة على كونه حلقة وصل محورية بين مصر والميثاق العالمى للأمم المتحدة ، ليصبح المركز دعامة أساسية لمجتمع المال والأعمال حتى يصبح أكثر مسئولية من الناحية الاجتماعية وهو يعمل كمركز للمعلومات يقدم كل ما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات فى مصر ، ويعمل على زيادة الوعى لدى رجال الأعمال بأهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات .

ومن هنا تقدم كل مؤسسة نشاطاً اجتماعياً لخدمة العاملين بها وأسرههم والمجتمع المحيط بهم بل لجميع أفراد المجتمع مجموعة من الأنشطة والخدمات تعود عليهم بالنفع فمثلاً مؤسسة سيكم للتنمية كأحد مؤسسات القطاع الخاص والتى أنشأت عام ١٩٧٧ تقدم خدماتها من خلال أنشطة متعددة فى مجالات التعليم ، الصحة ، الزراعة ، والتدريب المهنى .

فى مجال التعليم قدمت حضانة سيكم للأطفال من ٤ - ٦ سنوات بالتركيز على اللعب الإبداعى .

مدرسة سيكم للذكور والإناث من مستويات متباينة إجتماعياً ودينياً ، وهى مدرسة معتمدة من وزارة التربية والتعليم المصرية حيث تطبق المناهج الرسمية ، بالإضافة إلى تبنى ونشر أنماط جديدة فى طرق التدريس والتفاعل .

التعليم الخاص حيث يقدم التعليم من خلال مجموعة من البرامج التعليمية والعلاجية للأطفال والبالغين من ذوى الإحتياجات الخاصة والذين يعانون من الإعاقة العقلية أو الجسمانية أو الصعوبات التعليمية .

مدرسة سيكم المهنية ومركز التدريب المهنى حيث توفر التدريب المهنى للشباب لاكتساب القدرات وتنمية المهارات التى يحتاجونها فى السوق المحلى ، كما يعد الطلبة لإقامة مشاريعهم الخاصة .

برامج محور الأمية :

أطفال الكوموميل حيث يوفر المركز الفرصة لأطفال الشوارع المحرومين من الدراسة لتنمية قدراتهم على الإبداع والتفكير ، وعند بلوغهم ١٤ سنة يتاح لهم الإلتحاق بمركز التدريب المهنى .

معهد تدريب الكبار (التعليم بالممارسة) حيث يقدم معهد تدريب الكبار برامج تدريبية فى مختلف مجالات التعليم بهدف تمكين كل الأفراد من الإسهام بإيجابية فى مجتمعاتهم ووطنهم ومن هنا يتضح أن المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات تعمل على نفس نهج الجمعيات الأهلية أى إنها تشارك فى مجال التعليم على سبيل المثال بشكل مباشر من خلال إقامة المدارس ، وكذلك بشكل غير مباشر من خلال تعليم الكبار ومحو الأمية ورفع الوعى . . . الخ . وليست مؤسسة سيكم إلا نموذج من النماذج التى أفرزتها المسئولية الاجتماعية .

المحور الرابع : الشراكة المطروحة بنظام PPP فى قطاع التعليم :

فى عام ٢٠٠٦ قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة جديدة طويلة الأجل لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص بهدف التوسع والزيادة فى الإستثمارات الخاصة بمشاريع البنية التحتية .

تعد مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص (والتى تتولاها الوحدة المركزية للشراكة بوزارة المالية) بمثابة علاقة تعاقدية طويلة الأجل بين الجهات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها وذلك دون الإخلال بدور الحكومة فى النهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف عليها ولكن فقط من خلال نظام مختلف للتعاقد وتقديم الخدمة .

مشروع الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس :

مشروع شراكة مع القطاع الخاص الجديد لبناء المدارس هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة ، حيث قامت من خلاله الهيئة العامة للأبنية التعليمية بمساعدة فنية من الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص- بدعوة القطاع الخاص للدخول فى عمليات شراكة مع القطاع العام لتصميم وبناء ٣٤٥ مدرسة جديدة فى ١٨ محافظة مقسمة إلى ٧ مجموعات جغرافية ، وتجهيز هذه المدارس وصيانتها وتمويلها وإمدادها بالخدمات غير التعليمية (بما فى ذلك أعمال الصيانة ، والنظافة ، ومكافحة الأوبئة ، وخدمات الأمن ، ومكاتب المعلومات وحل المشكلات وغير ذلك من الخدمات) على مدى فترة زمنية تمتد لـ ١٥ عاماً ، وذلك من خلال مناقصة عالمية تنافسية . يعد هذا المشروع هو المرحلة الأولى من برنامج ضخم متوقع أن يشمل بناء ٢٢١٠ مدرسة عامة جديدة خلال الخمس سنوات القادمة بذات النظام . موزعة على المحافظات المختلفة على النحو التالى :

جدول رقم (١١)

توزيع المدارس العامة الجديدة فى مشروع الشراكة مع القطاع الخاص

على المحافظات المختلفة

المحافظة	عدد الفصول	عدد المدارس
القاهرة	٢٤٤٨	١٣٩
الإسكندرية	٢١٧٨	١٣٤
بورسعيد	١٦٨	١٢
السويس	١٧٢	١١
دمياط	٥٥٣	٣٥
الدقهلية	٢٠٢١	١٢٩
الشرقية	٢٠٢٨	١٤٠
القليوبية	٢١٦٥	١٢٠
كفر الشيخ	١٤٦٥	٩٨
الغربية	١٣٩٠	٨٩
المنوفية	٩٣٨	٦٠
البحيرة	٢٦٧٣	١٦٨
الإسماعيلية	٦١	٤
الجيزة	٤١٣٣	٢٥١

٩٨	١٥٨٨	بنى سويف
٥٨	٩١٧	الفيوم
١٧٣	٢٨٤٦	المنيا
٢٠٠	٣٢٠٢	أسيوط
١٣٠	٢٠٧١	سوهاج
٦٩	١١٠٢	قنا
٢٧	٣٢٩	أسوان
٣	٥٧	البحر الأحمر
١٥	٢٢٠	الوادى الجديد
١٦	١٤٦	مرسى مطروح
١٦	٢٣٥	شمال سيناء
٢	١٩	جنوب سيناء
١٤	١٧٤	الأقصر
٢٢١٠	٣٥٢٩٨	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية ، البرنامج القومى لشراكة القطاع العام والخاص ، الوحدة المركزية لشراكة القطاع العام والخاص ، فبراير ٢٠٠٧ ، ص ٣٧ .

لكن الواقع الفعلى يشير إلى تعثر هذا المشروع الخاص بالشراكة فى التعليم مع القطاع الخاص لتعقد الإجراءات الإدارية المطلوبة ، ولاعتماده على مناقصات عالمية ، مما أثار حفيظة كثير من المهتمين بالتعليم ، كما أدى قيام ثورة ٢٥ يناير إلى توقف المشروع.

لكن الواقع الفعلى يشير إلى تعثر هذا المشروع الخاص بالشراكة فى التعليم مع القطاع الخاص لتعقد الإجراءات الإدارية المطلوبة ، ولاعتماده على مناقصات عالمية ، مما أثار حفيظة كثير من المهتمين بالتعليم ، كما أدى قيام ثورة ٢٥ يناير إلى توقف المشروع.

المحور الخامس : مقترحات لأدوار محددة لشراكة الجمعيات الأهلية على ضوء

الواقع الفعلى الممارس :

إنطلاقاً من مفهوم التعليم للجميع الذى يتيح فرصاً للمحرومين من التعليم ، مما يحقق العدالة بين أفراد المجتمع والمساواة فى حق التعليم ، كانت الدراسات الميدانية تسعى لرصد دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم للجميع من جانب والمعوقات التى تحول بين الجمعيات وأداء هذا الدور من جانب آخر .

من هذه الدراسات الميدانية (١١) ما قامت به الشبكة العربية للمنظمات الأهلية من دراسة دور المنظمات الأهلية العربية فى التعليم غير النظامى على كل من السودان - فلسطين - مصر - المغرب - اليمن للخروج بسمات مشتركة بين هذه الدول حيث أخذت عينة من الجمعيات الأهلية بلغت ٢٥ جمعية ، وعلى الرغم من الإنخفاض المبالغ فيه فى عدد مفردات هذه العينة إلا أنها وضعت مجموعة من المعايير فى إختيار هذه العينة تمثلت فى :

- ١ - أن يكون للجمعية نشاط فعلى فى مجال التعليم للجميع .
 - ٢ - أن يكون نشاط الجمعية فى مجال التعليم للجميع لا يقل عن ١٠ سنوات ، مما يسمح بتقييم مدى فعالية الجمعية .
- وعن المجالات التى تشارك من خلالها الجمعيات ، تعددت المجالات وتنوعت وتم حصرها فى الجدول التالى رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

مجالات نشاط الجمعيات

النسبة المئوية %	مجالات نشاط الجمعيات
١٣,١	محو الأمية وتعليم الكبار
٦,٢	مكافحة التسرب
٨,٣	أنشطة دعم المرأة
٥,٥	أطفال الشوارع
١٢,٤	الأطفال
٧,٦	(فئات خاصة) ذوو الإحتياجات الخاصة
٤,١	مسنون
٤,١	تنظيم أسرة
٨,٣	برامج صحية
٧,٦	تأهيل وتدريب العمالة
٤,١	تحسين بيئة التعليم
٢,١	حقوق الإنسان
٥,٥	بيئة
١١,١	أخرى

المصدر: دور المنظمات الأهلية فى التعليم غير النظامى فى جمهورية مصر العربية ، الشبكة العربية للمنظمات

الأهلية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٧

ومع تنوع المجالات يتضح أن أعلى نسبة كانت من نصيب محو الأمية وتعليم الكبار التى أخذت ١٣,١% من إجمالى المجالات ، ومن ثم فقد تم طرح سؤال آخر لتحديد نشاط الجمعية فى مجال التعليم للجميع تحديداً وكانت التنمية على النحو الواضح فى الجدول رقم (١٣) من محو الأمية وتعليم الكبار (٢٠,٤%) وتعليم الإناث (١٦,٢%) ، محو أمية الأطفال (١٢,٩%) ، تأهيل وتدريب العمالة (١٢,٩%) ، مكافحة التسرب (١٠,٨%).

جدول رقم (١٣)

نشاط الجمعيات فى التعليم

النسبة المئوية %	مجالات الأنشطة
٢٠,٤	محو الأمية وتعليم الكبار
١٢,٩	محو أمية الأطفال
١٠,٨	مكافحة التسرب
١٢,٩	تأهيل وتدريب العمالة
١٦,٢	تعليم الإناث
٧,٥	تحسين بيئة التعليم
٣,٢	تعليم وظيفى
٨,٦	فئات خاصة (ذوو الإحتياجات الخاصة)
٧,٥	أخرى تذكر

وهكذا يبدو أن نشاط الجمعيات فى التعليم إرتكز فى أعلى نسب له فى المستوى غير المباشر على العملية التعليمية . كما تشير الدراسة أن الجمعيات لا تقتصر على هذه

الأنشطة فقط بل هناك أنشطة على قدر عال من الأهمية مثل قيامها بدراسات وأبحاث لتفعيل دور مجالس الآباء فى العملية التعليمية ، كما أن بعض الجمعيات تقدم فصول تقوية ، وفصول تختص بجناح الأحداث .

وعند إستعراض نشاط الجمعيات فى مواجهة التسرب ، أتضح أن للجمعيات الأهلية طرقا مختلفة فى سبيل ذلك حصرتها الدراسة الميدانية عن طريق عقد دورات توعية داخل المدارس (٢٠%) ، ودورات توعية داخل الأسرة (٢٢,٩%) وتحسين بيئة التعليم (١٤,٢%) وذلك لمواجهة التسرب كمشكلة ، وفى ذات الوقت تحاول الجمعية القيام بأدوار محددة تجاه المتسربين حيث تحاول إعادتهم إلى المدرسة (٢٥%) تعد لهم برامج تعليمية خاصة (٢٥%) و تعد لهم برامج تدريبية داخل الجمعية لإعدادهم للعمل (١٥,٦%) ، تحاول إلحاقهم بعمل (١٢,٥%) ، تحاول التعرف على أسباب تسربهم وتتعامل معها (١٨,٨%)

و من خلال مجموعة من دراسات الحالة التى أشارت إليها هذه الدراسة ، والتى أشارت بقدر كبير من التفصيل لرؤية هذه الجمعيات وأهدافها ، وواقع نشاطها الفعلى ، واتجاهات النشاط بها، أتضح أن من أهم الأهداف التى حددتها الجمعيات فى سبيل مساهمتها فى النهوض بالعملية التعليمية ما يلى :

- ١ - دعم المدارس بالتكنولوجيا وأساليب التعليم الحديثة .
- ٢ - تبني مشروعات التدخل المباشر التى تسهم فى تطوير العملية التعليمية ، من مرحلة التعليم الأساسى .
- ٣ - تنفيذ المشروعات التى تزيد من إمكانيات الاستفادة من الفرص المتاحة لتعليم الفتيات وخفض معدلات التسرب .
- ٤ - إجراء البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات لمناقشة المشكلات التى تواجه المنظومة التعليمية فى المراحل المختلفة .
- ٥ - مناقشة السياسات التعليمية وإبداء الرأى والمشورة العلمية إزاءها .

٦ - إقامة علاقات تعاون وتنسيق بين المؤسسات التنفيذية / العلمية / الأهلية المعنية بقضية التعليم لتطوير الإستراتيجيات والسياسات الرامية لتحديث المنظومة التعليمية فى مصر .

خلاصة ما سبق

يتضح من إستعراض المحاور الخمسة التى ناقشت فى مجملها دور الجمعيات الأهلية فى التعليم ، أن هناك دوراً محدداً تركز عليه هذه الجمعيات وهو دور تنموى بالدرجة الأولى ، بمعنى أن مساهمة الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر ، محو الأمية ، التدريب على الحرف والمهارات المختلفة ، رفع الوعى بأهمية التعليم وخطورة الإحجام عن الإلتحاق بالتعليم الأساسى أو التسرب منه ، هى جهود من شأنها أن تؤثر فى الأسباب التى تلقى بظلالها على أفراد المجتمع وعلى مدى إقبالهم على التعليم أو الإستمرار به ، وحتى على طبيعة إختياراتهم لنوعية التعليم من حيث كونه تعليمياً نظرياً أو عملياً فعند مناقشة الوضع الراهن للتعليم كانت هناك أسباباً مجتمعية دفعت بأفراد المجتمع لظهور العديد من المشاكل والتحديات تتمثل فى :

أمية أولياء الأمور - الفقر - غياب الوعى بأهمية التعليم ومن ثم فإن مشاركة الجمعيات الأهلية فى مواجهة مثل هذه التحديات سيكون بمثابة توفير بيئة تعليمية أفضل داخل المجتمع فى إطارها الأوسع ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الدور غير المباشر للجمعيات الأهلية فى التعليم أما الدور المباشر ، فقد تمثل من خلال إستعراض ما تقدمه الجمعيات مباشرة للتعليم من التبرع بالأرض وبناء المدارس والفصول خاصة فى شكل ما أطلق عليه الصيغ الجديدة من مدارس المجتمع والفصل الواحد والمدارس صديقة الفتيات التى تشير البيانات الفعلية إلى وجود هذه النوعية من المدارس عن طريق الجمعيات الأهلية والمؤسسات الدولية . هذا إلى جانب تأثيث المدارس وصيانتها وإمدادها بأجهزة الحاسب الآلى ، ورعاية الموهوبين ، وعقد المؤتمرات والندوات لمناقشة قضايا التعليم وطرح حلول وأفكار مبتكرة لحل الكثير من المشاكل .

ولكن ، ومع إستعراض واقع تمويل التعليم والإنفاق عليه والذي سبق الإشارة إليه حيث إتضح أن ما يخصص للتعليم من موارد مازال فى حاجه إلى المزيد حتى يمكن مواجهة تحديات التعليم التى يفرضها الطلب عليه من ناحية ، وتحسين مؤشرات ورفع مستوى جودته من ناحية أخرى . وتشير التصريحات إلى التوجه نحو زيادته والذي يصل فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٦٠ مليار جنيه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ طبقا لتصريحات المسؤولين ، إلا أن هناك ضرورة ملحة لتأكيد زيادة الإنفاق على التعليم بحيث تكون المسئولية الأولى هى للقطاع الحكومى إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية التعليم كقضية أمن قومى ومطلب هام وضرورة ملحة لإصلاح حال المجتمع والوصول به إلى بر الأمان مع عدم إغفال شراكة القطاع الخاص فى إطار من الرقابة الحكومية والأهلية الجيدة ، وتفعيل دور المسئولية الإجتماعية لمؤسسات الأعمال ، وزيادة الوعى بأهميتها ، وأن يكون شراكة الجمعيات الأهلية من خلال جهود تنموية تعزز وتدعم بيئة التعليم أو ما أطلق عليه فى هذه الدراسة الدور غير المباشر ، على أن يقتصر دور الجمعيات فى التعليم على:

- ١ - التوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم ما قبل المدرسى .
- ٢ - بناء مدارس المجتمع والفصل الواحد والمدارس صديقة الفتيات .
- ٣ - تزويد المدارس بأجهزة الحاسب الآلى والتدريب على مهاراته .
- ٤ - تأثيث بعض المدارس والمساعدة فى صيانتها .
- ٥ - تقديم وجبات غذائية لتلاميذ بعض المدارس فى المناطق العشوائية أو المناطق الفقيرة .
- ٦ - المشاركة فى تقديم أشكال من النشاط المدرسى مثل الرحلات والحفلات وإقامة المسابقات بين الطلاب .
- ٧ - المشاركة فى تقديم خدمة المواصلات والنقل لطلاب المدارس .
- ٨ - رعاية الموهوبين والمتفوقين مادياً ومعنوياً .
- ٩ - المشاركة فى تقديم المنح والقروض والطلاب .

- ١٠ - إتاحة فرص للتدريب العملى لطلاب التعليم الثانوى الفنى بالمؤسسات المختلفة .
 - ١١ - تبنى مبادرات تدعيم وتوفير الإمكانيات للأنشطة الرياضية والفنية لطلاب المدارس .
 - ١٢ - تمويل عدد من مشروعات التخرج بالجامعات المصرية .
 - ١٣ - دعم المدارس والجامعات من أجل تحقيق معايير جودة التعليم والإعتماد .
- بحيث تكون المسئولية الأولى عن العملية التعليمية للقطاع الحكومى فى ظل شراكة
كل من القطاع الخاص والقطاع الأهلى ، وأن يكون لكل منهما أدواره المحددة وآلياته
المتفق عليها طبقا لسياسة تعليمية واحدة نابعة من رؤية إستراتيجية توضح ماهو المطلوب
من التعليم وكيف يمكن تحقيقه مع الحفاظ على نسيج المجتمع وهويته.

المراجع والهوامش

- ١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ، مارس ٢٠١١ .
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٠ .
- ٣- وزارة التربية والتعليم ، الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ .
- ٤- زينات طبالة وآخرون ، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رثم ٢١٨ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ٢٠١٠ .
- ٥- المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر "دراسة ميدانية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٢٥ ، معهد التخطيط القومى ، يوليو ٢٠١٠ .
- ٦- التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٥ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ٢٠٠٢ .
- ٧- موقع وزارة التربية والتعليم على شبكة المعلومات الدولية .
<http://knowledge.moq.gov.eg>
- ٨- ألهم محمد غازى وحسن ، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص كمتغير فى التخطيط الاجتماعى لتحقيق التنمية البشرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ٢٠١١ .
- ٩- دليل إرشادى عن المركز المصرى لمسئولية الشركات بمركز المديرين "وزارة الإستثمار"، ٢٠٠٩ .
- ١٠- الجديد عن البرنامج القومى للشراكة مع القطاع الخاص ، الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ، وزارة المالية ، يونيو ٢٠٠٩ .
- ١١- رباب الحسينى وآخرون ، دور المنظمات الأهلية فى التعليم غير النظامى فى جمهورية مصر العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ٢٠٠٥ .

الفصل الثالث

حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر

المبحث السابع : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى وعوائقه فى مصر
المبحث الثامن : المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية)
المبحث التاسع : رؤية تحليلية حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى
فى مصر - الواقع - التطلعات - التحديات

المبحث السابع
المجتمع المدني والتحول الديمقراطى
وعوائقه فى مصر

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي وموانئه في مصر

١ - المقصود بالتحول الديمقراطي

يعد مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي فرضت نفسها على الساحة العربية إبان التغيرات التي تشهدها بعض أنظمة السياسة العربية منذ أوائل عام ٢٠١١ . فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في المعايير السياسية ، وأصبحت مطلباً إجتماعياً وإقتصادياً تعلق عليها الشعوب العربية آمالاً وطموحات كبيرة ، لتلك انشغل المفكرون والسياسيون برصيد عملية التحول الديمقراطي ومراحله وما يمكن أن يحدثه من تطور خلال المرحلة القادمة في المنطقة العربية عامة ومصر بصفة خاصة نظراً لما يتمتع به من مكانة وهامة داخل المنطقة .

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي لمحاولات تأصيل متعمقة ، فكلمة التحول في اللغة تعبر عن تغير نوعي في الشئ أو إنتقاله من حالة على أخرى ، كما أن كلمة التحول مقابلها باللغة الإنجليزية Transition وهي تعني المرور أو الإنتقال من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو من مكان معين على حالة أو مرحلة . أو مكان آخر.

أما التحول إلى الديمقراطية Democratization فقد تعددت تعريفاته حيث عرفه "شميتز" بأنه: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، أي أنها عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفه "روستو" بأنه: عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية لاحقاً للطرف المتغير في هذا الصراع.

كما يعرف التحول الديمقراطي على أنه: مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج

الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي.

ويعرفه "تشارلز أندريان" بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه فالتحول الديمقراطي يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام: البعد الثقافي والبعد الهيكلي والسياسات، وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم" (١).

إذا فالتحول الديمقراطي هو مرحلة انتقالية من نظام غير ديمقراطي أي نظام استبدادي سلطوي إلى نظام ديمقراطي يتم فيه تجسيد حقوق الإنسان وتحقيق الحريات وتفعيل المواطنة.

وقد حدد صامويل هانتجون في نظريته حول التحول الديمقراطي (٢) ثلاث تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية: امتدت المرحلة الأولى من عام ١٨٢٨ حتى عام ١٩٢٦، والمرحلة الثانية من ١٩٤٣ حتى عام ١٩٦٢، والمرحلة الثالثة وهي أهم مرحلة بدأت من عام ١٩٧٤ وممتدة حتى الآن. وتميزت المرحلة الأخيرة بأنها بتحويل العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى أنظمة تتميز بالتعددية السياسية والانفتاح.

وقد ميز هانتجون بين ثلاثة أنماط للتحول الديمقراطي:

أ. نمط التحول: وفيه تقود النخبة الحاكمة في النظام التسلطي المبادرة في عملية التحول، وتلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

ب. نمط الإحلال: وينتج من خلال تصاعد نفوذ وقوى المعارضة عبر الزمن في مقابل انهيار قوى النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي مما يؤدي في النهاية إلى الإطاحة بهذا النظام.

ج. نمط الإحلال التحويلي: ويحدث التحول هنا عن طريق توافق بين الحكومة والمعارضة على التغيير بسبب حدوث توازن في القوى بينهما، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام الاستبدادي التسلطي وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

وبالتطبيق على التحول الذي يحدث في مصر إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير نجد أنه نمط إحلائي، فقد تصاعدت نفوذ وقوى المعارضة المتمثلة في التيارات الجديدة التي

ظهرت في بدايات العقد الأول من الألفية الثالثة بالإضافة إلى بعض التيارات القديمة التي أخذت على عاتقها عملية التغيير، وتميزت هذه التيارات بوجود عنصر الشباب المغمم بالحماسة والرغبة في إحداث التغيير. في المقابل حدث ضعف وانهيار تدريجي في قوى النظام الحاكم الذي أصابه الغرور والتكبر ولم ينتبه إلى بوادر التغيير التي بدأت مبكراً من خلال الاحتجاجات والاعتصامات على ما يحدث في مصر من فساد وتدهور على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. بالإضافة إلى إصرار النظام السابق على قضية توريث الحكم ضارباً عرض الحائط بكل الاعتراضات والمطالب بضرورة إحداث تحول نحو نظام ديمقراطي يتم فيه تداول سلمي للسلطة، وفي النهاية لم يستطع الصمود أمام الانتفاضة الشعبية وسقط غير مأسوفاً عليه.

وقد أشار البعض إلى أن عملية التحول الديمقراطي في أي نظام تمر بثلاث مراحل تتمثل في:

أولاً: ضعف النظام الحاكم أو تفككه داخلياً نتيجة عدة عوامل منها الغرور الذي يصيب النظام نتيجة بقاءه في السلطة مدة كبيرة من الزمن دون وجود منافس قوي، وأيضاً الاختلافات نتيجة وجود أجيال جديدة تختلف في الفكر عن الأجيال السابقة.

ثانياً: المرحلة الانتقالية والتي تبدأ بعد انهيار النظام الحاكم والسعي نحو بناء نظام جديد، والمرحلة الانتقالية تكون أكثر أماناً عندما تتم بوسائل ديمقراطية.

ثالثاً: المرحلة الأخيرة وهي الاستقرار الديمقراطي وتتم عندما تصبح البنية الديمقراطية مستقرة ومتماسكة ومنسجمة مع الوعي العام للمجتمع.

وقد ميزت العديد من الأدبيات بين مفهوم التحول الديمقراطي وبين مفاهيم أخرى مرتبطة به، فقد ميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي. فالانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظراً لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

كما ميز البعض بين التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي، فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد عن طريق تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها، وتمنع التدخل المفرط في العمليات الانتخابية لصالح الحزب المهيمن. أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذا التقدم إلى انجاز إصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسسي ديمقراطي (٣).

كما تميز الأدبيات أيضًا بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه. ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

والتحول الديمقراطي هو عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام سياسي إلى آخر أكثر قدرة على تحقيق مبادئ الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك سمتان أساسيتان لعملية التحول الديمقراطي: الأولى أن لكل تحول ديمقراطي إطاره الجغرافي السياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهمًا صحيحًا، الثانية أن التغيير الذي يأتي به هذا التحول يأخذ في البداية الطابع السياسي المؤسسي لكن سرعان ما يتجاوز هذا الإطار الرسمي ليأخذ طابع تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي^(١).

وتخبرنا أدبيات التحول الديمقراطي أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف في نتائجها من ناحية أخرى. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي - الاقتصادي في البلد المعنى، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. وتكشف أدبيات العلوم الاجتماعية، عن عدد من السمات البارزة والدروس المستفادة من هذه العملية والتي يمكن أن تعين على فهم عملية التحول. ولعل أول هذه السمات هي أن عمليات التحول تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد. فعلى سبيل المثال استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب أوروبا فترة تتراوح ما بين ٤ - ٧ أشهر في حدها الأدنى في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية، ووصلت إلى ١٨ شهر في البرتغال وإسبانيا وبولندا والمجر. واستغرقت عملية التحول التدريجي في المكسيك حوالي سبعين عامًا. كما تتسم عملية التحول الديمقراطي بأنها نتاج لفعل كل من الصفوات والجماهير أي أنه لا يحدث تحول دون ممارسة ضغوط من قبل القوى الاجتماعية الأخرى كاتحادات العمال والنقابات وغيرها من الفئات الفاعلة في المجتمع^(٢).

١. مراحل التحول الديمقراطي في مصر

لقد شهدت مصر البدايات الأولى للتحول الديمقراطي في وقت مبكر جداً مقارنة بأي من الدول المتشابهة معها آنذاك بدءاً من عام ١٨٦٦، حيث شهدت مصر أول مجلس شعبي

نيابي وهو مجلس شوري النواب في عهد الخديوي إسماعيل، وتطورت اختصاصات هذا المجلس حتى وصلت إلى ذروتها في عام ١٨٨٢ مع صدور اللائحة الأساسية - دستور - التي كفلت قيام نظام - ملكي دستوري - يتمتع في المجلس النيابي باختصاصات واسعة (٦). وقد لعبت السيطرة الأجنبية على مصر خلال هذه الفترة دوراً كبيراً في تراجع التجربة الديمقراطية، فقد تدخلت إنجلترا لدى السلطان العثماني عام ١٨٧٩ بغزل الخديوي إسماعيل الذي تمادي في منح المجلس النيابي اختصاصات واسعة لم ترض عنها إنجلترا الطامحة إلى السيطرة على مصر، ليتوقف التطور الديمقراطي في بداية عهد الخديوي محمد توفيق. وعندما أجبر الخديوي توفيق على القبول بإعادة الحياة إلى التجربة النيابية وصدرت لائحة ١٨٨٢ مع ما احتوته من ملامح نظام ملكي دستوري متقدم، تدخلت إنجلترا واحتلت مصر عسكرياً وأدت التجربة التي لم تستمر سوى عدة أشهر، وفرضت مجالس هزيلة لا اختصاصات فعلية لها.

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتتبنى رؤية تقوم على كراهية التعدد الحزبي فأقدمت على حل الأحزاب السياسية القائمة، وإلغاء دستور ١٩٢٣، وإصدار إعلانات دستورية ودساتير مؤقتة، وتطبيق نظام التنظيم السياسي الوحيد الأمر الذي رسخ هيمنة السلطة التنفيذية على ما عداها من سلطات منذ تأسيس النظام الجمهوري (٧). فقد صدر قرار حل الأحزاب في ١٦ يناير عام ١٩٥٣، حيث جاء هذا القرار بعد اقتناع قادة الثورة بأن الأحزاب هي سبب مباشر في بقاء الاحتلال وأن أغلبها كان يوصف بالعميل للاحتلال أو بالموالاة للقصر (٨). وذلك على الرغم مما حققته الثورة - بعد ذلك - من إنجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أسهمت في تحقيق نهضة تنموية محدودة خلال هذه الفترة.

ثم جاء الانتقال من التنظيم السياسي الوحيد - إلى التعدد الحزبي في عهد الرئيس الراحل أنور السادات ليعد بمثابة تدشين لبداية مرحلة جديدة من التحول نحو الديمقراطية. فقد انفرد النظام السياسي في مصر بأنه الوحيد بين النظم الجمهورية العربية الذي تخلى مبكراً عن فكرة التنظيم السياسي الوحيد - أو الحزب الواحد - حيث تحولت مصر رسمياً عن نظام التنظيم السياسي الوحيد، المستمر منذ ١٩٥٣، إلى نظام التعدد الحزبي المقيد في منتصف السبعينات، أي قبل خمسة عشر عاماً من تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط نظم الحزب الواحد في دول شرق أوروبا، وما أعقب هذا من دعوات للتحول نحو الديمقراطية في دول الجنوب.

وعلى الرغم من التعددية الحزبية خلال هذه الفترة إلا أنها اتسمت بسيطرة وهيمنة كاسحة لحزب واحد وهو الحزب الوطني الحاكم، وأصبحت الأحزاب الأخرى مجرد كيانات

غير فعالة وغير مؤثرة. وظل هذا الوضع حتى فترة النظام السابق للرئيس محمد حسني مبارك، فقد ظل الحزب الوطني مهيمناً دون منافس، وقد لعب هذا الحزب الحاكم دوراً كبيراً في إضعاف وإفقاد الثقة في الأحزاب الأخرى حتى ينفرد بالسلطة، بل ومحاولة إجهاض أي ظهور لأحزاب أو جماعات أخرى معارضة له مستخدماً في ذلك سياسات القمع والترهيب والاعتقالات. ثم جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير لتفاجئ الجميع بوجود رغبة قوية لدى أبناء الشعب المصري في تحقيق ديمقراطية حقيقية تضمن لهم حياة كريمة وعدالة اجتماعية، وتقضي على الظلم والاستبداد.

٢. عوائق التحول الديمقراطي في مصر

إن عملية الانتقال نحو الديمقراطية في مصر والتي بدأت منذ أكثر من قرن من الزمان لم تسفر - حتى قيام ثورة ٢٥ يناير - عن حدوث تحول ديمقراطي حقيقي، وذلك نظراً إلى وجود جملة من العوائق البنيوية التي تؤدي إلى تعثر عملية التحول الديمقراطي وتجعلها تتراوح عند حدود الهامش الديمقراطي الذي تسمح به السلطة الحاكمة. ويمكن تقسيم عوائق وتحديات التحول الديمقراطي في مصر إلى نوعين: عوائق داخلية وعوائق خارجية.

أولاً: العوائق الداخلية

يُقصد بالعوائق الداخلية هي العوائق المرتبطة بالشعب المصري نفسه وعلاقته بالنظام الحاكم وما يفرضه من سياسات تمكنه من الهيمنة الكاملة على سدة الحكم ليضمن بقاءه في السلطة أطول مدة من الزمن. ويمكن تقسيم العوائق الداخلية إلى:

١ - عوائق سياسية.

تتمثل العوائق السياسية في غياب وجود معارضة فاعلة لها مشاركة سياسية ملموسة، وضعف وانسداد الأفق السياسي والديمقراطي لهذه المعارضة، فعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود من الزمن حتى الآن على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الموحد إلى التعددية السياسية المقيدة، إلا مصر لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، حيث أنتجت عملية الانتقال مجرد هامش ديمقراطي تتحكم فيه السلطة الحاكمة فتضيقه أحياناً

وتوسعه أحياناً أخرى وفقاً لرغباتها وسياساتها وأهدافها، وبالتالي لم يستند هذا الانتقال إلى أسس دستورية تجسد ما يُعرف بالدستور الديمقراطي.

ومن ثم تحول النظام السياسي المصري إلى ما أطلق عليه البعض بالديمقراطية الشكلية، نجحت فيه النخبة الحاكمة في تفريغ التحول الديمقراطي من محتواه الحقيقي وذلك اعتماداً على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية، فبالرغم من التعديلات الدستورية التي تمت عام ٢٠٠٦ في المادتين ٧٦ و٧٧ من الدستور المصري فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر بدلاً من الاستفتاء العام الذي كان سائداً في السابق إلا أن هذه التعديلات أثارت جدلاً واسعاً وغضباً كبيراً بين قوى المعارضة، حيث اتهمها الكثير بأنها جاءت خصيصاً لتجهز لعملية توريث السلطة نظراً لما تحتويه هذه التعديلات من شروطاً تعجيزية للترشح للرئاسة تضمن عدم وجود منافس قوي يزاحم هذا النظام على ويهدد بقائه واستقراره.

من ناحية أخرى فإن الدستور المصري - السابق - لم تتم صياغته بحيث يساعد على تنظيم علاقات القوى في مجتمع يتسم بالتعددية، فقد أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة جداً لرئيس الجمهورية. حتى أن وسائل الإعلام الحكومية قد أعطت انطباعاً بأن النظام الديمقراطي المزعوم موجود كله بناء على «توجيهات الرئيس» لا على «إرادة الأمة» أو «طبقاً للدستور»، وهو ما أعطى انطباعاً باستمرار الروح الفرعونية في النظر للنظام السياسي المصري. فقد جعل هذا الدستور من رئيس الدولة حاكماً إلهياً فوق الدستور والقانون، وبالتالي فهو يكرس مجتمعاً سياسياً أحادياً. أما بقية النظام القانوني للدولة فهو أيضاً يلاءم مجتمعاً سياسياً أحادياً ويعبر عن عقلية أوتوقراطية غير راغبة بشدة في أي تحول ديمقراطي حقيقي.

على الجانب الآخر فإن النخبة المعارضة في ذلك العهد لها مشاكلها الداخلية التي أثرت بالسلب على عملية التحول الديمقراطي، حيث يغلب على تلك النخبة طابع الانجرار إلى الماضي، سواء في أفكارها وسياساتها أو في معاركها السياسية والتي بدور جزء منها حول التاريخ. والكثير من قياداتها يعبر عن عقلية قديمة، كما أن اللغة التي تطرح بها شعاراتها وتتناول بها قضايا المجتمع هي لغة لا تعبر عن وعي بمشكلات مصر وطرق حلها، وهو ما دعا البعض لأن يطلق عليها لفظ "الأحزاب الكرتونية" أو "المعارضة المستأنسة" (١).

يُضاف إلى ذلك القيود التي وضعها قانون الأحزاب على إنشاء الأحزاب الجديدة، حيث أعطى هذا القانون لجنة شئون الأحزاب سلطة واسعة في الموافقة على قيام الأحزاب ووقف نشاطها أو صحيفتها والاعتراض على قراراته في إطار مقتضيات المصلحة العامة

للدولة. وبذلك فلقد تحولت معظم الأحزاب الجماهيرية إلى مؤسسات تصدر صحفاً فقط. كما أن العديد من هذه الأحزاب لم يكن لها قاعدة جماهيرية تذكر، وتحولت إلى أحزاب صحف ومقاراً وليست أحزاباً جماهيرية (١٠).

١ - عوائق اجتماعية واقتصادية.

هناك الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المصري والتي أبعدت المواطن المصري عن مجرد التفكير في الديمقراطية أو إحداث تغيير، فالمواطن المصري في معاناة يومية بسبب تردي أوضاعه المعيشية وأصبح شغله الشاغل هو كيفية الحصول على "قمة العيش" التي طالما انشغل بها طوال حياته، بل إن النظام الحاكم السابق تعدت افتعال الأزمات وعدم الجدية في اتخاذ خطوات لحلها حتى يظل المواطن المصري غارقاً في همومه ومشاكله وبالتالي لا يحاول مجرد التفكير في ما يدور حوله من أوضاع سياسية.

وتتمثل أهم مظاهر تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري فيما يلي:

- التضخم السكاني في مصر وارتفاع الكثافة السكانية، حيث يتكدس السكان في مساحة ضيقة في الوادي والدلتا لا تتعدى ٦% من مساحة مصر، مما أدى إلى وجود ازدحام وتكدس مروري وخاصة في شوارع القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى أزمة الإسكان وارتفاع أسعارها بالرغم من المحاولات لإيجاد منفذ آخر عن طريق المدن الجديدة إلا أن ضعف الخدمات المقدمة بهذه المدن أدى إلى إحجام المواطنين عن الذهاب إليها.
- ارتفاع معدل الأمية في مصر، حيث تبلغ نسبة الأمية ما يقرب من ٣٠% من إجمالي السكان (١٥ سنة فأكثر)، وعلى الرغم من المحاولات الجادة لمحو الأمية خلال العقدين الماضيين إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الترسب من التعليم الأساسي وقفت حائلاً دون تخفيض ملحوظ في معدل الأمية. كما تلعب المتوارثات الثقافية وخاصة في الريف المصري دوراً كبيراً في ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين الإناث والتي تصل إلى أكثر من ٤٠% (١١)، وتصل بين الشباب إلى نحو ٢١%.
- ارتفاع معدل البطالة، يبلغ معدل البطالة في مصر نحو ١٢,٤% في عام ٢٠١١ من إجمالي قوة العمل وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء، وتبلغ بين الذكور نحو ٩,١% مقابل نحو ٢٣,٦% بين الإناث، كما تصل معدلات البطالة بين الشباب إلى أكثر من ٣٠%. ومما يزيد الأمر سوءاً هو ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين من الحاصلين على مؤهلات جامعية حيث بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة نحو ١٩% في مقابل نحو ١٢,٣% بين الحاصلين على مؤهل متوسط ونحو ٣% بين الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط^(١٢)، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية في مصر وبين متطلبات سوق العمل مما أدى إلى وجود صعوبة كبيرة أمام حامل الشهادة الجامعية على إيجاد فرصة عمل تتناسب مع مؤهله. كما أن انتشار الفساد والوساطة والطرق غير الشرعية في منح فرص العمل ساعد بشكل كبير على ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ بين هذه الفئة من الشباب.

- عدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع ثمار الثروة بين فئات الشعب، حيث تستأثر فئة قليلة بثمار التنمية بينما يعاني أغلبية الشعب من الحرمان، فعلى الرغم من تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ نحو ٧% في أوائل عام ٢٠٠٨ إلا أن المواطن المصري لم يشعر بثمار هذا النمو الذي التهمه رجال الأعمال وخاصة في ظل ما سُمي بتزواج المال والسلطة في ظل الحكومة السابقة والتي عملت على نهب ثروات وخيرات الوطن.

- عدم وجود عدالة في توزيع مخصصات التنمية بين جميع المناطق والمحافظات في مصر، حيث تركزت معظم الاستثمارات في محافظة القاهرة وغيرها من المحافظات الحضرية، مع إهمال باقي المحافظات وخاصة محافظات الوجه القبلي وخاصة المناطق الريفية بها، مما أدى إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بهذه المحافظات بدرجة كبيرة.

- وتعد النتيجة المنطقية للمشاكل السابق ذكرها هو انتشار الفقر بين المواطنين في مصر، حيث يعيش أكثر من خمس السكان في فقر مطلق، بينما تقدر بعض الدراسات أن نسبة الفقر في مصر تصل على أكثر من ٤٠%، وتزداد لتصل إلى أكثر من نصف السكان في محافظات الوجه القبلي وخاصة في الريف.

- بالإضافة إلى تقييد حرية الرأي والتعبير نتيجة الأسلوب القمعي الذي اتبعه النظام السابق لواد أي محاولات للاعتراض أو التعبير عن الرأي، مما جعل

المواطن المصري يفكر ألف مرة قبل أن يبدي رأيه في أي قضايا تخص الحكم أو انتقال السلطة وذلك حتى لا يتعرض لأذى يهدد مستقبله ومستقبل من يعول.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت المواطن المصري يعيش في معزل عن الحياة السياسية، فالمشاركة السياسية بالنسبة له تعد نوعاً من الترفيه. وخير شاهد على ذلك أن من أشعل شرارة الثورة هم من الفئات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والعليا وليس من الفئات المتدنية.

٢- عوائق ثقافية.

تتمثل العوامل الثقافية في انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى نسبة كبيرة من الشعب المصري نتيجة للعوامل السابقة من جهل وفقر وبطالة، مما أدى إلى عدم الإدراك لمعنى المشاركة السياسية الفعلية، وعدم الإلمام بماهية الحقوق والواجبات، وذلك لعدة أسباب منها:

- حرص أنظمة الحكم السابقة على محاولة إبطال فعالية المواطن، وعدم تمكنه من أداء أي دور فعال من خلال التحكم في الوسائل التعليمية والتربوية والثقافية التي لا تعمل على إطلاق طاقاته وقدراته، أو عن طريق تغييبه وتزويده بوعي زائف، وعدم الرغبة الحقيقية في إحداث تطوير للمناهج والوسائل التعليمية بما يتوافق من المتطلبات العالمية الحديثة.

- غياب التنشئة السياسية التي تهدف إلى إعداد الفرد ليكون واعياً لحقوقه، وواجباته، تجاه نفسه ووطنه.

- عدم استقلال أجهزة الإعلام القومية وعدم إطلاق حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، فالإعلام المصري كرس مجهوداته خلال الفترة الماضية في تمجيد وتعظيم الإله الحاكم، وإظهار صورة المعارضة بأنها قلة تبحث عن مصالحها الخاصة وخير مثال على ذلك هو وصفهم لجماعة الإخوان المسلمين بأنها "الجماعة المحظورة".

ثانياً: العوائق الخارجية

تتمثل العوائق الخارجية في الضغوط التي تمارسها بعض الدول ذات الأطماع الاستعمارية والتي تخشى حدوث تحول ديمقراطي يأتي بقوة سياسية مناهضة ومعادية لها

إلى الحكم وخاصة التيارات الإسلامية. وتأتي على قمة هذه القوى الخارجية المناهضة للتحول الديمقراطي - في المنطقة العربية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة - كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والتي تخشى من حدوث تحولات سياسية في مصر تهدد مصالحها وأمنها في المنطقة، وذلك على الرغم من الإدعاءات التي تكررهما الولايات المتحدة بين الحين والآخر بتعهدها بتحقيق شرق أوسط ديمقراطي، ولكن الديمقراطية التي تعنيها الولايات المتحدة هي ديمقراطية تكون تحت سيطرتها وفق رغباتها ومصالحها.

فبالعودة إلى تاريخ الولايات المتحدة في غزو واحتلال الدول الأخرى يتضح لنا أن خلال الفترة من ١٨٠٠ حتى ٢٠٠٥ تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في شئون الدول الأخرى على الأقل ١٧٨ مرة. وقد أعلنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التزامها بالديمقراطية والدفاع عن الحرية في معظم هذه الحالات، إلا أن التزامها لم يكن حقيقة بالديمقراطية الليبرالية والتي هي أقرب إلى قواعد عامة عادلة تترك للمواطنين الحق في اختيار من يحكمهم، لكن في ٨٠% من الحالات تم رصد تدخل أمريكي في سير العملية الانتخابية ذاتها من أجل دعم قوى بذاتها دون أخرى.

فتدخل الولايات المتحدة الأمريكية كان لصالح بناء نظم انتخابية ذات سمات محددة وتقديم دعم مباشر لبعض القوى السياسية من أجل أن تفوز في الانتخابات وليس من أجل الديمقراطية بمعناها المجرد. فالولايات المتحدة الأمريكية مغنية بنوع معين من الانفتاح السياسي الذي يزيد من جرعة الديمقراطية دون أن تكون تامة البناء والتكوين، إلا إذا ضمنت أن أعداءها لن يفيدوا من هذه الديمقراطية في غير مصلحتها^(١٢).

ثالثاً: علاقة المجتمع المدني بالدولة

إن تحديد خيوط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من أهم أركان بناء الدول الحديثة. وذلك لما تحتله مختلف منظمات المجتمع المدني من أهمية سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً داخل الدول. فقد أصبحت درجة تطور المجتمع المدني هي المحدد الرئيسي لمستوى تراكم رأس المال البشري داخل أي دولة^(١٣). ومنذ الظهور الأول لمفهوم المجتمع المدني بواسطة آدم فيرجسون عام (١٧٦٧) فإن هناك جدلاً حول موقع هذا المجتمع المدني بالنسبة للدولة "القومية" من جهة وبالنسبة للسوق "القطاع الخاص" من جهة أخرى^(١٤). وباعتبار أن الدولة - في النهاية - هي المحددة للإطار القانوني والتنظيمي وغيرها من الأطر التي تحدد احتمالات نجاح أو فشل الكيانات العاملة داخل الدول سواء الساعي للربح منها "القطاع الخاص" أو التطوعي "منظمات المجتمع المدني".

ومن ثم فإنه من الضروري دراسة أبعاد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من حيث الأشكال المختلفة لهذه العلاقة وإشكالياتها والتغيرات المحلية والدولية التي أثرت عليها.

١. أشكال وإشكاليات العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني:

١-١ الأشكال المحتملة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

قد تأخذ العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أحد الأشكال التالية:

(أ) التعاون والتنسيق:

وهي الصورة المثلى للعلاقة بين الطرفين . حيث يقوم المجتمع المدني بدور الوسيط بين الفرد والدولة. وقد يظهر هذا التعاون والتنسيق في عدة أمور منها:

- تقديم بدائل موضوعية ينخرط فيها الأفراد على أساس المواطنة بدلا من التمسك بمؤسسات اراثية تقوم على أساس قبلي أو عشائري . ولكن دون أن يعنى ذلك هدم هذه التكوينات التقليدية وإنما وقف محاولات استغلالها وتكريسها لحساب مصالح ضيقة .
- تدعيم شرعية الدولة والنظام السياسي من خلال دورها كقنوات للمشاركة السياسية قد تساعد المواطنين على المشاركة في صنع السياسات و القرارات.
- المساهمة في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة للحوار. ودعم الاعتقاد بأهمية إيجاد آلية مؤسسية لإدارة وحل الصراعات الاجتماعية والسياسية بطريقة سلمية ومنظمة.
- إمكانية الإسهام - من خلال خبرة أعضائها - في دراسة مقترحات السياسة العامة أو دراسة التشريعات والقوانين قبل إصدارها حتى تتماشى مع احتياجات المجتمع وتطلعاته.

وغيرها من صور التعاون والتنسيق التي يمكن أن تنشأ بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيها . وهذا لا يلغى احتمالات حدوث بعض الخلافات والصراعات في بعض الأوقات. يتحكم في حدتها ومدى استمراريتها قوة نفاذ القانون ودرجة وعي كل طرف لأهمية الطرف الآخر وقيم التسامح وقبول الآخر . وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن وجود " مجتمع مدني قوى في إطار دولة قوية يتحقق بينها التوازن والتعاون على أسس قانونية عادلة " .

(ب) التنافس أو الصدام:

قد يخلق وجود مؤسسات المجتمع المدني - ولاسيما المهمة بمجالات الحريات وحقوق الإنسان - نشوب سلسلة من الصراعات والمنافسات واتهامات متبادلة ، وذلك لان الدولة ترى في هذا النوع من المؤسسات تهديدا لشرعية النظام السياسي الذي يصبح غير قادر على إخفاء تصفغه في استخدام السلطة، وقد تزداد حدة هذا الصراع إذا ما حاولت هذه المؤسسات الاتصال بمؤسسات أخرى معاملة خارج حدود الدولة أو استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنقل مساوئ النظام، وهو ما يولد حالة من العدائية من قبل الدولة ناحية تلك المؤسسات نلجأ بسببها الدولة إلى استخدام أساليب مختلفة للي ذراع هذه الكيانات مثل منع التمويل عنها أو التشهير بقادتها وإصاق تهم العمالة والخيانة ضدهم ، وتجنبنا لهذا الصراع المخيف ، تحرص النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها من خلال أعمال أداتها التشريعية ، مما يحد بالطبع من فعالية هذه المؤسسات، وقد يصل هذا الوضع في النهاية إلى لجوء الأفراد للاحتجاج وأعمال العنف الذي قد تقابله الدولة بالعنف المضاد ، وتصل الدولة إلى حالة مأساوية.

(جـ) اختراق الدولة لمؤسسات المجتمع المدني:

قد تظهر هذه الصورة من العلاقة بين الطرفين في إطار ما يعرف بـ"السياسة الإدماجية" من خلال إنشاء اتحاد قد يأخذ شكل البناء الهرمي ذو التنظيم المركزي والذي يضم في إطاره عددا من المؤسسات أو التنظيمات التي تعبر عن قوى اجتماعية أو مهنية معينة. وتسعى الدولة إلى استغلال البدلات والامتيازات التي قد تمنح للعاملين - أعضاء مؤسسات المجتمع المدني - لحثهم على إتباع سياسات مؤيدة للدولة، فضلا عن لتعيين الأشخاص المقربين منها كرؤساء أو زعماء لتلك المؤسسات لتوجيه سياستها نحو تأييد الدولة، فضلا عن استخدام أداة الدولة الإعلامية لإظهار أنشطة بعض المنظمات وتشويه البعض الآخر.

وبناء على المرحلة التي وصلت إليها العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يتحدد مدى قدرة هذه المؤسسات في ملء الفراغ بين الفرد والدولة وفي الإسهام الحقيقي في تحقيق التنمية والارتقاء بحياة الإنسان داخل وطنه.

٢-١ "اشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

- إشكالية حدود الخاص والعام:

وتدور هذه الإشكالية حول تساؤلات رئيسية: إذا كان مفهوم المجتمع المدني قد نشأ وتطور في الحضارة الغربية، ألم تكن تعرفه حضارات أخرى ولو بسميات مختلفة؟ وكيف كانت صورة العلاقة بينه وبين الدولة التي وجد في إطارها، وإلى أي مدى يمكن الحديث عن عناصر مشتركة لهذا المجتمع المدني بين الحضارات المختلفة؟.

• إشكالية المدني الأهلي والعلاقة بالدولة:

يمكن النظر إلى المجتمع المدني على أنه ذلك المجتمع اللاحق من حيث طبيعته سواء في شكل مؤسساته وتنظيماته على مجتمع العشيرة والقبيلة والطائفة، فأصبح الفرد - في ظل هذا المجتمع المدني - فردا مستقلا في إرادته وقراره ولم يعد مقيد بالعرف والعادة أو قرار شيخ الطائفة أو القبيلة وإنما أصبح المحرك الأساسي له هو مصالحه الذاتية في إطار الطبقة أو المهنة التي برزت مع اقتصاد السوق وما صاحبه من بروز تنظيمات اختيارية تدور حول المصالح المتعددة للمواطنين مثل الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمؤسسات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الحديثة. أما المجتمع الأهلي فيشتمل على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية من عشائرية وعائلية وقبلية وطائفية، وفي الحضارة الغربية، حسم الصراع بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي، حيث صاحب المجتمع المدني هناك الدولة وحل محل المجتمع الأهلي. أما في المجتمعات العربية الإسلامية لم يحسم هذا الصراع بعد، حيث انتشرت الصيغ الحديثة للمجتمع المدني دون أن تمحو الصيغ التقليدية، وكانت المحصلة بروز ثقافة ثالثة لا هي تقليدية بالكامل ولا هي حديثة.

• إشكالية التنظيم الاقتصادي والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

هناك ربط دائم بين نشأة المجتمع المدني وتوجه أيديولوجي اقتصادي معين وهو "الاقتصاد الرأسمالي". وهو ما أدى بدوره إلى إثارة تساؤل حول ما إذا كان هذا الربط صحيح، أم أن هذا الربط سببه الخبرة الأوروبية من ناحية ودور القوى الغربية في صياغة التطور الاقتصادي والسياسي لدول الجنوب من ناحية أخرى.

وهذه الإشكالية تبرز ضمن الدائرة الأوسع لبحث حدود العلاقة بين الاقتصاد والسياسة أو بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، فهناك من يربط بين درجة التحرر الاقتصادي ومستوى نضوج الليبرالية السياسية، وذلك من منطلق أن نقيض الليبرالية الاقتصادية - هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية - يفسح المجال أمام الدولة

للهيمنة على الحياة السياسية وفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني - فى حال وجودها - وزيادة قدرتها على إخضاع المواطنين .

وعلى نحو أكثر تنظيماً يمكن تلخيص مسارات العلاقة بين درجة التحرر الاقتصادي والليبرالية السياسية، كما يلي:

○ تتضمن الليبرالية الاقتصادية - بين أمور كثيرة - تقليص دور الدولة فى الاقتصاد وفى شئون المجتمع وذلك بالطبع دون إلغائه ، الأمر الذى يقلل من قدرتها على تقييد اختيارات المواطنين .

○ الليبرالية الاقتصادية تفسح المجال أمام إطلاق المبادرات الفردية وبروز طبقات وقوى اقتصادية واجتماعية مستقلة عن سيطرة الدولة تستطيع أن تمتلك القدرة على المساومة والتأثير فى عملية صنع القرارات والسياسات.

○ الليبرالية الاقتصادية تفترض الشفافية وحرية الوصول للمعلومات، مما يعزز إمكانية قيام نظام ديمقراطي بما يتطلبه من توافر تنظيمات أو مؤسسات مجتمع مدني تستطيع التعبير عن مصالح أعضائها وتحقيق التوازن إزاء سلطة الدولة.

• إشكالية الثقافة السياسية والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

يلعب العامل الثقافي دوراً محورياً فى تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع بصفة عامة ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة، ويتحدد شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بصفة عامة من خلال القيم المكونة للثقافة السياسية وما إذا كانت قاصرة على إيجاد ديمقراطية تكفل تحقيق التوازن بين الدولة ومؤسسات المجتمع ، أو تسهم فى إعاقة مثل هذه الديمقراطية.

وفى حين تعد مؤسسات المجتمع المدني - ولاسيما المنظمات غير الحكومية - المدارس الأولى لتعليم الديمقراطية والتنشئة عليها، فإن قدرة هذه المؤسسات على النجاح فى أداء هذه التنشئة وبث ثقافة سياسية مغايرة للثقافة السائدة بين أفراد المجتمع، يتوقف على عاملين أساسيين:

○ البيئة السياسية المحيطة من خلال علاقة هذه المؤسسات بالدولة ومدى سماح النظام السياسى لها بالقيام بهذه التنشئة ، وهذا فى الغالب يتحدد فى ضوء الإطار القانونى الذى تضعه الدولة لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني.

○ القدرة الذاتية لمؤسسات المجتمع المدني ومدى ارتباطها مع بعضها، وهو ما يرتبط بضرورة وجود كوادر متميزة قادرة على التربية السياسية الديمقراطية.

والخلاصة أن العبرة ليست بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية بين أفراد المجتمع " أعضاء مؤسسات المجتمع المدني فحسب"، بل الأهم من ذلك أن تتوافر تلك الثقافة لدى من يتولى السلطة باعتبارهم من يضع الإطار الذي تتحرك داخله تلك المؤسسات، فقد توجد مؤسسات المجتمع المدني وقد تسعى إلى القيام بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية لكنها تجد من العوائق ما يحول دون أدائها لمهمتها فيصبح وجود تلك المؤسسات مبنى ليس له معنى في مسار تطور النظام السياسي.

• إشكالية التحول الديمقراطي والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

وقد برزت هذه الإشكالية كأحد المداخل التي يمكن استخدامها لتفسير عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها العديد من دول العالم ، ولاسيما الأحداث التي شهدتها العديد من دول أوربا الشرقية خاصة بولندا والتي لعب فيها المجتمع المدني - متمثلاً في نقابة تضامن وجماعات المثقفين والطلبة والفنانين - دوراً في أحداث وتعزيز عملية التحول صوب الديمقراطية .

ويثار هذا النقاش عن دور المجتمع المدني في إحداث التحول الديمقراطي في العديد من الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي قد يحدث فيها التحرك نحو الديمقراطية بمبادرة من القيادة أو النظام السياسي دون أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور فعال في هذا. خاصة وإن بعض النظم السياسية قد تسمح بإيجاد تنظيمات للمجتمع المدني ليس بغرض توسعة نطاق المشاركة السياسية أو إيجاد آليات تضبط أداء السلطة القائمة بقدر ما تستهدف من ذلك استخدام تلك التنظيمات في الضبط الاجتماعي وتسيير أمور المجتمع وفق رغبات السلطة واستخدامها كأداة لإضفاء الشرعية على النظام في وقت الأزمة التي قد تعرضه للانتهيار^(١٦).

٣-١ العولمة وتأثيرها على نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

ساهمت العولمة في تذويب معظم - إن لم يكن كل - الفوارق والحدود بين كل ما هو محلي وخارجي، وذلك لأن العولمة تعني في جوهرها قيام تداخل وتفاعل وترابط واعتماد متبادل عبر حدود الدول والمجتمعات (المحلية والأجنبية) في مختلف مناحي الحياة البشرية (الاقتصادية / المالية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، والسياسية)، وهو ما ساهم بدوره في ظهور ما بت يعرف بـ "العالم الواحد". وتعد التكنولوجيا الجديدة (ICT) هي أداة العولمة لتعزيز وتقوية الترابط بين المجتمعات المحلية والوطنية والدولية ، وهو ما ساعد على تصاعد المجتمع المدني العالمي (GCS) كأحد تجليات العولمة. والدليل على ذلك

أن منطقة شمال وغرب أوروبا والتي شهدت تركيز شديد للمجتمع المدني العالمي (حيث توجد المقار الرئيسية للمنظمات غير الحكومية العالمية)، تتجلى فيها- أي في هذه البلدان - بوضوح مظاهر العولمة (من وجود TNCs، استخدام الإنترنت، أهمية التجارة والاستثمار الأجنبي)^(١٧)، حيث لعبت هذه التكنولوجيا الحديثة دورا رئيسيا نحو تأسيس شبكات دولية وشبكات إقليمية معنية بالتنمية أو المرأة أو حقوق الإنسان أو البيئة أو الأطفال. وأصبحت النشرات والمجالات التي تصدرها مؤسسات المجتمع المدني في متناول أي قارئ على شبكة الإنترنت، وتحول الإعلان عن المؤتمرات العالمية والتجمعات الدولية إلى دعوات عالمية مفتوحة للمجتمع المدني.

ويمكن توضيح هذا التأثير المتبادل بين العولمة والمجتمع المدني العالمي بالقياس على أحد أهم مكونات هذا المجتمع المدني وهو المنظمات الأهلية، فقد تأثرت المظلمات الأهلية بالعولمة وأثرت فيها. وحين بدأت الدولة في الانسحاب وتقليص دورها بعد أن كانت تقوم بوظائف التنمية، كان لابد من خلق بديل لدور الدولة، وتمثل هذا البديل في الشركات متعددة الجنسية من ناحية، وفي المنظمات غير الحكومية غير الربحية من ناحية أخرى. وأصبحت هذه المنظمات تقوم بدور تنموي وتعبوي من ناحية أخرى، مما يعنى أن العولمة أثرت بالسلب على دور الدولة في مقابل تأثيرها بالإيجاب على دور المنظمات غير الحكومية. ويمكن القول بأن هذا التأثير الإيجابي للعولمة على المنظمات غير الحكومية بفعل مجموعتين من العوامل:

- عوامل ذات طبيعة ايجابية تمثلت في الدعوة إلى الديمقراطية وإضعاف سيطرة الحكومات على تكنولوجيات الإعلام والمعلومات ذات الإسهام في تشكيل الوعي.
- عوامل ذات طبيعة سلبية مثل تهميش بعض الشرائح الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة وهو ما يؤسس إطارا تعمل في نطاقه هذه المنظمات^(١٨).

"ويمكن تنظيم انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية في النقاط التالية:

- المنظمات غير الحكومية أصبحت الآلية المستخدمة لتعميق التوجه الرأسمالي (لاسيما بعد المتغيرات التي صاحبت العقدين الآخرين من القرن العشرين التي أفضت في النهاية إلى تفتت القوميات في دول أوروبا الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وانتصار الفكر الرأسمالي واتساع نطاق الرأسمالية)، فضلا عن استخدام بعض هذه الجمعيات للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الجديدة. وبالتالي

يدفق التمويل من مؤسسات التمويل الدولية لدعم هذه المنظمات، وإلى جانب هذا نظر لهذه المنظمات كألية للتحويل الديمقراطي.

○ العولمة - في وجها المثالي - تطرح مجموعة من القيم تشكل معا ما يعرف بـ"الثقافة المدنية" والتي تؤكد على احترام قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز قيم التسامح والحوار وقبول الآخر والمؤسسية والشفافية والمحاسبة. كان لشبوع هذه الثقافة انعكاسات واضحة على المنظمات غير الحكومية من أبرزها الاتجاه المتزايد في العقدين الآخرين لتأسيس منظمات غير حكومية في مختلف أنحاء العالم تتبنى قضايا حقوق الإنسان - ولاسيما المرأة والطفل - وتراقب وترصد عملية التحويل الديمقراطي.

○ تأسيس الشبكات العالمية والإقليمية لمؤسسات المجتمع المدني - والتي تسعى إلى تشكيل قوة ضغط موازية للحكومات والقطاع الخاص - يعد أحد أهم انعكاسات العولمة على المجتمع المدني.

○ عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية (١٩). تعتبر كذلك من جوانب تأثير العولمة على أوضاع المنظمات غير الحكومية، وهذه العولمة للقوانين تشير إلى معنى هام وهو أن القوانين الداخلية المنظمة للمجتمع المدني لم تعد هما داخليا يشغل بال النخبة في مجتمع معين، وإنما هو محل اهتمام عالمي يسمح لجهات عديدة دولية بالتدخل وإبداء ردود الأفعال (٢٠).

والأمر لا يقف عند حد هذه الانعكاسات، بل تتعدد وتتشابك تأثيراتها على المجتمع المدني سواء فيما يخص إطار عملها وأهدافها ومصادر تمويلها.. الخ، ولكن تبقى تساؤلات هامة لا تزال تبحث عن إجابات حول قضية تأثير العولمة على المجتمع المدني ولاسيما المنظمات غير الحكومية:

➤ هل تسعى بالفعل هذه المنظمات - في ظل توافر مصادر عديدة للتمويل الأجنبي - لعلاج المشاكل الملحة لمجتمعاتها مثل الفقر وتهميش المرأة وتباطؤ التحويل الديمقراطي، أم أن دورها يتلخص فقط في تنفيذ أجندة معدة مسبقا من هذه المصادر التمويلية العالمية؟

➤ هل هذه المنظمات في إطار سعيها لنشر ما سمي بالثقافة المدنية وما يرتبط بها من قيم وقواعد شديدة الإيجابية، ستسعى لطمس الهوية الثقافية للبلاد العاملة فيها.

➤ هل تستطيع هذه المنظمات في إطار سعيها لمعالجة مشكلات مجتمعاتها - ولاسيما السياسية منها - تجنب المساس بسيادة هذه الدول على أراضيها وأمنها القومي.

➤ هل تملك هذه المنظمات - في ظل العولمة وفي ظل سعي بعضها لاستمرار حصولها على التمويل - الشجاعة الكافية لإظهار ما قد يظهر من حالات فساد أو إساءة لاستخدام هذه القنوات التي فتحتها العولمة من قبل بعض المنظمات ومن ثم تجن الصدام مع الدولة ، وهذا التساؤل قد ثار في مصر بشدة خلال الآونة الأخيرة في أعقاب ما عرف بـ " أزمة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية " العاملة بمصر .

➤ وأخيرا هل تتقبل الدولة هذه المنظمات وتوفر لها الإطار القانوني الملائم الذي لا يعيق ويقيد عمل هذه المنظمات، فضلا عن الوسائل الأخرى المدعمة لعملها مثل الشفافية والإعلام.. وغيرها .

ومن ثم يتضح أن معادلة العولمة وتأثيرها على علاقة الدولة بالمجتمع المدني تعد معادلة شائكة ومحيرة، حيث يحتاج فك رموزها فهم عميق لمفهوم العولمة وإدراك كامل لواجبات ومسئوليات كل طرف، وتغليب قيم إعلاء سيادة القانون والتسامح وقبول الآخر للتعامل مع قد يستجد من أزمات.

٢- الدولة والمجتمع المدني في مصر

١-٢ التطور التاريخي لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في مصر

(أ) بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي وبزوغ المجتمع المدني:

تبدأ هذه المرحلة بحكم محمد علي (١٨٠٥-١٨٥٤) ثم عهد إبراهيم الذي لم يزد علي عام، وعهد عباس (١٨٤٨-١٨٥٤) ثم سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) وتوفيق الذي بدأ عهده في ١٨٧٩، وجاءت الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ليدشنا مرحلة جديدة في تطور النظام السياسي المصري ، وفي تطور المجتمع المدني.

ويمكن تسجيل ملامح بدايات المجتمع المدني خلال هذه المرحلة، عبر النقاط الموجزة التالية:

١- تأسيس العديد من الجمعيات السياسية ، التي كانت أقرب إلى التنظيمات السياسية السرية، من أبرزها جمعية مصر الفتاة في الإسكندرية (١٨٧٩)، وبعض هذه الجمعيات

شكل النواة لتطور الأحزاب السياسية، وهو ما يشير إلى عدم وضوح الفواصل بين العمل السياسي والعمل الاجتماعي خلال هذه المرحلة.

٢- تأسيس سلسلة من الجمعيات الأهلية، كان أولها الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام ١٨٢١ لكي ترعى مصالح أكبر الجاليات الأجنبية التي كانت تعيش بمصر آنذاك، وبعد ذلك بحوالي أربعة عقود توالى إنشاء الجمعيات الثقافية، مثل جمعية "معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (١٨٥٩) وجمعية المعارف (١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (١٨٧٥). ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية. في هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن الدور الوطني الذي لعبته بعض الجمعيات الأهلية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر قد أدى إلى مصادمات بين البعض منها والسلطة وتم إغلاق بعض الجمعيات من ذلك جمعية "محفل التقدم".

٣- إن بذور تأسيس الجماعات المهنية أو النقابات المهنية يعود أيضا إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وقد كان المحامون أسبق من غيرهم في هذا الشأن حيث أنشأوا نقابة لهم في مارس ١٨٧٦.

وقبل أن تنتقل إلى القرن العشرين، قد يكون من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات المرتبطة بتحليل القرن التاسع عشر.

- ١- ارتباط عملية بناء الدولة الحديثة بنمو وتطور المؤسسات المدنية.
- ٢- إن الأهداف الوطنية كانت مكونا رئيسيا في نسيج العمل الأهلي والمبادرات المدنية.
- ٣- علاقة وطيدة بين التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والفاعلين الاجتماعيين في ساحة المجتمع المدني.
- ٤- اختلاط العمل السياسي بالعمل الخيري والاجتماعي.
- ٥- انعكاس خصوصية الدولة المركزية على نظام الطوائف وفيما بعد على النقابات العمالية.
- ٦- كان للعامل الخارجي دوره وتأثيره على بذور مؤسسات المجتمع المدني في القرن التاسع عشر.

(ب) التهيئة للانطلاق ١٩٠٠-١٩٢٣ :

هذه هي مرحلة التهيئة لانطلاق المجتمع المدني، إذ أنها قد شهدت تطورا في البنية الأساسية للمجتمع المدني سواء من حيث الحجم أو من حيث الامتداد إلى أقاليم مصر، كما شهدت تطورا في النقابات العمالية، وميلاد أول نقابة مهنية (المحامون ١٩١٢). كذلك فإن

هذه المرحلة قد صاغت القضايا محور اهتمام المجتمع المدني، ومن أبرزها الاستقلال، والدستور، وقضايا المرأة.

وفي هذا الإطار نطرح الملامح الأساسية التي ارتبطت بالمجتمع المدني خلال هذه الفترة :

١- منذ عام ١٩٠١ كثفت جهود تأسيس نقابة المحامين، من خلال تشكيل لجان مكلفة بصياغة مشروع قانون النقابة، واللافت للاهتمام هو أن هذه اللجان كانت تشكل بالانتخاب، إلا أن المساعي لم تنجح إلا حينما تولى سعد زغلول نظارة الحقانية وتوجه إليه المحامون بمشروعهم فتولى تقديمه إلى مجلس النظار، فصدر القانون رقم ٢٦ بإنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية.

٢- شهدت هذه المرحلة تطورا في حجم الجمعيات الأهلية، مع تنوع الأنشطة والمجالات، كما شهدت هذه الفترة امتدادات أعمق إلى مختلف أقاليم مصر. وقد استمر عدد الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية في التصاعد، ولكن مع عدم اقتصار النشاط على الدعوة والعمل الخيري، ولكن امتد بشكل أساسي إلى دعم القضية الوطنية. كذلك شهدت هذه الفترة تحالفات عديدة بين الجمعيات الإسلامية والقبطية لعبت دورها في دعم الوحدة الوطنية ومساندة ثورة ١٩١٩ ، وقد تأسس خلال هذه الفترة ١٩٥ جمعية جديدة.

٣- هذه الفترة ارتبطت بمحاولات أكثر نضجا لتنظيم العمل النسائي في إطار تطوعي، وكانت نقطة التحول هي تأسيس جمعية المرأة الجديدة عام ١٩١٩ والتي رأسها السيدة هدي شعراوي. فقد اتسمت هذه الجمعية بتطور مؤسسي ملحوظ، وبلورت قضايا المرأة المصرية خاصة حقها في التعليم والعمل.

(ج -) الليبرالية والمجتمع المدني (١٩٢٣-١٩٥٢):

في هذه المرحلة نصل إلى فترة العهد الليبرالي، والتي شهدت نموا وازدهارا في العمل الأهلي والأنشطة التطوعية، واتسعت قاعدة النشاط إلى حد كبير. حيث امتد ذلك النشاط إلى فئات عديدة بالطبقة المتوسطة وشهدت هذه الفترة مشاركة متميزة من جانب المرأة المصرية، كما شهدت تعبيرات مؤسسية عديدة عن التيارات الفكرية والسياسية التي سادت هذه المرحلة، أدت إلى بروز "خطاب تنافسي" كما سنري بين مؤسسات المجتمع المدني، فالساحة قد اتسعت لتشمل إلى جانب التيار الليبرالي، التيار الإسلامي، واليسار.

تبدأ هذه المرحلة بإصدار دستور ١٩٢٣ والحصول على الاستقلال "المشروط" عن بريطانيا، وهو الأمر الذي انعكس على مؤسسات المجتمع المدني. لقد جاء الخطاب السياسي

الرسمي من خلال دستور ١٩٢٣ ليذكر أن كل المصريين متساوون أمام القانون، وأن الجميع يتمتع بحقوق مدنية وسياسية واحدة ومسئولياتهم واحدة، وذلك دون تفرقة بسبب الجنس واللغة والدين. وهكذا فإن إقرار المساواة بين الجميع من جانب، ونص الدستور على حرية تشكيل الجمعيات الأهلية من جانب آخر، قد وفر المناخ السياسي والاجتماعي الملائم للمبادرات الأهلية التطوعية.

١- لقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في إطارها التشريعي الصحيح إلى حد كبير، وحين لجأ المشرع للقيود نجده قد لجأ إليها من باب التنظيم القانوني لتكوين الجمعية وإشهارها. وبدأت هناك تفرقة واضحة بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية، الأولى جمعيات ذات طابع عسكري، والثانية جمعيات مدنية، والثالثة الجمعيات الخيرية.

ومن المهم الإشارة إلى عدة ملاحظات تميز ملامح عمل الجمعيات الأهلية في هذه الفترة:

أ- طرح الخطاب الإسلامي نفسه بقوة، فهذه الفترة قد شهدت تأسيس "الشبان المسلمون" و"الإخوان المسلمون" وكذلك عشرات من الجمعيات الإسلامية المساندة لنفس الخطاب. وقد انخرطت الجمعيات الإسلامية بشكل متزايد في أمور السياسة، وبلورت مطالب سياسية محددة من أهمها تطبيق الشريعة الإسلامية وتغيير دستور ١٩٢٣ علماني التوجه.

ب- عبرت الاتجاهات اليسارية التي تنامت خلال هذه الفترة عن نفسها من خلال جمعيات البعض منها سري والآخر علني، من أهمها جماعة الفجر الجديد، وكذلك رابطة خريجات الجامعات والمعاهد، والجمعية الوطنية النسائية.

ج- من أهم القضايا التي أضيفت إلى جدول أعمال الجمعيات الأهلية في فترة العهد الليبرالي قضية الهوية القومية والانتماء، حيث برز تيار قومي عربي يؤكد عروبة مصر، وإسلامي يؤكد على الهوية الإسلامية للمصريين ومفهوم الانتماء إلى الأمة، ثم تيار إقليمي يبرز مصر الفرعونية. في هذا الإطار كانت الجمعيات الأهلية منابر للحوار والجدل.

د- شهدت الحركة النسائية خلال فترة العهد الليبرالي، أعلى تصعيد لها في تاريخ مصر خلال القرن العشرين، فقد تأسس الاتحاد النسائي برئاسة السيدة هدي شعراوي عام ١٩٢٣، وتبنى جدول أعمال به مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية وأيضاً مطالب تشريعية. فمن ناحية أقر دستور ١٩٢٣ مبدأ الحقوق السياسية للجميع، ومن ناحية أخرى صدر قانون الانتخاب ليقتصر حق الانتخاب

على الذكور دون النساء. وقد دفع ذلك إلى تكتيل العمل النسائي داخل الاتحاد النسائي.

٢- وعلى مستوى النقابات المهنية شهدت فترة العهد الليبرالي تأسيس ثمانى نقابات مهنية، وهي: الأطباء ثم نقابة الصحفيين، ونقابة المهندسين، ونقابة أطباء الأسنان، ونقابة الأطباء البيطريين، ونقابة الصيادلة، ونقابة الزراعيين، ونقابة المعلمين.

٣- وأخيراً نشير إلى توالى تأسيس النقابات العمالية خلال فترة العهد الليبرالي، ووصلت عام ١٩٣١ إلى ٣٨ نقابة عمالية، إلا أنها لم تحصل على شرعية وجودها القانوني إلا بصدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢.

(د) : هيمنة الدولة وانكسار المجتمع المدني ١٩٥٢-١٩٧٠ :

في هذه المرحلة وفي أعقاب إعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، انتقل النظام السياسي المصري إلى مرحلة جديدة شهدت فيها التنظيم السياسي الواحد، وتوجه السياسيات الاجتماعية والاقتصادية نحو الاشتراكية، وصاحب ذلك ما يعرف ببيروقراطية الدولة التي هيمنت على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق تعامل النظام الجديد مع مؤسسات المجتمع المدني في إطار سياسة شاملة لتصفية أو قهر هذه المؤسسات، فقد حل الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣، ثم حل جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٥، ثم صدر قرار جمهوري رقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ ينص على إلغاء المواد من ٥٤-٨٠ والتي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية، وقد فرض القرار الجمهوري حل هذه التنظيمات جميعها، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أية جمعية. واتجه القرار سابق الذكر نحو اعتبار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات، وبهذا فهي سابقة خطيرة لإخضاع الأنشطة المدنية لقاعدة التجريم العقابي.

(هـ) المجتمع المدني بين المد والجزر " تحليل الفترة ١٩٧٠- وحتى الآن :

هذا القسم يتناول بالطرح والتحليل تطور المجتمع المدني في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي ارتبطت بتحولات ديمقراطية تمثلت في تبني التعددية السياسية، كما ارتبطت بتحولات اقتصادية تتجه نحو حرية قوى السوق وما يرتبط بذلك من عملية خصخصة. إن هذه التحولات السياسية والاقتصادية صاحبها تغيرات اجتماعية عميقة انعكست على الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصري، وكان أهمها تفاوتات توزيع الثروة وزيادة نسبة الفقراء والتهميش الاجتماعي والسياسي لبعض فئات المجتمع، بالإضافة إلى متغيرات أخرى ذات

طبيعة عالمية بعضها اقتصادي (التحول لرأسمالية عالمية) وبعضها سياسي (إعلاء قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان) وبعضها تكنولوجي (التطور الهائل في الاتصالات على وجه الخصوص)، وهذه المتغيرات العالمية معا هي ما يمكن التعبير عنه بالعولمة، وكانت لها آثار واضحة على مؤسسات المجتمع المدني (دور مهم لمنظمات حقوق الإنسان. وفي الألفية الجديدة، تراوح موقف منظمات المجتمع المدني بين التحسن الرقمي وتراجع الدور التنموي، وهو مل يمكن توضيحه في الآتي:

• التطورات الكمية:

١ - تشير تقديرات وزارة التضامن الاجتماعي إلى أن إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر يبلغ ٢١٥٠٠ في مطلع عام ٢٠٠٧. في حين يشير المسح الذي أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في محافظات جمهورية مصر العربية إلى أن عدد الجمعيات يبلغ ١٥,١٥٤ جمعية، مما يشير إلى وجود فرق في العدد يبلغ حوالي ٦٠٠٠ جمعية بين ما ذكرته وزارة التضامن الاجتماعي وبين ما أسفر عنه مسح الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن هناك زيادة في عدد الجمعيات التي تعمل في المجالات غير التقليدية الواردة في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حيث يزيد هذا العدد بمعدل يبلغ حوالي ٦٠٠ جمعية سنويا منذ عام ٢٠٠٢ وخاصة في مجالي التنمية والمناصرة وعلى وجه العموم في أعقاب صدور القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وبفعل متغيرات عالمية وتدفق التمويل الأجنبي وتأکید الخطاب الرسمي على مساندة المجتمع المدني، فإنه ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، تم تأسيس ١٦٩٤ جمعية ومؤسسة أهلية أي حوالي ٨٥٠ جمعية سنويا. وبطبيعة الحال لا يجب أن نخدعنا الأرقام المطلقة بشأن النمو السريع في عدد الجمعيات الأهلية، فمؤشر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني وليس مؤشر العدد هو الذي يحدد النجاح.

٢ - تضاعف عدد الجمعيات النشطة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية.

٣ - انحسار التركيز على الجمعيات الخيرية الصرفة، حيث ركزت الجهات الدولية المانحة على التعاون مع المنظمات المحلية ذات التوجه التنموي. كما اتجهت عديد من الجمعيات الخيرية التقليدية إلى الاهتمام ببعض الأنشطة التنموية. إلا أن هذا لا ينفي أنه من الصعب التمييز الواضح بين الأنشطة الخيرية والإغاثة والأنشطة التنموية في تصنيف الجمعيات الأهلية في مصر، نظرا لتداخل الأنشطة لدى نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية.

٤ - ظهر العديد من المنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان، حوالي 30 منظمة في نهاية التسعينيات.

٥ - بروز الجمعيات التي تدافع عن قضايا المرأة وتمكينها.

٦ - هناك توسع ملحوظ في عدد منظمات الأعمال، وفي نطاق ومجالات أنشطتها وحجم العضوية بها. ومن أوائل هذه المنظمات مجلس الأعمال المصري الأمريكي الذي أنشئ ١٩٧٥، وكذلك جمعية رجال الأعمال المصريين. وقد بلغ في عام ٢٠٠٧ عدد جمعيات رجال الأعمال ٥٨ جمعية، يقع نصفها تقريبا في القاهرة والجيزة، بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من جمعيات سيدات الأعمال، والتي بلغ عددها ١٦ جمعية في 2007، كما بلغ عدد الجمعيات التي اعتمدتها وزارة التضامن الاجتماعي في ٢٠٠٧ كجمعيات مستثمرتين ٢٣ جمعية. ويمكن القول أنه بوجه عام بلغ إجمالي عدد جمعيات رجال الأعمال ٩٧ جمعية.

٧ - تزايد اهتمام الإعلام بأدوار وأنشطة الجمعيات الأهلية، حيث يعد موقع "مجتمعا" أحد مشروعات مركز الصحافة الإلكترونية بالجامعة الأمريكية في مصر، والذي بدأ أوائل عام ٢٠٠٧. ويعمل المشروع في عدد من المجالات الأكاديمية والعملية في مجال الإعلام وتحديداً في مجال تغطية القضايا المجتمعية حيث يقوم بتأهيل الكوادر الإعلامية للتعامل مع مختلف قطاعات ومجالات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، يقوم الموقع الإلكتروني "مجتمعا" بتغطية أخبار وأنشطة المجتمع المدني في مصر.

• انحسار الدور التنموي:

فعلی الرغم من هذه التحولات ذات الدلالة الإيجابية في مجملها، فإن هناك بعض القيود والمعوقات ومنها ما يلي:

١ - يميل التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية إلى التركيز في المناطق الحضرية وخاصة شمال البلاد وأن ٧٠ % من الجمعيات سواء العاملة في مجال تقديم الخدمات أو الرعاية الاجتماعية أو في مجال التنمية تتركز في المناطق الحضرية، حيث تستحوذ محافظات بورسعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس على أكبر كثافة للجمعيات، كما إنها تشغل المراكز المتقدمة في دليل التنمية البشرية.

٢ - انخفاض عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، فوفقا للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية لا تتجاوز نسبة الجمعيات التي تعمل بوجه خاص في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ٢٦ % من إجمالي عدد المنظمات المسجلة في إطار القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

٣ - لا توجد علاقة بين التوزيع الجغرافي للجمعيات التي تعمل في مجال التنمية وترتيب المحافظات في دليل التنمية البشرية، بمعنى ليس هناك ارتباط بين متطلبات التنمية البشرية في المحافظات الأشد فقرا وبين التوزيع الجغرافي لمنظمات التنمية، وعلى الرغم من أن الوجه

القبلي يتركز فيه اشد المجتمعات الريفية فقرا، إلا أنه اقل المناطق كثافة في الجمعيات الأهلية بالمقارنة بالوجه البحري وهذا يشير إلى أن هناك عدم اهتمام بالمناطق الريفية الفقيرة على الرغم من إنها أكثر احتياجا للمبادرات الأهلية.

٤- كانت محافظات الحدود أقل المحافظات من حيث عدد الجمعيات الأهلية. فقد بلغ عدد الجمعيات في محافظة جنوب سيناء ١٠٧ جمعية، ومحافظة الوادي الجديد ١٤٧ جمعية، ومحافظة البحر الأحمر ١١١ جمعية، ومرسى مطروح ١٤١ جمعية، ولكن نظرا لانخفاض الكثافة السكانية في هذه المناطق، فإن نصيبها من الجمعيات يعتبر كبير.

٢-٢ خلاصة الخبرة السياسية للمجتمع المدني في مصر:

١- هناك انكسار للخبرة التراكمية للمجتمع المدني في مصر ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الأحداث السياسية الكبرى التي أثرت على طبيعة وتوجهات النظام السياسي، إذ بدا الأخير في حالة تنقل وترحال مما انعكس على تراكم الخبرة السياسية للمجتمع المدني واثّر في مدى نضوجه خاصة فيما يتعلق بتطور الثقافة المدنية مما يدفعنا إلى القول بأنه كانت هناك درجة عالية من التفاعل بين السمة الانتقالية للنظام السياسي المصري والسمة الانتقالية للمجتمع المدني.

٢- منذ تواجد البذور الجنينية لمؤسسات المجتمع المدني في القرن التاسع عشر، وعلى النحو الذي تعرضنا له، كانت الأهداف الوطنية تشكل وتصيغ منطلقات حركة المجتمع المدني وتنعكس على فعالياته، ثم حدثت مرحلة انقطاع في الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠ من خلال هيمنة التنظيم السياسي الواحد، ثم بدأت الخبرة السياسية لفعاليات التعددية السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات فبدأ أن هناك نوعا من غياب التوجه وغياب المشروع القومي. ومع بداية الألفية، فيمكن الإشارة إلى بعض التطورات التي يمكن وصفها بالرقمية، ومنها:

٣- الدولة المركزية المصرية وبيروقراطيتها كانت دائما محددا لفعاليات المجتمع المدني وبدأت في المراحل المختلفة وبدرجات مختلفة تفرض سلطات أبوية على المجتمع المدني، سواء من خلال الهيمنة السياسية الشاملة، أو من خلال التعددية السياسية المراقبة المقيدة، وقد حد منها في فترة العهد الليبرالي الإطار التشريعي الذي سمح للمجتمع المدني بدرجة عالية من الحرية وإلى جانب المناخ السياسي الليبرالي العام.

- ٤- إن التيارات الفكرية والسياسية السائدة في المجتمع المصري كانت لها دائما انعكاسات على تشكيلة المجتمع المدني، وبدأت المؤسسات المدنية دوما ساحة لفعاليات هذه التيارات في كل مراحل تطور المجتمع المدني.
- ٥- على مدى الخبرة السياسية المتراكمة للمجتمع المدني، كانت قضية الديمقراطية كمطلب قائمة على جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدني وكانت محورا أو "هما" للمجتمع المدني بدأ القرن العشرون بها وانتهى القرن ومازالت القضية موضع اهتمام رئيسي.
- ٦- من الصعب القول إن "النموذج الصراعي" للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، كان هو النموذج المهيمن على العلاقة بين الطرفين ولكن يمكن القول، من تتبع التفاعلات السياسية بين المجتمع المدني والدولة.
- ٧- إن التفاعلات بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كانت في أغلب اللحظات التاريخية عاكسة "لتحالفات موقفية بين الطرفين"، أكثر منها تفاعلات دائمة ومستمرة بمعنى أن بعض الأحداث السياسية كانت هي القوى الدافعة أو المحركة للتفاعل، وكانت ترتبط بأزمات سياسية ولحظات الضعف.
- ٨- إن التفاعل والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، سواء على مستوى الجمعيات الأهلية أو الجماعات المهنية، لم يشهد درجة عالية من النمو، وارتبط هو الآخر بلحظات الأزمة في المجتمع المدني.
- ٩- إن إثارة قضية الدور السياسي للمجتمع المدني، خاصة الجماعات المهنية قد ارتبطت بميلاد هذه الجماعات، وكانت محلا للجدل والنقاش والتدخل من جانب السلطة، وبدأ ذلك منذ نشأة نقابة المحامين عام ١٩١٢، ثم في فترة العهد الليبرالي، وتجددت بقوة خلال العقدين الماضيين.
- ١٠- إن طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والنقابات العمالية كانت تتسم بالتوتر قبل عام ١٩٥٢، واستقرت منذ الخمسينيات حتى الآن على صيغة هيمنة سياسية من جانب السلطة السياسية على النقابات العمالية.
- ١١- بدأ طوال الفترات التاريخية على وجه العموم، أن هناك "حدودا" مسموحا بها لحركة المجتمع المدني، وأن هذه الحدود لا يمكن تجاوزها، اتسعت هذه الحدود أحيانا، وضاعت في أحيان أخرى إلا أنها استمرت لتمثيل "دوائر حمراء" من الصعب تخطيها.

١٢- إن الفاعلين الاجتماعيين الجدد كانوا في كل مرحلة تاريخية نتاج طبيعة التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية السائدة وأسهمت السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في إفراز هذه التشكيلات، التي انعكست على مؤسسات المجتمع المدني.

١٣- ينتهي القرن العشرون "بوضع الأزمة" للمجتمع المدني، وذلك لأسباب عديدة لا تعود فقط إلى الصدمات والصراعات المتكررة في العقدين الأخيرين بين الدولة والمجتمع المدني، وإنما تعود أيضا إلى طبيعة ثقافة المجتمع المدني ومدى تطورها، فهناك صراع على مستوى المجتمع المدني بين الاتجاهات الليبرالية والفكر التقليدي المحافظ الذي يطرحه الإسلاميون. كذلك فإن إدارة الاختلافات سلميا على مستوى المجتمع المدني، تعاني من صعوبات ومعوقات، وإذا تحدثنا عن الممارسة الديمقراطية في المؤسسات المدنية، سوف نواجه بحقيقة قصور وتشوه هذه الممارسة، وهو ما جعل البعض يطرح ما إذا كان هناك إيمان حقيقي بالديمقراطية في المجتمع المصري، إضافة إلى ذلك فإن الأبعاد المؤسسية المرتبطة بالمجتمع المدني، تعاني من هشاشة وهو ما يطرح بقوة فكرة ومفهوم بناء القدرات "(٢١).

٣- دور الدولة في إحداث نقلة نوعية في عمل المجتمع المدني في مصر

هناك مسئوليات أساسية ملقاة على عاتق الدولة لتطوير المجتمع المدني، إذا كانت بالفعل راغبة في ذلك ولديها القناعة بقيمة مشاركة وشراكة المجتمع المدني، وهذه المسئوليات يمكن تحديدها في العناصر التالية:

٣-١ بيئة سياسية مواتية تؤكد على الحريات والديمقراطية وتحترم المشاركة

هذا العامل يمكن أن نستبشر بحدوثه، لاسيما بعد أن قامت بمصر ثورة بحثا عن الديمقراطية المفقودة، وطلبا لمزيد من الحريات، ورغبة في وجود مشاركة ورقابة على الحكومة لا تقف عند حد الكيانات الرسمية المسنولة عن ذلك بل يلعب المجتمع المدني دور رئيس في ذلك. وبالتالي فالمتطلبات السياسية لتطوير عمل مؤسسات المجتمع المدني قد تزيد أسهم تحقيقها بكثير عن الفترة الماضية، ولكن ذلك بشرط أن تكون لدى القيادة السياسية الجدية القناعة التامة بمدى ضرورة وأهمية هذه المنظمات كمشارك للحكومة في جهودها التنموية.

٣-٢ بيئة تشريعية مهيأة لفاعلية المجتمع المدني، أي تشريعات تيسر عملية تسجيل وإشهار المنظمات وتحقق لها الاستقلال الذاتي:

وفى الواقع فإن الإطار القانوني للمنظمات الأهلية يعد من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على علاقة الدولة بالمجتمع المدني بها ومدى إيمانها بضرورة وجوده ومدى أهميته قدرتها على تحقيق التوازن بين مبدأ أعمال السيادة وكفل الحريات، وقد شهد هذا الغطاء القانوني الذي تعمل في ظله مؤسسات المجتمع المدني العديد من التقلبات والتغيرات، عاكسا رؤية الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني في كل فترة، وهو ما يمكن إيضاحه في التالي:

- نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢٢، وكان اسمها الجمعية اليونانية، وأسست ثاني جمعية سنة ١٨٧٠، ثم الجمعية المصرية الجغرافية عام ١٨٧٥ وجمعية الآثار عام ١٨٩٢ ثم جمعية المراسلين الأجانب عام ١٩١٠، وتلتها جمعيات أخرى كثيرة بعد ذلك. ولم يكن هناك قانون لهذه الجمعيات إلى أن أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤١، ثم أنشئت إدارة تابعة للشؤون الاجتماعية سميت بإدارة الجمعيات. واستمرت الجمعيات تحت مظلة الشؤون الاجتماعية إلى أن جاءت ثورة ١٩٥٢ وبدأت تعيد تنظيم شؤون الجمعيات في مصر. وفى الستينيات، ومع تدخل الدولة في كل شئون المجتمع، اعتبرت بعض الجمعيات وخاصة التعاونية منها نوع من التنظيمات الإدارية للدولة بحيث تكون مجالس الإدارات ملزمة بأن ترسل إلى الجهة الإدارية تقارير اجتماعاتها والقرارات التي تتخذها لكي توافق عليها الجهة.

- ولقد فرضت رقابة الدولة على الجمعيات الأهلية في مصر منذ الأربعينات بصدر قانون رقم ٤٩ لعام ١٩٤٥ لتنظيم العمل الأهلي، والتنسيق بين مختلف المشروعات الاجتماعية، ثم صدر بعد ذلك قانون ٦٦ لعام ١٩٥١ الذي نقل اختصاص الرقابة والوصاية على الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية من وزارة الشؤون إلى الداخلية. وبعد ثورة ١٩٥٢ صدر القانون ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ متأثرا بالرؤية السياسية لثورة يوليو و الرغبة في حماية المجتمع من التدخل الأجنبي، فتم منع الاشتراك مع أو تسلم أموال من منظمات أجنبية إلا بأذن خاص. وتارجحت روح هذا القانون بين رغبة الدولة في منح الجمعيات نظاما ديمقراطيا فعالا وبين احتفاظ الدولة بحق الرقابة عليها .

- ثم جاء قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والذي تضمن - من بين ما تضمن - فرض رقابة الجهة الإدارية على تكوين الجمعيات وعملها ، وحق حل أو دمج الجمعية دون طلب

ذلك من المحكمة ، وبمقتضى هذا القانون أنشئت الاتحادات الإقليمية والنوعية التي تتمثل فيها وزارة الشئون الاجتماعية والوزارات الأخرى.

- وفى عام ١٩٩٤، غيرت المحكمة ثلاث مواد من القانون بهدف إبعاد موظفي وزارة الشئون الذين يعملون في الإدارات المعنية بالجمعيات عن مجالس الإدارة، وعدم الجمع بين عضوية المجالس المحلية وعضوية مجلس الإدارة، وكذلك استبدال وزير الشئون الاجتماعية في رئاسة الاتحاد العام للجمعيات برئيس ومجلس يعينهم رئيس الجمهورية.

- ثم جاء قانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، ليحدد نشاط العمل الأهلي في الأعمال الخيرية والخيرية التي تعجز جهة الإدارة عن توفيرها ونبذ العمل السياسي والنقابي، ووضع قيوداً على حرية الاجتماع والتنظيم والرأي مما يتعارض مع القواعد الدستورية. كما توسعت بنود القانون في مبررات حل الجمعيات. ويؤخذ على هذا القانون عدة نقاط لعل أهمها انتهاك استقلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ووضع وزارة الشئون الاجتماعية وصياً على هذه الهيئات، كما يعطى لجهة الإدارة الحق في التدخل في انتخابات مجلس الإدارة، والحق في رفض انضمام الجمعية إلى أي تجمع للجمعيات على المستوى العربي أو الدولي . فضلاً عن وضع مجموعة من القيود الصارمة على تلقي التمويل من أي مصدر أو جهة. وقد تعرض هذا القانون الكثير من سهام النقد والرافض، حيث اجتمعت كافة الآراء على تعارض القانون مع الحد الأدنى من الحقوق والضمانات الضرورية لتحقيق الديمقراطية، وقد سقط هذا القانون سريعاً بعد أقل من عام لعدم دستوريته بناء على حكم المحكمة الدستورية العليا في ٣ يونيو ٢٠٠٠.

- وفى عام ٢٠٠٢ تم إصدار قانون ٨٤ للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي جاءت مواده التأسيسية كالتالي:

(المادة الأولى):

مع عدم الإخلال بنظم الجمعيات المنشأة بقانون أو استناداً إلى اتفاقيات دولية تبرمها جمهورية مصر العربية، يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ويجوز التصريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية بأن تمارس أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه، وفقاً للقواعد المقررة فيه، ويصدر

التصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية بناء على الاتفاق الذي تبرمه وزارة الخارجية مع هذه المنظمات.

(المادة الثانية):

مع عدم الإخلال بأحكام القرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١، يقصد بالجهة الإدارية في تطبيق أحكام القانون المرافق وزارة الشؤون الاجتماعية ، كما يقصد بالمحكمة المختصة محكمة القضاء الإداري الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو الاتحاد العام أو النوعي أو الإقليمي بحسب الأحوال.

(المادة الثالثة):

على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أو طعون أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص محاكم القضاء الإداري وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور في الميعاد المحدد أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى.

(المادة الرابعة):

على الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون المرافق التي تتعارض نظمها الأساسية مع أحكام أن تعدل نظمها وتوفق أوضاعها وفقا لأحكامه وذلك سنة من تاريخ العمل بهذا القانون. ويسرى حكم الفقرة السابقة على فروع الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وبشرط موافقة الجمعية أو المؤسسة التي تتبعها الفروع. وعلى كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها - ولو اتخذت شكلا قانونيا غير شكل الجمعيات والمؤسسات - أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية ، وأن تعدل نظامها الأساسي، وتتقدم بطلب قيدها وفقا لأحكام القانون المرافق وذلك خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون.

وفي هذه الحالة تسرى عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون المرافق. ويحظر على أية جهة خاصة أن تمارس أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسة الأهلية وفقا لأحكام القانون المرافق.

(المادة الخامسة):

تستمر مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون المرافق وأجهزتها التنفيذية والإدارية في مباشرة أعمالها إلى أن يتم إعادة تشكيلها وفقا لأحكامه.

(المادة السادسة):

يصدر وزير الشئون الاجتماعية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة والقرارات القائمة في تاريخ العمل بالقانون المرافق بما لا يتعارض مع أحكامه.

(المادة السابعة):

يلغى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق.

وما بين موقف المؤيد للقانون والرافض، يمكن الإشارة إلى أربع قضايا أساسية خلافية.

○ مسألة تكوين الجمعيات وحلها.

○ والعقوبات.

○ والتمويل.

○ والدور السياسي للجمعيات .

وقد اشتد الحديث في عام ٢٠٠٨ عن ضرورة تعديل هذا القانون ، وقد تواكب ذلك في الواقع مع عديد من القيود الأمنية والسياسية والإدارية التي بدأت تمارسها الحكومة المصرية على الجمعيات الأهلية في مصر منذ منتصف عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وذلك على إثر انتشار موجات واسعة من الاحتجاجات العمالية في كافة ربوع مصر. وقد تعددت أطراف النقاش ما بين أطراف حكومية إلى أطراف غير حكومية سواء كانت جمعيات أهلية تعمل في مجال حقوق الإنسان أو التنمية، بل امتد الأمر إلى السعي إلى تنظيم حملات وإنشاء تحالفات من الجمعيات الدفاعية والتنموية من أجل تعديل القانون، وتقديم مشروع لقانون جديد يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبعد اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، قد ثبت بما لا يدع مجالا للثبات أن هذا القانون لا يمثل الوضع القانوني المثالي للتعامل مع المنظمات الأهلية، وهو ما اتضح

من تزايد حدة الصدام بين هذه المنظمات والدولة، فضلا عن مواجهة المنظمات لقيود بيروقراطية ضخمة في سبيل تأديتها لعملها. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، التوتر الشديد الذي شهدته العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في أعقاب ما عرف بأزمة التمويل الأجنبي لبعض المنظمات غير الحكومية. وهو ما دفع الدولة من جديد - في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ - بالتنسيق مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية، بالإضافة إلى الاتحاد العام للجمعيات الأهلية إلى فتح باب النقاش والحوار حول البنود والمواد المراد تعديلها في القانون الحالي والمواد الجديدة المقترح إضافتها، من أجل التوصل إلى مشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد، وهو ما تم بالفعل. ويجرى إعداد النسخة النهائية للمشروع الجديد من أجل عرضه على البرلمان لمناقشتها والتصديق عليه في حالة الموافقة عليه.

وكان أهم نقاط الإصلاح المقترحة التي تمخضت عنها هذه المناقشات، ما يلي:

- ضرورة إلغاء النصوص التي تجيز قيام الجهة الحكومية بتعيين هيئة مؤقتة لإدارة الجمعية، وإطلاق حرية الجمعيات في تحديد الهيكل الإداري، وتعديل المادة ١٦ التي تعطي للجهة الإدارية حق الاعتراض ومنع الجمعية من الاشتراك أو الانضمام لناد أو جمعية أو شبكة أو هيئة خارج مصر تمارس نشاطا يتفق مع أغراض الجمعية.
- فتح المجال للمشاركة المجتمعية من خلال إنشاء صناديق تدبر التمويل اللازم للأنشطة والاهتمام بتنمية جسور الثقة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في مصر، وكفالة حرية الاجتماع والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بالإخطار دون قيد أو شرط.
- ضرورة أن تخضع حسابات الجمعيات والمنظمات الأهلية لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات أو هيئة مالية مستقلة ووضع ضوابط الشفافية في العلاقات التعاقدية بين المنظمات الأهلية والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة.
- دراسة جعل تلقى التمويل الأجنبي بشرط الإخطار أو علم الحكومة، وأن يكون صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية تابعا للاتحاد العام للجمعيات وليس لوزارة التضامن الاجتماعي، وأن يكون الحل الإداري للجمعيات والمؤسسات الأهلية طبقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي للجمعية، أو بقرار من الجمعية العمومية أو بموجب حكم قضائي نهائي.

٣-٣ السعي الجاد لقياس مدى فعالية المجتمع المدني:

إن السعي الدولي للوصول لمقياس له مصداقية وصلاحيّة ويتسم بالموضوعية والوضوح عن فعالية المجتمع المدني يعد أمراً غاية في الأهمية في إطار الحديث عن تطوير عمل هذا المجتمع المدني. كما أنه يعكس في نفس الوقت ما إذا كانت لدى الدولة الرغبة الصادقة في التعاون معه وتطويره. أم أن الحديث عن تطويره لا يعدو كونه مجرد دعاية زائفة لكسب تأييد دول خارجية ومنظمات عالمية. وللوصول لهذا المقياس الفعال للمجتمع المدني، فلا بد للدولة أن تعالج أمرين رئيسيين:

الأول: إشكالية البيانات:

هناك غياب شبه تام لبيانات أو قواعد بيانات شاملة تغطي المجتمع المدني وتساعد في اختبار الفاعلية وتقييم النجاح أو التطور على مستوى المجتمع المدني، وبالتالي نحن في حاجة إلى بيانات على درجة عالية من المصداقية، وعبر فترة زمنية ممتدة عن مؤشرات وأبعاد أساسية، أهمها:

- التطور في حجم القطاع ومكوناته.
- توثيق مجالات نشاطه.
- أعداد المستفيدين من النشاط.
- التطور في عدد المتطوعين وسماتهم.
- حجم التمويل ومصادره.
- الإسهام في توليد الدخل القومي.
- المجال الجغرافي للنشاط.

الثاني: ضعف الاستجابة للمبادرات الدولية:

تشهد الساحة العالمية حالياً مستويين من الجهود لاختبار فاعلية المجتمع المدني: أولهما يرتبط بالأمم المتحدة: ويتم في إطار "دليل المنظمات غير الربحية في العالم". وتعتمد منهجيته على تضمين هذه العناصر غير الساعية للربح للحسابات القومية، وهذا الجهد يسعى إلى توحيد أو تأسيس نمط واحد لحساب قيمة إسهام هذا القطاع، لاسيما وأن الدول تختلف فيما بينها في نظم الحسابات القومية، وفي هذا الصدد، يعترف البعض - وهم قلة - بنشاط هذا القطاع مستقلاً. ولكن بالنظر إلى تعامل مصر مع هذا التوجه الدولي، نجد غياب

إدراك ووعي لدى المسؤولين لقيمة تأسيس قواعد بيانات مستقلة للقطاع غير الربحي، فضلاً عن إمكانية تشتت وتوزيع البيانات على أجهزة ووزارات مختلفة.

المشروع الثاني هو المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هو يكنز الأمريكية^(٢٢): ورغم الانتقادات التي طالت هذا المشروع خلال مرحلتيه (من التركيز على الأبعاد الاقتصادية وضعف الاهتمام بالأدوار السياسية، والاعتماد على التحليل الكمي)، إلا أنه مع ذلك وخلال عملية الكشف عن البيانات المتوافرة والمؤشرات التي تدل على حجم القطاع وقيمه، بدا أن هناك ضعف شديد في قواعد البيانات، وهو ما يعود إلى ضرورة معالجة قضية عجز البيانات وندرتها " (٢٣).

ومن خلال النقاط السابقة يمكن الحكم ما إذا كانت الدولة صادقة في بناء علاقة شراكة مع المجتمع المدني قائمة على التفاهم وسيادة مبادئ الديمقراطية والحرية والمسئولية المتبادلة وعدم الإضرار بالأمن القومي، وغياب للعوائق البيروقراطية التي تحول دون أداء هذه المنظمات لدورها بمرونة ويسر، أو لا تزال العلاقة بينهم يتخللها الكثير من الاصطدام والتنازع والرغبة في الوجود على حساب الآخر، والتشكك المستمر في النوايا، وهو بطبيعة الحال السيناريو الأسوأ لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين الدول ومؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: الدور الفعلي والمتوقع لمنظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

في مصر:

١. دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر

بالنظر إلى دور منظمات المجتمع المدني في مصر نحو تعزيز الديمقراطية، نجد أنها لم تتمكن من القيام بالدور المنوط بها. فقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر خلال الخمسين سنة الماضية إلى المحاصرة وسياسات الاحتواء والإخضاع أحياناً والتهميش أحياناً أخرى، وذلك من قبل أنظمة الحكم المتوالية بغض النظر عن توجهاتها السياسية، وبدلاً من أن يكون المجتمع المدني شريكاً في التنمية وصناعة القرار، تحول في إطار هذه الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خادم للدولة، أو مجرد كيانات صغيرة تقوم ببعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات للمواطنين في إطار ما تحدده هذه الحكومات.

ففي ظل نظام الحزب السياسي الأوحده أو الذي تبنته مصر بعد ثورة ١٩٥٢، كان هناك غياب شبه تام لمؤسسات المجتمع المدني عن الساحة في كافة المجالات. حيث أخذ

النظام على عاتقه منفردا مسنولية تحقيق جميع المطالب المادية والمعنوية لمواطنيها، من شغل، وتعليم، وصحة، وثقافة، وتنمية. ومع إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينيات من القرن الماضي والتخلي عن فكرة التنظيم السياسي الموحد لصالح التعددية الحزبية، بدأت منظمات المجتمع المدني تجد لها منفذا لممارسة بعض أدوارها في المجتمع. وتمثلت هذه الانفراجة في صعود دور النقابات، والاعتراف بعدد من الجمعيات الجديدة، وفي مقدمتها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومع بداية الثمانينات تزايد دور المنظمات غير الحكومية بشكل واضح.

ومن هنا يمكن القول بأن اهتمام الحكومات في مصر بأهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية كشريك في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين لم يظهر إلا بعد أن أدركت فشلها في تحقيق نهوض اقتصادي واجتماعي بالدولة، وهو ما دفعها نحو التخلي التدريجي عن الوفاء بتعهداتها السابقة تجاه مواطنيها، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والخدمات التعليم وحماية الفقراء ومحدودي الدخل.

وبالرغم من ذلك ظلت منظمات المجتمع المدني مقيدة الحركة، فقد أدى تخوف الحكومات من المنظمات التي لها مواقف نقدية من أسلوب إدارة الحكم وتنظيم الشأن العام، وكذلك تخوفها من أن تتحول منظمات المجتمع المدني إلى سلطة موازية أو رقابية، فتصبح بذلك أداة بيد المعارضة أو القوى الدولية، حرص النظام السياسي السابق على تقييد حرية وحركة هذه المنظمات ومنها القوانين التي قيدت حرية إنشاء وتكوين جمعيات أهلية أو نقابات أو أحزاب جديدة وعرقلت ممارستها للأنشطة.

فقد كان النظام السابق معاديا لفكرة تدخل منظمات المجتمع المدني في الشؤون السياسية، لذلك فقد تفنن في وضع العراقيل أمام حرية تكوينها وممارستها للأنشطة. فقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر للكثير من القوانين المقيدة لقدرتها على العمل من أجل الترويج للحرية والديمقراطية، فبالإضافة إلى قانون الطوارئ الذي يسمح للحكومة بالتدخل في شئون منظمات المجتمع المدني هناك قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة تنظيم وحل ومراقبة مصادر التمويل الخاصة بتلك الجمعيات، ويحرم ذلك القانون على الجمعيات الأهلية أن تمارس أي نشاط سياسي أو نقابي، وتسمح الطبيعة الغامضة للقانون للسلطة التنفيذية بحل المنظمات الأهلية بقرار إداري إذا ما تعارضت أنشطتها مع الآداب العامة أو النظام العام أو المصالح القومية للدولة

أو إذا مثلت أي انتهاك للتوافق الاجتماعي وهذه كلها ألفاظ مطاطة غير محددة الأبعاد تسمح للدولة أن توقف نشاط أي جمعية إذا تجاوزت أيا من الخطوط الحمراء للنظام.

وبالنسبة لقضية التمويل فقد حظر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المتعلق بالمنظمات غير الحكومية حصول هذه المنظمات على تمويل محلي دون الحصول على إذن الحكومة. وقد أدى ذلك إلى نقص الاستقلال المالي لتلك المنظمات ومن ثم قبلت المعونات المادية من وزارة الشؤون الاجتماعية التي بسطت نفوذها وسيطرتها على تلك المنظمات.

ومن هذا المنطلق، بدأت محاولات متعددة من قبل منظمات المجتمع المدني لتصحيح وتعديل هذا الإطار القانوني المعيب، وكان من مظاهر هذا إطلاق حملتين لحرية التجمع والتنظيم في عام ٢٠٠٨، قادت الأولى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عندما أعلنت عن تشكيل تحالف لتحرير الجمعيات الأهلية بهدف إطلاق حرية الجمعيات الأهلية في مصر، وتعديل قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وإزالة العقبات القانونية والإدارية والمالية التي تواجه عمل الجمعيات. والثانية رفعت رايتهام مؤسسة المرأة الجديدة وقد عنيت الحملة برصد الانتهاكات المتعلقة بالحقوق في التنظيم سواء في النقابات المهنية أو اتحادات الطلبة أو الجمعيات، كما قدمت مشروعا لتعديل قانون الجمعيات الأهلية يتفق والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال التنظيم والتجمع.

وبدأت بعض منظمات المجتمع المدني بمحاولات جادة نحو تعزيز الديمقراطية في مصر ومناهضة ما كان يمارسه النظام السابق من قهر وقمع لإزاحة كل من يحاول زعزعة استقراره وبقائه في الحكم. وجدير بالذكر أن التركيز هنا سيكون على منظمات المجتمع المدني الأخرى بخلاف الأحزاب السياسية التي نشأت في الأساس لأغراض سياسية وتمارس نشاط سياسي مقنن. ويمكن استعراض بعض هذه المحاولات كالتالي:

١-١ قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير

يمكن القول أن أهم أهداف العمل المدني في مصر قبل الثورة قد تمحورت في:

- ترشيد الحكم.
- الإصلاح الدستوري والتشريعي.
- وقف مشروع التوريث.
- توسيع هامش الحريات العامة والتأكيد على حقوق الإنسان.

وفي إطار سعى المجتمع المدني للوصول إلى هذه الأهداف، ساهم بشكل مباشر في تمهيد الطريق للثورة عن طريق التوعية وكشف قضايا الفساد والتقارير الخاصة بتزوير

الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وأيضاً القضايا المرتبطة بالتعذيب في مصر والتي كان لها أثر كبير في ثورة الغضب وتحريك المياه الراكدة، فضلاً عن تدريب الشباب وتوعيتهم بكيفية إدارة الحملات واستخدام الفيس بوك وتويتر وعدم اقتصار استخدامه كشبكة اجتماعية فقط، ولكن الاستعانة به في إدارة الحملات وحشد المؤيدين للإصلاح والتغيير باعتباره المجال الإعلامي الوحيد الذي به تعاظمت حرية الرأي والتعبير بالنسبة للشباب. لذا كان من الطبيعي بعد كل هذه العوامل، أن تتطور الفكرة لتخرج بصورتها يوم ٢٥ يناير، ولتكون ثورة مهد لها المجتمع المدني وقام بها الشباب، كنتاج طبيعي لوعي مجتمعي، وتعبئة شعبية وحث للمواطنين للخروج والمشاركة.

وفيما يلي الإشارة إلى جهود بعض هذه المنظمات أو الجماعات في المطالبة بتحقيق وتعزيز الديمقراطية في مصر:

• جماعة الإخوان المسلمين:

تعد جماعة الإخوان المسلمين - والتي تحولت إلى حزب سياسي باسم حزب الحرية والعدالة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير - من أقدم الجماعات ذات التوجهات في مصر. وقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في الإسماعيلية كجمعية دينية تهدف إلى التمسك بالدين وأخلاقياته وفي عام ١٩٣٢ انتقل نشاط الجماعة إلى القاهرة ولم يبدأ نشاط الجماعة السياسي إلا في عام ١٩٣٨، حيث انخرطت في العمل السياسي ومعارضة أنظمة الحكم المتعاقبة للمناداة بالديمقراطية. فقد عرضت الجماعة حلاً إسلامياً لكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد في ذلك الوقت واتفقت مع مصر الفتاة في رفض الدستور والنظام النيابي على أساس أن دستور الأمة هو القرآن كما أبرزت الجماعة مفهوم القومية الإسلامية كبديل للقومية المصرية (٢٤).

وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف حول فكر ومنهج الجماعة إلا أنها قامت بالعديد من المحاولات لدعم تطبيق الديمقراطية في مصر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- شاركت الجماعة في ثورة ١٩٥٢ حيث كان هناك عدد كبير منهم ضمن الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب العسكري على النظام الملكي آنذاك قبل أن يحدث الصدام بينهم وبين مجلس قيادة الثورة والذي انتهى بحل الجماعة واعتقال عدد كبير منهم في عام ١٩٥٤.

- وفي عهد الرئيس السادات والرئيس مبارك حصل الإخوان على بعض الحريات المقيدة إلا أنهم تم وصفهم بالجماعة المحظورة طوال تلك الفترة، حيث ظلت سياسة الاعتقال مستمرة تجاه أعضاء الجماعة.

- ظل الإخوان المسلمون القوة الكبرى المعارضة للنظام السابق في ظل حالة الوهن التي أصابت أحزاب المعارضة الأخرى، فقد فاز الإخوان بنحو ٧ مقاعد - لأول مرة في تاريخهم - في برلمان عام ١٩٨٤، وبنحو ٣٦ مقعداً في برلمان عام ١٩٨٧، كما فاز الإخوان المسلمين في برلمان عام ٢٠٠٥ بنحو ٨٨ عضو وهو أكبر عدد لمشاركتهم كقوة معارضة في مجلس الشعب بالرغم من المحاولات التي بذلت لإقصائهم من الوصول إلى البرلمان (٢٥).

- كما سعى الإخوان لنيل عضوية مجالس النقابات المهنية في مصر حيث اكتسحوا نقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصيدالة والعلميين، إلا أن الدولة جمدت معظم أنشطة هذه النقابات ووضعتها تحت الحراسة أو منعت فيها الانتخابات مما أدى إلى استمرار مجالسها النقابية بلا تغيير (٢٦).

- وفي عام ٢٠٠٥، احتشد أكثر من ١٠٠٠٠ عضو من الإخوان من مختلف محافظات مصر أمام مسجد الفتح بالقاهرة؛ دعماً للإصلاح ورفضاً لقانون الطوارئ.

- وفي عام ٢٠١٠، قام الإخوان بتدشين حملة إلكترونية للتوقيع على مطالب سبعة توافقت عليها الجماعة مع الجمعية الوطنية للتغيير لتحقيق الإصلاح المنشود، حيث تمثل المطلب الأول في إنهاء حالة الطوارئ، والثاني في تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على الانتخابات.

وبالرغم من وجود جماعة الإخوان منفردة كجبهة معارضة لنظام الحكم، إلا أنه مع بداية العقد الأول من القرن الحالي شهد منظمات المجتمع المدني تطوراً ملحوظاً من النضج الفكري والمنهجي، وبدأت في طرق الأبواب المغلقة لممارسة دورها نحو تحقيق التحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية في مصر. حيث ظهرت العديد من الحركات والجماعات والتي أفصح بعضها صراحة عن توجهاتها السياسية بصورة مباشرة وتبنى بعضها مطالب عامة تدور حول تغيير النظام السياسي برمته. من هذه الحركات والتجمعات:

• حركة كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير)

ظهرت حركة كفاية على الساحة السياسية المصرية في صيف عام ٢٠٠٤ في شكل تجمع لمجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين الذين عارضوا مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة، وعارضوا بشدة أية محاولات لتوريث الحكم لنجل الرئيس حتى لو كان هذا بطريقة دستورية على اعتبار أنه يمكن التلاعب بالدستور في مصر. وقد استمدت الحركة اسم "كفاية" من تصريح للرئيس الماليزي السابق مهاتير محمد "في لقاء فكرى معه بمكتبة الإسكندرية الصيف الماضي بأنه "كفاية" عليه في الحكم ٢٤ عامًا.

وقد تجمع عدد من المثقفين والكتاب وأساتذة الجامعات وبدعوا في تكوين الحركة التي اعتمدت على إصدار عدة بيانات في الصحف المستقلة تدعو فيها الرئيس مبارك لعدم الترشح لفترة رئاسة جديدة. وبدأت الحركة تكتسب أرضية جديدة في الحياة السياسية كل يوم مع انضمام العديد من رموز النخبة والفكر المصري فيها مثل المستشار طارق البشري وبدأت الحركة في توسيع نطاق أعمالها من خلال تأسيس موقع على الانترنت دعت فيه كل المصريين إلى تسجيل أنفسهم فيه كأعضاء. ثم بدأت في الدعوة إلى التظاهر السلمي الصامت في أماكن تجمع خاصة بالمحافظات تعبيراً عن تحفظها لعدد من النقاط التي تثار من وقت لآخر.

وقد أعلنت الحركة عن أهدافها في موقعها على الانترنت ومن أهمها:

- (١) الإلغاء الفوري - بدون تسويق - لحالة الطوارئ، التي تشل القوة الفاعلة في الوطن، والتخلص من مجموعة القوانين التي تنتهك الحريات.
- (٢) إطلاق حق كل القوى المدنية السلمية في التنظيم، وفي تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات، والهيئات، والجمعيات، بغير قيود.
- (٣) الاعتراف بحق التظاهر والإضراب والإعتصام السلمي.
- (٤) إطلاق حريات التعبير، وإصدار الصحف، وتحرير أجهزة الإعلام المرئي والمسموع من القيود.
- (٥) تشكيل جمعية تأسيسية وطنية، تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد، يحتفي بالحرية، ويضع الضمانات الفعلية لتأكيداتها.
- (٦) تأسيس جمهورية برلمانية، تضمن حقوق الوطن والمواطن وتفصل بحسم بين السلطات، وتحد من إنفراد الحاكم بالسلطات الدستورية المطلقة، وتضع حداً لمدد حكمه وصلاحياته.

(٧) تطالب الحركة بفترة انتقالية مناسبة - قبل إجراء أية انتخابات، يتم فيها خلق مناخ موات لإجرائها بنزاهة وعدالة، وحتى لا تصبح الانتخابات وسيلة لخداع الناس.

• حركة شباب ٦ أبريل:

وهي من أبرز الحركات الشبابية التي تكونت عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت بعد إضراب ٦ أبريل عام ٢٠٠٨ الشهير الذي دعت عدة جهات منها بعض الشباب الذين تجمعوا عبر الإنترنت، وحركة كفاية، وحركة العدل والمساواة المصرية بالإضافة إلى بعض النقابات العمالي. حيث دعت هذه الحركات إلى إضراب عام ضد الغلاء والفساد السياسي وتضامنا مع إضراب لعمال شركة المحلة في ذلك اليوم. وذلك بعد أن اجتاحت مصر سلسلة كبيرة من الاضرابات والاعتصامات ضد انتهاك حقوق العمال. وقد لعبت الحركة دورًا بارزًا وقياديًا - بالإضافة إلى جهات أخرى - في الدعوة إلى التظاهر في ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١٢.

• شباب حزب الجبهة:

وهم مجموعة شباب حزب الجبهة الديمقراطية الذي يترأسه أسامة الغزالي حرب، وهو معارض مصري ليبرالي انشق عن الحزب الوطني الديمقراطي اعتراضًا على "حالة الفساد ومحاولات توريث الحكم في البلاد" وتأسيس حزب الجبهة الديمقراطية الأحدث بين الأحزاب السياسية الرسمية في مصر عام ٢٠٠٧، وقاطع الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٠.

• مجموعة العدالة والحرية:

وهم شباب مؤسسة الجيل الجديد، وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتدعو إلى الحرية والعدالة ووجوب تمتع كل إنسان بحقوقه وحياته الأساسية بحسب بيانها التأسيسي.

• الجمعية الوطنية للتغيير

تأسست الجمعية الوطنية للتغيير في فبراير ٢٠١٠ بمبادرة من بعض الشخصيات الهامة قبل أن ينضم إليهم الدكتور محمد البرادعي. وكانت أهم أهدافها تغيير النظام القائم إلى نظام ديمقراطي، فبدأت العمل لبرنامج التغيير ذي المطالب السبعة، وهي:

- ١- إنهاء حالة الطوارئ.
- ٢- تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.
- ٣- الإشراف على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي.
- ٤- توفير فرصة متكافئة في وسائل الإعلام لكافة المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.
- ٥- تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.
- ٦- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تصفية اتساقا مع التزامات مصر طبقا للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين، التصويت في الانتخاب بالرقم القومي.
- ٧- ويستلزم تحقيق ذلك بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من الدستور وغيرها في أقرب وقت ممكن، انتهاء بإنشاء بدستور جديد يكفل لكل مصري حقه في الحياة الحرة الكريمة ويكون بداية لبرنامج إصلاح اجتماعي واقتصادي شامل، وبحيث يكون الشعب في النهاية هو السيد والحاكم.

• الجبهة الحرة للتغير السلمي.

وهي جماعة سياسية شابة، تسعى للتغيير السلمي، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للضغط على السلطة عبر دفع المواطنين لبناء إرادتهم لتحقيق الضروريات والسعي نحو الرفاهية.

وتمثلت أهداف الجبهة في:

- ١- دولة مدنية حديثة.
- ٢- دستور يحمي الحريات الشخصية والعامّة.
- ٣- العدالة الاجتماعية "الدفاع عن حياة كريمة ومعيشة آمنة للمواطنين".
- ٤- نزاهة العمليات الانتخابية العامة.
- ٥- تنقيح القوانين لصالح حقوق الإنسان.
- ٦- مراقبة أداء مؤسسات الدولة.
- ٧- دعم المنافسة العادلة في العملية الاقتصادية.
- ٨- إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية.

٩- دعم اللامركزية في إدارة الدولة.

١٠- حرية تداول المعلومات.

وبالإضافة إلى هذه الحركات والجماعات، ظهرت خلال هذه الفترة أيضاً بعض الحركات والجماعات الحقوقية والتي رفع بعضها شعارات ظاهرها مهني أو نقابي وتتبنى مطالب تبدو محددة أو حتى محدودة، لكنها تصب في المجرى العام لتيار التغيير الشامل لأنها تتمحور حول مطالب الحرية والاستقلال والضمانات المطلوبة للارتقاء بمهن رئيسية بما يليق بمكانة أصحابها وبشرف المهنة التي ينتمون إليها، مثل الحركات المطالبة باستقلال الجامعات أو باستقلال القضاء وغيرهما من الجماعات الكثيرة المماثلة التي ظهرت أخيراً أيضاً، وبكثافة لافتة للنظر. وقد شهدت الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير العديد من الأنشطة التي قام بها بعض منظمات المجتمع المدني للمطالبة بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق وكرامة الإنسان المصري. ونذكر من هذه الأنشطة على سبيل المثال:

❖ شهد عام ٢٠٠٣ بزوغ لجنة الدفاع عن الديمقراطية، التي يعتبرها الكثيرون مسئولة عن اتحاد قوى المعارضة المصرية، وطالبت اللجنة بإلغاء ٢٤ مادة من الدستور المصري للحد من سلطات رئيس الجمهورية.

❖ كما شهد عام ٢٠٠٤ انفراجة كبيرة فيما يتعلق بإنشاء جمعيات حقوقية، حيث تم الإعلان عن تأسيس أول تجمع للمنظمات المصرية لحقوق الإنسان، وإنشاء منبر الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي وأول منظمة عربية لمناهضة التمييز، وأول مركز إخواني لحقوق الإنسان، كما أقيمت أمام محكمة القضاء الإداري أول دعوى من نوعها لإقامة جمعية خيرية شيعية، كما تم إشهار جمعية الجنوب للتنمية وحقوق الإنسان بعد مرور أكثر من عام من طلب إشهارها، كما قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري بإشهار جمعية "أولاد الأرض لحقوق الإنسان" (٢٧).

❖ كما قامت المنظمات الحقوقية في مصر بدور ملحوظ خلال هذه الفترة للكشف عن ممارسات النظام السابق ضد حقوق الإنسان. ففي شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٤ إثر تفجيرات طابا أعلنت بعثة تقصى الحقائق التي شكلتها ثلاثة جمعيات حقوقية مصرية في تقريرها "صرخة للضمير المصري" حول حوادث التعذيب هناك أكدت فيه أن رجال الأمن المصريون اقتحموا بيوت الأهالي وهم ملثمون وألقوا القبض على الآلاف من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ وعرضوهم لأبشع أنواع التعذيب بدعوى البحث

عن متهم هارب يشتبه في وجود علاقة بينه وبين أحداث التفجيرات. من ناحية أخرى رصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان جملة من الانتهاكات الواقعة في الانتخابات البرلمانية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ بالتدخل الأمني والتزوير لصالح مرشحي الحزب الوطني.

❖ كما قامت العديد من منظمات المجتمع المدني المصرية بتنظيم مؤتمرات للمطالبة بالإصلاح السياسي للضغط على الحكومة المصرية لإجراء إصلاحات ديمقراطية عن طريق. ومنها على سبيل المثال: قيام مركز ابن خلدون بتنظيم مؤتمرين حاشدين للمطالبة بالإصلاح السياسي أحدهما بقطر بداية يونيو ٢٠٠٤ والآخر في نهاية يونيو ٢٠٠٤. كما قاد رئيس المركز تحركا مع عدة شخصيات معارضة للترشيح ضد الرئيس السابق.

❖ وفي عام ٢٠٠٤ قام مركز القاهرة لحقوق الإنسان بتنظيم مؤتمر موازي للقمّة العربية ببيروت صدر عنه وثيقة إصلاح تحت عنوان "وثيقة الاستقلال الثاني"، وبالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومجلة السياسة الدولية بتنظيم مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي القاهرة في يوليو ٢٠٠٤ الذي أصدر بدوره بياناً حول الإصلاح السياسي في مصر^(٢٨).

٢-١ أثناء وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير

تعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نموذجاً للدور الحيوي الذي قامت به بعض منظمات المجتمع المدني تجاه تعزيز الديمقراطية في مصر. فنتيجة الانتهاكات التي مارسها النظام السابق من اعتقالات وتعذيب بالإضافة إلى الفساد السياسي الذي اجتاح البلاد في نهاية فترة حكمه وتدهور الأحوال المعيشية للمواطنين، أطلقت العديد من الجماعات والجهات عبر الانترنت دعوة للتظاهر للمطالبة بعمل إصلاحات اقتصادية وسياسية في مصر. ومن هذه الجماعات: حركة شباب ٦ ابريل وحركة كلنا خالد سعيد وحركة شباب من أجل العدالة والحرية والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والجمعية الوطنية للتغيير الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير، بالإضافة إلى بعض شباب الإخوان المسلمين قبل أن ينضم إليهم باقي أعضاء الجماعة لاحقاً. وقد لبي الدعوة عدد كبير من جموع ومختلف طبقات المجتمع المدني بمصر. وخلال أيام الثورة لم يرغب المجتمع المدني عن الحدث، وأن كان دوره أصبح منصباً على:

- توثيق يوميات الثورة.
- رصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت ضد الثوار.
- تشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية لهم والتصدي لأي محاولات للاعتداء عليهم.
- المطالبة ببعض التعديلات الدستورية التي تخص الجمعيات الأهلية والمطالبة أيضا بالإفراج عن معتقلي المتظاهرات من شباب ٢٥ يناير.
- مراقبة الحكومة والتعهدات التي أخذتها على نفسها، وكذلك المطالبة بإصدار قانون لتداول المعلومات وتدفقها، إلى جانب وجود إطار قانوني يسمح للإعلاميين بممارسة عملهم بحرية.

كما تضامنت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لمساندة شريحة كبيرة من فئات المجتمع المتضررة من ثورة الغضب، والتي أثرت على ظروفهم المعيشية والاقتصادية وأصبحوا عاجزين عن توفير أقل احتياجاتهم اليومية بعد أغلقت المصانع والورش والأسواق أبوابها، وأصبحت آلاف الأسر في مهب الريح. ومن الجمعيات الأهلية التي عملت لمواجهة ذلك تحت شعار "معا للتكافل من أجل مصر:"

- الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة.
- جمعية الأورمان.
- جمعية رابعة العدوية.
- جمعية الباقيات الصالحات.
- جمعية مصر الخير.

٣-١ الرقابة على الانتخابات البرلمانية

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في عملية الرقابة على الانتخابات في مصر، حيث تم إنشاء ما يسمى الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات الذي يتكون من ثلاث منظمات تم تقسيم العمل فيما بينها نوعياً كما يلي:

أولاً: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية وهي المسنولة عن المراقبة الميدانية لجميع مراحل العملية الانتخابية.

ثانياً: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وهو المسئول عن مراقبة الأداء الإعلامي طوال الانتخابات سواء الإعلام المطبوع أو الإعلام المرئي.

ثالثاً: جمعية نظرة للدراسات النسوية هي المسنولة عن مراقبة الانتخابات من مدخل النوع الاجتماعي، أي مراقبة أداء المرشحات على مقاعد المرأة (الكوتا)، المقاعد عامة، والناخبات. كما يضم الائتلاف عدد يتراوح من ٣٥ إلى ٤٠ جمعية ومؤسسة محلية بمحافظات مصر تتولى مسئولية أعمال المراقبة الميدانية في هذه المحافظات.

وقد قام الائتلاف بمراقبة الانتخابات البرلمانية في مصر في عام ٢٠١٠ ورصد العديد من الانتهاكات التي مارسها النظام السابق من استخدام العنف والتزوير. كما قام الائتلاف بالمشاركة مع منظمات أخرى مثل الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي أيضاً بمراقبة الانتخابات البرلمانية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

كما أن الأمر لم يقتصر على الانتخابات البرلمانية، بل لعب بعض هذه المنظمات دور فيما يتعلق بالانتخابات المحلية، وهو دور غاية في الأهمية لاسيما في ظل ما يتضمنه ملف المحليات من فساد وإهدار للموارد. ففي الوقت الذي أحجمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن القيام بأعمال مراقبة الانتخابات المحلية في أبريل ٢٠٠٨ لعدة أسباب:

أولاً: غياب الإشراف القضائي الكامل والمستقل على الانتخابات باعتباره احد ضمانات إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، فهذا الغياب يؤدي إلى التلاعب بإرادة الناخبين ويشكك في نزاهة الانتخابات.

ثانياً: غياب التنافسية في العملية الانتخابية، إذ جرت الانتخابات وسط مقاطعة القوى السياسية الأخرى وتمثيل كبير للحزب الوطني مما حسم نتيجة الانتخابات قبل البدء فيها.

ثالثاً: استمرار العمل بقانون الإدارة المحلية وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إذ بمقتضاه تخضع المجالس الشعبية المحلية لسلسلة من حلقات البوصاية الإدارية مما يفقدها استقلاليتها.

وقد قامت كثير من الجمعيات الحقوقية بمراقبة انتخابات المحليات مثل الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات والتي قامت بمراقبة الانتخابات في ١١ محافظة وهي محافظات القاهرة - قنا - أسوان - القليوبية - الجيزة - دمياط - الفيوم - المنوفية - أسيوط - المنيا - الغربية. وكانت نتائج المراقبة كالتالي : ضعف شديد في الإقبال على الانتخابات والتدخل الأمني المكثف لحسم الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطني.

٢. الدور المتوقع لمنظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر

قبل الحديث عن الدور المتوقع لمنظمات المجتمع المدني تجدر الإشارة وباختصار إلى الإطار والمناخ العام لعمل هذه المنظمات حالياً في مصر، حيث أن هذه المنظمات تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تقف حائلاً دون قيامها بالدور المنوط بها، ومن ثم فإن إزالة كافة أو على الأقل بعض من هذه المعوقات سيساعد بشكل قطعي هذه المنظمات في القيام بالمزيد من الأنشطة الداعمة لتحقيق التنمية بصفة عامة والديمقراطية بصفة خاصة في مصر.

ومن هذه المعوقات ما يتعلق بالإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل تلك المنظمات، وطبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، وأخيراً أشياء وأمور متعلقة بالمجتمع المدني نفسه.

أما يتعلق بعلاقة منظمات المجتمع المدني والدولة فهذا يحدده القوانين والتشريعات المنظمة لعمل تلك المنظمات - والتي تم التعرض لها بالتفصيل في أجزاء سابقة من هذا الفصل - ففي كثير من الأحيان تكون هذه القوانين معوقة لعمل تلك المنظمات حيث أنها تحرم منظمات المجتمع المدني من الكثير من الصلاحيات والتي تحول بينها وبين تأدية دورها في خدمة المجتمع خاصة في المشاركة السياسية وفي عمليات الرقابة على دور الحكومة ومراقبة عمليات التحول الديمقراطي ومراقبة العمليات الانتخابية.

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني ذاته فهو قدرته على إقامة شراكات وشبكات من التعاون بين مختلف المنظمات وبين جميع الأطراف المشاركة والمنخرطة في عملية التنمية ، قدرته على تحديد أهداف واحتياجات المجتمع المحلي عن طريق قدرته على إرساء قواعد المشاركة الفاعلة بينه وبين المجتمع المحلي ، بناء الكوادر والقدرات ذات الخبرة في عمليات التخطيط والتنمية.

وبعد ثورة ٢٥ يناير ووضوح الدور الهام الذي كانت تلعبه منظمات المجتمع المدني وفي ظل أهداف الثورة من تحقيق مبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، ومن خلال انتخاب رئيس الجمهورية وحكومة جديدة يخلو عملها من الفساد والمصالح الشخصية. في إطار كل هذا من الممكن أيضاً أن تتغير النظرة إلى دور منظمات المجتمع المدني، وإعادة صياغة الأطر القانونية والتشريعية التي كانت في كثير من الأحيان معوقاً وليس منظماً لدور منظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء ما سبق هناك العديد من الأدوار المتوقعة لمنظمات المجتمع المدني والتي يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

• تعزيز الديمقراطية

يعتمد دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مبادئ الديمقراطية على مبدأ الحوار المجتمع والمشاركة الفاعلة وانخراط كافة الأطراف في كافة المراحل وحرية التعبير عن الآراء والتوجهات وحرية اختيار السياسة المتبعة، وإن دل هذا على شيء فهو يدل على أن منظمات المجتمع المدني تعمل في جو من الديمقراطية القائمة على حرية الرأي ومعرفة الحقوق وتداول السلطات ، وإنها تحارب الفساد وهيمنة الحكومات وتزواج المال والسلطة والمحسوبية والرشوة.

إن منظمات المجتمع المدني حين تعمل في بيئة خالية من القيود وهيمنة القوانين والتشريعات - والتي غالباً ما تكون قوانين معوقة أكثر من كونها قوانين منظمة - فإنها تسعى إلى زيادة المشاركة المجتمعية خاصة مع التحولات الاجتماعية والتغيرات التي تحدث في المفاهيم والأفكار والانفتاح على العالم الخارجي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة وعي المجتمع المحلي بعد الثورة بمفاهيم الديمقراطية وحرية المشاركة وصنع قرارات وأفكار تحدد مصيرهم وشكل مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة.

إن شكل وطبيعة مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات هو جوهر الديمقراطية وهذا يأتي عن طريق المشاركة المباشرة أو غير المباشرة والمقصود بذلك أن الديمقراطية تنقسم إلى قسمين :

ديمقراطية تمثيلية: وهي تعني أن الأفراد نختار من يمثلهم مثلما يحدث في مجلس الشعب والشورى ويتم ذلك عن طريق انتخابات حرة ومباشرة.

النوع الثاني وهو الديمقراطية التشاركية: وهو المشاركة الفعلية للأفراد في عمليات ومراحل المختلفة التي تخص كافة أنشطة الدولة والأخذ باستثماراتهم وتحملهم للمسئولية أيضاً.

ويرى البعض أن تفعيل مبادئ الديمقراطية يجب أن يقوم على كلاً المبدأين أي التشاركية والتمثيلية ولكن يتوقف هذا على عدة عوامل من أهمها الأطر الحاكمة والمنظمة ودرجة الوعي والثقافة والاستعداد لدى المجتمع المحلي للمشاركة في اتخاذ وصياغة القرارات، وقدرته على تحمل المسؤولية. وهذا ما يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي وبناء كوادر وقدرات محلية قادرة على المشاركة والانخراط في العمل الأهلي،

وزيادة الوعي السياسي والحقوقى لدى المواطن ومعرفة حقوقه وواجباته التي ينص عليها دستور بلاده وأيضا زيادة قدرته على تحليل الأوضاع الراهنة حتى يتسنى له القدرة على المشاركة ليس فقط في الحوار وإبداء الرأي ولكن في صياغة الأفكار والأهداف ، وأهم شيء وهو ثقافة الخلاف وتقبل الرأي الآخر واحترام رأى الجماعة أو رأى الأغلبية وهذه هي مبادئ الديمقراطية

• الدور السياسي

ويتمثل في ضرورة تفعيل الدور الرقابي الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالسياسة العامة للحكومة وكذلك البرلمان، وكذلك القيام بدور أكبر فيما يتعلق بمراقبة العمليات الانتخابية سواء البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية والكشف عن جميع المخالفات التي يمكن أن تحدث والدعوة إلى محاسبة المخطئين.

هناك أيضا دور هام يجب أن تؤديه مؤسسات المجتمع المدني وهو المشاركة في صياغة الدستور الجديد في مصر في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير والذي لم يتم صياغته حتى كتابة هذه الدراسة، وكذلك والتشريعات والقوانين والسياسات العامة. حيث يطالب العديد من منظمات المجتمع المدني والعديد من الناشطون السياسيون بضرورة أن يكون لمنظمات المجتمع المدني تواجد داخل اللجنة التأسيسية المنتخبة لصياغة الدستور.

• مكافحة الفساد السياسي والإداري

يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور هام في توفير الضوابط الرقابية على أداء الحكومة ومراقبة أداء المحليات، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في عملها، وكذلك المشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق، وتعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون. إضافة إلى دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربتة وفي الرقابة على القطاع العام.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني الإسهام في الحد وتقييد ظواهر الفساد في الحياة العامة من خلال:

❖ تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة لإصلاح النظام السياسي والإسهام في صياغة السياسات العامة.

❖ تعزيز علاقة المؤسسات الأهلية مع السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة والمتابعة القضائية لحالات الفساد، وتشكيل التحالفات لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الصالح.

❖ المساهمة في توفير المعلومات والمصادر القانونية التي تسهم بدور فعال في مراقبة التمويل السياسي للأحزاب أو للمرشحين للانتخابات للتأكد من التزامها بأعلى مستويات الشفافية.

❖ العمل على مطالبة الحكومات بنشر المعلومات حول قضايا الفساد لمساهمتها في نشر الوعي حول قضايا الفساد.

❖ نشر الوعي بين المواطنين بخطورة الفساد على مستوى الفرد والمجتمع وضرورة محاربته والقضاء عليه.

بالإضافة إلى الأدوار المتوقعة سالفة الذكر، هناك بعض الأدوار التي يمكن أن يسهم بها المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي المرغوب في مصر، وذلك مثل:

▪ ضمان استقلال السلطة القضائية وتمكين الجهاز القضائي ومراقبه أدائه، ومتابعة حالات الفساد التي تطرح أمامه لبحثها بما ينسجم مع احترام الحريات العامة والحقوق السياسية والمدنية للأفراد.

▪ المشاركة الفعالة في عمليات التخطيط والتنمية جنباً إلى جنب مع الحكومة والقطاع الخاص، مما يساعد أكثر على تحديد أولويات المجتمع واحتياجاته ومن ثم التوجيه الأمثل للاستثمارات بما يخدم صالح الوطن ويسهم في تحقيق حرياته ونهضته وتقدمه.

▪ يمكن للمجتمع المدني أن يكون له دور كبير في سياسات التعليم وطرح وجهات النظر والأفكار ووضع رؤى لتطوير التعليم وموافاة احتياجات لسوق العمل.

▪ هناك أيضاً الدور التنموي الخاص بالدفاع عن حقوق الفئات الخاصة في المجتمع مثل الطفل وما يتعلق به من قضايا مثل أطفال الشوارع وعمالة الأطفال، وكذلك حقوق المرأة، والمعاقين.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. إسماعيل سراج الدين، "التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني".
٢. أماني قنديل، "المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة"، القاهرة: مركز السياسات الإستراتيجية والسياسية، الأهرام، ٢٠٠٠.
٣. أماني قنديل، "مؤسسات المجتمع المدني .. قياس الفاعلية ودراسة حالات"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١١.
٥. العبدى صونيا، "المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر"، رسالة ماجستير مقدمة في قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، ٢٠٠٥.
٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠.
٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١.
٨. حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر .. مع إشارة الى الجمعيات الأهلية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.
٩. محمد العجاتي، عن المجتمع المدني والمجال العام: الحالة المصرية، سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي، الورقة (٦)، الجيزة، مصر، ٢٠١٠.
١٠. محمد صفى الدين خربوش، "التحول الديمقراطي في مصر"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ٢٠٠٥.
١١. مركز ابن خلدون، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٢. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، "الديمقراطية والتجديد في العالم العربي: اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي، اليونسكو، ٢٠١١.

١٣. يسري عزباوي، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز "فريد" للأبحاث بأسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، القاهرة، ٢٠١١.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Kameshwar, C. "GLOBAL CIVIL SOCIETY, GLOBALIZATION AND NATION-STATE", Paper presented at the ISTR Conference 2004 held at Toronto, Canada , p4.
2. Sandrine R. and Sally S. "Civil society as a contested field of meanings", International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 29, 2009 , p 474.
3. Stew Rokkn, "Models and Methods in the Comparative Study of Nation Building" in Imagination and Precision in the Social Sciences", London, 1972.
4. Wade T. Roberts, "The Uneven Globalization of Civil Society Organizations and the Consequences for Cross-National Disparities in Human Development", International Journal of Sociology and Social Policy, Vol . 25, 2005, p 18.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١. آليات وعوامل التحول الديمقراطي،
<http://30dz.justgoo.com/t1202-topic#2803>
٢. معتز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي العربي .. في طور تسلطية تنافسية،
http://menber1956.info/forum.php?action=view&id=12118&cat_id=22
٣. موقع ويكيبيديا على شبكة الإنترنت،
<http://ar.wikipedia.org>
٤. موقع أخوان أونلاين،
<http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=97660&SecID=373>

**المبحث الثامن : المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية والمنظمات
الحقوقية)**

ودوره فى التوعية والتثقيف السياسى

قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

تمهيد

لاشك أن المشاركة السياسية فى المجتمع والدولة هى حجر الأساس فى تطوير المجتمع وإعطائه طابعاً محدداً لهذه الدولة التى إما أن تتجه نحو الديكتاتورية أو نحو الديمقراطية والحرية الإيجابية.

ومن هنا تنشأ أهمية التثقيف والتوعية السياسية.

ويقع العبء الأكبر فى عملية التثقيف السياسى على منظمات المجتمع المدنى وبصفة خاصة الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية التى خرجت من عباءة العمل الخدمى والدعائى إلى المشاركة السياسية وتوجيه الجماهير والتدخل لدى الحكومات كقوة ضاغطة لتوجيه السياسات ناحية مطالب الجماهير ولا سيما عند المطالب بالتعديلات الدستورية فى مصر ٢٠٠٧ والوقفات الاحتجاجية المتواصلة والدعوة لإضراب ٦ إبريل ٢٠٠٨ ومشاركة العديد من المنظمات فيها وأخيراً قيام ثورة ٢٥ يناير والمشاركة فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية وذلك لما تتسم به من خاصية أساسية وهى الإنتشار الجغرافى والثقل الديموجرافى فى المجتمع حيث يصل عددها إلى ٣٠ ألف جمعية أهلية منتشرة فى كل أنحاء الجمهورية ابتداء من المدينة إلى أصغر قرية وتضم فى عضويتها أكثر من ثلاثة ملايين عضو بجانب ملايين المواطنين الذين يتلقون خدماتها المتعددة وهى أكثر مؤسسات المجتمع قدرة على النفاذ إلى أعماق المجتمع والتواصل مع الجماهير.

لذلك فقد رأت الباحثة دراسة هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

- أولاً : البحث فى مفهوم الثقافة والثقافة السياسية .
- ثانياً : مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية .
- ثالثاً : أنواع حقوق الإنسان .
- رابعاً : منظمات حقوق الإنسان فى مصر .
- خامساً : رصد لحقوق الإنسان ودور المنظمات الحقوقية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير .
- سادساً : الآليات التى تحقق الفعالية للعمل الحقوقي .
- سابعاً : عرض لبعض تجارب المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان .

أولاً : البحث فى مفهوم الثقافة والثقافة السياسية :

قبل التعرض لمفهوم الثقافة السياسية لا بد من تحديد مفهوم الثقافة بصفة عامة كما

يلى :

تعريف الثقافة :

- عرف (٢٠٠٢) clare^(١) الثقافة بأنها مجموعة القيم الأساسية والمدرجات والسلوكيات ، التى يتعلمها الفرد من المجتمع الذى يعيش فيه من خلال العلاقات العائلية والعمل والبيئة المحيطة .
- وعرف (2003) Kotler^(٢) البيئة الثقافية بأنها "تشمل المؤسسات والقوى المختلفة التى تؤثر على القيم الأساسية لأفراد المجتمع وعلى مدرجاته وتفضيلاته وسلوكياته فالمجتمع هو الذى يرسم ويحدد معتقدات وقيم أعضائه .
- وفى تعريف آخر لهناء زهران (2004)^(٣) بأن الثقافة من صنع الإنسان وتمثل مجموعة خبراته وهى نتيجة لما يمتاز به من قدرات تمكنه من الكشف والإختراع والإبتكار وهى سلوك يتعلمه الفرد نتيجة وجوده فى جماعة لها مثلها وتقاليدها وعاداتها وقوانينها وهى تنتقل من جيل إلى جيل ومن مجتمع إلى مجتمع عن طريق الإتصال والإحتكاك غير المباشر بالكلمة المسموعة أو المقروءة .

ومن هذه التعريفات أمكن للباحثة إستخلاص بعض النقاط الهامة لمفهوم الثقافة

وهى :

- (١) الثقافة عملية معرفية أى معرفة الفرد لكل ما يدور حوله فى المجتمع سواء المحلى أو الدولى .
- (٢) الثقافة عملية مكتسبه أى يحصل عليها الإنسان من البيئة المحيطة (الأسرة ، المدرسة ، المجتمع ، وسائل الإعلام ، منظمات المجتمع المدنى . . . الخ) .
- (٣) لا بد أن تترجم الثقافة فى صورة سلوكيات ومواقف للفرد تجاه قضايا معينة مثل القضايا الاجتماعية والقضايا السياسية .
- (٤) إن الثقافة تلعب دوراً كبيراً فى تنمية البشر وإعدادهم للعمل ، وهى بهذا الدور تؤثر تأثيراً كبيراً فى التنمية بمختلف أنواعها .

(٥) إن الثقافة لها مجالات متعددة ومتراصة تشمل الثقافة العلمية والثقافة الدينية والثقافة الفنية والثقافة السياسية وهي ما تهتمنا في هذه الدراسة .

وفي محاولة للباحثة لتعريف الثقافة السياسية فهي :

" تراكم المخزون المعرفي لدى الفرد عن ما يدور حوله تجاه السياسة الداخلية والخارجية في وطنه وترجمة هذه المعرفة إلى وعي سياسي متكامل وإلى سلوكيات إيجابية يعبر بها عن رؤيته السياسية وإلى مشاركته في عملية التحول الديمقراطي".

وتنشأ أهمية الثقافة السياسية الحقيقية من منطلق أن المشاركة السياسية في المجتمع والدولة هي حجر الأساس في تطوير المجتمع وإعطائه طابعاً مجدداً لهذه الدولة التي إما أن تتجه نحو التسلط أو نحو الديمقراطية والحرية الإيجابية .

وتعتبر المنظمات المعنية بحقوق الإنسان من أكثر منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور هام وفعال في عملية التنقيف والتوعية السياسية إذ أنها تمثل أهم قنوات المشاركة الشعبية حيث أن أعضائها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للإنخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية ، ولها دورها الهام في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الإمكانيات الضرورية في سبيل تحقيق هذا الهدف لذلك ستفرد لها الباحثة النقطة التالية .

ثانياً : مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية :

يرجع المفكرون والمجتهدون والناشطون في مجال حقوق الإنسان أصولها إلى الأديان السماوية والتقاليد البشرية والقانون الطبيعي أو الوضعي ، ولكن أيا كان الحال ما يجمع بينهم أن مبادئ الحقوق والحريات الأساسية ضرورة قصوى لسلامة الإنسان وأمنه وإحترام كرامته وحقه في العيش الكريم .

أن كلمة حقوق الإنسان كلمة عامة ، وهي تعني الحق الثابت لكل فرد بصفته الإنسانية ، وهذه الصفة التي تشكل كيانه وتجسد ذاته البشرية تكسبه حقوقاً طبيعية لا يجوز فصله عنها ولا مجال لحرمانه منها ، لكونها جزءاً من أدميته ، فهي لصيقة به متغلغلة في أعماقه مترسخة في كيانه المادي والمعنوي .

وإنطلاقاً من هذه القيمة الرفيعة لحقوق الإنسان وذيوع المصطلح في الأوساط الشعبية والرسمية وفي الخطاب المدني والأكاديمي والسياسي والدولي ، وفي ظل إختلاف الرؤى ، تنوع مفهوم حقوق الإنسان .

وقبل إستعراض التعريفات المختلفة لحقوق الإنسان نجد أن هناك عنصرين يتعلقان بهذا المفهوم وهى :

- أ - حداثة مفهوم حقوق الإنسان ، وذلك لأن هذا المفهوم لم يتم إستخدامه إلا حديثاً حيث كان مصطلح الحقوق أكثر تداولاً دون ربطه بالإنسان .
 - ب - صعوبة التوصل إلى مفهوم محدد لحقوق الإنسان يحظى بإتفاق عام .
- وقد عرف بعض المفكرين مفهوم حقوق الإنسان بأنها مجموعة القواعد الدولية التى تتضمن حرية شخص الإنسان ورفاهيته .
- وقريب من هذا التعريف ذلك الذى يقرر أنه مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة وغير المكتوبة والتى تكفل إحترام الإنسان وتقدمه وإزدهاره .^(٤)
- ويلاحظ على كلا التعريفين إقتصارهما على الجانب القانونى ووضع القواعد بالرغم من تضمين حقوق الإنسان أبعاداً متعددة إجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها .

ويعرف تقرير التنمية الإنسانية لحقوق الإنسان بأنها " كافة الحقوق والواجبات والإلتزامات الأخلاقية التى تكفل للإنسان الحرية فى تعزيز قدراته وتوسيع خياراته المشروعة ليعيش حياة كريمة فى جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال مجتمع ينعم هو الآخر فى إطار من الشرعية بالحرية والإستقلال والقدرة على تحقيق التنمية فى كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ."^(٥)

ويعتبر تعريف تقرير التنمية الإنسانية لحقوق الإنسان هو التعريف الجامع الشامل من بين التعريفات الأخرى ومن دراسة هذه التعاريف يمكن إستخلاص الأنواع المختلفة لحقوق الإنسان وهى :

ثالثاً : أنواع حقوق الإنسان :

تنقسم حقوق الإنسان إلى :

(١) الحقوق المدنية :

- أ - الحق فى الحياة : وهو من أهم الحقوق الطبيعية للإنسان وقد جاءت أحكام القانون الدولى لحقوق الإنسان مؤكدة على قدسية هذا الحق وضرورة حمايته وتأمينه لكل الناس .

ب - الحق فى عدم التعرض للتعذيب : حرصت المواثيق الدولية على التأكيد على ذلك الحق لما شهدته الإنسانية من ويلات الحروب ، خاصة الحرب العالمية الثانية .

ج - الحق فى الحرية والسلامة الشخصية : وهذا الحق يقتضى على السلطات العامة ألا تعيد حرية أى فرد إلا لأسباب واضحة وبموجب نص محدد فى القانون ، وينبغى أن يتمتع المواطن بحريته الشخصية ، ويضمن هذا الحق مجموعة من الحقوق الأخرى منها (الحق فى حرية الضمير ، والتفكير والإعتقاد والحرية الشخصية ، وحظر القبض والإعتقال التعسفيين .

د - الحق فى الزواج وتكوين الأسرة : يؤكد هذا الحق على أهمية الأسرة كوحدة أولى فى المجتمع وأهمية الزواج كحق طبيعى للإنسان ، كما يؤكد على حق الأسرة فى الحماية من قبل المجتمع والدولة ، ويساوى ذلك الحق الممنوح للرجال والنساء فى سن الزواج دون تمييز لأى سبب .

(٣) الحقوق السياسية^(١) :

أ - حرية الرأى والعقيدة : ويتضمن هذا الحق حرية التعبير عن الرأى وحرية الصحافة والإعلام والحرية فى تكوين الجمعيات .

ب - الحق فى تكوين الأحزاب وجماعات الضغط : يجى هذا الحق مجسداً لمفهوم التنشئة السياسية ، وهى تتميز بالإستمرارية ، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها عبر مراحل حياته المختلفة ، وتستهدف نقل الثقافة السياسية من جيل لجيل .

ج - الحق فى انتخابات حرة نزيهة : تتلق الأنظمة الديمقراطية على أن الإدلاء بالأصوات فى الإنتخابات ليس فقط حقاً بل هو واجب فى آن واحد إذ أنه يعبر عن مشاركة المواطنين السياسية الفعالة بهدف إختيار الحكام والنواب فى البرلمان والمساهمة فى صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر .

د - الحق فى المساواة وعدم التمييز : وهى تعنى التماثل العام بين الأفراد وهى تستخدم بمعنىين أولهما : معنى وهو عدم التمييز بين الأفراد فى الحقوق والواجبات لأى سبب كان تأسيساً على مقولة أن الأفراد يولدون متساويين وثانيهما : توزيعى ويقصد به توخى المساواة عند توزيع السلع الاقتصادية والفرص الإجتماعية والحقوق السياسية بين الناس .

د- **الحق في المماكمات العادلة :** ويعنى التسليم بهذا الحق الأصيل للإنسان في كافة التشريعات الوطنية والدولية على حد سواء وإن اللجوء إلى القوانين والمحاكمات الإستثنائية بموجب ما يعرف بقوانين الطوارئ لا ينبغي أن يكون إلا في ظروف إستثنائية مثل الحروب ويتضمن هذا الحق عدم اللجوء إلى القبض التعسفى ، الحق فى توكيل محامى ، الحق فى إبلاغ أسرة المتهم بالقبض عليه . . الخ .

(٣) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٧) :

أ - **حق العمل :** حيث أن لكل شخص حق فى العمل وفى إختيار عمله والحق فى الراحة وأوقات الفراغ .

ب - **الحق فى العيش الكريم :** ويعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية للإنسان ولتحقيقه لابد من توافر ما يلى : الحصول على عمل منتج ودائم ، الحصول على أجر أو دخل يسمح بتحقيق مقومات العيش الكريم .

ج - **الحق فى التعليم :** يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لملاحقة التطور حيث تمثل العملية التعليمية إستثماراً للموارد البشرية لأنها تزود الإنسان بالقيم المختلفة إلى جانب المعرفة المهنية والتخصصية ، بما يمكن الإنسان من الإرتقاء بمستواه من ناحية والمساهمة فى بناء مجتمعه من ناحية أخرى .

د - **الحق فى التجمع وتكوين النقابات :** يتضمن هذا الحق حرية الإجماعات وحرية تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والإتضام إليها من أجل حماية مصالحه .

هـ - **الحق فى التأمين والضمان الإجتماعى :** وبصفة خاصة فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ، أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه .

ز - **الحقوق الثقافية :** وهى تركز على عدد من الحقوق منها الفردية والجماعية مثل حرية الإبداع .

وتعتبر مراكز حقوق الإنسان فى مصر هى المنوطه بالعمل الحقوقى وبنشر ثقافة حقوق الإنسان وهو ما سنتناوله الباحثة فيما يلى :

رابعاً : منظمات حقوق الإنسان فى مصر :

شهد قطاع منظمات حقوق الإنسان المصرى نمواً متزايداً منذ منتصف السبعينات وحتى عام ٢٠١١ حيث نشأت حوالى ١٣١ منظمة غير حكومية منوطة بحقوق الإنسان (وذلك وفقاً لآخر إحصائية لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية) وذلك من إجمالى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر ٣٦٢٥٧ بنسبة ٣٦% وفى رأى الباحثة تعتبر هذه النسبة ضئيلة جداً بالمقارنة بالدول المتقدمة وبأهمية الدور الذى تقوم به هذه المنظمات .

(١) الأهداف الرئيسية لمنظمات حقوق الإنسان فى مصر :

وفقاً للنظم والوثائق الأساسية واللوائح الداخلية التى نشطت هذه المنظمات فى ظلها ، يمكن تصنيف أهداف هذه المنظمات إلى^(٨) :

أ - تقديم المساعدة القانونية للمنتهكة حقوقهم سواء بإسداء المشورة القانونية ، أو بتنظيم قيام المحامين المتطوعين للدفاع عن ضحايا هذه الانتهاكات ، وتتبنى غالبية منظمات حقوق الإنسان هذا الهدف .

ب - الرصد والتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على رفعها ، عبر عدة وسائل منها عمل تقارير عنها ونشرها فى أوساط رأى العام ورفعها للمسئولين ، وإرسالها للمنظمات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان .

ج - تنمية وعى المواطنين بالحقوق القانونية والسياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية وتلتقى حول هذا الهدف أغلبية منظمات حقوق الإنسان . وقد كان لهذا الهدف دور كبير فى قيام ثورة ٢٥ يناير .

د - توثيق المعلومات والتقارير والأبحاث فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأبرز مثال على ذلك الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التى دشنت موقعاً على شبكة الإنترنت عام ٢٠٠٤ وتقوم من خلاله بتجميع إصدارات المؤسسات الحقوقية فى مصر والمنطقة العربية ضمن موقع واحد .

هـ - توثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات الفاعلة فى مجال حقوق الإنسان ومن أهم المنظمات الناشطة فى هذا الإطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

و - تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والترويج لها ، وخير مثال لذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

ز - يضاف إلى هذه الأهداف الرئيسية أن هناك عدداً من المنظمات تتبنى بصيغ مختلفة هدف تغيير البنية التشريعية للقانون المصرى التى قد لا تتسق مع الدستور المصرى والموثيق الدولية لحقوق الإنسان .

(٣) محددات فاعلية عمل منظمات حقوق الإنسان في مصر :

هناك العديد من المعوقات والصعوبات والمحددات تحول دون تحقيق الجمعيات الأهلية والحقوقية في مجال نشر وتعزيز الثقافة السياسية توردها الباحثة في :

أ - غياب الديمقراطية :

ويعتبر غياب الديمقراطية هو المشكلة الأولى لأنه لا يمكن ممارسة الحقوق والحريات وإحترام حقوق الإنسان وإمكانية ممارستها وضمانها في ظل نظام غير ديمقراطي ، فالديمقراطية هي المناخ الطبيعي الذي يوفر للمواطنين حقوقهم وحرياتهم .

ب - الأمية وضعف الوعي السياسي :

تعد الأمية من أكبر عوامل التأخر في مختلف مجالات الحياة ، وهي العقبة التي تصطدم بها ويتحطم عندها الكثير من مشاريع التنمية ، فنجد غالبية المواطنين فاقدين الوعي السياسي ، ومعرفة حقوقهم و مطيعين للحكام بل أن جيلاً بأكمله قد آلف حياة الإنقياد والولاء وأصبح من الصعب عليه التغيير وتفكيره لا يرقى إلى إدراك أن لهم حقوقاً يجب على الحاكمين صياغتها ورعايتها^(١) .

وأكبر دلالة على ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة فقد كان نسبة الذين أدلوا بأصواتهم ٤٦% فقط من مجموع الناخبين ، وتعتبر نسبة ضئيلة جداً تدل على غياب الوعي السياسي .

ج - عدم الإنفاق على مفهوم واضح لحقوق الإنسان :

فقد اختلف مفهوم حقوق الإنسان في العديد من الكتابات والمؤلفات ، الأمر الذي يحيط المفهوم بنوع من اللبس والغموض ، مما يولد مشكلة في إحتواء هذه المفاهيم مثل مفهوم الحاجات الأساسية ومفهوم الحريات .

د - التمويل الأجنبي :

تعد إشكالية التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان في مصر إحدى الإشكاليات الجوهرية التي تعاني منها هذه المنظمات ، وذلك في إطار تطور المجتمع المدني والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة ، وضعف التمويل المحلي ، وروية الحكومة للدور الذي تقوم به هذه المنظمات بالإضافة إلى القيود القانونية التي تحيط بدور هذه المنظمات .

ويثار فى هذا السياق عدداً من الإنتقادات خاصة بمدى إستقلالية هذه المنظمات تجاه الجهات المانحة فى صياغة مشروعاتها وسياساتها^(١٠) .
ولقد كان لثورة ٢٥ يناير دوراً واضحاً تجاه عملية التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى .

د- العمل التطوعى وتنمية الموارد المحلية :

يعتبر النزوع للعمل التطوعى مكوناً رئيسياً فى ثقافة بناء المؤسسات المدنية ، وعلى الرغم من تزايد عدد المبادرات التطوعية وتنوعها فيما يتعلق بالبنية الأساسية للمجتمع المدنى منذ منتصف التسعينات ، إلا أن العمل التطوعى ما زال محدداً من عدة زوايا فالغالبية الساحقة من المؤسسات المدنية تتمركز حول شخص واحد ، تعاونه دائرة ضيقة ويرتبط بذلك ضعف قيمة العمل الجماعى والنزوع إلى الفردية^(١١) .

خامساً : رصد لحقوق الإنسان ودور المنظمات الحقوقية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير :

الوضع قبل الثورة :

كسرت مصر المواثيق العالمية لحقوق الإنسان من قوانين ومواثيق الأمم المتحدة مروراً بحقوق الإنسان الملحقه بهذه القوانين وأصبح رصيدها فى إحترام الإنسان لا تزيد عن الصفر إن لم يصبح رصيدها سلبياً .

لقد إتسمت حقوق الإنسان فى مرحلة ما قبل الثورة بالبؤس الشديد ويكفى للدلالة على ذلك الإطلاع على تصنيف مصر فى التقارير الدولية المعنية برصد وضعية حقوق الإنسان والتي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة والتي كان آخرها نتائج الإستعراض الدورى الشامل لحالة حقوق الإنسان فى مصر والتي أجريت فى جنيف بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام ٢٠١٠ أو تقارير وشهادات المنظمات غير الحكومية الدولية والمصرية .
حيث إتسم المناخ فى مصر بشيوع سياسة الإفلات من العقاب ، وغياب المحاسبة عن إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب وسوء معاملة المحتجزين والمسجونين ، والتوسع فى الإعتقال التعسفى الطويل ، وسوء إستخدام السلطة من جانب الأجهزة الأمنية ، وبعض حالات الإختفاء لشخصيات عامة ، وشيوع المحاكمات غير العادلة أمام محاكم إستثنائية مثل محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية ، وتطبيق حالة الطوارئ بتحويلها من حالة إستثنائية إلى حالة دائمة ، وتأميم الحق فى التنظيم بالنسبة للأحزاب السياسية ، والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن مصادرة الحق فى المشاركة السياسية ، وحق المواطنين فى إنتخاب ممثليهم فى حرية وشفافية ، وإنتهاك الحق فى حرية الرأى والتعبير

والتضييق على مؤسسات الإعلام ، وتجاهل التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان ، هذا بالإضافة إلى تدهور مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الحق فى التعليم والصحة وحقوق العمال وإستمرار تهيمش بعض الفئات مثل المرأة والطفل والأقليات الدينية (١٢) .

ويوصف عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك بعهد العداء بين النظام والمجتمع المدنى المصرى ، فقد تعرضت منظمات المجتمع المدنى لكثير من القوانين المقيدة لقدرتها على العمل من أجل الترويج للحرية والديمقراطية ، فبالإضافة إلى قانون الطوارئ الذى يسمح للحكومة بالتدخل فى شئون منظمات المجتمع المدنى هناك قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى يعطى وزارة الشئون الاجتماعية سلطة واسعة تمكنها من تنظيم وحل ومراقبة مصادر التمويل الخاصة بتلك الجمعيات ، كما يحرم هذا القانون على الجمعيات الأهلية أن تمارس أى نشاط سياسى .

وتسمح الطبيعة الغامضة للقانون للسلطة التنفيذية بحل المنظمات الأهلية بقرار إدارى إذا ما تعارضت أنشطتها مع الآداب العامة أو النظام العام أو المصالح القومية للدولة ، أو إذا مثلت أى إنتهاكات للتوافق الإجتماعى .

(وترى الباحثة أن هذه كلها ألفاظ مطاطة غير محددة الأبعاد تسمح للدولة أن توقف نشاط أى جمعية إذا تجاوزت أياً من الخطوط الحمراء للنظام وخاصة النظام الحاكم) .

كما تمتلك وزارة الشئون الاجتماعية الحق فى تعيين مجلس إدارة تلك الجمعيات حتى تضمن السيطرة الكاملة عليها . وقد أدت تلك القوانين التشريعية المقيدة إلى قيام بعض الجمعيات بممارسة النقد الذاتى وتجنب الحياة السياسية ، ودفعت البعض الآخر إلى التحايل على هذه القوانين عن طريق تسجيل نفسها كشركات مدنية لا تقع تحت طائلة وزارة الشئون الاجتماعية (مثل مركز ابن خلدون ، ومؤسسة فريدرش نومان) .

وفى ظل النظام البائد تعاملت الحكومة مع المنظمات الأهلية والحقوقية من خلال إستراتيجيتين هما (١٣) :

- الإستراتيجية الأولى هى إستراتيجية المواجهة والتضييق وشن الحملات العنيفة والإعتقالات .
- وبالتوازي كان هناك إستراتيجية ثانية تنطوى على محاولات الإحتواء والإستيعاب والتفاهم وكان مضمون هذه الإستراتيجية الإعتراف بدور هذه المنظمات ووجودها ، ولكن دون الإعتراف القانونى بها .

وتعتبر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أكثر المنظمات تأثراً بكلتا الإستراتيجيتين بحكم كونها المنظمة الأم للمنظمات المصرية لحقوق الإنسان ، فقد تأثرت فاعلية هذه المنظمة بالإستراتيجية الأولى والتي أخذت شكل الإجهاد والتعقب الأمنى إلى جانب الإجهاد القانونى ، وكذلك الإعتقال المباشر .

ولقد كان من أخطر الأشياء السلبية قبل الثورة هو تناول وسائل الإعلام لدور المجتمع المدنى والمنظمات الحقوقية سلبياً أو على أفضل تقدير تعطيماً ، ولكن ما إن تتجاوز إحدى المنظمات بعض الخطوط الحمراء وخاصة السياسية حتى تتعرض لحملة شرسة بدعم من الحكومة موجهة لها أصابع الاتهام بالعمالة والخيانة وتهديد الوحدة الوطنية ، وكان يقود هذه الحملات شخصياً الرئيس المخلوع حيث سبق له إتهام بعض منظمات المجتمع المدنى بتلقى معونات من جهات مشبوهة كما أنهم حركة كفاية بالعمالة وتلقى دعم خارجى دون أن تقدم أجهزته الأمنية دليلاً واحداً يدعم إتهاماته الكاذبة وغالباً ما تنجح تلك الحملات فى الإساءة إلى منظمات المجتمع المدنى خاصة إذا صدرت من رئيس دولة من المفترض أنه لا يكذب على شعبه .

لقد تم خلال الفترة التى حكم فيها مبارك محو وطمس ممنهج لأى هوية أو فكر سياسى والتنكيل بالنشطاء السياسيين لإسكات صوتهم مما أتى بالسلب على الثقافة السياسية للمواطن المصرى الذى إبتعد عن النشاط العام لعلمه بكم التزوير والفساد الذى يحيط بالمؤسسة السياسية وقناعته بعدم جدوى المشاركة السياسية .

الوضع بعد الثورة :

قامت ثورة ٢٥ يناير لتطهر الفساد وتمحو كل الظلم الواقع على المصريين وتتيح الحرية وتعيد صياغة القرار لصاحبه الشرعى وهو الشعب ليتخذ قراره الحر بنفسه ويمحور توجهات الدولة فى الفترة المقبلة .

أنت الثورة لتنشأ دولة حديثة ينعم أهلها بالرفاهية الثقافية والمادية والعدل الاجتماعى والمساواة ، أنت لتبنى مجتمع مصرى جديد لا أفضلية فيه لأحد إلا بالعمل وليست الوساطة فيه هى الكلمة السحرية ، أنت الثورة لتؤرخ لعهد جديد تكون فيه الصدارة عن طريق إتاحة الإمكانيات لأبنائها ليتفوقوا علمياً وأدبياً وتكنولوجياً ، ويتثقفوا بكافة الثقافات وخاصة الثقافة السياسية .

ومن المغالطات التاريخية أن ثورة ٢٥ يناير قامت بين ليلة وضحاها ، من مجرد إشعال فتيلها عبر الموقع الاجتماعى "الفيس بوك" ، ولكنها جاءت نتيجة تراكم النضالات والحركات الاحتجاجية مع تنامى القمع الشرطى ، وتعتبر أحد المفجرات الأساسية هى قضية

حقوق الإنسان الغائبة والتي تجلت قبل الثورة فى قضية مقتل خالد سعيد بأيدى الجهاز الأمنى .

وسيسجل التاريخ إن الجمعيات والمنظمات الأهلية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان فى مصر قد لعبت دوراً رئيسياً فى حشد رأى العام ضد النظام السابق وفى العمل على إسقاطه وذلك كله بالمخالفة للقوانين المقيدة للنشاط السياسى والأهلى التى كانت ولا تزال تمنع إشغال هذه الجمعيات والمنظمات بالعمل السياسى ، ولو كانت هذه الجمعيات والمؤسسات قد إتبعَت القانون خلال الأعوام الماضية لما كانت هناك ثورة .

لقد كان لهذه الجمعيات والمنظمات دوراً رائداً فى نشر التوعية السياسية وهو دور يجب أن يقدره المجتمع ويعطيه حقه كاملاً ويسعى لتطويره وتنظيمه دون تقييده بالكامل .
وقد حصرت الباحثة دور المنظمات الأهلية والحقوقيين بعد ثورة ٢٥ يناير فى عدة نقاط هى :

- ١- الدفاع القانونى عن حقوق الشهداء والمصابين .
- ٢- تتبع قضايا الفساد لرموز النظام السابق وإثارتها قانونياً أمام الرأى العام .
- ٣- تشكيل لجان تقصى الحقائق بشأن شهداء الثورة والمصابين .
- ٤- تشكيل تحالفات وإئتلافات لرد الأموال المهربة للخارج .
- ٥- الرقابة على أداء الحكومة .
- ٦- توعية أفراد المجتمع بحقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
- ٧- تأصيل مفهوم الديمقراطية من خلال التعليم والتدريب والمشاركة فى إتخاذ القرارات التى تمس المجتمع بشكل ديمقراطى .
- ٨- القضاء على الأمية السياسية .
- ٩- التوعية القانونية المنظمة للمواطنين للمشاركة فى الإستفتاء على تعديل الدستور والإنتخابات البرلمانية وإتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لنجاح الإستفتاء .
- ١٠- توعية المواطنين للمشاركة فى الانتخابات الرئاسية والإشتراك فى العملية التنظيمية للإنتخابات ، وذلك بشرط عدم التدخل فى توجيه الناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح بعينه .

وفى هذا السياق فقد أكد جيمى كارتر الرئيس الأمريكى السابق ورئيس مركز كارتر للسلام والتنمية أن هذه هى أول مرة فى تاريخ مصر يتم فيها إنتخاب رئيس الدولة من قبل

الشعب مباشرة فى إنتخابات تنافسية ، واصفاً العملية الانتخابية بأنها ناجحة وسليمة ومشجعة وتقبلها الشعب المصرى، كما أشاد كارتر فى المؤتمر الصحفى بالشعب المصرى وحماسه للإدلاء بصوته فى الإنتخابات مؤكداً أن الإنتهاكات التى تم رصدها بالعملية الانتخابية عشوائية ولا يمكن إعتبارها مقصودة.

وقال أنه عند إنتهاء العملية الانتخابية ووجود حكومة جديدة سيكون لمصر نظام ديمقراطى به إحترام لحقوق الإنسان والحريات والأقليات^(١٤).

سادساً الآليات التى تحقق الفعالية للعمل الحقوقى :

هناك عدداً من الآليات والوسائل التى يمكن طرحها لتفعيل قدرات الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتوعية والتثقيف السياسى ويمكن تقسيمها إلى :

آليات خاصة بحقوق الإنسان :

(١) تأسيس حقوق الإنسان فى الدستور :

على الرغم أن دستور عام ١٩٧١ ضم بياناً إختص بالحقوق والحريات العامة إلا أن هذه الحقوق الدستورية تم الإتفاق عليها من جانب الحكومة سواء بإصدار تشريعات تقيد من محتوى هذه الحقوق ، أو من خلال فرض حالة الطوارئ بشكل منهجى متواصل والتى أعطت صلاحيات شبه مطلقة للسلطات التنفيذية والأجهزة الأمنية فى العصف بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين .

ولهذا فلا بد أن يكون لحقوق الإنسان فى الدستور الجديد مكانتها الخاصة والمتميزة بحيث تكون جزءاً رئيسياً فى النظام العام ، ومقوم من مقومات الدولة المصرية ، ولذلك يجب صياغة وإعتماد وثيقة منفصلة لحقوق الإنسان تتمتع بمنزلة خاصة فى الدستور ، وألا يتم الإنتقاص منها بأى شكل من الأشكال ، وأن تحظى هذه الوثيقة بتوافق القوى الوطنية والسياسية والمجتمعية بما يمنحها الشرعية المطلوب توافرها فيها^(١٥).

(٢) إستقلال القضاء والنيابة العامة :

يجب على الدولة الإلتزام بحماية حقوق الإنسان وتقديم كافة السبل لإتصاف ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان عبر كافة مؤسساتها القضائية والنيابية والتنفيذية ، وفى هذا الإطار يأتى توافر مقومات إستقلال القضاء والنيابة العامة فى مقدمة الأولويات المطروحة بهدف ضمان إنتهاء سياسة الإفلات من العقاب والحصانة من المحاسبة التى سادت مصر على

مدار العقود السابقة ، بحيث أصبحت إنتهاكات حقوق الإنسان واقع يومي شديد الوطأة على الشعب المصرى الذى حرم على مدار عقود طويلة من توافر الحد الأدنى من العدالة والإنصاف .

(٣) تعليم حقوق الإنسان كحق أصيل والنزاهة من جانب مؤسسات الدولة :

أن تعليم حقوق الإنسان هو حق للمواطنين وواجب ليس فقط على الدولة بل وعلى كافة مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات التعليمية . إن تعليم حقوق الإنسان هو الضامن الأكبر لإستقرار الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى .

(٤) التمكين القانونى للمواطن المصرى والفئات الأكثر تهميشاً :

يعرف التمكين القانونى بأنه توفير الخدمات القانونية والقضائية من أجل تمكين المواطنين الأكثر تهميشاً وفقرأ من إستخدام القانون والوصول للمؤسسات القضائية لحماية حقوقهم الأساسية وتمكينهم من المشاركة الفعالة فى الأنشطة الاقتصادية والسياسية للمجتمع . ويتم التمكين القانونى من خلال الوسائل التالية ^(١٦):

- أ - توفير المساعدة والدعم القانونى للمواطن فى مختلف المحافظات عبر دعم وتقوية شبكة المحامين المتطوعين ونقابات المحاماه بالشكل الفعال ، بحيث يستطيع الغير قادر إتخاذ الإجراءات المطلوبة للنظم القانونى فى حال تعرض حقوقه للإنتهاك .
- ب - توفير برامج التوعية القانونية والدستورية والحقوقية فى الإعلام والمؤسسات التعليمية ومنظمات العمل المدنى .
- ج - توفير الدعم اللازم للمجلس القومى لحقوق الإنسان بحيث يكون له فروع فعالة فى مختلف المحافظات .
- د - وضع خطة زمنية بما يضمن حيابة كل مواطن مصرى الهوية الرسمية والأوراق الثبوتية اللازمة لضمان تمتعه بالشخصية القانونية التى تمكنه من التفاعل مع المؤسسات القانونية والقضائية .
- هـ - توافر الضمانات الدستورية والتشريعية والقضائية لتنفيذ أحكام القضاء بشكل فعال ودون تمييز بين المواطنين .

آليات خاصة بعمل المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية :

(١) إعتبار المنظمات غير الحكومية شريك رئيسى فى دعم ونشر ثقافة حقوق

الإنسان

(٢) إعداد التقارير الدورية والبحوث داخل المنظمة بالتعاون مع الخبراء المتخصصين ، وهذه التقارير يجب أن تتوافر فيها عدد من السمات الرئيسية وهي (١٧) :

أ - معلومات وبيانات موثقة وحديثة عن القضايا الحقوقية التى تتصدى لها المنظمة .

ب - الإلتزام بجوهر القضية ، وطرح المعلومات التى تمسها بشكل مباشر .

ج - تبسيط المعرفة التى يتم طرحها بدون الإخلال بالمضمون .

د - مراعاة الأبعاد الأخلاقية والقيمية ، ومن أبرزها الشفافية والمصادقية ومشاركة الفئات المستهدفة فى إعدادها أو مراجعتها أو إبداء الرأى فيها .

هـ - ضمان وصول هذه النشرات والكتيبات والتقارير الى كل الفئات المستهدفة بدءاً من توظيف المواقع الإلكترونية ، إلى الإعلام المكتوب والمرئى والمسموع والإعتماد على قواعد بيانات ينبغى أن تتوافر للمنظمة .

(٣) الإعتماد على حملات مكثفة خلال فترة محددة تلتزم فيها المنظمة بتصعيد الدعوة لمطالب معينة مثل التحقيق فى الإنتهاكات الحقوقية التى حدثت فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير وبصفة خاصة موقعة الجمل .

(٤) تشكيل قوى مساندة من الإعلاميين باعتبار أنهم قادرون على توصيل الرسالة ويكون إختيارهم مستنداً على معايير محددة لضمان الجدية والإلتزام والحيادية .

(٥) عقد ورش العمل والمؤتمرات ودعوة الخبراء والمسئولين والفئات المستهدفة لمناقشة القضايا المطروحة وفى هذا السياق يأخذ فى الإعتبار التخطيط العلمى الجيد لهذه المنتديات ودعوة الإعلاميين للمشاركة ، وكذلك قيادات الرأى ورجال الدين اللذين يكون لهم تأثير كبير فى بعض القضايا .

(٦) تنظيم جلسات إستماع بمجلسى الشعب والشورى لتفهم وجهات نظر المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية إزاء قضايا ومطالب حقوقية ، وتوفير إمكانية تمثيلهم والإستماع لهم وبصفة خاصة فى لجان تقصى الحقائق .

وترى الباحثة أن هذه الآليات سواء الخاصة بحقوق الإنسان أو الخاصة بعمل المنظمات الحقوقية لابد أن تتسم بالتكامل وأن يتم التخطيط لها بدقة ، وذلك لتحقيق الرسائل المنوطة بها ووفقاً لطبيعة القضايا التى تتناولها سواء الإجتماعية أو السياسية أو الثقافية .
وتنتقل الباحثة فى الجزء الأخير من هذا البحث إلى عرض لبعض تجارب المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان وذلك على سبيل المثال وليس الحصر .

سابعاً : عرض لبعض تجارب المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان* :

تعرض الباحثة فى هذه النقطة تجربة المنظمة الأفرو مصرية لحقوق الإنسان والتنمية (AEHRO) ، ومؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدنى بصفتها من المنظمات الحقوقية الفاعلة فى مجال حقوق الإنسان .

(1) المنظمة الأفرو مصرية لحقوق الإنسان والتنمية (AEHRO) :

وهى جمعية مصرية مشهرة برقم ٢٥٩١ لسنة ٢٠٠٦ وتشتهر ببرنامج المراقبة الشعبية (شايفنكم) وتأسست المنظمة الأفرو مصرية لحقوق الإنسان والتنمية بمشاركة مجموعة من الحقوقيين والإعلاميين والنشطاء ، بدأت نشاطها من خلال عدة برامج رئيسية (كالمواطنة والتدريب والتوعية بحقوق الإنسان وتقديم الدعم القانونى والاستشارات القانونية) .

رؤية المؤسسة :

وجود سياسات ونظم وإجراءات تضمن نشر وتعزيز قيم وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وصولاً إلى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية .

الرسالة :

دعم وتعزيز حقوق الإنسان وإحترامها ، والعمل على دراسة ومراجعة التشريعات المتعلقة بها بشكل يودى إلى توفير ضمانات أكبر للفرد وخلق وعى أكثر لديه ، والسعى لترسيخ فكرة حقوق الإنسان فى كل مكان وزمان بشكل يصون كرامة الإنسان ويحترم آدميته .

أهداف الجمعية :

العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والإرتقاء بأوضاعها فى البلاد ، وذلك وفقاً لما ينص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وجميع الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة ، المساهمة فى تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة بما يضمن إحترام مبادئ حقوق الإنسان وإلتزام مصر المعن بها ، وذلك بالتعاون مع جميع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة. مساعدة المواطنين الذين تتعرض حقوقهم للإنتهاء وتقديم الخدمات اللازمة لهم ، القيام بالدراسات والأبحاث اللازمة حول

* تم جمع البيانات والمعلومات عن طريق الإتصال الشخصى والزيارة الميدانية .

أوضاع حقوق الإنسان ورصد تطوراتها في البلاد وإعداد التقارير الدورية عنها وتقديم الإقتراحات من أجل تطويرها إلى الجهات المعنية .

برامج المنظمة :

- برنامج شايفنكم للمراقبة الشعبية والذي ساهم في مراقبة إنتخابات عام ٢٠٠٥ وتمكن من رصد أكثر من ٤,٢٦٠ مخالفة تم التبليغ عنها بعد التأكد منها وحالة مضبوطة من الفساد والتزوير القضائي .
- حملة دعم قضاة مصر وإستقلال القضاة (يحيا العدل) والتي تمت لدعم قضاة مصر منذ يوم ٢١ أبريل وحتى ٢٥ مايو ٢٠٠٦ وتنظيم إعتصام مفتوح تضامناً مع قضاة مصر الشرفاء الذين كانوا سبب لكشف التزوير الذي حدث في إنتخابات ٢٠٠٥ .
- برنامج المواطنة (إكسب حقتك) والذي يهدف إلى تعليم الطلاب برامج الديمقراطية وحقوق المواطنة والذي شارك فيه عدد ٧ جمعيات أهلية من محافظات مصر وبمشاركة عدد ٤٢٠٠ طالب من سن ١١ عاماً إلى ١٦ عاماً والذي شمل عدة أنشطة منها التدريبية والعملية حول المناظرات وتقييم الأوضاع الديمقراطية والسياسية في مصر بهدف خلق وعي لدى هذه الفئة العمرية للمساهمة في النهوض بمجتمعنا المصري .
- مصريين ضد الفساد (الفساد يقتل فحاربه) وقد نظمت الجمعية على مدار الست سنوات الماضية برنامج المحارب المصري ضد الفساد من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ لإختيار محاربي الفساد من المصريين الشرفاء .

ويعتبر الدليل التدريبي نحو تفعيل الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من أهم إنجازات الجمعية:

فقد إحتلت مشكلة الفساد صدارة الاهتمام العالمي ، بعد أن تفاقمت في الحقب الأخيرة بصورة غير معهودة وباتت تمثل واحد من الأخطار الرئيسية على عملية التنمية ، واستثمر ثمارها لصالح قطاع أوسع من المواطنين .

ولا تتوقف الآثار السلبية لظاهرة الفساد عند حدود العملية التنموية الاقتصادية ، بل إنها إستشرت وتمددت في الأونة الأخيرة لأليات الديمقراطية ذاتها ، وأصبحت الديمقراطيات في العالم مهددة بسبب محاولات القانمين على الفساد إستغلال الديمقراطية في الوصول للبرلمان

والمجالس المنتخبة لتأمين و تحصين مراكزهم وحماية الفساد بل وأحياناً تقنينه من خلال سن التشريعات المساندة له .

وفى مصر بدأت الحكومة جهوداً فى مكافحة جرائم الفساد بعد أن صادق البرلمان المصرى عليها ، وقطعت فى سبيل ذلك شوطاً مهماً ، بتأسيس لجنة شبه حكومية يرأسها وزير الدولة للتنمية الإدارية وتضم عناصر شعبية من قطاعات مختلفة ، كما بدت جهود أخرى لتأسيس لجنة غير حكومية لمساعدة النيابة العامة فى جهودها ، وانتشرت عدد من الجمعيات الأهلية العاملة فى هذا الحقل .

غير أن تلك الجهود لم تحقق حتى الآن المأمول ، إذ مازالت جرائم الفساد فى مصر تشكل خطراً على المجتمع ، كما أن النصوص القانونية الفعالة فى مكافحة جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيه مازالت تحتاج إلى تطوير وتعديلات عديدة ، خصوصاً وأن مؤشر الفساد فى مصر حتى الآن مازال من المؤشرات المزعجة سواء داخل الهيئات الحكومية أو فى غيرها .

من هنا تأتى أهمية هذه الدورة التى تنظمها المنظمة الأفرو مصرية : أهرو جروب " بهدف نشر ثقافة مكافحة الفساد ، والتوعية بآليات وأدوات كشف جرائم الفساد ، ودور المجتمع المدنى وفقاً لإتفاقية الأمم المتحدة و وفقاً للقوانين الوطنية ، لذلك يركز البرنامج على تنظيم دورات تدريبية للإعلاميين و منظمات المجتمع المدنى والمحامين . سعياً لتنمية الوعي بالإتفاقية الدولية، وتعميق دور المجتمع غير الحكومى الرقابى من ناحية والمساند للجهود الرسمية فى محاصرة الظاهرة وملاحقة مرتكبى جرائم الفساد .

محتويات الدليل التدريبى :

يتضمن الدليل مجموعة من المعارف والخبرات والمهارات التى تمكن المحامين ورجال القانون من المشاركة بفاعلية فى مجال مكافحة الفساد . وتم بناءه بحيث يكون هذا الدليل مرشداً ومصدراً يساعد فى تخطيط جلسات تدريبية لتحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق النتائج المتوقعة ، وتم تصميمه بحيث يتيح الفرصة لإستخدام أساليب تدريبية متنوعة كالمحاضرة القصيرة والمناقشات وتمثيل الأدوار والتمارين ومجموعات العمل . إضافة إلى أسئلة مفتاحية ، وكذلك لعب أدوار وتمارين تنمى المهارات اللازمة للمشاركة كالاتصال والقيادة وبناء الفريق ومهارات التفكير .

ويستهدف الدليل المحامون ورجال القانون للتعاون معاً فى تطبيق واستخدام نصوص ومبادئ الاتفاقية أمام المحاكم .

أهداف الدليل :

يهدف الدليل إلى التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورفع وعي المحامين بأهمية مكافحة الفساد وتمكينهم من أدوارهم التي نصت عليها الاتفاقية ، وموقع الاتفاقيات الدولية من البنين القانوني المصري وهل يمكن استخدام بنود وأحكام هذه الاتفاقية أما القضاء الوطني وكيفية الدفع بذلك والتمسك به أمام القاضية وما هي الأدوار التي من الممكن أن يقوم بها المحامون في مصر به من أجل الترويج لتطبيق هذه الاتفاقية ، وبيان مدى التزام التشريعات المصرية بالمعايير الدولية لمنع ومكافحة الفساد .

و بشكل أكثر تفصيلاً يحتوى الدليل على موضوعات ومعارف وأنشطة وخبرات

تهدف إلى :

الهدف العام :

- مكافحة الفساد والعمل على منعه وإستئصاله من المجتمع المصري بكافة أشكاله وأنواعه وصوره ، ونشر ثقافة مكافحة الفساد بين فئات المجتمع المختلفة ومحاولة تطبيق هذه الاتفاقية أمام القضاء الوطني .

الأهداف الإجرائية :

- التعرف على مفهوم وتعريف القانون الدولي العام وعلاقته بالنظام القانوني الداخلي (الوطني)
- التعرف على القيمة القانونية لإتفاقية مكافحة الفساد وموقعها من البنين القانوني المصري ومدى إمكانية تطبيق أحكامها أمام القضاء في مصر .
- تمكين المتدربين من الإلمام بمضمون وأهداف ومحتوى الإتفاقية الدولية محل الدراسة .
- تمكين المتدربين من الإلمام بأهم صور وأشكال الفساد التي جرمتها التشريعات المصرية ومدى إتساقها مع إتفاقية مكافحة الفساد .
- دعم فكرة محاربة الفساد ودعم قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة .

محتويات الدليل :

يتضمن هذا الدليل خمس أقسام رئيسية تدور محاورها حول الفساد وتعريفه وسبل مكافحته ودور المجتمع المدني على النحو التالي :

القسم الأول :

مدخل عام :

ويهدف هذا القسم إلى التعرف على ماهية القانون الدولي والقيمة القانونية للاتفاقيات الدولية و النظام القانوني الداخلي ، كمدخل للتعرف على اتفاقية مكافحة الفساد والتعرف على القيمة القانونية لإتفاقية مكافحة الفساد ، وموقعها من البنيان القانوني المصري ومدى إمكانية تطبيق أحكامها أمام القضاء في مصر .

القسم الثاني :

يهدف إلى تعريف المتدربين على ماهية الفساد وأشكاله وأنواعه والآثار السلبية المترتبة عليه .

القسم الثالث :

ويهدف هذا القسم إلى تمكين المتدربين من الإلمام بمضمون وأهداف ومحتوى الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة الفساد .

القسم الرابع :

تمكين المتدربين من التعرف على البنية القانونية المصرية المقاومة للفساد ، وكذلك الأفعال التي جرمتها التشريعات المصرية ومدى إتساقها مع إتفاقية مكافحة الفساد .

القسم الخامس :

تعريف المتدربين بالليات مكافحة الفساد في مصر والقوانين المنظمة لها وإختصاصها القانوني ودور الأجهزة الرقابية الرسمية والمنتخبة في منع الفساد ومكافحته .

(٢) مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني :

تأسست مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني سنة ٢٠٠٥ كمؤسسة أهلية غير حكومية خرجت بمبادرة من عدد من الشباب المصري الذين عملوا في مجال التنمية لعدة سنوات ، خاصة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاركة في الحياة العامة وكذلك الديمقراطية في مصر .

وتبنى مؤسسة عالم واحد عملها على التعاون مع الفاعلين في المجتمع المدني . وتهدف إلى إيجاد فرص متساوية لكل فرد في الحياة وخاصة المهمشين داخل مجتمعاتهم .

ومن أهم برنامج مؤسسة عالم واحد :

- مراقبة الانتخابات البرلمانية عقب ثورة ٢٥ يناير .
- مشروع دعم المدونين ونشطاء الإنترنت .

- مراقبة إنتخابات حزب الوفد .
- الدور البارز فى الإنتخابات الرئاسية وتقديم العديد من البلاغات عن مخالفات إنتخابية مثل التصويت الجماعى .

التقارير وورش العمل :

من أهم ورش العمل التى أقامتها مؤسسة عالم واحد بالتعاون مع منتدى رفاعة الطهطاوى فى إطار برنامج مصر فى المرحلة الإنتقالية ورشة عمل بعنوان " إلى أى درجة تستجيب وزارة الداخلية لمبادرات إعادة الهيكلة والإصلاح من خارج جهاز الشرطة" قراءة فى مبادرات المجتمع المدنى لإصلاح المؤسسة الأمنية وذلك لمناقشة موضوع الإصلاح الأمنى من خارج المؤسسة الشرطية ، وإستضافت الندوة عدد من أصحاب المبادرات من مؤسسات المجتمع المدنى وأحد أعضاء مجلس الشعب وعضو فى جهاز الشرطة سابقاً .

وقد خرجت الورشة بعدد من التوصيات والمقترحات من أهمها ^(١٨) :

- أ - إلغاء القوانين التى تخدم السلطة مثل قانون الطوارئ وإستبداله بقوانين أخرى يراعى فيها حقوق كل من المواطنين وأفراد الشرطة .
- ب - حل الإدارات المتشعبة التى تتبع جهاز الشرطة وتدخل فى كافة الوزارات والهيئات .
- ج - تغيير مناهج الدراسة بأكاديمية الشرطة وإدخال الميثاق العالمى لحقوق الإنسان والعهود الدولية كموايد أساسية يدرسها أستاذة من منظمات حقوق الإنسان المختلفة .
- د - عمل تدريبات دورية لضباط الشرطة قبل وبعد التخرج لرفع كفاءتهم تساعدهم فى استخدام أفضل الوسائل لمعاملة الجمهور .
- هـ - حل جهاز أمن الدولة بالكامل وإستبداله بعمل إدارة للمعلومات والبيانات يكون بها قاعدة بيانات وافيه يمكن الرجوع إليها من كافة الأطراف التى تحتاج لمعلومات .
- و - فصل تبعية الأمن المركزى عن الشرطة وإعادته إلى ثكناته إلى الجيش ومحاولة إستغلال هذه الطاقات البشرية بشكل أفضل .

وترى الباحثة من خلال إستعراضها لمنظمتين من المنظمات الحقوقية أن للمنظمات الحقوقية دور فاعل وإيجابى فى المجتمع يجب إستغلاله للنهوض بالمجتمع من خلال توعية أفراداه وخاصة المهمشين بحقوقهم وواجبهم .

توصيات الدراسة

تقترح الباحثة عدداً من التوصيات التى قد يكون للأخذ بها دوره فى تفعيل دور المنظمات الأهلية والحقوقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتثقيف السياسى .

(١) دعوة الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية إلى القيام بخطط منظمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية لكافة أطراف المجتمع وبصفة خاصة الأوساط الشعبية والمهمشة .

(٢) يجب على العاملين فى الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية التأكيد على استقلالية هذه المنظمات بما يحقق أهدافها فى تنشيط الحياة العامة واستقطاب المواطنين إلى حقل العمل الحقوقي والمشاركة الإيجابية ، وإلى إعادة إنتاج الثقافة والسياسة فى المجتمع بوصفهما بعدين أساسيين من أبعاد الحياة الاجتماعية ، وشرطين مهمين من شروط التقدم والبناء الديمقراطى .

(٣) تعميق الشراكة مع المنظمات العالمية على أساس الاحترام المتبادل والشفافية ، وبما لا يتعارض مع استقلالية المنظمات الأهلية والأدوار التى تقوم بها .

(٤) توجيه الاهتمام إلى القطاعات الشبابية المختلفة لتدريبها على مفاهيم العمل الأهلى وإجذابها للعمل التطوعى .

(٥) يجب على منظمات حقوق الإنسان تبنى فكرياً أساسياً قائماً على المنهج العلمى ، قادراً على التحرر من العقلية العربية المهزومة التى تشكل عائقاً حول الممارسة السياسية الفعلية ، وفتح قنوات الإتصال والحوار الفكرى والثقافى معاً .
لذلك تتطلب الثقافة السياسية العاقلة أن يتحرر الفكر من آثار الحدود والقيود التى رسمتها له الحكومات السابقة .

(٦) على مؤسسات المجتمع المدنى فى هذه المرحلة العمل على تطوير ما وصلت إليه من آليات تسمح لها بتوفير فرص أكبر للمشاركة فى صنع السياسات العامة والتنسيق فيما بينها لتصبح قوة ضغط وردع لمراقبة الدولة فى تنفيذ تلك السياسات ، وأن يستمر تصاعد الاتجاه الداعى لمتساوى الدور الثقافى مع الدور الخدمى ، بالإضافة إلى الإستمرار فى بناء القدرات المؤسسية وتعظيم فرص التعاون والتفاعل فيما بين المنظمات الأهلية حتى يمكن التأثير فى السياسات العامة ، وأن تبقى منظمات المجتمع المدنى هى المدخل الأكثر ملائمة لتدريب

المواطن العادى على الممارسة الديمقراطية ، وإحداث الحراك الاجتماعى المطلوب لدعم التطور الديمقراطى والمشاركة السياسية .
(٧) يقع على الجمعيات الأهلية العبء الأكبر فى تعبئة الناخبين للمشاركة فى التصويت ، ويمكن للجمعيات المساهمة فى متابعة إجراءات العملية الانتخابية كضمان للنزاهة والشفافية وذلك بحشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين يتم تأهيلهم وتدريبهم لهذه المهمة مع مراعاة القيام بهذه الأدوار وفقاً للأسس والقواعد والقوانين التى تتيح القيام بتحقيق ذلك باستقلالية وحيادية .

وختاماً فعلى الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية أن تبنى ثقافة المشاركة الإيجابية باعتبارها أحد أهم محاور منظومة الإصلاح السياسى والثقافى فى المجتمع .

المراجع

- (1) Clare, Gunn.(2002).Tourism planning, U.ed. Toyalar & Francis Books, Inc.P 174.
- (2) Kotler,P.Browen, J.s Make ns,J.(2003).MarKeting for Hospitality and tourism.3ed pears on education ltd. Prentice Hall.U.S.A. P.141.
- (٣) هناء حامد زهران (٢٠٠٤) . الثقافة السياسية وبرامجها وتنميتها . الطبعة الأولى عالم الكتب . القاهرة . ص ١٨ .
- (٤) أحمد منسى . (٢٠٠٢) . حقوق الإنسان . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . موسوعة الشباب السياسية . العدد ١٦ . ص ١٣ .
- (٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . (٢٠٠٢) . الربط بين حقوق الإنسان وكل من التنمية البشرية والتنمية الانسانية تقرير التنمية الإنسانية العربية . نيويورك . المكتب الإقليمي للدول العربية . ص ١٣ .
- (٦) درية شفيق بسيونى . (٢٠٠٦) . الحقوق السياسية فى حقوق الإنسان و أخلاقيات المهنة . مركز توزيع ونشر الكتاب الجامعى . جامعة حلوان . القاهرة . ص ص ٩-١١ .
- (٧) ماهر أبو المعاطى . الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأخلاقيات المهنة . ص ص ١١٤ - ١٣٣ .
- (٨) أمانى قنديل وآخرون . (٢٠٠٦) . التطور العالمى والإقليمى لمفهوم حقوق الإنسان وإنعكاساته على المنظمات الأهلية . الشبكة العربية للمنظمات الأهلية . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . القاهرة . ص ص ٥٣-٥٦ .
- (٩) رضوان زيادة . (٢٠٠٠) . مسيرة حقوق الإنسان فى العالم العربى . بيروت . المركز الثقافى العربى . ص ٢٠٥ .
- (١٠) أمانى قنديل وآخرون ، مرجع سبق ذكره . ص ٦٣ .
- (١١) المرجع السابق . ص ٦٦ .
- (12) www.masalhureyya.org/about-party/program/humanvights
- (١٣) أمانى قنديل وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٧٦ .
- (١٤) جريدة الأخبار . العدد ١٨٧٥٧ السنة ٦٠ . ٢٧ مايو ٢٠١٢ . ص ٥ .
- (15) www.masara Ihureyya.org مرجع سبق ذكره
- (١٦) المرجع السابق .

(١٧) أمانى قنديل . العمل الحقوقي والتأثير . سلسلة بناء قدرات المجتمع المدني .
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية . ص ٢٠ . كتيب رقم ٧ .

(18) www.OWF-eg.org
www.tashbek-inf

المبحث التاسع

رؤية تحليلية حول

المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فى مصر

- ١ - قراءة فى المفهوم
- ٢ - المجتمع المدني فى مصر
 - الواقع
 - التطلعات
 - التحديات
- ٣ - أهمية الشراكة بين تنظيمات المجتمع المدني والدولة

(١) قراءة فى المفهوم

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر ظهور الكثير من الأفكار والفلسفات السياسية ، ومنها مبدأ ضرورة تقليص هيمنة الدولة ووجود شريك يتمثل فى المجتمع المدنى من الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفاتها عناصر فاعلة فى معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والخيرية ، ويتكون المجتمع المدنى من الهيئات التى تسمى بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية ، وشركات الأعمال ، والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية ، وحملت الفلسفات التى ظهرت فى القرنين الثامن والتاسع عشر فى طياتها دعوة واضحة لمشاركة تنظيمات المجتمع المدنى ، وضرورة تمكين المؤسسات الأهلية فى تحمل مسؤولية أكبر فى إدارة شئون المجتمع ، وبذلك فالمفهوم يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية من حيز الإشارة إلى تنظيمات المجتمع المدنى وهى الأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية أو المذهبية أو الدينية ، كما يستبعد المفهوم المؤسسات السياسية والحكومية ، ويبقى بذلك فى نظام المجتمع المدنى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى يقوم نشاطها على العمل التطوعى .

وجدير بالذكر أن هذا التصنيف لا يعنى تعارض الشقين الحكومى والأهلى ، بل على العكس من ذلك فهذا التصنيف يعكس قناعة بالعديد من المبادئ التى تنادى بها الديمقراطية وفى مقدمتها المشاركة المجتمعية ، وتحمل كافة الأطراف مسؤولية تحقيق الطموحات الاجتماعية ، إذن فليس ثمة تعارض بين المجتمع المدنى وتنظيماته القاعدية وبين المجتمع السياسى وتنظيماته الرسمية ، ولا يمكن قيام مجتمع مدنى قوى فى ظل دولة ضعيفة ، إضافة إلى أن الغايات التى يتحرك فيها المجتمع المدنى بتنظيماته والمجتمع السياسى بمؤسساته هى غايات مجتمعية فى المقام الأول ، ويمكن أن تنماس فى دائرة الجهود المجتمعية أحياناً أو تتداخل أحياناً أخرى دون تعارض بينها .

ولقد أسهم فى بلورة مفهوم المجتمع المدنى الفلسفة الليبرالية بما تضمنته من مفاهيم ومفردات جديدة حملتها رياح الديمقراطية ، كالعقد الاجتماعى ، والذى تبلور بدوره كحصار لحلقات تاريخية من الكفاح فى مواجهة إستبداد النظم السياسية ، والتى إستمدت مشروعيتها وإستمراريتها من نظرية الحق الإلهى ، كما حملت رياح التغير فى صفحاتها معنى التعددية السياسية فى مقابل الحكم المطلق والذى إستبد بالمجتمعات الأوربية لعقود زمنية طويلة ، إضافة إلى غير ذلك من المفاهيم التى وفدت إلى التجمعات الغربية مع نسيمات التغيير وثورات الفكر ، والمراجعة الشاملة للنظم السياسية

والاجتماعية والتي حاصرت العقل الإنسانى وعرقلت حركة التاريخ الإنسانى للمجتمع الأوروبى . وقد أفرز ذلك الكثير من المفاهيم والتي منها الحق فى الحرية العامة وفى الحياة والملكية والعمل والتعبير عن رأى ، والحق فى المعتقد وحق المواطنه ، وتجاوز الإلتواء الضيق سواء الدينى أو الاثنى أو العرقى - لكى تصبح السيادة للشعب وليست لفئة بعينها .

ولقد لعبت تنظيمات المجتمع المدنى دوراً حاسماً وفعالاً فى بلدان النشأة خلال المراحل التاريخية المختلفة ، حيث أسهمت بشكل فعال فى تحقيق الشمول الديمقراطى ، كما لعبت دوراً هاماً فى الحفاظ على المنجزات السياسية والاجتماعية التى تحققت عبر سنوات الكفاح . وباتت لدى الأفراد والحكومات أن الدولة ومؤسساتها السياسية منفردة لا يمكنها أن تستمر على وفائها بمتطلبات المجتمع ، وفى هذا السياق برزت فكرة أهمية وجود تنظيمات مجتمعية قاعدية موازية لدور الدولة تكون مهمتها القيام ببعض الأدوار التى قد يصعب على الدولة منفردة القيام بها ، بينما من الممكن أن تؤديها هذه التنظيمات لما تتسم به من مرونة وإقتراب من الواقع ، باعتبارها أكثر قدرة على التفاعل معه ، ولأنها إفرار لهذا الواقع ، إلى جانب دورها الأكثر أهمية والذي يتمثل فى سعيها نحو تحقيق أهداف مجتمعية للفئات المهمشة وتحقيق المشاركة لقطاعات عريضة حرمتها النظم الإستبدادية من التعبير عن رأيها ، ووجد أفراد المجتمع فى هذه التنظيمات سبيلاً إلى حمايتهم من طغيان السلطة السياسية وأشكال الإستغلال وطريقاً إلى تحقيق الديمقراطية والمشاركة وناقدة مشروعة للتعبير عن رأى فى مواجهة النظم السياسية .

(٢) المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر :

الواقع - التطلعات - التحديات

أ- الواقع :

أصبح الإتجاه محلياً وعالمياً نحو تعبئة الجهود المجتمعية كسبيل لدفع جهود التنمية والتحول الديمقراطى فى الدول النامية ، وإفساح المجال لتحقيق المشاركة المجتمعية كأحدى آليات الديمقراطية ، وجدير بالذكر أن قضية التحول الديمقراطى بتبعياتها المختلفة أصبحت تشغل بال الإنسان المصرى فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير المجيدة ، ووجدت منظمات المجتمع المدنى نفسها فى موقف صعب ، حيث أصبح لزاماً عليها أن تضطلع بدورها الحقيقى للإسهام فى مسيرة التحول الديمقراطى المتغير على أرض الواقع ، فقد أورثت سنوات الحكم

البائد هذه التنظيمات الكثير من التبعات ، كما مزقت أوصال الواقع والذى شكل بدوره عثرات أمام حركة هذه المنظمات ، ومن ثم أصبح دورها فى التحول الإجماعى والديمقراطى مكبلاً بالأغلال القانونية والسياسية والتي تحتاج إلى صياغة جديدة تتلاءم والأدوار المنتظرة منها ، صياغة تساعد فى خلق جسور للتعاون والتفاعل بين المؤسسات العامة والتي تمثل جهود الدولة وبين منظمات المجتمع المدنى ، إنطلاقاً من قناعة مؤداها أن المنظمات الحكومية يصعب عليها أن تتحمل عبء التنمية الاجتماعية بمفردها فى ظل المتغيرات الجديدة ، ومن ثم فبالإمكان أن تمثل جهود منظمات المجتمع المدنى إحدى الآليات الفاعلة فى دعم عمليات التحول الديمقراطى ، ونقل تبعات التنمية الاجتماعية من القطاع الحكومى والمؤسسى والذى ينوء بحملها - فى ظل الظروف التى مر بها - المجتمع المصرى - إلى منظمات المجتمع المدنى ، ولهذا التصور منطقية ، حيث تبنته المؤسسات المالية الدولية وذلك فى غضون كوكبية الفكر ، والسعى نحو عولمة الاقتصاد وسيطرة الرأسمالية العالمية ، وتحت شعار مواجهة مشكلات العالم الثالث والتي تعثرت النظم السياسية وجهود المؤسسات الرسمية المحلية فى مواجهتها ، وعلى الرغم من وجاهة الدعوة فى ظاهرها إلا أنها لا تخلو من المآرب الأخرى فى ثناياها والتي ترتبط بالسعى نحو تدعيم دور منظمات المجتمع المدنى فى البلدان النامية لتحقيق التحول الديمقراطى والذى تأخر لسنوات طويلة بسبب إستبداد النظم السياسية وفسادها وسوء الإدارة وغياب العدالة الاجتماعية ، حيث لا تفضل آليات الإختراق الجديدة للرأسمالية المواجهة المباشرة أو الصدام العنيف مع الأبنية الاجتماعية التقليدية أو مع النظم السياسية الفاسدة لأحداث التحول الديمقراطى والتعددية صوب مصالح الرأسمالية ، ومن ثم فتطلعت إلى منظمات المجتمع المدنى لتقود عمليات التحول الديمقراطى بشكل هادئ وبدون أحداث صدام ، إضافة إلى أن الأدوار التى يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدنى فى ظل إنحسار دول الدولة أو إنهياره يعطى هذه التنظيمات المشروعية فى التعبير وحمل رسالة الديمقراطية والتعددية السياسية ، ومواجهة الكثير من المشكلات التى أفضى إليها فساد النظم السياسية ، فبإمكان جهود المجتمع المدنى أن يمكن الفئات المهمشة ، وأن تسهم فى تخفيف حدة الفقر ، ومواجهة مشكلات البطالة . وبمعنى آخر فإن تنظيمات المجتمع المدنى بالمجتمعات النامية ينتظر منها أن تمثل فرس الرهان لتخليص هذه الجمعيات من الإستبداد السياسى ، والمشكلات المترتبة عليه تلك المشكلات التى لم تعد تؤثر فى الحيز الجغرافى المحدود لها ، ولكنها تجاورته لتلقى بظلالها على المجتمعات المتقدمة ، ولتورق هذه المجتمعات وتفسد عليها حالة الإستقرار الإجماعى بها ، وتفتوت عليها الفرصة فى جنى ثمار الكفاح والتقدم الذى تحقق لهذه المجتمعات فى

غضون رحلة التاريخ والكفاح والتي أرسى خلالها هذه المجتمعات دعائم الديمقراطية ، إذن فالإهتمام بدور المجتمع المدني ودوره فى تحقيق التحول الديمقراطى بمجتمعات العالم الثالث لم يأت من فراغ ، ولكنه أضحت تطلعا من الدول المتقدمة مزدوج ، ففى جانب منه يمكن أن يسهم فى تحقيق التحول الديمقراطى والتعددية السياسية فى مجتمعات تعاني من سطوة التظم الإستبدادية ، كما يمكن أن يحقق الإختراق للدول المتقدمة صوب مصالحها بالدول النامية ، وفى الجانب الآخر منه يمكن أن يواجه الكثير من المشكلات التى تعاني منها مجتمعات العالم الثالث ، وفى هذا السياق وفى غضون هذه التوجهات التى تتحرك بشكل مستتر أحيانا ومعنأ أحيانا أخرى سعت المنظمات العالمية بفرض أجندتها على منظمات المجتمع المدني فى بعض مجتمعات العالم الثالث ومنها مصر ، وبدى للمشاهد غير المدقق أن المجتمعات المتقدمة أكثر وعياً بمشكلات مجتمعاتنا منا ومن المنظمات التى تعمل به فى إطار جهود المجتمع المدني . وفى مصر على سبيل المثال ربطت الكثير من الهيئات العالمية بين تمويل منظمات المجتمع المدني وبين إهتمامها بقضايا بعينها قد لا تكون هى الأكثر إلحاحاً بمجتمعنا ، ومن هذه القضايا المرأة والبيئة والصحة الإنجابية والعشوائيات ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن هذه القضايا ليست مهمة فى المجتمع المصرى ، ولكنها قد تكون ليست من أولوياته ، وبالرغم من ذلك باتت شرطاً أساسياً لتقديم تمويل لبعض منظمات المجتمع المدني . ويكاد يصدق الطرح السابق على ما حدث فى أزمة منظمات المجتمع المدني ومشكلات التمويل بالمجتمع المصرى فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير وموقف الدولة منها ، وكشف النقاب عن أشكال الإختراق التى قامت بها بعض هذه المنظمات . ولا يعنى ذلك أن صورة هذه المنظمات تكون دائماً داكنة ، فالأمر فى مصر قد ظهر بهذا الشكل بسبب عدم وضوح العلاقة القانونية بين بعض هذه المنظمات وبين الدولة ، إذ أن ذلك لا يجب أن يقلل من الدور المتوقع والمنتظر من المنظمات غير الحكومية بإعتبارها شريكاً للحكومات فى معالجة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتطلب هذه الشراكة العديد من المقومات منها توفير البيانات والمساءلة والشفافية ، وأن تستوعب الحكومات والنظم السياسية أدوار منظمات المجتمع المدني وتؤمن بدورها فى إدارة عمليات التحول الديمقراطى والاجتماعى ولا تعتبر أن الأدوار التى تؤديها منظمات المجتمع المدني هى تجاوز لحدودها وتدخل فى الأنشطة السياسية ، أو بعبارة أخرى يجب على النظم السياسية تهينة المناخ وصياغة التشريعات التى تجعل من المجتمع المدني قاطرة موازية للدولة فى جر قاطرة التنمية وفى تحقيق التحول الديمقراطى بدلاً من أن تقوم الدولة بحصار منظماته . ويبدو أن هذا الشكل من العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني يشكل صعوبة فى

تحقيقه بسبب طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وظروف نشأتها في مجتمعات العالم الثالث ، بسبب إستبداد النظم السياسية وإنفرادها بإدارة الأمور وبتخاذ القرارات .

كما نفتقد العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والنظم السياسية في معظم مجتمعات العالم الثالث إلى الثقة المتبادلة ويشوبها الشكوك من قبل الدولة في الأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني . إضافة إلى حداثة فكرة الشراكة في تحمل المسؤولية وحداثة ميلاد منظمات المجتمع المدني أو حداثة إنتقالها على مجتمعاتنا وصعوبة إستيعاب فلسفة أدوارها في تحقيق التحول الديمقراطي الذي يتعارض مع توجهات الحكومات ، إضافة إلى جمود السياق الاجتماعي والسياسي وتمركز النظم السياسية حول مصالحها الشخصية .

والمشكلة التي يعاني منها المجتمع المصري في هذه المرحلة هو غياب المسارين ، المسار الحكومي بتنظيماته الرسمية وغياب المسار الأهلي ممثلاً في منظمات المجتمع المدني ، فالمرحلة التي يمر بها المجتمع المصري يشوبها الضبابية وعدم الوضوح وتحلل المؤسسات فكيف نتوقع حدوث تحولاً ديمقراطياً تدفعه منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في حالة من التحلل .

وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التحول الديمقراطي في البرازيل على سبيل المثال ، في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع البرازيلي ، حيث تناسب الدور الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني لتشمل مجالات متنوعة في فترات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ومن هذه المجالات مقاومة الجوع ، وأطفال الشوارع وحقوق الإنسان حيث تشارك في هذه الجهود منظمات أهلية ودينية وسياسية ومنظمات الحركات الاجتماعية التقليدية ، وشهد العقد الأخير من القرن الماضي تطوراً في أداء منظمات المجتمع المدني ومراجعة شاملة لفلسفتها في تفاعلها مع الواقع وفي تنظيماتها وأدوارها لتأخذ بعين أسس:

الأول : من خلال السعي نحو تنمية الوعي السياسي لأفراد المجتمع وتدريبهم على المشاركة الشعبية وتدعيم مبادئ الديمقراطية من القاعدة العريضة من أفراد المجتمع لتحقيق التحول الديمقراطي .

الثاني : التركيز في بذل جهودها مع القطاعات المحرومة من أبناء المجتمع . وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية المتردية التي مرت بها البرازيل خلال السنوات الأخيرة إلا أن منظمات المجتمع المدني وجدت نفسها في حاجة إلى توسيع نطاق جهودها لتتجاوز الجوانب الاجتماعية ، بحيث يكون سعيها الأساسي للإسهام في عمليات التحول الديمقراطي والسياسي ومن ثم سعت هذه المنظمات إلى إقامة جسور للحوار بين أفراد

المجتمع والمؤسسات السياسية لتدعيم قيم المشاركة والمواطنة والديمقراطية وفي غضون سعى منظمات المجتمع المدني لتحقيق التحول الديمقراطي والسياسى ومن ثم سمعت هذه المنظمات إلى إقامة جسور للحوار من أفراد المجتمع والمؤسسات السياسية لتدعيم قيم المشاركة والمواطنة والديمقراطية وفي غضون سعى منظمات المجتمع المدني لتحقيق التحول الديمقراطي أعادت ترتيب تنظيمها ، وعملت على إعداد أفرادها لصياغة وأعداد البرامج السياسية على مستوى المحليات ، ومناقشة أساليب الإصلاح السياسى ، ووضع التصورات المناسبة لذلك بالمشاركة مع أفراد المجتمع ، واكتسبت هذه المنظمات خلال رحلتها فى مجال الجهود السياسية المشروعية والمصدقية من أفراد المجتمع وأقرت لها الصحف اليومية وقنوات الإعلام ومراكز البحوث حيزاً فى برامجها للإسهام فى هذه الجهود بالإضافة على سعى تنظيمات المجتمع المدني وبشكل خاص الجمعيات الأهلية الى إقامة قاعدة للبيانات حول المشكلات التى يعانى منها الواقع ، ومدى إلحاح هذه المشكلات وإمكانية مساهمة أفراد المجتمع فى حلها .

ونجحت جهود تنظيمات المجتمع المدني فى الالتقاء مع النظام السياسى وتمثل ذلك فى إستعانة النظام السياسى بمشورة خبراء العمل الأهلى بهدف الحصول على المشورة بتكلفة منخفضة ، كما وجدت الجهود الأهلية الفرصة سانحة للوقوف على سياسات الدولة وإستراتيجيات الحكومة ، وإمكان مناقشتها وتطويرها كجزء من رسالتها ، بالإضافة إلى ملائح الالتقاء الذى تحقق على ساحة الجهود السياسية بين المنظمات الأهلية والمؤسسات السياسية والإحادات العامة والقطاعات المهنية والمعتديات الفكرية والتنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف السياسية والتحول صوب تحقيق الديمقراطية .

والأكثر من ذلك فى سبيل إسهام منظمات المجتمع المدني فى الدور السياسى كان عليها أن تستوعب آثار المتغيرات المحلية والداخلية والتغيرات العالمية والتى تتمثل فى التوجه العالمى نحو التحرر الاقتصادى والتوجه نحو إقتصاد السوق والديمقراطية فى النظم السياسية وأهمية هذه التوجهات فى إستمرار الحصول على دعم مالى أو مساعدات ولم يكن الطريق ممهداً أمام تنظيمات المجتمع المدني وهى فى سبيل السعى للتحول الديمقراطى بل كان عليها أن تذلل الكثير من الصعاب ومنها :

(١) كيف يمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدني فى تحقيق التوازى بين إستقلالية منظماته ، والإقتراب من القطاع المؤسسى السياسى ودون إحتواء القطاع الثانى للقطاع الأول أو العكس .

(٢) كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني صياغة الأدوار والمسؤوليات الجديدة لتحقيق ديمقراطية ومشاركة فاعلة من قبل أفراد المجتمع ويستوعبها النظام السياسى .

(٣) كيف يمكن تحقيق الديمقراطية والمشاركة والتركيز عليها كقضية إجتماعية وسياسية فى ظل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والتي يعانى منها العامة من الناس .

(٤) كيف يمكن للمنظمات الأهلية أن توازن بين مطالب الجهات المانحة للإعانات والمساعدات المالية وتوجهها وبين الأهداف المطلوب تحقيقها على المستوى القومى فى إطار من الإستقلالية وحرية إتخاذ القرارات طبقاً لمتطلبات الواقع .

ثانيا : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر

التطلعات ...

تلاحقت الأحداث المحلية والعالمية ووجدت الكثير من الدول النامية نفسها مستقبلة لهذه الأحداث ومواجهة لتداعياتها وآثارها وليست فاعلة فيها أو مشاركة فى صنعها أو فى إدارتها ولقد أثقلت هذه الأحداث والتبعات المترتبة عليها كاهل هذه المجتمعات وأصبحت الحاجة ملحة أمام منظمات المجتمع المدنى إلى ضرورة مواكبة هذه التغيرات ومراجعة أدوارها وفلسفاتها بهدف الفهم والإقتراب من المشكلات الملحة للقطاعات المحرومة التى أسهم فى إفرازها الواقع الجديد ويتطلب ذلك بدوره التحفظ أو الحذر من قبول النماذج الوافدة والأجندات المستعارة من مجتمعات حققت بعض الإنجاز من خلال هذه النماذج ، فبعض هذه النماذج يعمق الفجوة بين منظمات المجتمع المدنى والواقع الذى تعمل فيه كما قد تتعرض بعض هذه النماذج المستعارة فى فهم أو إستيعاب تناقضات الواقع بالمجتمعات المستقبلية ، فالخصوصية الثقافية التى يعيشها المجتمع المصرى على سبيل المثال والتى تنطوى على عزوف الأفراد عن المشاركة وفقدان الثقة فى النظم السياسية المتعاقبة والإرث التاريخى من الظلم والقهر ، وإتساع مساحة الفقر وعدم رغبتهم فى المشاركة ، والفئات المهمشة والقطاعات العريضة بالمجتمعات المحلية فى الابنية القاعدية كل ذلك يمثل خصوصية إجتماعية ويتطلب جهود مكثفة من تنظيمات المجتمع المدنى للإسهام فى إعادة هذه الفئات إلى مجرى النهر الاجتماعى كى تصبح مشاركة وفاعلة .

وفى هذا السياق تبدو أهمية إستيعاب تنظيمات المجتمع المدنى للفلسفات المطروحة حول تحقيق مبادئ التنمية المتواصلة والتحول الديمقراطى ، وتجاوز حدود السعى نحو

تحقيق الإشباعات الخدمية لبعض الفئات الاجتماعية ، إذ أن ضرورة هذه التوجهات ما هي إلا إمتداد للدور التاريخي الذى أضطلعت به تنظيمات العمل الاجتماعى ، ولم تستطع الفكك منه بالرغم من تغير الظروف والحاجة إلى تجاوز هذه الأدوار ، كما أن فلسفة أدوارها هذه تنطوى على مواجهة المشكلات بعد ظهورها .

كما تظل هذه التنظيمات معبرة عن وجهات نظر النظم السياسية و متحملة جزء من أعباء الدولة ، وفى هذا السياق تتوارى الجهود الرامية إلى التغير أو إلى أحداث التحول الديمقراطى عندئذ تصبح الحاجة ماسة على إعادة صياغة أدوار هذه التنظيمات فى ظل ضرورة إضطلاعها بالإسهام فى عمليات التحول الديمقراطى وبشكل خاص فى علاقتها بالمؤسسات السياسية من جانب وبالواقع الذى تعمل فيه من جانب آخر ، حتى يمكن أن تؤدى دوراً فاعلاً فى مواجهة المؤسسات السياسية وليس دوراً تابعاً أو ملحقاً بالأدوار المؤسسية للنظام السياسى ، حيث سيضمن هذا الدور تعزيز قدرات الأفراد والدفاع عنهم وتمكن الفئات المهمشة ، ويصبح الدور الخدمى الذى تؤدىه منظمات المجتمع المدنى هو جزء من الأدوار التى تضطلع بها فى سعيها للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها . وقد برز دور المنظمات الأهلية بشكل واضح فى عمليات التحول الديمقراطى والاجتماعى فى بعض مجتمعات أمريكا اللاتينية كما ذكرنا آنفاً وبعض الدول الآسيوية ، حيث تركز سعى هذه المنظمات فى تغيير الواقع هيكلياً وبدلاً من التركيز على المشروعات التى تحقق نتائج مادية محددة للفئات المستفيدة سعت هذه المنظمات إلى خلق المواطن القادر على التعبير عن طريق منهج التعليم السياسى الذى صاغ أسسه (باولوفريرى) والذى يمحو الأمية الأبجدية والسياسية فى الوقت ذاته . بهدف توعية الجماهير وتعبئتها ، وبهذا الشكل يرتبط جهود المنظمات الأهلية بالتنمية وكذلك فى السعى نحو تحقيق الشمول الديمقراطى وجعل الأفراد مشاركين فى هذا الدور من خلال إعدادهم وتهيئتهم لذلك . حيث يتطلب هذا الدور دخول تنظيمات المجتمع المدنى فى علاقات مباشرة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ، وتصبح الغاية هى تحقيق التحول الديمقراطى وما يرتبط بذلك من مفاهيم كالمشاركة والتمكين ، وتعظيم القدرات والسعى نحو تحقيق المصالح الخاصة للقطاعات العريضة من أفراد المجتمع ومناطق الحرمان .

ويتطلب هذا الدور أن تكون تنظيمات المجتمع المدنى على درجة عالية من الفعالية والوعى ، ويمتلك أفرادها قدرات فنية وتنظيمية ومعرفية حتى تتمكن من صياغة رؤية تنموية واضحة على المستوى القومى والمحلى ، كما يصبح إستثارة جهود المؤسسات الرسمية وأفراد المجتمع من قبل جهود المجتمع المدنى على جانب كبير من الأهمية فى

الإسهام فى هذا التحول الديمقراطى المنشود من قبل تنظيمات المجتمع المدنى بالمجتمع المصرى .

التحديات :

لا شك أن الدور المطلوب من تنظيمات المجتمع المدنى لكى تحقق التحول الديمقراطى قد يواجه بعض الصعوبات فى ظل الظروف المجتمعية التى تعمل فيها بالمجتمع المصرى وفى ظل ما تمتلكه من قدرات تنظيمية متواضعة ولكنه ليس بالمستحيل إذا أدركت هذه التنظيمات ما يواجهها من تحديات وسعت إلى تجاوزها ومن هذه التحديات :

١ - غياب الإستراتيجية التنموية والتى تتضمن فى سياقها سعى هذه التنظيمات إلى تحقيق الديمقراطية بأبعادها المتعددة ، ويتطلب ذلك خلق وعى مشترك بين جميع الأطراف الإجتماعية والسياسية ، والمؤسسات الرسمية للدولة وأفراد المجتمع والتنظيمات الأهلية حتى يمكن للمبادرات الشعبية والحكومية أن تنخرط فى نفس الإتجاه وتعمل فى إطار من التنسيق بين الأهداف المشتركة من أجل تحقيق التنمية والتحول الديمقراطى ويتطلب ذلك درجة مقبولة من قناعة الأطراف الفاعلة والمشاركة ، والرغبة فى تحقيق التحول الديمقراطى .

٢ - يتمثل التحدى الثانى الذى يواجه منظمات المجتمع المدنى فى طبيعة العلاقة بينها وبين الدولة ، وحذر الدولة فى رؤيتها لهذه التنظيمات وتحسبها من قيامها بأدوار سياسية ، ويعكس هذا الحذر من قبل الدولة الرؤية الضيقة أو المفهوم المحدود والضيق للعمل السياسى ، وقصره على المؤسسات السياسية الخاصة بالنظام السياسى ، وأبعاد المفهوم عن مضمونه الأكثر شمولاً بما يتضمنه من مشاركة فى الحياة اليومية للأفراد وكافة جوانب الحياة ، وقد أفضى هذا الحذر إلى حصار تنظيمات المجتمع المدنى فى دوائر ضيقة ، وإنعكس ذلك الحصار فى جمود القوانين المنظمة لتنظيمات المجتمع المدنى وفى حرص هذه القوانين أن تظل هذه المنظمات داخل عباءة النظم المؤسسية الرسمية للدولة أكثر من كونها معبراً عن إرادة مجتمعية أو أنها تنظيمات قاعدية أو إفرازاً للواقع . وبذلك أفقدتها أهم مميزاتها وهى قدرتها على التفاعل مع القاعدة المجتمعية ، ويبدو أن ذاكرة التاريخ السياسى فى مصر ما زال ماثلاً فيها الدور التاريخى الذى لعبته تنظيمات المجتمع المدنى فى الحياة السياسية بشكل مثير كما هو فى الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى التى تأسست عام ١٨٧٨ والثانية والتى أسسها الشيخ محمد عبده عام ١٨٩٢ ،

والدعوة والإرشاد والتي كانت حركة العمل الاجتماعى الأهلى تهدف من إنشائها على يد رواد العمل الإجتماعى والسياسى وهم الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم وقاسم أمين وسعد زغلول كانت تهدف إلى إيقاظ الوعى الوطنى والاجتماعى ضد الإحتلال الأنجليزى ، بالإضافة إلى أنها كانت سبيلاً إلى إستثارة وعى المواطنين ضد القيم والأفكار التقليدية المناهية للمشاركة المجتمعية ومن ثم تفضل الدولة أن تطوى صفحات هذا التاريخ ووضع حدود فاصلة بين ما هو سياسى وبين ما هو إجتماعى . وعلى الرغم من حدوث تغيرات كبيرة فى نظرة الدولة إلى تنظيمات المجتمع المدنى وقناعاتها بالدور الذى يمكن أن تضطلع به إستجابة للمتغيرات العالمية التى تؤكد على أهمية المشاركة المجتمعية وأهمية التحول الديمقراطى ، إلا أن قناعات الدولة تحتاج تعميق والى تبنى النظم السياسية لها أو بالأحرى إفساح المجال لها للقيام بأدوارها وإزالة العراقيل التى تحاصرها على أرض الواقع .

٣ - أما التحدى الثالث فيتمثل فى ضعف المشاركة المجتمعية وغياب ثقافتها من قبل الأفراد بالمجتمع المصرى وإنشغالهم بمصالحهم الخاصة ، وتفضيل الخاص على العام ، وفقدان الثقة فى منظمات العمل العام ، وبعبارة أخرى هذا التحدى إحساس من الأفراد بالتعارض بين مصالح المجتمع ومصالحهم ، ولسنا هنا بصدد تفسير هذا السلوك ، ولكنه يعكس فى طبيعته الفهم الأبوى لسلطة الدولة والذى طالما إنفردت به الدولة ، وعملت على تنحية الأفراد عن المشاركة ، وفرض وصايتها المطلقة عليهم ، وغير ذلك من الخصائص التى تتطلب جهداً كبيراً لتعديلها سواء من قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المبكرة كالأسرة والمدرسة ، وكذلك من قبل منظمات المجتمع المدنى ، كما يتطلب تضافر الجهود المجتمعية المختلفة لتدريب الأفراد وتوعيتهم بأهمية المشاركة وأهمية تحمل مسئولية إدارة شئونهم والوعى بقضايا ومشكلات مجتمعهم ، كما يتطلب حلقات من الكفاح لإقناع النظم السياسية بأهمية الجهود المجتمعية فى تحقيق الشمول الديمقراطى وتحمل مسئولية إدارة شئونهم .

٤ - أما التحدى الرابع الذى يواجه المجتمع المدنى فيتمثل فى إستراتيجية العمل وتحديد الأولويات فى تعامل منظماته مع الواقع فى ظل الظروف الاقتصادية المتردية للمجتمع المصرى ، حيث يبرز تساؤلاً يفرض نفسه ويحتاج إلى إجابة وهو هل تعوق هذه الظروف الاقتصادية عمليات التحول الديمقراطى ومن ثم فلا بد وأن تنصب جهود منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها ، وسيؤدى ذلك بدوره إلى حدوث التحول الاجتماعى صوب الديمقراطية ، أم

أن المشكلة تكمن فى غياب الوعى الاجتماعى والسياسى وإنصراف أفراد المجتمع عن المشاركة بسبب إنشغالهم فى قضايا حياتيه تبدو من وجهة نظرهم ذات أهمية وأولوية فى الإهتمام . كما تكمن المشكلة فى تهميش بعض الفئات عن الأدوار الفاعلة والمؤثرة فى الواقع ، وغياب الديمقراطية ، وحصر الأفراد فى خيارات محدودة ومن ثم ينبغى التركيز على هذه الجوانب من قبل تنظيمات المجتمع المدنى وهى بصدد السعى لتحقيق التحول الديمقراطى ، أم أنها فى الأثنين معاً ، وفى العلاقة الجدلية بين ضغوط الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وما تؤدى من انعكاسات سلبية من قبل الأفراد تجاه الواقع الذى أفقدها هذه الإشباعات ، ويصبح الأمر أشبه بالحلقة المفرغة بالنسبة لتحديد الأولويات أمام جهود المجتمع المدنى ، ولا شك أنها مشكلة متعددة الأبعاد وقد أدت بالفقراء فى شيلى إلى الخروج فى تجمعات من الأحياء العشوائية الفقيرة ومن مساكن الصفيح وأحزمة الفقر بالعاصمة سنتياجو إحتجاجاً على سياسات التقشف والافتقار الاقتصادى ، وأصبحت على برامج المنظمات الاقتصادية الدولية ، وعلى تراجع الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى وتمزق موجات الإحتجاج بمستويات عالية من الحشد والتعبئة والتنظيم بما يؤكد أهمية مشاركة الجمعيات القاعدية الفاعلة فى التعبير السياسى وفى إرساء معالم التحول الديمقراطى بمجتمعاتها .

٥ - يتمثل التحدى الخامس فى ضعف القدرات الفنية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدنى بالمجتمع المصرى وعدم تهيئتها للأدوار التى فرضها الواقع الجديد ، وإلى المتغيرات العالمية والإقليمية وإنحسار دور الدولة ، وعدم إدراكها للتطلعات المنتظرة منها ، والتى قد تعوق قدرات المنظمات بظروفها الحالية ، ومن ثم فالأمر فى حاجة ماسة إلى مراجعة شاملة وإعادة صياغة للأهداف وأساليب العمل فى ظل المتغيرات المتلاحقة التى لم تنتهيا لها هذه التنظيمات .

٦ - وينعكس التحدى السادس فى التمويل والمشكلات المتعلقة به وبشكل خاص بالمنظمات الأهلية والذى يعتمد فى جانب كبير منه على المنح التى تقدم من جهات أجنبية أو منظمات دولية ، وغالباً ما تحمل فى برامجها بعض الإهتمامات المشروطة بالمنح ، ومن ثم فقد نجد وضوحاً لبعض الأنشطة التى تعكس ذلك مثل البيئة والمرأة ، والصحة الإنجابية ، ولا نغنى بذلك أن هذه المشكلات محدودة القيمة ، بل على العكس فهى ذات أهمية بالغة فى ذاتها إلا أن هناك بعض المشكلات تعد أكثر إلحاحاً من تلك المشكلات وفى هذا الصدد تواجه منظمات المجتمع المدنى صعوبة

فى المواعمة بين هذه التوجهات التى تحملها الإهتمامات العالمية نحو العالم الثالث ومشكلاته وبين المشكلات المحلية التى طالما شكلت مناطق للحرمان وتحتاج إلى مواجهة ، وبين حفاظ هذه التنظيمات على إستقلاليتها ومصادقيتها أمام أفراد المجتمعات التى تعمل فيها حتى لا يساء فيهما وإتهامها من قبل الدولة بإعتبارها ممرات للإختراق للقوى الخارجية للمجتمعات المحلية ، كما حدث فى المشكلة التى أثرت بمصر ووجهت فيها أصابع الإتهام إلى بعض المنظمات بإعتبارها تعمل لصالح مجتمعات خارجية ، ولا تسعى للقيام بالأدوار التى ينبغى أن تقوم بها فى تفعيل المشاركة المجتمعية صوب التحول الديمقراطى ، والذى يبدو هدفاً ظاهرياً تسعى إليه الدول التى تقدم المنح لهذه التنظيمات .

ويصبح الأمر فى إحتياج إلى بدائل محلية للتمويل حتى تتحرر هذه التنظيمات تماماً من هذه القيود . إذن فالأمر بذلك فى مجتمعا المصرى إحتياج إلى دور فعال للمجتمع المدنى يتسق والتطلعات التى يطرحها الواقع والتحديات التى قد تقف حائلاً أمام إنطلاقة ، فعليها إقامة جسور للحوار بين أطراف العلاقة أفراد المجتمع والمؤسسات السياسية لتدعيم قيم المشاركة والمواطنة والديمقراطية ويتطلب ذلك ما يلى :

- ١ - الإهتمام بإعداد العاملين بتنظيمات المجتمع المدنى وإكسابهم مهارات العمل السياسى والاجتماعى ، وهى مهارات سياسية وإتصالية وقانونية ومجتمعية وذلك لإمكانية التأثير فى أفراد المجتمع وجذبهم للمشاركة والتى تعد ركناً هاماً فى عمليات التحول الديمقراطى .
- ٢ - تنمية الوعى لدى أفراد تنظمات المجتمع المدنى بآليات التعبئة الفكرية والاجتماعية لأفراد المجتمع والأساليب المتبعة فى ذلك .
- ٣ - الوعى بالحدود القانونية والتشريعية للعلاقات والأدوار بالنسبة للعاملين بهذه التنظيمات حتى لا يترتب على تجاوزها بعض المشكلات مع التنظيمات المؤسسية والسياسية .
- ٤ - التنسيق بين الجهود التى تقوم بها تنظيمات المجتمع المدنى والمؤسسات الفكرية والتى تؤدى أدوار إستراتيجية وتمتلك قوة التأثير على مستوى المجتمع للإستفادة بها .

ولا بد لتنظيمات المجتمع المدني أن تتفاعل بشكل إيجابي مع الواقع الاجتماعي وتستوعب ما يدور فيه من أحداث وعلى كافة المستويات فما يحدث في مصر الآن بعد ثورة ٢٥ يناير يعد فرصة تاريخية سانحة لتعيد تنظيمات المجتمع المدني تنظيم أدوارها بإعتبارها فرصة تاريخية إذ أن ذلك يساعدها بشكل أو بآخر أن تسهم بدورها في عمليات التحول الديمقراطي ، ولا تقصد بذلك الجهد السياسي بشكله المحدود ولكن الجهد الياسى من منظوره المتسع يتطلب تفاعل هذه التنظيمات مع منظمات القطاعات المختلفة وإسهامها في أداء الكثير من الأدوار التى تعثرت الدولة فى القيام بها ، ومن هذه الأدوار السعى نحو سد النقص الواضح فى دور الدولة بالنسبة للعديد من الخدمات ، وكذلك ما يمكن أن تؤديه هذه التنظيمات فى مواجهة الأزمات الاجتماعية التى يعانى منها أفراد المجتمع المصرى .

يضاف إلى ذلك الدور الهام الذى يمكن أن تؤديه هذه التنظيمات بشكل مباشر فى الجانب السياسى فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى يمر بها المجتمع ويتمثل الدور السياسى فى تهيئة الأفراد ومساعدتهم وتدريبهم على المشاركة الشعبية وترسيخ قيم الديمقراطية ، وبالرغم من مشقة هذا الدور لأنه يتطلب لآليات متطورة للتعامل مع أفراد المجتمع والمنظمات السياسية دون إحداث صدام مباشر ، كما يحتاج إلى قدرات مهارية ومعرفية متسقة ونطاق حركة تنظيمات المجتمع المدني على مستوى المجتمع والخروج من دائرة النطاق المحدود للمشروعات والذى إعتادت عليه خلال رحلة التاريخ بالمجتمع المصرى .

وأصبحت متطلبات التحول الديمقراطى مطلباً شعبياً كما أصبحت الديمقراطية بمفهومها الواسع مطلباً شعبياً وهى رسالة يمكن أن تحملها تنظيمات المجتمع المدني بإعتبارها الطريق الصحيح إلى التحديث والإصلاح والخروج من مأزق التخلف بأنواعه بهدف الوصول لتنمية شاملة ومستدامة ، وفى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ظهرت قناعة مؤداها أن أى حوار مع الأنظمة الحاكمة الحالية يجب أن ينطلق من الثقة المتبادلة وإدراك النظم لدور القاعدة الشعبية بإعتبار أن مبادئ الديمقراطية وأسس التحول الديمقراطى تقوم على أن الفرد فى المجتمع هو عامل مؤثر له وزنه وحقه فى الفعل والمشاركة فى تغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وليس ذلك هو الحاكم الفرد أو الأقلية الحاكمة .

وفى هذا الصدد يمكن أن يظهر دور تنظيمات المجتمع المدني فى محو الأمية السياسية وتصحيح ثقافة المشاركة والعمل الاجتماعى وحماية منجزات الثورات التى غيرت وجه الحياة فى مصر ولكن إستبدت بها النظم الحاكمة لتخرجها عن مسارها المتوقع فى مسار التحول الديمقراطى ، ولقد لعبت تنظيمات المجتمع المدني أدواراً فعالة .

أهمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة :

تنطوى الفلسفة التى توجه منظمات المجتمع المدني لدورها المجتمعى أن الدولة بمفردها فى ظل أدائها المؤسسى الرسمى مهما بلغت قوتها قد لا تستطيع الواء بالتزاماتها تجاه كافة أفراد المجتمع ، فقد يسقط من الركب بعض الفئات الاجتماعية وتتحول إلى فئات مهمشة ، والأمر كذلك فلا يمكن للمنظمات الأهلية بمفردها أن تتولى مسئولية العمل الاجتماعى واسياسى وإدارة التحول الديمقراطى ، معنى ذلك أن دور الدولة ومنظمات المجتمع المدني يكمل بعضهما البعض ، ويقوى كل منهما الآخر ، وبشكل خاص إذا تفهم أطراف العلاقة أن الهدف العام والسعى الأساسى هو أفراد المجتمع والفئات التى تخلفت عن الركب الاجتماعى كما أن الهدف هو إرساء مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية وتخفيف حدة الفقر ومواجهة مشكلات البطالة ، وفى هذا السياق تبدى أهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ، وإتسع المفهوم ليشير إلى شراكة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التمويل ، وبالرغم من حداثة طرح المفهوم نسبياً حيث كانت بدايات طرحه فى العقد التاسع من القرن الماضى فى الخطاب العالمى للأمم المتحدة ، إلا أن المفهوم قد لاقى قبولاً عالمياً ، حيث يصبح تضافر الجهود المجتمعية والدور السياسى والاقتصادى والاجتماعى على درجة كبيرة من الأهمية ، كما أن تحقيق مبدأ المشاركة ضرورة عليها ظروف التخلف التى تحياها مجتمعات العالم الثالث ، وضرورة تحمل كافة الأطراف تبعات الشمول الديمقراطى .

ومن الأسس التى تقوم عليها المشاركة الإستناد إلى القوانين والتشريعات والمبادئ ، ومنها الحق فى تشكيل المنظمات الأهلية دون معوقات ودون عراقيل ، وحق الأفراد فى الإنتساب إليها والإعتراف من قبل الدولة والنظام السياسى بالأدوار المختلفة لتلك المنظمات ، والرغبة فى التعاون المبني على مبدأ المشاركة المتكاملة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ، وما ينطوى عليه ذلك من إقامة جسور للحوار بينهما لتحديد الأهداف والإحتياجات والأولويات المجتمعية ، والعمل يد بيد مع الجهات التشريعية والتنفيذية والسعى نحو ما يهيئ البيئة اللازمة للتأثير فى السياسات العامة ، والمشاركة فى تنفيذ البرامج المختلفة ومتابعتها وتقييمها وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والدعم التقنى للوصول إلى التنمية المستدامة ، وتتطلب ذلك قدرة هذه المنظمات الأهلية فى التأثير فى السياسات العامة المشاركة فى شتى مراحل صنع القرار والسياسات .

والمآمل لموقف الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني فى مصر يلاحظ
طغيان سلطة الدولة أو سيطرتها على هذه المنظمات ويفتقد الأمر بذلك إلى مبدأ تكافل
الأدوار ما بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني .

وبإمكان الدولة تنمية الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية فى سبيل
تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال :

- إشراك منظمات المجتمع المدني فى دراسة وصياغة السياسات والبرامج
التنموية ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال المجالس المشتركة بين الحكومة
ومنظمات المجتمع المدني .
- قناعة الحكومة بالدور الذى يمكن أن تؤدّيه منظمات المجتمع المدني فى مواجهة
الكثير من المشكلات التى يعانى منها المجتمع .
- بناء قدرات المجتمع المدني وتذليل الصعوبات المختلفة التى تعوق أدائه لأدواره
المتوقعة .
- الإستفادة من التجارب العالمية كتلك التى تمت فى بعض دول شرق آسيا ومنها "
مجالس المشورة" والتى من خلالها أتيح للمنظمات غير الحكومية صياغة
السياسات التنموية بالمشاركة مع المنظمات الحكومية .
- تحويل وظائف ومهام كان يتم أدائها بواسطة الحكومة إلى المنظمات غير
الحكومية كأحد الوسائل الإضافية لتضمين ومشاركة هذا القطاع ، حيث يمكن أن
تشمل ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات
والتي يمكن أن يتم تحويلها إلى القطاع الأهلى بشكل تعاقدى بين الدولة وبين
هذا القطاع .

المراجع

- ١ - أحمد ثابت : الدور السياسى والثقافى للقطاع الأهلى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ، ومركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ١٩٩٩ .
- ٢ - أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى العالم العربى ، دراسة للجمعيات الأهلية بالعالم العربى ، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطنين ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لقرب آسيا ، دور المنظمات الأهلية العربية فى تنمية المجتمعات المحلية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٨ .
- ٤ - عبد الغفار شكر ، الحوار المتمدين العدد ٩٨٥ ، أكتوبر ٢٠٠٤ .
- ٥ - عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى ، دار الندى للثقافة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
- ٦ - عيسى الشماس ، المواطنة والديمقراطية ، منشورات إتحاد الكتاب العربى - سلسلة الدراسات (١٨) دمشق ٢٠٠٨ .
- ٧ - نجوى عبد الله سمك ، القطاع الأهلى والتنمية الاقتصادية فى مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢ .
- 8- Hulme. DB Edward.M.(edo) NGOS,stateo and Donaro: too close for combort,New york Mantins press 1997 .
- 9- Jagnatban,shanty:The Role of nmgovernmental organizations in primary Eduction-A study of six NGOS in India ,the world bank, January 2001.

إستخلاص لاحتوى الدراسة :

فى إطار ما تقدم عرضه لهذه الدراسة وتحديد أهدافها وأساليبها وما جاء فى فصولها الثلاث ومباحثها التسعة يتم فى هذا الموضوع إلقاء الضوء بشكل موجز/ حول أهم تفاصيل المحتوى العام لما تم تناوله ومناقشته فى هذه الفصول التى تتسلسل وتتكاتف جميعها لتحقيق أهدافها

فمحتوى الفصل الأول والذى يحمل عنوان المجتمع المدنى الماضى والحاضر يشتمل على ثلاثة مباحث يتناول فى مبحثه الأول هذا المجتمع من حيث الإطار الفلسفى والنشأة والدور التنموى متناولاً للقضية والمشكلة البحثية ، وتفكيك المصطلح ثم يتعرض لأبرز الدراسات السابقة مع تحديد لجوهر هذه المشكلة فى المجتمع المصرى ومناقشاً لها من الإتصال والإنفصال ومن أهم ما جاء فى هذا البند الأخير وتجدر الإشارة إليه هو إعراف الرئيس جمال عبد الناصر .

فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بعد الهزيمة حول تقاعس الدولة كثيراً فيما يتصل بشئون المجتمع المدنى بعد التغير فى خريطة العالم السياسية وإنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ومحاولاتها متكررة لإعادة رسم الخريطة الدولية .

حيث دخلت منظمات الأمم المتحدة ميدان النشاط الاجتماعى بكثافة الأمر الذى أكدته قمة الأرض فى ريودى جانيرو ، وفى المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣ والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر القمة الاجتماعية كوبنهاجن ، والمؤتمر العالمى للمرأة فى بكين /الصين عام ١٩٩٦ .

وذلك يؤكد أن المجتمع المدنى أصبح فاعلاً أساسياً فى خريطة العالم أجمع مما كان له أثره المباشر على المجتمع المصرى مما أدى إلى تفعيل نشاطات المؤسسات غير الحكومية وأهمها الجمعيات الأهلية .

أما محتوى المبحث الثانى من هذا الفصل (الفصل الأول) فقد جاء عمل عنوان العولمة وإنعكاساتها على المجتمع المدنى بالنسبة لأدواره فى التنمية الاقتصادية والسياسة المعاصرة فى مصر والذى يستهدف إلى تبيان العولمة كحركة معاصرة وما يحدوها من أطر مؤسسية وآليات إستحدثت لتفعيل أدائها وعلاقة ذلك بما تم وسيتم من سير أغوار الدول

كقوام سياسى فى ظل متناهى مضطرد لمفهوم الدولة وتقليص متزايد فى سيادة سيطرتها على مكانها جغرافياً وحدودها طبوغرافياً وشعبها ديموجرافياً مع توضيح للدور المتنامى آنياً لمنظمات المجتمع المدنى بهدف تحريره لمكوناته المجتمعية داخل حدود الدولة من قبضة تركيز السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من الدور الحاكم والقبضة المسيطرة لكل دولة على كافة مناحى شئونها للتعامل المباشر بما إستحدث من شرعية تديرها منظمات وآليات العولمة .

وقد تم الإفاضة فى هذا المبحث والذى نال وزناً نسبياً أكبر فى عرضه عن المباحث الأخرى التى تضمنتها الدراسة بإعتبار ما أحدثته العولمة من تغيير بآلية الأهداف وآليات هذا التغيير نحو مستقبل التنمية للشعوب والتى لم يقتصر على العلاقات الاجتماعية فقط بل تعدت إلى العلاقات السياسية والاقتصادية للدول على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وذلك من حيث أن المجتمع المدنى يمثل أحد التنظيمات الاجتماعية التى تعاملت وتأثرت بهذا التغيير فى هذه العلاقات والتى تعدت الحدود فى إطار التنظيمات الجديدة للعولمة من المحلية إلى الإقليمية إلى الدولية إلى العالمية إلى مقر الأمم المتحدة بإعتبار هذا المقر يمثل فى إطار هذه العولمة بيت شعوب العالم والذى يناقش وتوضع فيه السياسات لتنمية هذه الشعوب بما يتوافق مع سياسات ونظم هذه العولمة مما أتاح للمجتمع المدنى دعماً مالياً خارجاً كبيراً ومجالاً أكثر لتفعيل أنشطته على إختلاف منظماته وأهدافه الجديدة والتى تتفق مع أهداف هذه العولمة .

ونظراً لإتساع أفق العولمة وتشعب تأثيراتها وردود أفعالها بشكل واضح فقد تم تقسيم أهم هذه التأثيرات فى هذا المبحث بالنسبة للمجتمع المدنى إلى عدد عشرة أقسام :

حيث ناقش القسم الأول موضوع العولمة والمجتمع المدنى بالغرب كأنماط وظواهر إجتماعية ، متعرضاً لنشأة العولمة ومؤسسة التعولم وآلياتها ، وموضحاً لعلاقة العولمة بالمجتمع المدنى ومتناولاً مجموعة البريكس الدولية لمواجهة القطب الواحد للعولمة .

أما القسم الثانى من هذه التأثيرات فقد تعرض إلى توضيح لمراحل الزج بمصر فى أتون العولمة وتعرضنا فى القسم الثالث لبرنامج إصلاح السياسات القطاعية كإداة لتفكيك أواصر الاقتصاد العيى وبرنامج إصلاح السياسات القطاعية وتنفيذ برنامج الخصخصة وتغيير البنية التشريعية لتقنين الأصولية الرأسمالية ، ودعم مجموعة أصحاب الأعمال

وإنشاء سوق للأوراق المالية ، مع الإشارة إلى تحول التعاملات فيها إلى مضاربات وآثار ذلك على مؤشرات الاقتصاد الكلى .

ويناقد القسم الرابع النقابات المهنية فى إطار العولمة من حيث إنعدام الحريات النقابية ومناقشة للإحتياجات العمالية ومنتهياً إلى مناقشة مشروعات قوانين الحريات النقابية .

وفى إطار ما سبق يأتى القسم الخامس ليناقد منظومة المجتمع المدنى وإختيار وترجيح الإعلام والإعلام الإعلاني للتسويق السياسى متعرضاً لملامح أول تجربة تناظر بين مرشحي الرئاسة فى مصر ومنتهياً إلى عرض رؤى الإصلاح الإعلامى كما يراها الخبراء لدعم المجتمع المدنى .

ثم يتعرض القسم السادس إلى التنمية بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية .
بينما يتعرض القسم السابع والثامن إلى المجتمعات الأهلية وبرنامج دعم اللامركزية الممول من أمريكا لخدمة أهداف التقويم ومناقشة لموضوع التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية وموقف المنظمات الحقوقية وموقفها من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وما جرى من محاولات للتقدم بمشروع قانون بديل من أجل التخلص من الرقابة الحكومية لا سيما الأمنية .

ويأتى القسم التاسع ليعرض موضوع المجتمع المدنى الإلكتروني وأنشطته والتي تهتم بصنع الثورات ونشر البلطجة والإنتفاث .
وتنتهى هذه التأثيرات بالقسم العاشر والأخير إلى التعرض للأحزاب السياسية فى مصر لكى تكون على قدر المنافسة الحزبية السياسية وذلك من خلال عرض الوضع وحركة الأحزاب السياسية فى مصر خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وبقدم المبحث الثالث والأخير من الفصل الأول : محاولة للإجابة على عدة تساؤلات للتعرف على الدور التنموى الذى يقوم به المجتمع المدنى فى بعض الدول وذلك بالتطرق إلى بعض التجارب العالمية الناجحة فى هذا المضمار . . . ، وذلك بالإشارة إلى بعض الدول التى نجح فيها المجتمع المدنى فى تحقيق مشاركة فعالة مع تحديد لحجم الدور الذى يقدمه هذا المجتمع لتحقيق التنمية قياساً بدور الدولة ، والوقوف على دوره وهل كان مكملاً أو

مشاركاً ، مع تحديد للقطاعات التى تمت فيها المشاركة والتطرق إلى طبيعة الأفراد القائمين على التجارب الناجحة بالإضافة إلى محاولة تحديد للآليات التى ترتب على إستخدامها نجاح تجارب المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية وقد تم التوصل إلى هذه النقاط من خلال عرض لعدة تجارب عالمية ففى تجربة أمريكا اللاتينية فى تخفيف حدة الفقر من خلال ما يسمى بالتحول النقدى المشروط ، ثم تجربتى التنمية البشرية فى الهند والصين . . .

كما تناول هذا الجزء التطور التاريخى لدور المجتمع المدنى التنامى ونشأته فى الدول العربية ودوره فى مكافحة الفقر وذلك بإستعراض تجربة تونس ولبنان والمغرب منتهية بالإشارة على التجربة المصرية مع تحديد لبعض الدروس المستفادة من برامج منظمة العمل الدولية .

أما الفصل الثانى من هذه الدراسة :

والذى يحمل عنوان " المجتمع المدنى والعمل الأهلى بشكل عام وبعض أنشطته فى مجال التنمية الاجتماعية فى مصر بشكل خاص :

فهو يتكون من ثلاث مباحث ، حيث يتناول فى المبحث الرابع من الدراسة التعريف للمجتمع المدنى ، وأهم المكونات والأنشطة والخدمات التى يقدمها وأهم ما يتعرض إليه من معوقات بشكل عام ثم يتناول فى المبحث الخامس فلسفة العمل التطوعى وتحديد لميادين العمل الأهلى من حيث النشأة والتطور والإنتشار محدداً مساهمته فى تنمية الجانب الاقتصادى والاجتماعى ومتناولاً لأهم التحديات التى تواجه العمل التطوعى فى مصر . . .

ويقدم المبحث السادس والأخير فى هذا الفصل مزيداً من الأهمية والدعم والتأكيد لفاعلية العمل الأهلى فى مصر وذلك بالإنتقال من التعميم إلى التخصيص . . . من خلال التناول التفصيلى ورصد لنتائج الأنشطة التى يقوم بها المجتمع المدنى فى مصر وذلك من خلال تقديم رصد لفحص أنشطة هذا المجتمع من أهم مجالات التنمية الاجتماعية وذلك فى مجالى الصحة والتعليم بإعتبارهما من أهم المجالات الاجتماعية التى يتم من خلالها تدعيم قدرة البشر على المشاركة فى دفع مسيرة التنمية وتحقيق تواصلها .

وينتقل الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة : بعد تقديمه هذه المحاولة لتغطية الجانب الاجتماعى إلى الجانب السياسى وذلك تحت عنوان : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر " حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث .

حيث يناقش المبحث السابع من الدراسة موضوع التحول الديمقراطي وعواقبه في

مصر . . .

أما المبحث الثاني والذي يتضمنه هذا الفصل فيتناول المجتمع المدني ودوره في التوعية والتثقيف السياسى والتي يقوم بها الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، حيث يتم في هذا المبحث تقديم توضيح لهذه المنظمات وأنواعها وتناول مفهوم الثقافة . . والثقافة السياسية ومفهوم حقوق الإنسان وأنواعها والمنظمات الحقوقية وأهدافها وتحديد لوجودها في مصر .

كما يقدم هذا المبحث رسداً لحقوق الإنسان ودور المنظمات الحقوقية وطبيعة عملها والآليات التي تستخدمها والتي تعمل على تحقيق الفاعلية للعمل الحقوقي الذي تقوم به . ويتم إختتام هذا الجزء بعرض لبعض تجارب والممارسات للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان .

وتختتم الدراسة بالمبحث التاسع والأخير من هذه الدراسة وذلك حول عملية التحول الديمقراطي تحت عنوان رؤية تحليلية حول التحول الديمقراطي في مصر ، والتي يتم من خلالها تقديم تحليل وتحديد للواقع والتطلعات مع عرض لأهم التحديات التي تواجه هذا التحول في ج ٢٠ م ع

وفي إطار ما تقدم تجدر الإشارة إلى ان المباحث التسعة والتي تضمنتها هذه الدراسة في فصولها الثلاث تقدم في مجموعها محاولة آنية لإلقاء الضوء حول المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر ، وذلك في ضوء ما تفرضه الهولمة من تغيرات سياسية واقتصادية وإجتماعية مستمرة بالنسبة لشعوب الدول المختلفة وما أحدثه من إنفتاح فى العلاقات بين هذه الشعوب لتحقيق أهداف بعضها معن وأغلبها ما زال غير معن ، الأمر الذى يشكل صعوبة فى تحديد رؤية مستقبلية محددة بعيدة المدى وتتصف بالثبات بالنسبة للمستقبل وذلك فى ظل ما يحدث من هذه التغيرات الأمر الذى يحتاج إلى المزيد والمستمر من الدراسات التي تعمل على وضع تصور يتصف بالثبات حول المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر ، ولا شك أن هذه الدراسة تمثل البداية نحو تحقيق هذا الهدف والله ولى التوفيق .